المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقارير

لجنة القطاعـــــات الإنتاجيـــة

حـــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية لـ:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات
- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

رئيس اللجنة
السيد عثمان الطرمونية

مقررة اللجنة
السيدة مريم الهلوانى

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحـة لجنـة القطاعـات الإنتاجيـة

الـولاية التشريعية **2021 -2027**
السنة التشريعية **2025-2026**
= دورة أكتوبر 2025=

السنة المالية 2026

محتوى التقرير

1-ورقة تقنية.

2- التقديم العام.

3-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- ملخص التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.
- العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

4-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- ملخص التقرير
- العرض التقديمي للسيد وزير الصناعة والتجارة.
- العرض التقديمي للسيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية.

5-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- ملخص التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- العرض التقديمي للسيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- أجوبة السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- أجوبة السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

6-تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- ملخص التقرير
- العرض التقديمي للسيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

7- أوراق إثبات الحضور.

ورقـــة تقنيـــــة

- رئيـــــــــس اللجنـــــــة : السيد المستشار عثمان الطرمونية.

- مقررة اللجنـــــــة : السيدة المستشارة مريم الهلواني

- تواريخ دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية باللجنة:

الاثنين 24 نونبر 2025 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

الأربعاء 26 نونبر 2025 :

- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

الاثنين 01 دجنبر 2025 : دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.

- تاريخ التصويت على الميزانيات الفرعية : الخميس 04 دجنبر 2025.

- عدد الاجتماعات: 05

- عدد ساعات العمل : 22 ساعة

- الطاقم الإداري الذي أعد التقارير :

✓ السيدة زهيرة زكي (رئيسة مصلحة اللجنة)

✓ السيدة رجاء النيازي

✓ السيد محمد ادعيجو

✓ السيد أحمد جمالي

تقـديـم عـــام

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أرفع إلى مجلسنا الموقر ملخص التقرير الذي أعدته لجنة القطاعات الإنتاجية، بشأن اجتماعاتها المخصصة لدراسة مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن اختصاصاتها برسم السنة المالية 2026، ويتعلق الأمر ب:

- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
- وزارة الصناعة والتجارة؛
- وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وقد عقدت اللجنة ما مجموعه خمس اجتماعات مع القطاعات الوزارية السالفة الذكر في الفترة الممتدة من 24 نونبر إلى 04 دجنبر 2025، خصصت للتقديم والمناقشة والتصويت على مشاريع هذه الميزانيات الفرعية، بغلاف زمني ناهز 22 ساعة عمل.

وقد شكلت اجتماعات اللجنة محطة أساسية لحوار بنّاء وتشخيص موضوعي لمجموعة من التحديات والصعوبات التي تقف أمام هذه القطاعات الحيوية، في ظل ظرفية وطنية ودولية دقيقة تتسم بالتوتر وعدم الاستقرار وتزايد التحديات المناخية والطاقية، وامتداد تبعات التقلبات الاقتصادية العالمية وارتفاع مستويات التضخم مع تصاعد حالة عدم اليقين، وما يستتبع ذلك من تأثير مباشر على مختلف السلاسل الإنتاجية، كما انتهز السيدات والسادة المستشارون هذه المناسبة للخوض في المحاور الاستراتيجية التي تخص هذه القطاعات الحيوية.

وفي هذا السياق، شكلت دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات مناسبة أمام السيدات والسادة المستشارين، للوقوف على استراتيجية القطاع الفلاحي ببلادنا المستمدة من التوجيهات الملكية السامية منذ انطلاقة مخطط الجيل الأخضر (2020-2030)، ولم تخل المناقشة من استحضار أهم التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي وعلى رأسها التغيرات المناخية وما ترتب عنها من توالي سنوات الجفاف التي أثرت نسبيا على الإنتاجية الفلاحية والحيوانية، منوهين بالمجهودات المبذولة من طرف الوزارة تنفيذا للتعليمات الملكية السامية الهادفة إلى دعم الفلاح المغربي وتعزيز صمود القطاع، كما طالب السادة المستشارون بضرورة بلورة رؤية واضحة لتحسين ظروف العاملات والعمال الزراعيين والارتقاء بأوضاعهم الاجتماعية والمهنية.

أما على مستوى قطاع الصيد البحري، فقد توقف السيدات والسادة المستشارون عند الأشواط الهامة التي قطعها بفضل استراتيجية آليوتيس، أمام جملة من التحديات على رأسها التغيرات المناخية التي أثرت بشكل مباشر على مخزون الثروة السمكية.

وخلال مناقشتهم لقطاعي الصناعة والتجارة، تم الوقوف على ما يشهده هذان القطاعان من نمو مستمر وديناميةٍ متواصلة، تجسدت في استقطاب المزيد من الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، مستفيدين في ذلك من التطور الملحوظ الذي عرفته البنية التحتية الصناعية والتجارية. وفي هذا السياق، دعا السادة المستشارون إلى اعتماد إجراءات صارمة لحماية اليد العاملة من التسريحات الغير المبررة، مع التأكيد على ضرورة جعل تحسين شروط العمل معياراً أساسياً في برامج الدعم والتحفيز الموجهة للمستثمرين، ضماناً لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تراعي البعد الاجتماعي.

وعند دراسة **مشروع الميزانية الفرعية لقطاع السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني**، تم التنويه بأداء هذا القطاع الذي عرف سنة متميزة بارتفاع عدد السياح الوافدين وتزايد ليالي المبيت وتحسن مداخيل العملة الصعبة، مما يعكس فعالية الجهود المبذولة من الوزارة والمهنيين والشركاء.

كما ثمنوا الدور المحوري لقطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الحفاظ على الهوية الوطنية، والمساهمة في خلق فرص الشغل ودعم الاقتصاد المحلي، داعين إلى تعزيز التأطير والتكوين، وتحسين جودة المنتجات وتعزيز

قدرتها التنافسية وطنياً ودولياً، وجعلها مواكبة للاستحقاقات المقبلة لبلادنا وعلى رأسها تنظيم مونديال "2030"

أما فيما يتعلق **بقطاع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة**، فقد أظهر النقاش أهمية هذا القطاع في ضوء التحولات العالمية المتسارعة المتعلقة بالأمن الطاقي، وما يطرحه تغير المناخ من تحديات تتطلب تسريع وتيرة الانتقال نحو الطاقات المتجددة، مشيدين بالتوجيهات الملكية السامية التي أرست أسس مرحلة جديدة في مجال الطاقات المتجددة.

كما جدد السيدات والسادة المستشارون الدعوة إلى إيلاء عناية خاصة بالبعد الاجتماعي لاسيما حقوق الشغيلة وصون الحريات النقابية وتحسين ظروف العمل التي تعد مرتكزا لا محيد عنه لإنجاح السياسات والاستراتيجيات الحكومية، التي تروم تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي اجتماع اللجنة المنعقد **يوم الخميس 4 دجنبر 2025**، تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص اللجنة برسم السنة المالية 2026، وفق النتائج المرفقة بالجدول التالي:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات المندرجة ضمن اختصاصات لجنة القطاعات الإنتاجية

برسم السنة المالية 2026

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.	ميزانية التسيير	الإجماع			10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع			10
	الميزانية برمتها	الإجماع			10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة.	ميزانية التسيير	09	لا أحد	01	10
	ميزانية الاستثمار	09	لا أحد	01	10
	الميزانية برمتها	09	لا أحد	01	10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	ميزانية التسيير	الإجماع			10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع			10
	الميزانية برمتها	الإجماع			10
مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.	ميزانية التسيير	الإجماع			10
	ميزانية الاستثمار	الإجماع			10
	الميزانية برمتها	الإجماع			10

مقررة اللجنة

مريم الهلواني

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

السنة المالية 2026

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعا بتاريخ 24 نونبر 2025، خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

وقد ترأس اجتماع اللجنة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد أحمد بواري وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والسيدة زكية الدريوش كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري.

وخلال تقديم السيد الوزير لمشروع هذه الميزانية، مباشرة بعد بسطه بالأرقام لملخص مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية (2026)، تطرق إلى حصيلة الموسم الفلاحي (2024-2025)، مذكرا بالظروف المناخية التي شهدتها بلادنا إلى غاية 31 غشت 2025، والتي اتسمت بقلة التساقطات، وانخفاض في حقينة السدود رغم التساقطات المبكرة في شهر أكتوبر التي كان لها وقعا إيجابيا على الزراعات الخريفية، التي تلتها فترة من العجز المطري امتدت إلى شهري مارس

وأبريل مماساهم في الرفع النسبي للمخزون المائي على مستوى حقينة السدود في حدود 4.33 + مليار متر مكعب.

وفي عرضه للوضعية الحالية للظروف المناخية ببلادنا (2025-2026)، أفاد السيد الوزير بأن التساقطات المطرية لم تتعدى 10.8 ملم، مع انخفاض نسبي على مستوى المخزون المائي: 3.9 + مليار متر مكعب (نسبة ملئ تبلغ 28% فقط، بدل 31% إلى غاية متم غشت المنصرم).

كما تطرق السيد الوزير إلى جملة من التدابير المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي سواء فيما يتعلق بالزراعات الخريفية وذلك بتعبئة الوسائل الضرورية، أو تطوير وتعزيز المدارات السقوية.

وأضاف أن حصيلة الموسم الفلاحي الحالي، شهدت محصولا للحبوب فاق 43 مليون قنطار مسجلا زيادة ب 39% مقارنة مع الموسم الماضي، وذلك بفضل عدة عوامل أهمها الأداء الجيد لمختلف سلاسل الإنتاج، مما مكن القطاع الفلاحي من استرجاع عافيته مسجلا نسبة نمو تقدر بـ 6%.

وبخصوص صندوق التنمية الفلاحية، أوضح السيد الوزير أن هذا الصندوق حقق عدة إنجازات فعلية بميزانية بلغت 4,7 مليار درهم، خصصت 80% منها للدعم المباشر للاستثمارات الفلاحية، وكذا 2.2 مليار درهم أنجزت منها 59% كتحفيزات إجمالية لمشاريع الإعداد الهيدروفلاحي والعقاري.

ومن جهة أخرى وفي نفس السياق، أعلن السيد الوزير عن أهم الإعانات الجديدة المبرمجة برسم سنة 2026 والتي ستشمل وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي والحيواني، ومواصلة دعم اقتناء الحبوب والقطاني الغذائية وإنتاج البذور المختارة، علاوة على التوجه نحو دعم سلسلة الحليب وذلك باستيراد العجلات الحلوب، ودعم العجلات الصغار المستوردة.

كما أشار السيد الوزير إلى أهم منجزات قطاع التأمين الفلاحي خلال موسم (2024-2025) سواء ما تعلق بالتأمين المتعدد المخاطر المناخية في المناطق الملاءمة، أو ببرنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ في المناطق الغير ملاءمة، وكذا برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة، موردا أن البرنامج المرتقب خلال الموسم الفلاحي (2025-2026) سيشمل مساحة

إجمالية مبرمجة تناهز 1 مليون هكتار موزعة مابين التأمين المتعدد المخاطر المناخية 550 ألف هكتار، وبرنامجي دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ 450 ألف هكتار، والضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة(50 ألف هكتار).

وفي عرضه لبرنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي، أكد السيد الوزير على أهمية تعزيز برنامج عصرنة شبكات الري لتثمين أفضل للماء خاصة شبكات الري بدوائر السقي الكبير حيث تطرق إلى حجم المساحة المبرمجة خلال (2020-2030) التي تناهز 110.000 هكتار، وكذا العمل على تجهيز الضيعات بالري الموضعي إذ يناهز حجم المساحة المبرمجة أيضا خلال نفس الفترة (2020-2030)، 350.000 ألف هكتار إذ سيمكن برنامج عمل 2026 من تغطية حوالي 30 ألف هكتار إضافية، لتصل المساحة الإجمالية إلى 932 ألف هكتار.

وأشار السيد الوزير كذلك إلى أهمية برنامج توسيع السقي الذي من المرتقب تغطيته لمساحة إجمالية (72.500 هكتار)، خلال الفترة (2020-2030)، وسيتم خلال سنة 2026 إطلاق الأشغال على مساحة 20 ألف هكتار إضافية

بسايس، و30 ألف هكتار بالدائرة السقوية بالغرب بغلاف مالي قدره 2,5 مليار درهم.

كما شكل برنامج الري الصغير والمتوسط نقطة ارتكاز ضمن برنامج الري والتهيئة الفلاحية، إذ أعلن السيد الوزير أن المساحة المبرمجة خلال (2020-2030) شكلت 200 ألف هكتار، منها 20 ألف هكتار موزعة على جميع الجهات المعنية المبرمجة خلال سنة 2026، بغلاف مالي يقدر ب 784 مليون درهم.

وأضاف السيد الوزير كذلك بأن تعزيز العرض المائي عبر تحلية ماء البحر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص له دور هام في تقوية برنامج الري ببلادنا، حيث سيتم خلال سنة 2026 العمل على تعبئة أزيد من 1,7 مليار متر مكعب من المياه المحلاة، وذلك عن طريق إنهاء أشغال مشروع الداخلة، إطلاق أشغال توسعة محطة اشتوكة، وإطلاق أشغال شبكات الري المرتبطة بمحطات التحلية بالشرق، الدار البيضاء، سوس ماسة، طانطان.

أما بالنسبة لبرنامج تنمية سلاسل الإنتاج ضمن المذكرة التقديمية للسيد الوزير، أوضح هذا الأخير أن هذا البرنامج يرتكز على عدد من المشاريع الحيوية، أهمها مشاريع الفلاحة التضامنية مذكرا في هذا الصدد بإنجازات سنة 2025 التي همت 174 مشروعا بميزانية تقدر بـ 1,69 مليار درهم، واستفادة 66 ألف مستفيد، بما فيها المساحات المغروسة (22 ألف هكتار)، وحدات التثمين (بناء وتجهيز 7 وحدات)، المسالك القروية (23 كيلومتر)، ثم تجهيز نقط الماء (إحداث 27 نقطة لتوريد الماشية)، في انتظار تنزيل برنامج إنجاز 193 مشروعا في أفق سنة 2026، بغلاف مالي (1,78) مليار درهم، و36 ألف مستفيد من هذا البرنامج.

كما استعرض السيد الوزير في عرضه التقديمي برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي حيث استفاد من هذا البرنامج سنة 2025 أزيد من 13.887 شابا وشابة ضمن أنشطة الدعم والمواكبة همت 5.254 مشروعا، وأفاد بأن الاعتمادات المرصودة برسم سنة 2026 لفائدة برنامج تشجيع المقاولات الشبابية بالعالم القروي تصل إلى 124 مليون درهم.

وتطرق السيد الوزير كذلك إلى برنامج تعزيز الأقطاب الفلاحية في أفق سنة 2030، الذي يهدف إلى تهيئة (7) أقطاب فلاحية في أهم الأحواض الإنتاجية بالمملكة، مذكرا بأهم الإنجازات المسجلة خلال سنة 2025 للأقطاب الفلاحية بكل من بركان ومكناس وتادلة، في انتظار العمل على تهيئة الأقطاب الفلاحية للوكوس والغرب والحوز وسوس في أفق سنة 2026، علما ان سنة 2025 – كما أوضح السيد الوزير- شهدت إطلاق أشغال تهيئة الشطر الثاني من القطب الفلاحي ببركان على مساحة 20 هكتار، والشطر الثاني من القطب الفلاحي باللوكوس على مساحة 50 هكتار.

ومن جهة أخرى، أعلن السيد الوزير عن برنامج تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية الذي شمل أسواق الجملة للخضر والفواكه، بحيث أفاد بأن البرنامج المسطر في أفق سنة 2030 يهم إنشاء 12 سوقا جهويا لبيع الخضر والفواكه بالجملة، معلنا بأنه سيتم إطلاق أشغال بناءها بكل من مكناس – بركان – الدارالبيضاء- بني ملال وأكادير، بغلاف مالي يقدر ب 140 مليون درهم.

وبخصوص الأسواق الأسبوعية، أوضح السيد الوزير أنه سيتم العمل على عصرنة 100 سوق أسبوعي وسوق للماشية ضمن برنامج سنة 2030، منها مواصلة أشغال بناء وتهيئة الأسواق التي هي في طور الإنجاز خلال سنة 2026، وإطلاق الدراسات الأولية أو الأشغال المتعلقة بأسواق أخرى، إضافة أنه سيتم العمل على تأهيل وعصرنة 120 مجزرة معتمدة ضمن برنامج عمل الوزارة في أفق سنة 2030.

وفيما يخص برنامج الزرع المباشر ستتم زراعة 1 مليون هكتار باعتماد تقنية الزرع المباشر، حيث أفاد السيد الوزير بأنه سيتم العمل على اقتناء وتوزيع 400 بذارة برسم الموسم الفلاحي المقبل (2026-2027)، وإصدار مساعدة تقنية من أجل تأطير التعاونيات المستخدمة للزرع المباشر، وذلك بغلاف مالي يقدر ب 40 مليون درهم.

وفي بسطه لأهم المبادرات المتخذة ضمن برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف خلال الموسم الفلاحي (2025-2026) ذكر السيد الوزير بتخصيص غلاف مالي قدره 12,8 مليار درهم في إطار عزم الوزارة وتنفيذا

للتعليمات الملكية السامية، العمل على وضع برنامج جديد من أجل إعادة هيكلة القطيع الوطني وذلك عبر تخصيص دعم مالي مباشر لفائدة مربي الماشية لاقتناء الأعلاف، وللحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد، ثم جدولة الديون عن طريق تخفيف تراكمها بشراكة مع مؤسسة القرض الفلاحي، وتنظيم حملات التلقيح، والتأطير التقني لمربي الماشية.

وفيما يتعلق بالسلامة الصحية للمواد الغذائية، تطرق السيد الوزير إلى منجزات (2025)، وبرنامج عمل سنة 2026 الذي يتمحور حول مراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني سواء عند التصدير أو الاستيراد، وكذا مراقبة واعتماد 1,5 مليون قنطار من البذور و90 مليون غرسة.

كما أورد السيد الوزير أهم منجزات المحور المرتبط بالتعليم والتكوين والبحث خلال الفترة الفاصلة بين سنتي (2020 و2025)، مؤكدا على أنه سيتم العمل على تعزيز وتقوية أسس التعليم والبحث العلمي والتكوين المهني الفلاحي في أفق سنة 2026، وتثمين الاستشارة الفلاحية، فضلا عن تحيين الرؤية الاستراتيجية لإدماج مقاربة النوع في البرامج والمشاريع الفلاحية.

وبالنسبة لقطاع التنمية القروية، أفصح السيد الوزير عن أهم البرامج المدرجة في مجال تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية، كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي الذي خصص له غلاف مالي قدره 50 مليار درهم باعتماد (4) مصادر للتمويل، و19 شريكا، حيث يستهدف هذا البرنامج 74% من الاعتمادات المرصودة للمناطق الجبلية، منها 18.98 مليار درهم كغلاف مالي مرصود من طرف صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية.

كما أضاف السيد الوزير في نفس السياق أنه سيتم إنجاز مشروع التنمية القروية ذو الفائدة الشمولية لجهة "طنجة تطوان الحسيمة" ضمن برنامج عمل سنة 2026 بغلاف مالي(50.83مليون دولار) من أجل مواصلة مواكبة المستفيدين، إلى جانب مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة بغلاف مالي (69 مليون أورو 2020-2027) بالإضافة إلى مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية للجهة الشرقية بغلاف مالي (87,02 مليون أورو 2024-2030).

هذا، وتطرق السيد الوزير إلى مشروع التنمية القروية المندمج لتربية المواشي بإقليم خنيفرة، حيث كشف أن الاعتمادات المبرمجة لهذا المشروع في أفق سنة 2026 بلغت 4 مليون درهم، علاوة على برنامج تنمية الواحات وشجر الأركان الذي من المرتقب أن تخصص له 176 مليون درهم سنة 2026 كاعتمادات لإنجاز مشاريع جديدة بشراكة مع الفاعلين المحليين، ومواصلة إنجاز باقي المشاريع في إطار التعاون الدولي بغلاف مالي ناهز 134 مليون درهم برسم سنة 2025.

وبخصوص المحور المتعلق بقطاع المياه والغابات، استهله السيد الوزير بالتطرق إلى استراتيجية غابات المغرب (2020-2030)، التي ترتكز على (4) أربعة محاور أساسية، وهي: تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها، خلق نموذج جديد بمقاربة تشاركية، تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها، ثم الإصلاح المؤسساتي للقطاع.

وشدد السيد الوزير على أن تنزيل تلك المحاور يستوجب العمل على مواصلة تشجير وتخليف المجالات الغابوية عبر تخصيص 53 ألف هكتار لإنتاج 23 مليون شتلة خلال سنة 2026، ومحاربة التصحر، وكذا تنمية وتثمين

المنتزهات الوطنية عن طريق استمرار برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة أو المهددة بالانقراض، واستمرار تفعيل محاور مشروع الأنشطة الرياضية والسياحية لخدمة التنوع البيولوجي بمنتزه إفران، وكذا تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية لتشمل جميع الأقطاب.

كما لم يغفل السيد الوزير الإشارة إلى برامج حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة اتفاقية "رامسار" وذلك بمواصلة تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة مع وضع برامج توأمة للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال خلال سنة 2026.

وفي السياق ذاته أضاف السيد الوزير أنه سيتم العمل على إحداث أكثر من 500 منشط ترابي في أفق 2030، وإحداث أكثر من 200 منظمة غابوية، وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات مع اتخاذ تدابير تحفيزية كالتعويض عن حق الرعي، بحيث سيتم التعاقد في أفق سنة 2026 مع 200 جمعية رعوية على امتداد مساحة ممنوعة من الرعي تقدر بحوالي 80 ألف هكتار، دون إغفال باقي

التدابير والإجراءات التحفيزية لدعم تعاونيات المنتفعين خصوصا التعاونيات الغابوية، وترشيد استعمال حطب التدفئة والتخفيف من آثار البرد.

هذا، وتطرق السيد الوزير إلى اهم الإجراءات المزمع اتخاذها في إطار نموذج تشاركي بمقاربة جديدة، كإعادة هيكلة القنص المؤجر، بحيث سيتم تشجيع القنص المنظم خلال سنة 2026، ورفع المساحة المؤجرة إلى 4 مليون، و 400 ألف هكتار، علاوة على تهيئة وتطوير مجالات القنص عبر تنفيذ برنامج العمل مع الجامعة برسم سنة 2026، وكذا ضبط أعداد الخنازير البرية بالنقط السوداء من أجل التحكم في تكاثرها والحد من الأضرار التي تلحقها بالأراضي الزراعية.

كما خلص السيد الوزير إلى باقي الإجراءات والتدابير المزمع اتخاذها في إطار المقاربة التشاركية، كبرنامج تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع وتشجيع الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية خلال الفترة (2023-2030) منها على سبيل المثال العمل على إعداد المخططات الجهوية لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، ومواصلة دراسة مشروع المرسوم المتعلق

بتطبيق مقتضيات القانون رقم 130.12، حول القواعد العامة لممارسة الصيد في المياه البرية، وإعداد مشاريع القرارات التطبيقية لهذا القانون.

خلال تقديمها لعرض مفصل حول مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري برسم سنة 2026، تفضلت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري باستعراض خارطة طريق تهم القطاع في أفق الفترة الممتدة (2025-2027)، بحيث اعتبرتها خطوة أساسية لتشكيل مسار جديد لترسيخ التنمية المستدامة للثروة البحرية، ولتعزيز دور الإنسان في الاقتصاد الأزرق الوطني وذلك بإيلاء الأولوية للعنصر البشري، والموازنة بين الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية وإحداث الثروة من خلال سلاسل إنتاج تنافسية ومستدامة.

ولمزيد من التفصيل، أوضحت السيدة كاتبة الدولة أن هذه الخارطة ترتكز على (4) محاور استراتيجية من شأنها المساهمة في إحداث 18 ألف منصب شغل مباشر، وفي مضاعفة القيمة المضافة للقطاع ب 1,2 مرة في أفق 2027، وأول هذه المحاور هي تطوير قدرات الفاعلين، تعزيز تموقع المغرب في السوق الدولية

مع الحفاظ على الرصيد البحري، تفعيل الإمكانيات الكاملة لتربية الأحياء المائية البحرية، ثم تنشيط السوق المحلي.

وفيما يرتبط بمؤشرات القطاع، أوردت السيدة كاتبة الدولة عدة معطيات استراتيجية، بفضل ماتزخر به بلادنا من موارد على طول 3500 كيلومتر من السواحل البحرية عبر واجهتين، ومنطقة بحرية اقتصادية خالصة تعادل 1 مليون كيلومتر مربع، وكذا اعتبار المغرب أول منتج إفريقيا وأيضا أول مصدر لسمك السردين على الصعيد العالمي.

كما عرجت السيدة كاتبة الدولة على أهم مؤشرات إنتاج القطاع، والصناعة البحرية وكذا المبادلات، والمؤشرات الاجتماعية ومدى انعكاسها على التشغيل المباشر سواء على اليابسة أو في البحر حيث أعلنت عن خلق 134 ألف و509 منصب شغل خلال (2021-2024)، دون إغفالها التطرق إلى مؤشرات الإنتاج الوطني من الأسماك خلال التسعة الأشهر الأولى من سنتي 2024 و2025 التي سجلت انخفاضا نسبته 13% في حجم المفرغات، و7% في القيمة.

وبالنسبة لمؤشرات صادرات المنتوجات السمكية خلال نفس الفترة المشار إليها سلفا، فقد حققت حسب إفادة السيدة كاتبة الدولة ارتفاعا في حجم الصادرات بنسبة 1% أما رقم المعاملات فقد سجل انخفاضا ب 6%.

وارتباطا بتفعيل مقتضيات خارطة طريق قطاع السيد البحري كما سبق أن أعلنت عنها السيدة كاتبة الدولة خلال الفترة (2025-2027)، شددت هذه الأخيرة على الأهمية الكبيرة للمشاريع ذات الأولوية في هذه الخارطة أهمها تطوير قدرات الفاعلين من خلال تحسين ظروف عيش وعمل مختلف المتدخلين عبر سلسلة القيمة بمايعزز كفاءاتهم ويضمن إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

وإلى جانب تنمية الرأسمال البشري والتكوين، ركزت السيدة كاتبة الدولة على أهمية تعزيز الوسائل التقنية لمنظومة الإنقاذ البحري عن طريق تنسيق البحث وإنقاذ الأرواح البشرية بالبحر، والرفع من جاهزية وحدات التدخل للإنقاذ، وكذا تعزيز مواكبة التعاونيات وبرامج الدعم سواء على المستوى المالي والتقني في إطار مشاريع متكاملة أو دعم السفن المتضررة من هجمات الدلفين الأسود "نيكرو".

لقد نوهت السيدة كاتبة الدولة بأهمية تعزيز تموقع المغرب في السوق الدولية مع الحفاظ على الموارد البحرية كأحد أهم محاور خارطة طريق القطاع، باعتباره محورا أساسيا يركز على إعادة هيكلة النسيج الصناعي البحري الوطني باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، بالموازاة أيضا مع الحرص على استدامة الثروات السمكية وتطوير قدرات تنافسية مسؤولة بيئيا، مما يقتضي -حسبها- العمل على تحويل منتجات الصيد، وتكثيف عمليات البحث والتطوير، والاستغلال المستدام، وكذا تحويل نقط التفريغ المهيأة وقرى الصيادين إلى أقطاب اقتصادية مصغرة وشاملة.

كما أكدت السيدة كاتبة الدولة على ضرورة تعزيز تقييم المخزونات البحرية وتتبع المصايد، وكذا البحث في تربية الأحياء المائية، مع تقوية آليات المتابعة العلمية عبر تطوير مرصد الصيد المغربي والصيد الحارس، ومبادرة الحزام الأزرق عن طريق بحث إرساء مؤسساتي دائم، أو إحداث هيكل رسمي لهذه المبادرة.

وحفاظا على ترسيخ أسس الاستغلال المستدامة، شددت السيدة كاتبة الدولة على ضرورة إعداد وتعزيز تدابير مخططات التهيئة الخاصة بالمصايد، ودعم وتقوية البرنامج الوطني للمحميات البحرية من أجل تنمية مستدامة للصيد التقليدي الخاصة بالمصايد، ودعم وتقوية البرنامج الوطني للمحميات البحرية وإعادة تأهيل المناطق المتدهورة وحماية الموارد البحرية، وضمان تجددها، كما ركزت في نفس الاتجاه على أهمية رقمنة منظومة المراقبة البحرية كوضع نظام إلكتروني للتصريح بمعطيات عمليات الصيد الساحلي أو في أعالي البحار، وضع نظام المراقبة الإلكترونية (EMS) على متن جزء من سفن الصيد، وكذا وضع آلية للتبليغ عن المخالفات المتعلقة بالصيد غير القانوني، وغير المصرح به، وغير المنظم.

أما فيما يتعلق بتحويل منتجات الصيد البحري، أفادت السيدة كاتبة الدولة بانه سيتم العمل على إطلاق دعوة موجهة للوحدات المعتمدة المتخصصة في تحويل وتثمين المنتجات البحرية لتقديم مشاريع مبتكرة، ومتابعة مسار تطور، وتطوير المنتجات المثمنة، وكذا إطلاق طلبات عروض للمشاريع المبتكرة، وأخرى

للارتقاء بمشاريع تثمين المنتجات المشاركة (coproduis) وإطلاق طلبات عروض أيضا لإنشاء نقط البيع.

وأضافت كذلك بانه سيتم العمل على تفعيل الإمكانيات الكاملة لتربية الأحياء المائية البحرية، التي تعد رافعة استراتيجية لزيادة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل، وذلك عن طريق توطيد الشروط التنظيمية والمؤسساتية والمناخ الاستثماري، ثم توسيع المنظومة الإنتاجية واستدامة النظام البيئي المائي، بهدف تحقيق تنمية الإنتاج، وتقوية وتعزيز المشاريع الاستثمارية، وإدماج سلاسل القيمة وتشجيع الابتكار.

كما شكل محور تنشيط السوق المحلي وتشجيع استهلاك المنتوجات البحرية كذلك، أحد أهم ركائز خارطة طريق الصيد البحري ببلادنا -حسب توضيح السيدة كاتبة الدولة- حيث كشفت عن ان نجاح تنمية قطاع الصيد البحري، وتنمية الأحياء المائية البحرية يرتكز على تنشيط السوق المحلي وتشجيع الاستهلاك الوطني، حيث نبهت إلى أن تحقيق هذه الغاية يستوجب ترسيخ ثقافة استهلاك المنتجات البحرية لدى المغاربة، وتعزيز ثقتهم في هذه المنتوجات.

ولبلوغ هذه الأهداف، شددت على أهمية تعزيز وتحديث شبكة التسويق عبر إحداث وتأهيل أسواق السمك سواء من الجيل الجديد للبيع الاولي، او أسواق الجملة للبيع الثاني، او بالتقسيط، إلى جانب ضرورة رقمنة البيع بالمزاد.

المنـــاقشـــة

في مستهل مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية لقطاعات كل من الفلاحة، والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، اجمع السيدات والسادة المستشارون على الأهمية الاستراتيجية لهذه القطاعات في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمنين الغذائي والمائي، وتعزيز التنمية القروية المستدامة، وتنمية الموارد البحرية نحو اقتصاد أزرق بفضل توجهات المملكة المغربية ذات الأبعاد الاستراتيجية بناء على مخططات كل من "الجيل الأخضر، آليوتيس، وغابات المغرب"، (2020-2030).

الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات

لقد أكد السيدات والسادة المستشارون على الدور الكبير الذي لعبه القطاع الفلاحي في تنزيل الاوراش الملكية الكبرى خاصة مايرتبط منها بتعبئة الموارد المائية وتأهيل البنيات القروية، وإدماج التحول الرقمي لضمان إدارة أكثر نجاعة واستدامة للمنظومة الإنتاجية، وأشادوا بصمود الفلاح المغربي أمام

الظروف والتحديات المناخية المضطربة والمتقلبة ومانتج عنها من جفاف وندرة التساقطات، وإسهامه في تزويد السوق الوطنية بكافة المنتجات الفلاحية.

واعتبروا أن الرؤية غير المسبوقة المضمنة بقانون المالية لسنة 2026 تعكس بوضوح الإرادة الحكومية لجعل القطاع الفلاحي محركا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، والأمن المائي انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية الهادفة إلى ترسيخ أسس تنمية مستدامة ومندمجة تعزز مكانة العالم القروي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية.

وارتباطا بنفس التوجه، شدد السيدات والسادة المستشارون على أن الرؤية الملكية تجسد استمرارا لتنزيل وتفعيل الاستراتيجية الوطنية "الجيل الأخضر 2020-2030" التي أرساها جلالة الملك محمد السادس نصره الله كإطار شامل لتحديث القطاع، وتثمين سلاسل الإنتاج وتشجيع الابتكار والرقمنة، وتحسين النجاعة في استعمال الموارد الطبيعية.

كما لفت السيدات والسادة المستشارون إلى أهمية استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030" في إطار رؤية متكاملة للتنمية المستدامة، الهدف منها مواجهة تحديات وإكراهات القطاع الغابوي ببلادنا، على رأسها الاستغلال المفرط للموارد، وضعف القدرة الإنتاجية، وتركيزهم على حجم وأهمية حماية وتأمين المجال الغابوي، تهيئة وتنمية الغابات ثم محاربة التصحر والحفاظ على الطبيعة.

كما شدد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة تكريس وتقوية روابط الإلتقائية بين مختلف البرامج والمؤسسات الفاعلة في المجال الفلاحي تفاديا لتشتيت الجهود وضمانا لتوجيه الدعم بشكل سليم وشفاف لفائدة الفئات المستهدفة خاصة صغار الفلاحين، والشباب المقاول، والنساء القرويات.

وتم التأكيد أيضا على أهمية مواصلة الإصلاحات البنيوية في مجالات الحماية الاجتماعية للفلاحين وتأهيل التعليم والتكوين الفلاحي، وكذا أهمية العمل على توسيع الشراكات مع الجماعات الترابية والمؤسسات التمويلية.

وفي إطار تعميق النقاش حول اهم المحاور الواردة ضمن العرض التقديمي لمشروع هذه الميزانية الفرعية، أبدى السيدات والسادة المستشارون عددا من الملاحظات، وتفضلوا بطرح جملة من الخلاصات والاقتراحات العملية مساهمة منهم في تعزيز موقع القطاع الفلاحي ضمن الدينامية الوطنية للتنمية المستدامة:

- إرساء منظومة وطنية للسيادة الغذائية تعتمد على تنويع الإنتاج المحلي، وتثمين سلاسل القيمة الفلاحية من خلال تشجيع الزراعات الموجهة للاستهلاك الداخلي سعيا نحو تقليص التبعية للأسواق الخارجية بالنسبة للمواد الأساسية.
- توسيع استعمال الموارد المائية غير التقليدية وذلك بتسريع مشاريع تحلية مياه البحر بالمناطق الساحلية، وكذا استعمال المياه المعالجة في السقي في إطار التكامل بين الاستراتيجيات الفلاحية والمائية الوطنية.
- إرساء منظومة وطنية حديثة لتسويق المنتوجات الفلاحية، ترتكز على إحداث منصات رقمية ولوجيستية جهوية تربط الفلاح مباشرة

بالمستهلك، وتدعم المنتوج المغربي بالأسواق الداخلية والخارجية عبر علامة "منتوج بلادي" المحدثة في نسختها الجديدة.

- تسريع الانتقال نحو الفلاحة الذكية والمستدامة من خلال توسيع رقمنة الخدمات الفلاحية، والاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في التتبع والإرشاد الفلاحي.
- تطوير منظومة الابتكار والبحث العلمي عبر تعزيز دور معاهد التكوين والبحث الزراعي، تشجيع التعاون بين الجامعات والمراكز الجهوية للاستثمار والقطاع الخاص، كل هذا من أجل إيجاد حلول تكنولوجية تتلاءم مع الوضعية المناخية الحالية ببلادنا.
- تأهيل برامج الرقمنة لتشمل جميع المساطر المرتبطة بالاستثمار الفلاحي، وتطوير منظومة التكوين بما يتلاءم مع حاجيات سلاسل الإنتاج.
- معالجة التحديات المتعلقة بصعوبة ولوج القطاع الخاص إلى العقار الفلاحي بسبب تعقيد المساطر الإدارية وضعف الولوج إلى التأمين.

- تيسير منظومة التمويل الفلاحي المبتكر، وذلك عبر خلق آليات تمويل مرنة لفائدة الفلاحين الصغار والتعاونيات وتوسيع برامج القروض الخضراء والتأمين ضد المخاطر المناخية، مع توجيه جزء أكبر من التمويل للمقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل ولوج الشباب والنساء بالعالم القروي إلى التمويل.
- إدماج المرأة والشباب في الدورة الإنتاجية الفلاحية عبر وضع برامج التمكين الاقتصادي والتكوين المهني في مجالات الزراعات الحديثة والتثمين والتسويق الرقمي.
- تسريع برامج الدعم المخصصة للفلاحين مستخدمي تقنية السقي بالتنقيط على ضوء مايعانونه من ارتفاع الديون المستحقة لفائدة المزودين.
- إصلاح المدار السقوي بقصبة تادلة لإنقاذه من الوضعية الكارثية ومانتج عنها من تشرد عائلات ونزوح عدد لايستهان به من سكان المنطقة.

- ضرورة هيكلة السوق الداخلي للحد من ظاهرة تدخل الوسطاء، ولأجل تعزيز القيمة الفلاحية المضافة عبر إعادة النظر حول عملية التجميع الفلاحي.
- ضبط وإعادة تأهيل الأسواق الجهوية للجملة للخضر والفواكه، وتنظيم سلاسل التوزيع، وألا ينحصر الإشراف على هذه الأسواق تحت وصاية الجماعات الترابية من أجل ضبط الأسعار واضطراب التموين بتنسيق مع وزارة الداخلية.
- توضيح حيثيات الجدل الرائج لدى المستهلك المغربي بخصوص جودة زيت الزيتون والتي أثار استياء كبيرا وتخوفا بين أوساط المواطنين والمهنيين.
- عدم استفادة بعض الأقاليم الجنوبية خاصة بوجدور من الدعم الكافي المخصص لأعلاف الماشية لاسيما مادة الشعير بالدرجة الأولى.
- ضبط عملية توزيع دعم الأعلاف لاستهداف الكسابة الصغار بشكل مباشر ولقطع الطريق امام الوسطاء والمضاربين.

- إحداث مكاتب جهوية لفيدرالية الحليب وتربية الماشية حتى تغطي تمثيليتها كافة التراب الوطني، وإعطاء الأولوية لاقتناء الحليب بالتعاونيات من لدن المصنعين بدل الاقتصار على استيراد الحليب المجفف.
- الاضطراب المسجل على مستوى استقرار أسعار اللحوم الحمراء المستوردة من بعض الدول الأوربية والتأثير المباشر على الاقتصاد الوطني، يقتضي فتح حوار جاد مع المهنيين المغاربة، والموردين بالاتحاد الأوربي تحت إشراف الوزارة باعتبارها القطاع الوصي.
- دمج عملية استيراد الإبل ضمن برنامج الوزارة لتعزيز سلاسل اللحوم داخل التراب الوطني، وتزويد الأقاليم الجنوبية بشكل خاص، وذلك عبر فتح أسواق مع بعض الدول المجاورة كموريتانيا على سبيل المثال.
- تفعيل مبدأ الاستثناء في فرض الضريبة على القيمة المضافة في حق القطاع الفلاحي حتى لاتشكل عائقا حقيقيا يثقل كاهل الفلاح، ويعرقل

تشجيع الاستثمار، على أن تنحصر نسبة الاقتطاع في حدود 10% من المنبع مراعاة لخصوصية القطاع الموسمية.

- الغياب المسجل في دعم عدد من المناطق الفلاحية بالأسمدة الآزوتية خاصة منطقة عبدة.
- دعم مشاريع الطاقات المتجددة في مجالات السقي والتخزين والتبريد، وتقوية مسارات التدوير، وإعادة استعمال المخلفات الزراعية لإنتاج الطاقة الحيوية والأسمدة العضوية.
- استمرارية معاناة العاملات والعمال الزراعيين من الناحية الاجتماعية بسبب ظروف العمل المناخية القاسية داخل الضيعات الفلاحية، والبيوت البلاستيكية ومحطات التلفيف والتصدير، والتنقل عبر وسائل نقل لاتحترم فيها أدنى شروط السلامة والكرامة الإنسانية، ومانتج عنها من حوادث سير دامية، أغلبية ضحاياها نساء معيلات لأسر، وبدون حماية اجتماعية حقيقية.

- ضرورة برمجة اعتمادات مالية واضحة ومعلنة لإعداد برنامج وطني للنقل المهني الآمن لفائدة العاملات والعمال الزراعيين في إطار شراكة بين كل من وزارة النقل، الداخلية، والجماعات المحلية.
- توجيه اعتمادات مالية خاصة بتعزيز دور جهاز مفتشية الشغل في القطاع الفلاحي عبر فتح مناصب مالية جديدة.
- إحداث صندوق اجتماعي توكل إليه مهمة الاعتناء بشؤون العمال والعاملات الزراعيات يمول جزء منه من موارد صندوق التنمية الفلاحية، ومن مداخيل الرسوم المفروضة على الضيعات الفلاحية الكبرى.
- تحسين ظروف عمل الأعوان والموظفون التابعين لقطاع المياه والغابات أمام الإكراهات والصعوبات التي تواجههم كمخاطر الحرائق، والاعتداءات اليومية ووعورة التضاريس، مما يستدعي العمل على تحسين وضعيتهم المهنية والاجتماعية، وتجهيز فرق مكافحة الحرائق بالوسائل الضرورية والمناسبة.

- إدماج الساكنة المجاورة في مشاريع مدرة للدخل تحمي الغابة وتؤمن لهم العيش الكريم.
- تمكين الغرف الفلاحية الجهوية من أدوار تنفيذية واستشارية موسعة، ودعمها ماليا وبشريا لجعلها رافعة حقيقية في تفعيل البرامج الجهوية ضمن استراتيجية الجيل الأخضر (2020-2030).

قطاع الصيد البحري:

خلال مناقشتهم لمشروع الميزانية الفرعية الخاصة بقطاع الصيد البحري، لم يخف السيدات والسادة المستشارون الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع الذي مافتئ يحتل مكانة محورية في الاقتصاد الوطني، ولما يوفره من مناصب الشغل، ومداخيل التصدير، ومساهمته الفعالة في تحقيق الامن الغذائي للمغاربة.

وأضافوا كذلك أن هذا القطاع باعتباره إحدى الركائز الحيوية للاقتصاد الوطني يساهم بما يقارب 2% من الناتج الداخلي الخام، ويوفر أزيد من 3% من فرص الشغل المباشرة على الصعيد الترابي، تلك المنجزات -بحسبهم- يرجع

الفضل فيها إلى التنزيل السليم لاستراتيجية "آليوتس"، مما مكن القطاع من دينامية نوعية وتحولا عميقا تحت التوجيهات الملكية السامية، والسياسات العمومية الطموحة الرامية إلى تحديث البنيات التحتية، وتعزيز الحكامة والاستدامة في استغلال الموارد البحرية عبر إطلاق مجموعة من البرامج والمخططات التنموية من ابرزها الاستراتيجية الوطنية لتثمين المنتوجات البحرية، وتأهيل أسطول الصيد الساحلي والتقليدي، والرفع من جودة المنتوج الموجه نحو السوقين الوطني والدولي.

وتأتى ذلك -كما أشار السيدات والسادة المستشارون- بفضل توسيع شبكة الموانئ، ومراكز التفريغ بمختلف جهات المملكة مما انعكس إيجابا على تطوير وتنمية الاقتصاد الأزرق.

كما ثمنوا المجهودات المبذولة في مجال البحث العلمي عبر دعم المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري وتعزيز مهامه الهادفة إلى تتبع حالة المصايد وتدبيرها وفق مقاربة بيئية توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الثروة السمكية، دون إغفال دور الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية

التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذا الإنجاز الذي رسخ موقعها كفاعل مؤسسي فعال في تنفيذ السياسة لعمومية من خلال دعمها لمشاريع الاستزراع البحري وتحفيز الاستثمار.

وفي إطار مواصلة السيدات والسادة المستشارين لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري، نبهوا السيدة كاتبة الدولة المكلفة بهذا القطاع إلى مزيد من الإصلاح العميق للمكتب الوطني للصيد لماله من أدوار هامة وحيوية ترتبط بها مداخيل البحارة، أمام تزايد الشكوك حول شفافية عمليات البيع بالأسواق تحت إشراف هذا المكتب السالف الذكر.

وارتباطا بمساهمة الوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء المائية البحرية في الرفع من الإنتاجية والجودة السمكية، تمت المطالبة بتعزيز وتقوية دورها عن طريق تطوير وتأهيل البنيات التحتية، وخلق مشاريع نموذجية على صعيد كل جهة من اجل الرفع من كفاءة قطاع تربية الأحياء المائية البحرية وتوسيع نطاق استثماراته الوطنية، بحيث تمت الدعوة إلى:

- تبني رؤية واضحة ومتجددة تتلاءم مع متطلبات المرحلة الراهنة، ومواكبة للتحولات المسجلة في مجال تربية الأحياء المائية البحرية.
- توظيف أطر قانونية وتنظيمية متقدمة لضبط التمويلات المرتبطة بمشاريع تربية الأحياء المائية البحرية مع إعطاء الأولوية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- تهيئة مناطق بحرية مؤهلة جاذبة للاستثمارات، كي تضمن استغلالا رشيدا للموارد البحرية وبكفاءة عالية بالموازاة مع المحافظة على التوازن البيئي.
- تحفيز الاستثمار الوطني والأجنبي لولوج هذا القطاع عبر مراجعة التحفيزات الجبائية، وتوسيع وتنويع آليات التمويل والضمان، علاوة على دعم سلاسل الإنتاج والتسويق.
- إدماج الأبناك وشركات التامين كشريك أساسي في تمويل وتامين المشاريع، مع اعتماد آليات مبتكرة لتغطية المخاطر البحرية.

- تكريس دعائم وأسس العدالة المجالية، والإنصاف الترابي خلال توطين المشاريع ذات الصلة بقطاع تربية الأحياء المائية البحرية ضمانا لتنمية متوازنة للجهات الساحلية، وتعزيزا لفرص الشغل المستدامة.

وعلاقة بارتفاع أسعار المنتوجات البحرية بالأسواق الوطنية، حث السيدات والسادة المستشارون على بذل مزيد من الجهد لخفض هذه الأسعار كمبادرة "الحوت بثمن معقول"، وتأهيل الأسواق العشوائية وإخراجها من الوضعية غير اللائقة، ثم إرسال لجان المراقبة لضبط عمليات المضاربة في الأسعار.

كما لفتوا إلى الضغط الكبير المسجل على مستوى التوازن الإيكولوجي بسبب الإفراط في استغلال بعض مصايد الاخطبوط، السردين والسمك الأبيض.

هذا، وركز السيدات والسادة المستشارون على الوضعية الاجتماعية للبحارة ومعاناتهم بسبب طبيعة عملهم الموسمي في ظل غياب شبه تام لأنظمة

حماية اجتماعية شاملة، مطالبين في نفس السياق السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالقطاع بالكشف عن برنامجها الحكومي لمعالجة هذه الوضعية، وتحسين مؤشرات الدخل الخاصة بهذه الفئة بمختلف تشكيلاتها، وكيفية الحد من الصعوبات التي تواجه الصيادين التقليديين أمام الاندماج داخل المنظومة التجارية والصناعية.

كما تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى التحديات والصعوبات التي أصبحت تواجه القطاع على رأسها التذبذب الكبير والمقلق على مستوى مخزون سمك "السردين"، وهل القطاع أضحى مرتهنا بالعوامل المناخية والبيئية التي تؤثر على الإنتاجية، وعلى حجم الصادرات.

وتم الحث كذلك على تسريع وثيرة التصنيع المحلي بدل تخصيص كميات مهمة كمنتج خام نحو التصدير.

لقد أدلى السيدات والسادة المستشارين بملاحظات وتوصيات همت عدة محاور بالعرض التقديمي لمشروع الميزانية الفرعية لقطاع الصيد البحري خاصة المشاريع والبرامج المدرجة ضمن خارطة طريق القطاع (2025-2027):

- مؤشرات ونتائج برنامج تحويل المنتوجات البحرية الخام إلى منتوجات مصبرة ذات قيمة عالية موجهة للتصدير والقطع مع تحويلها إلى دقيق السمك.
- أسباب وتداعيات التراجع الملحوظ على مستوى إفراغ السمك السطحي بالموانئ المغربية خاصة سمك "السردين"، الذي يعد وجبة استهلاكية يومية لأغلب المواطنين المغاربة.
- ضرورة تفعيل آليات مراقبة الصيد الغير القانوني والغير المنظم وغير المصرح حفاظا على استدامة المخزون السمكي وضبط الجهد البحري.
- تفعيل نظام التخصيص المجالي للمصايد، وتشجيع الاستثمار في تربية الأحياء المائية البحرية لما لها من إمكانيات تنموية كبرى تستوجب بحث وتنويع أسواق خارجية لتصدير منتوجاتها.

- إقرار معايير شفافة بصندوق تنمية الصيد البحري لتشمل الفاعلين الصغار، وكذا إعداد تقارير ذات نفس اجتماعي من طرف هذا الصندوق بشأن دراسة الأثر على المستوى المعيشي للبحارة.
- تقوية وتطوير دور معاهد التكوين البحري لتتولى الإشراف على تكوينات علمية قوية كقاطرة نحو تيسير ولوج الشباب لسوق الشغل.
- ضرورة إعداد تقارير ودراسات الأثر البيئي من طرف المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري حول مدى تأثير الاستثمارات في مشاريع الهيدروجين الأخضر بالداخلة على الوسط البيئي البحري وكذا على تدهور الثروة السمكية.

جواب السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

لقد أعرب السيد الوزير في مستهل جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين عن شكره وتقديره للجو الذي طبع النقاش، والذي ينم على ملامسة الجوانب الهامة داخل القطاعات المعنية التي تندرج ضمن اختصاصات وزارته.

وبشأن الإكراهات والتحديات التي شابت القطاع الفلاحي، ولاتزال بسبب التقلبات المناخية وتوالي سنوات الجفاف والاضطرابات الدولية، شدد السيد الوزير على ان القطاع الفلاحي ببلادنا اتسم بالصمود أمام كل هذه الظروف خاصة المناخية، ومواجهة كل التحديات والإكراهات حيث ظلت الأسواق الوطنية متوفرة على مختلف المنتجات الفلاحية من خضر وفواكه ولحوم، مايؤكد بالطبع نجاح مخطط المغرب الأخضر الذي بفضله نتوقع هذه السنة إنتاج (2) مليون طن من الزيتون، ماسيعفينا من التوجه نحو الخارج، وفي نفس السياق بدد السيد الوزير تخوفات السيدات والسادة المستشارين بشأن المزاعم والمغالطات المنتشرة مؤخرا على بعض وسائل الإعلام وبعض وسائل التواصل

الاجتماعي التي تناولت التشكيك في جودة علامة محددة لزيت الزيتون ببلادنا وذلك بإصدار بيان توضيحي من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية الذي فند هذه الادعاءات المغرضة.

وقد التمس السيد الوزير باسم السيدات والسادة المستشارين توجيه تحية إجلال وتقدير لكل الفاعلين في القطاع من كسابة وفلاحين ومنتجين عما أبانوا عنه من حس وطني عالي، وقوة الصمود أمام هذه الظروف المناخية الصعبة وحرصهم على تحقيق الوفرة في الإنتاجية، مما يقتضي معه توجيه مزيد من الدعم لفائدتهم، وتكريس أسس صلبة من الثقة في مواكبتهم وتحفيزهم من اجل الاستدامة في تزويد السوق الوطنية بكل المنتجات الحيوانية والفلاحية.

وبخصوص صندوق التنمية الفلاحية، أقر السيد الوزير بالتأخير الحاصل على مستوى صرف الدعم الموجه للمستفيدين، حيث أعلن عزمه الرفع من ميزانية هذا الصندوق لتصل الاعتمادات المرصودة له 3 مليار درهم عوض 2 مليار درهم لمعالجة عجزه المالي، كما أشار إلى عزم الوزارة تفعيل برنامج الاقتصاد في الماء بتشجيع الري التكميلي والري بالتنقيط.

وبالنسبة لوضعية مؤسسة "sonacos"، كشف السيد الوزير عن حجم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسة بسبب توالي سنوات الجفاف وانعكاسها على تناقص المبيعات معلنا عن تخصيص اعتمادات مالية بحوالي 450 مليون درهم لتجاوز هذا الخصاص، وحتى يتسنى لها أداء مستحقاتها.

وفيما يتعلق بالإحصاء الوطني للقطيع، أكد السيد الوزير على ان بلادنا شهدت عملية إحصاء واحدة فقط خلال هذه السنة شملت مجموع التراب الوطني، وقد شابت هذه العملية بعض التصريحات غير الدقيقة حول عدد رؤوس الماشية والمقدمة من طرف الكسابة، ناهيك عن عدم احتساب الزيادات المسجلة على مستوى الولادات بعد الإنتهاء من عملية الإحصاء.

وفي نفس الموضوع، شدد السيد الوزير على أن الهدف من عملية إحصاء القطيع، يتمثل أساسا في إعادة تكوين القطيع الوطني، ومنع ذبح إناث الأغنام والماعز وتشجيع الإنتاج المحلي، على أمل التوقف عن عملية الاستيراد التي تشهد اليوم تقلبات في الأسعار من طرف الموردين الأوربيين الذين يتخذون قرارات تعد سيادية لبلدانهم بعدم تصدير الإناث خصوصا "العجلات".

وتطرق السيد الوزير كذلك إلى إشكاليات النقل المهني الخاص بالعاملات والعمال الزراعيين حيث أعرب عن عزم الوزارة إعداد تصور مشترك مع وزارة الداخلية لمعالجة هذا الخلل وذلك عن طريق بحث وسائل نقل أكثر أمانا وسلامة.

وبالنسبة للمطلب المتعلق بدعم الأسمدة الآزوتية، أفاد السيد الوزير بأن أسعارها ظلت مستقرة ولم تشهد أي ارتفاع حيث تمت تعبئة 650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاطية بنفس أسعار الموسم السابق.

كما أكد أن اقتراح أحد المتدخلين بتعزيز سلسلة اللحوم الحمراء ببلادنا عبر فتح أسواق مجاورة لتوريد الإبل، يشكل موضوع تفكير لدى الوزارة اليوم، مع الحرص على ضرورة مراعاة الأمراض المتفشية في قطعان الإبل ببعض البلدان المجاورة كموريتانيا، مما يستدعي مزيدا من الحذر والعمل على إيجاد حلول مبتكرة لولوج منتوجات لحوم الإبل كافة الأسواق المغربية.

جواب السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري:

السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري تقدمت بدورها بالشكر للسيدات والسادة المستشارين حول اهتمامهم والهامهم بحيثيات القطاع، وانشغالهم بمجمل تعقيداته، وأكدت على أن المنجزات المحققة اليوم، يرجع الفضل فيها أساسا إلى استراتيجية آليوتيس منذ سنة 2009 بعد ان أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة أيده الله ونصره، والتي غذت اليوم هيكلا إطاريا لتنظيم القطاع.

هذا، وتوجهت السيدة كاتبة الدولة إلى عنصر المراقبة ضمن برنامج عمل الوزارة حيث أشارت إلى وضع مراقبة دقيقة لمكافحة الصيد غير القانوني، وغير المنظم، إذ تم تسجيل 460 مخالفة، عبر الأقمار الاصطناعية وأيضا هناك تتبع على مستوى المراقبة الرقمية.

وبخصوص انخفاض وتراجع المخزون السمكي السطحي، خاصة سمك السردين، اكدت السيدة الوزيرة أن هذا النوع من السمك ظل يشكل عنصرا

أساسيا بحجم وكميات تصدير كبيرة، بوأت بلادنا مكانة هامة على قائمة أكبر المنتجين والمصدرين العالميين لهذا الصنف حيث حقق الإنتاج الوطني السنوي نتائج جد مهمة وفق آخر الإحصائيات لسنة 2024 بحجم صادرات مثل 90% من إجمالي صادرات قطاع الصيد البحري، وخلصت إلى ان تراجع الكميات المصطادة يعزى سببه إلى التغيرات المناخية على المخزون السمكي خاصة المنتوجات السطحية (السردين)، معلنة انه تم التوصل اليوم إلى مؤشرات إيجابية بفضل البحوث العلمية على متن ستة بواخر، مخصصة لهذا الغرض، وأبانت عن تنامي وتكاثر الأسماك الصغيرة.

وفيما يتعلق بالشق الاجتماعي ضمن برنامج عمل القطاع، أعلنت السيدة كاتبة الدولة على أن هذا القطاع عمل على تعميم التغطية الاجتماعية لفائدة كل العاملين بالبحر، علاوة على استفادتهم من التأمين.

كما تطرقت إلى أن مؤشرات نقص تصدير دقيق السمك أصبحت واضحة، بسبب ارتفاع كميات السمك المجمد لتغطية السوق المحلية، وماتلاها من صرامة

في التصدير لأجل استكمال استراتيجية التثمين، لاسيما وأن السردين المجمد كان في السابق يوجه نحو التصدير إلى الخارج لإعادة تعليبه.

وفيما يخص قطاع تربية الأحياء المائية البحرية، أفادت السيدة كاتبة الدولة أن هذا القطاع حقق قفزة نوعية حيث ساهم في الإنتاجية داخل 183 وحدة، منوهة بالمنجزات المحققة خلال السنوات الأخيرة لهذا القطاع والتي تؤكد قدرة بلادنا على تحويل موارده البحرية إلى فرص اقتصادية واجتماعية ملموسة.

كما أوضحت من جهة أخرى، أن التكوين البحري يعد لبنة أساسية تشتغل عليها الوزارة في إطار مراجعة منظومة التكوين بإدماج عدد من الشعب كشعبة تثمين الثروة البحرية.

وبالنسبة لمشاريع إنتاج الهيدروجين الأخضر، أعلنت السيدة كاتبة الدولة عن اتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الهامة كتشكيل لجنة يوكل إليها القيام بدراسات مدى التأثير البيئي، والتزام المعهد الوطني للبحث في الصيد البحري بتتبع تنفيذ هذه البرامج والمشاريع.

وفي الختام شددت على ان الاستراتيجية الوطنية للصيد البحري تعتمد على رؤية شاملة تجمع بين حماية البيئة البحرية، وتنمية الاقتصاد الأزرق في إطار تفعيل مختلف البرامج والمبادرات انطلاقا من استراتيجية "آليوتيس" إلى المخطط الأزرق التي همت أساسا الاستدامة البيئية وتطوير الكفاءات، وخلق مناصب الشغل مع إدماج التكنولوجيا الرقمية في منظومة التسويق والتثمين والمراقبة.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

مشروع قانون المالية لسنة 2026

تقديم مشروع الميزانية الفرعية
لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري

قطاع الفلاحة

حصيلة الموسم الفلاحي 2024 – 2025

التذكير بالظروف المناخية 2024-2025

1 الوضعية إلى غاية 31 غشت 2025

التساقطات المطرية

318 ملم:
+17% مقارنة مع الموسم الفارط (272 ملم)؛
-22 % مقارنة مع سنة عادية (معدل 30 سنة) (406 ملم)

اتسم التوزيع الزمني للتساقطات المطرية خلال الموسم الفلاحي 2024/2025:

- أمطار مبكرة في **شهر أكتوبر**، كان لها وقعا إيجابيا على الزراعات الخريفية؛
- تلتها فترة من العجز المطري امتدت من شهر **نونبر إلى فبراير**؛
- تحسن الوضعية خلال شهري **مارس وأبريل**، بفضل التساقطات المطرية الهامة والثلوج التي كان لها أثرا إيجابيا على نمو الحبوب الخريفية.

حقينة السدود

المخزون المائي: **4,33** مليار متر مكعب أي **31%** مقابل 26 % مسجلة في 31 غشت 2024

حجم مياه السقي الموزعة : 947 مليون م3،
أي ما يعادل 18٪ من حاجيات السقي

التذكير بالظروف المناخية 2025-2026

الظروف المناخية وحالة السدود ذات الأغراض الفلاحية

التساقطات المطرية

38 ملم

-49% مقارنة مع الموسم الفارط (74 ملم)؛

-57% مقارنة مع سنة عادية (معدل 30 سنة) (87 ملم)

حقينة السدود

المخزون المائي : **3,9 مليار متر مكعب** ،
بنسبة ملء تبلغ 28% ؛

تم تخصيص 452 مليون م³ للسقي، أي ما يعادل 8٪ من حاجيات السقي، في انتظار تحسن الوضعية المائية

التدابير المتخذة لانطلاق الموسم الفلاحي الحالي

الزراعات الخريفية

تعبئة الوسائل الضرورية لضمان انطلاق جيد لموسم، من خلال توفير:

- ✓ ما يفوق 1.5 مليون قنطار من البذور المختارة بأسعار مدعمة،
- ✓ و650 ألف طن من الأسمدة الفوسفاتية بنفس أسعار السنة الماضية.
- ✓برمجة 400 ألف هكتار بالزرع المباشر

المدارات السقوية

- ✓ **إعطاء الأولوية في السقي لإنقاذ الأشجار المثمرة والزراعات الدائمة؛**
- ✓ **تتبع تطور الوضعية المائية** على مستوى الأحواض من أجل مراجعة الحصص المائية المخصصة للدوائر السقوية؛
- ✓ **متابعة جهود تحسين خدمة الماء واستدامتها** عبر استصلاح وصيانة شبكات الري؛
- ✓ تنزيل القرار المتعلق **بإعادة جدولة أصل الدين والإعفاء** من غرامات التأخير والصوائر المتعلقة بوجبات ماء السقي والمساهمة المباشرة، بهدف التخفيف من الديون المتراكمة على الفلاحين وتشجيعهم على آدائها.

حصيلة الموسم الفلاحي 2024-2025

- **بلغ محصول الحبوب أزيد من 43 مليون قنطار** أي بزيادة **39%** مقارنة مع الموسم الماضي

- بفضل الأداء الجيد لمختلف سلاسل الإنتاج، استعاد القطاع الفلاحي عافيته مسجلا بذلك نسبة نمو تقدر **ب 6%** مقارنة بالموسم الماضي.

المحصول	إنتاج خريف 2025	مقارنة (%)
الحوامض	1,9 مليون طن	+24%
الزيتون	2 مليون طن	+111%
التمور	160 ألف طن	+55%

قطاع الفلاحة

صندوق التنمية الفلاحية

صندوق التنمية الفلاحية

الإعانات الجديدة المبرمجة برسم سنة 2026

وحدات تثمين الإنتاج	دعم وحدات تثمين الإنتاج الفلاحي و الحيواني
الحبوب والقطاني الغذائية و الزراعات العلفية	مواصلة دعم اقتناء و إنتاج البذور المختارة
سلسلة الحليب	دعم استيراد العجلات الحلوب إضافة إلى دعم العجلات الصغار المستوردة

قطاع الفلاحة

التأمين الفلاحي

التأمين الفلاحي

إنجازات موسم 2024-2025

التأمين المتعدد المخاطر المناخية في المناطق الملائمة

- المساحة الإجمالية المؤمنة : **550.168 هكتار**
- عدد الفلاحين المؤمنين : **18.337**
- عدد الجماعات المؤمنة : **356**
- **مساهمة الدولة : 546 مليون درهم**
- عدد الجماعات المتضررة من الجفاف : **209 جماعة**
- المساحة المتضررة بلغت ما يناهز **345.000 هكتار**
- المبلغ الإجمالي للتعويضات يقارب **349 مليون درهم**

برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ في المناطق الغير ملائمة

- المساحة الإجمالية المؤمنة : **110.824 هكتار**
- عدد الفلاحين المؤمنين : **3.840**
- عدد الجماعات المؤمنة : **202**
- **مساهمة الدولة : 130 مليون درهم**
- عدد الجماعات المتضررة من الجفاف : **146 جماعة**
- المساحة المتضررة بلغت ما يناهز **100.000 هكتار**
- المبلغ الإجمالي للتعويضات يقارب **27 مليون درهم**

برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة

- المساحة الإجمالية المؤمنة : **7.180 هكتار**
- عدد الفلاحين المؤمنين : **695**
- الرأس المال المؤمن : **111 مليون درهم**
- **مساهمة الدولة : 8,7 مليون درهم**
- المساحة المتضررة خلال الموسم الفلاحي 2024-2025 : بلغت الى حدود شهر شتنبر ما يناهز **3.100 هكتار** جراء البرد، الرياح الشرقية، الحرارة المرتفعة والرياح القوية
- عمليات الخبرة متواصلة وسوف يتم تعويض الفلاحين المتضررين ابتداء من شهر دجنبر وتدريجيا بعد تحديد النتائج النهائية للخبرة.

التأمين الفلاحي

البرنامج المرتقب خلال الموسم الفلاحي 2025-2026

المساحة الإجمالية المبرمجة خلال الموسم الفلاحي الحالي 2025-2026 : ستناهز **1.000.000 هكتار**، موزعة كالتالي :

- ✓التامين المتعدد المخاطر المناخية في المناطق الملائمة : **550.000 هكتار**
- ✓برنامج دعم القدرة على الصمود والتكيف مع المناخ : **450.000 هكتار**
- ✓برنامج الضمان المتعدد المخاطر الخاص بالأشجار المثمرة : **50.000 هكتار**

قطاع الفلاحة

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

برنامج توسيع السقي

برنامج توسيع السقي

إنجازات 2025

المساحة المبرمجة 2020-2030: 72.500 هكتار

- انتهت الأشغال على **18.100 هكتار** (بالدوائرالسقوية **بوذنيب** و **سبو الأوسط** و 10.000 هكتار بمشروع **سايس**)
- اطلاق الأشغال على **1.800** هكتار اضافية بمشروع **ولجة السلطان**

برنامج 2026

- اطلاق الأشغال على **20.000** هكتار اضافية بمشروع **سايس**
- اطلاق الأشغال على مساحة **30.000** هكتار بالدائرة السقوية **الغرب**
- **بغلاف مالي :2,5 مليار درهم**

3 برنامج الري الصغير والمتوسط

إنجازات 2025

المساحة المبرمجة 2020-2030:
200.000 هكتار

- بلغت **المساحة المنجزة** خلال الفترة 2020-2025 **123.000 هكتار**

برنامج 2026

- مواصلة الأشغال على مساحة **20** ألف هكتار موزعة على جميع الجهات المعنية

بغلاف مالي : 784 مليون درهم

أهم المكونات

استصلاح السواقي والخطارات

بناء واستصلاح منشآت تعبئة المياه وتغدية المياه الجوفية

برنامج الري وتهيئة المجال الفلاحي

4 تعزيز العرض المائي عبر تحلية ماء البحر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعزيز العرض المائي عبر تعبئة أزيد من 1,7 مليار م3 من المياه المحلاة

- تزويد المدن الساحلية بالمياه المحلاة لتوفير مياه السدود للسقي
- توفير عرض مائي إضافي مخصص لدعم السقي بالمناطق الأكثر تأثراً بالعجز المائي (محطات جهوية كبرى للتحلية)
- تعميم استعمال الطاقات المتجددة

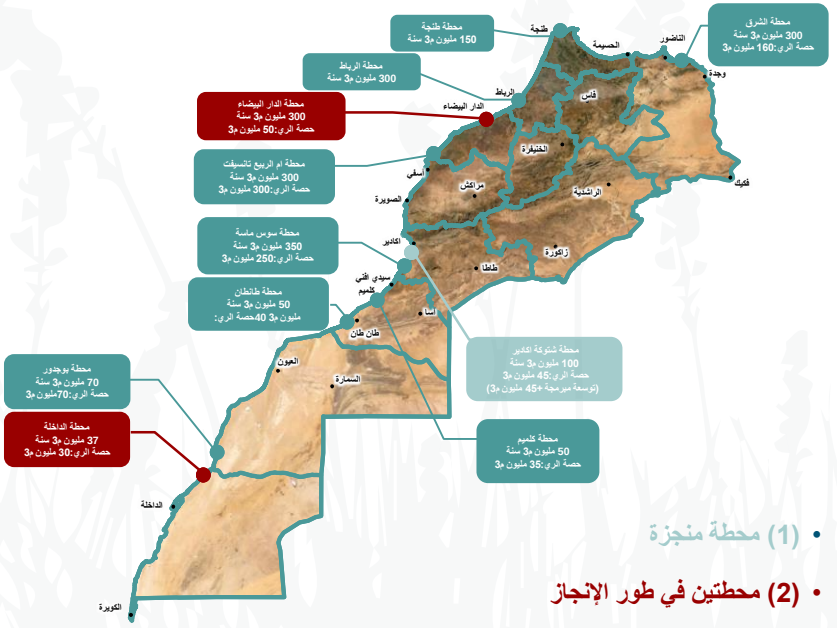

- (1) محطة منجزة
- (2) محطتين في طور الإنجاز
- (8) محطات مبرمجة

برنامج 2026

- إنهاء أشغال مشروع الداخلة
- إطلاق أشغال توسعة محطة اشتوكة
- وإطلاق أشغال شبكات الري المرتبطة بمحطات التحلية بالشرق، الدار البيضاء، سوس ماسة وطانطان

قطاع الفلاحة

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

مشاريع الفلاحة التضامنية : إنجازات 2025

174 مشروعاً

137 مشروعا فلاحيا من الجيل الجديد

1,69 مليار درهم

كاعتمادات إجمالية برسم 2025

66 ألف مستفيد

برسم 2025

المساحات المغروسة

غرس 22 ألف هكتار منها 6600 هكتار من الصبار المقاوم للحشرة القرمزية و6000 هكتار من الزيتون و3500 هكتار من الخروب ليصل المجموع حاليا الى 92 ألف هكتار

إحداث وحدات التثمين

بناء وتجهيز 7 وحدات للتثمين ليبلغ مجموع الوحدات المنجزة حاليا 44 وحدة

المسالك القروية

إنجاز 23 كيلومتر من المسالك القروية ليصل المجموع حاليا 445 كيلومتر

تجهيز نقط الماء

إحداث 27 نقطة ماء لتوريد الماشية ليبلغ المجموع حاليا 285 نقطة ماء

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

مشاريع الفلاحة التضامنية: نماذج المشاريع

مشروع المساهمة في إعادة تكوين القطيع على مستوى الجماعة الترابية القصابي تكوست

- إقليم كلميم
- رؤوس الماشية : 1.003 رأس
- عدد المستفيدين : 239

المساهمة في إعادة تكوين قطيع الماعز على مستوى جماعتي فيفي و بني فغلوم

- إقليم شفشاون
- عدد المستفيدين : 110

مشروع التنويع والتنمية الفلاحية على مستوى الجماعة الترابية ايت اسحاق

- إقليم خنيفرة
- المساحة : 700 هكتار
- عدد المستفيدين : 420

تنويع أنظمة الإنتاج و انعاش التشغيل الذاتي بالجماعة الترابية باب تيوكا

- إقليم سيدي قاسم
- المساحة : 320 هكتار
- عدد المستفيدين : 489

تنويع أنظمة الإنتاج على مساحة 800 هكتار بالجماعات الترابية الصفاصيف و ايت سيبرن

- إقليم الخميسات
- المساحة : 800 هكتار
- عدد المستفيدين : 450

تنويع أنظمة الإنتاج على مستوى الجماعة الترابية أربعاء الساحل

- إقليم تيزنيت
- المساحة : 3300 هكتار
- عدد المستفيدين : 1872

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

مشاريع الفلاحة التضامنية : برنامج 2026

193 مشروعاً

46 مشروعا فلاحيا من الجيل الجديد2026

1,78 مليار درهم

كاعتمادات إجمالية برسم 2026

36 ألف مستفيد

برسم 2026

- تنفيذ برنامج الاستدامة لفائدة **13 مشروعاً**
- برمجة **46 مشروعًا فلاحيا تضامنيًا جديدا في** إطار الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"موزعة على كل مناطق المغرب

- **مشروعان** للتكثيف المستدام لنظم الإنتاج؛
- **5** مشاريع لتنويع أنظمة الإنتاج ؛
- **مشروعان** لتثمين الإنتاج الفلاحي والولوج إلى اقتصاد السوق؛
- **مشروع** لتحويل الفلاحة التقليدية إلى الفلاحة البيولوجية ؛
- **36** مشروع للفلاحة التضامنية المرتكزة على تربية الماشية .

برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي

إنجازات 2025

استفاد أزيد من **13.887 شابا وشابة** من أنشطة الدعم والمواكبة همت في الإجمال **5.254 مشروعا**، موزعة بين مجموعة من البرامج كالتالي :

البرامج	مجموع المشاريع	عدد المستفيدين
برنامج تمليك أراضي الجموع	2.098	2.098
برنامج تشجيع الشباب على المقاولة في الميدان الفلاحي	2.242	4.194
برنامج الفلاحة التضامنية	507	7.157
المباراة الوطنية للفلاحة الرقمية والصديقة للبيئة وذات البعد الابتكاري	35	66
مشاريع تم إطلاقها في إطار برامج الشركاء المؤسساتيين	372	372
المجموع الإجمالي	**5.254**	**13.887**

برنامج 2026

الاعتمادات المرصودة برسم 2026 لفائدة برنامج تشجيع المقاولة الشبابية بالعالم القروي إلى **124 مليون درهم**، منها 40 مليون درهم كاعتمادات الأداء موجهة أساساً لتمويل برنامج المساعدة التقنية لمواكبة حاملي المشاريع.

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

الأقطاب الفلاحية

إنجازات 2025 | **برنامج 2026**

البرنامج في أفق سنة 2030 : تهيئة 7 أقطاب فلاحية في أهم أحواض الإنتاج بالمملكة

القطب الفلاحي للوكوس
- 50 هكتار للشطر الأول منها 32 هكتار صافية ؛
- التسويق : 36 وحدة صناعية، ما يعادل 91% من المساحة الصافية للشطر الأول

القطب الفلاحي للغرب
- إنجاز دراسة الجدوى وتحديد الموقع الذي سيحتضن المشروع

القطب الفلاحي للحوز
- إنجاز دراسة الجدوى وتحديد الموقع الذي سيحتضن المشروع

القطب الفلاحي لسوس
- 73 هكتار، منها 54 هكتار صافية
- التسويق : 120 وحدة صناعية، ما يعادل 89% من المساحة الصافية

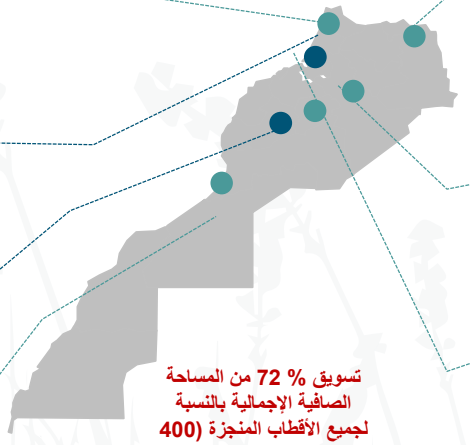

تسويق % 72 من المساحة الصافية الإجمالية بالنسبة لجميع الأقطاب المنجزة (400 مشروع)

القطب الفلاحي لبركان
- 50 هكتار في الشطر الأول، منها 31 هكتار صافية
- التسويق : 44 وحدة صناعية، ما يعادل 84% من المساحة الصافية للشطر الأول

القطب الفلاحي لمكناس
- 136 هكتار في الشطر الأول، منها 108 هكتار صافية
- التسويق : 120وحدة صناعية، ما يعادل 82% من المساحة الصافية للشطر الأول

القطب الفلاحي لتادلة
- 105 هكتار في الشطر الأول، منها 80 هكتار صافية
- التسويق : 76 وحدة صناعية، ما يعادل 34% من المساحة الصافية للشطر الأول

2025 : إطلاق أشغال تهيئة الشطر الثاني من القطب الفلاحي ببركان على مساحة 20 هكتار والشطر الثاني من القطب الفلاحي باللوكوس على مساحة 50 هكتار

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

1 أسواق الجملة للخضر و الفواكه

إنجازات 2025 | **برنامج 2026**

البرنامج في أفق سنة 2030 : إنشاء 12 سوقًا جهويا لبيع الخضر والفواكه بالجملة

- **4 أسواق في طور انهاء أشغال البناء أوالتهيئة**
  - الرباط وتطوان والداخلة والجديدة
- **5 أسواق في طور إنجاز الدراسات الأولية**
  - مكناس وبركان والدار البيضاء وبني ملال وأكادير

- **إطلاق أنشطة 4 أسواق**
  - الرباط وتطوان والداخلة والجديدة
- **إطلاق اشغال بناء وتهيئة 5 أسواق**
  - مكناس وبركان والدار البيضاء وبني ملال وأكادير

9 أسواق للجملة منجزة
أو في طور الإنجاز
ميزانية **2026** المخصصة لأسواق الجملة
140 مليون درهم

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

2 الأسواق الأسبوعية

إنجازات 2025

- **6** أسواق منجزة
  - أسواق الماشية بالعيون وبوجدور وسيدي بنور وأزرو وميسور والسوق البلدي بالداخلة.
- **17** سوقا في طور الأشغال أو الدراسات.
- **10** أسواق في طور توقيع اتفاقيات الشراكة الخاصة بها.

برنامج 2026

البرنامج في أفق سنة 2030 : عصرنة 100 سوق أسبوعي وسوق للماشية

- مواصلة أشغال بناء وتهيئة الأسواق التي توجد في طور الإنجاز؛
- إطلاق الدراسات الأولية أو الأشغال المتعلقة بأسواق أخرى.

33 سوقا منجزا أو في طور الإنجاز

ميزانية **2026** المخصصة للأسواق **60** مليون درهم

تسويق وتوزيع المنتجات الفلاحية / تعزيز الجودة

3 مجازر اللحوم الحمراء

إنجازات 2025

- 17 مجزرة معتمدة من طرف المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية؛
- مواصلة أشغال تهيئة وتجهيز 11 مجزرة عصرية؛
- إطلاق الدراسات الأولية المتعلقة ببناء وتجهيز 8 مجازر عصرية.

برنامج 2026

- إطلاق ومواصلة أشغال بناء وتجهيز المجازر التي توجد في طور الإنجاز أو في طور الدراسات
- توقيع اتفاقيات الشراكة وإطلاق الدراسات الأولية المتعلقة ببناء وتجهيز مجازر أخرى .

البرنامج في أفق سنة 2030 : تأهيل وعصرنة 120 مجزرة عصرية معتمدة

36 مجزرة
منجزة أو في طور الإنجاز
ميزانية 2026
المخصصة للمجازر
150 مليون درهم

برنامج تنمية سلاسل الإنتاج

4 برنامج الزرع المباشر

إنجازات 2025 ‹‹‹ **برنامج 2026**

البرنامج في أفق سنة 2030 : زراعة 1 مليون هكتار بتقنية الزرع المباشر

- ✓ اقتناء وتوزيع **200** بذارة برسم الموسم الفلاحي 2024-2025؛
- ✓ زرع مساحة تقدر ب **168,2** الف هكتار برسم الموسم الفلاحي 2024-2025
- ✓ في طور اقتناء وتوزيع **235** بذارة برسم الموسم الفلاحي 2025-2026؛

‹‹

- ✓ اقتناء وتوزيع **400** بذارة برسم الموسم الفلاحي 2026-2027؛
- ✓ اصدار مساعدة تقنية من اجل تأطير التعاونيات المستخدمة للزرع المباشر

بغلاف مالي : 40 مليون درهم

6 برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف 2025-2026

تنفيذا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة نصره الله، عملت وزارة الفلاحة على وضع برنامج جديد يتطلع إلى إعادة هيكلة القطيع الوطني بهدف تثمين الأثر الإيجابي الذي خلفته التساقطات المطرية الأخيرة، بتوفير ظروف مواتية لإعادة تشكيل القطيع الوطني، بغلاف مالي يناهز 12,8 مليار درهم مبرمجة على سنتين 2025-2026. وذلك عبر المحاور التالية:

1. دعم مالي مباشر لفائدة مربي الماشية قصد اقتناء الأعلاف

2. دعم مالي مباشر للحفاظ على الإناث الموجهة للتوالد

3. جدولة ديون مربي الماشية عبر تخفيف من تراكمها بشراكة مع مؤسسة القرض الفلاحي

4. تنظيم حملات التلقيح

5. التأطير التقني لمربي الماشية

6 برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف 2025-2026

تنزيل برنامج إعادة تشكيل القطيع الوطني في مواجهة آثار الجفاف 2025-2026 :

1. إحصاء القطيع الوطني

- ✓ الحصيلة لهاته العملية هو الزيادةً في أعداد الثروة الحيوانية على المستوى الوطني

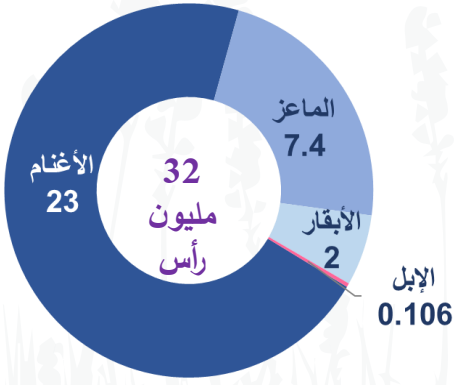

2. ترقيم القطيع الوطني

- ✓ اقتناء الحلقات لترقيم القطيع الوطني بغلاف مالي يناهز **95 مليون درهم** .
- ✓ انطلاق عملية الترقيم في جميع ربوع المملكة

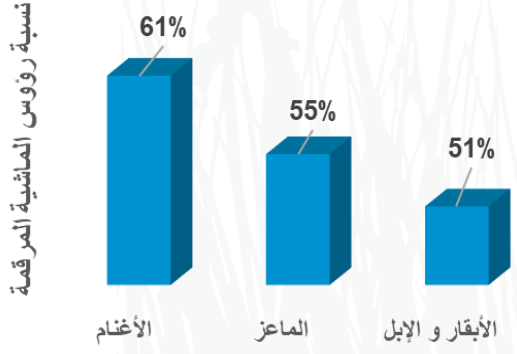

تفعيل إجراءات صرف الدعم المالي المباشر بتعاون مع صندوق الإيداع والتدبير (في طور الإنجاز)

الحصيلة الى غاية 21/11/2025

- **عدد المستفيدين : 815.000.**
- **المبلغ الذي تم تحويله: 3.427.000 درهم**

قطاع الفلاحة

السلامة الصحية للمنتجات الغذائية

السلامة الصحية للمواد الغذائية

إنجازات 2025 (شتنبر)

- مراقبة **388 ألف طن** من اللحوم الحمراء والبيضاء و**1,1 مليون طن** من منتجات البحر
- عند الاستيراد: مراقبة **6,1 مليون طن** من المنتجات الغذائية و6 **مليون وحدة** من الحيوانات الحية ومنتجات التكاثر الحيواني
- عند التصدير: مراقبة 1,2 **مليون طن** من المنتجات الغذائية و**37 مليون وحدة** من الحيوانات الحية
- مراقبة واعتماد **0,91 مليون قنطار** من البذور و **93 مليون غرسة**

برنامج 2026

- **مراقبة المواد الغذائية على الصعيد الوطني وعند التصدير والاستيراد**
- **مراقبة واعتماد 1,5 مليون قنطار من البذور و90 مليون غرسة**

السلامة الصحية للمواد الغذائية

إنجازات 2025 (شتنبر)

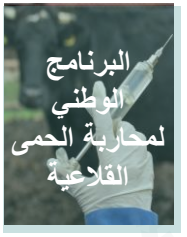

- انجاز حملة وطنية تذكيرية لتلقيح الأبقار ضد الحمى القلاعية مكنت من تحصين أزيد من 1,4 مليون رأس خلال الأسدس الأول من سنة 2025
- القيام بحملة تلقيح تذكيرية وطنية عند الأبقار ضد الحمى القلاعية وأخرى عند المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز) بالمناطق الحدودية الشرقية خلال الأسدس الثاني من سنة 2025 .

- القيام بحملة وطنية لتلقيح الأبقار ضد الالتهاب الجلدي العقدي المعدي خلال الأسدس الثاني من سنة 2025 .

- القيام بحملة وطنية لتلقيح الأغنام و الماعز ضد التسممات المعوية و علاجها ضد الطفيليات الداخلية و الخارجية خلال الأسدس الثاني من سنة 2025.

برنامج 2026

- إنجاز حملتين وطنيتين تذكيريتين لتلقيح الابقار ضد الحمى القلاعية مقرونة بعملية ترقيم الأبقار
- إنجاز حملة لتلقيح الأغنام والماعز ضد مرض الحمى القلاعية في الجهات الحدودية الشرقية
- إنجاز حملة لتلقيح الأبقار ضد مرض الالتهاب الجلدي العقدي المعدي في الجهات الحدودية الشرقية
- إنجاز حملة وطنية لتلقيح الأغنام و الماعز ضد جدري الأغنام و طاعون المجترات الصغيرة

قطاع الفلاحة

التعليم والتكوين والبحث

التعليم والتكوين والبحث

الإنجازات الرئيسية 2020 - 2025

التكوين المهني الفلاحي

- تكوين 49732 خريج
- خلق 3 مؤسسات جديدة وتوسيع وتأهيل أزيد من 20 مؤسسة
- احداث مؤسستين في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات تربية المواشي ومهن الخبازة والحلويات
- اعداد 47 برنامجاً للتكوين وفقاً للمقاربة بالكفاءات وبمشاركة المهنيين
- تعزيز قدرات أكثر من 200 مكون في مجالات تقنيات التكوين عن بُعد، الزراعة الدقيقة، الزراعة العضوية، وتثمين المنتجات الزراعية.
- رقمنة 80 وحدة تكوينية مع اقتناء تراخيص Microsoft 365 للمستفيدين من التكوين والمكونين والمشرفين

البحث الزراعي

- تسجيل أزيد من 20 صنف نباتي في السجل الرسمي والدفع بإنتاج أجيال ما قبل الأساس بالنسبة لبذور الزراعات الكبرى وكذا دعم بعض سلاسل الإنتاج الاستراتيجية في تطوير وإنتاج الشتائل (الصبار، الأركان، نخيل التمر)
- تنظيم تظاهرات وأيام تحسيسية ودعم القدرات لفائدة أزيد من 4000 مستفيد في ميادين تهم أولويات الجيل الأخضر كاستعمال الأصناف المختارة والزرع المباشرحيث وصلت المساحات المزروعة الى118000 وتطوير الزراعة الرقمية
- نشر أزيد من 1000 مقالة علمية في مجلات محكمة عن معارف وتكنولوجيات يتم تطويرها بالمعهد تهم الإنتاج النباتي والحيواني وحماية النباتات ودراسة البيئة والموارد الطبيعية ونجاعة استخدام الموارد بما فيها مياه السقي وتثمين المنتجات والدراسات السوسيو اقتصادية ...
- تقييم برامج البحث على المدى المتوسط 1220-2024 للمعهد الوطني للبحث الزراعي وتسطير برامج البحث على المدى المتوسط 5220-2028؛
- تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطارالميكانيزم التنافسي لتمويل البحوث حيث بلغ عدد المشارع التنافسية 17 خلال الفترة 2020-2025
- تتبع برامج جائزة الحسن الثاني عن الاختراع و البحث في الميدان الفلاحي حيث بلغ عدد الحاصلين على هذه الجائزة 23 خلال الفترة 2020-2025

التعليم العالي الفلاحي

- تكوين 3027 خريج
- اعتماد مسالك تكوين المهندسين مع ادماج الكفايات المرتبطة بمهرات الرقمنة والفكر المقاولاتي والذكاء الاصطناعي
- مواصلة الأشغال لإنجاز البنيات التحتية العلمية والبيداغوجية الضرورية لمواكبة ارتفاع عدد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الفلاحي

الاستشارة الفلاحية الخاصة

611 اعتمادا لفائدة المستشارين الفلاحيين الجدد منهم 99 اعتمادا لصالح أشخاص معنويين

تجديد 151 اعتماداً للمستشارين الفلاحيين الذين انتهت صلاحية اعتماداتهم ابتداء من سنة 2021

تحيين قرار المتعلق بلائحة المستشارين الفلاحيين الخواص

ادماج مقاربة النوع

- تقليص الفوارق المبنية على النوع فيما يتعلق بالولوج والمتابعة الدراسية في جميع مستويات التعليم بما في دلك التكوين المهني.
- تنظيم سلسلة من الدورات التكوينية لفائدة نساء قرويات عضوات في التنظيمات المهنية الفلاحية، ونقط الارتكاز التابعة للوزارة وذلك لتعزيز القدرات في مجال مقاربة النوع الاجتماعي في التنمية الفلاحية الدي يعتبر أحد أهم المحاور الستة لاستراتيجية لإدماج النوع الاجتماعي في برامج ومشاريع الفلاحية.

التعليم والتكوين والبحث

برنامج 2026

التكوين المهني الفلاحي

- تكوين **214386** متدربا منهم **3026** تقني متخصص و **2161** تقني و **1251** عامل مؤهل وتكوين **15000** متدرج في المهن الفلاحية ؛
- تكوين 200 تلميذ بكالوريا علوم زراعية ؛
- الشروع في بناء معهد تقني فلاحي بوزان وانطلاق التكوين بالمعهد التقني الفلاحي بجرسيف؛
- القيام بتوسيع وتجهيز مؤسستين للتكوين المهني الفلاحي؛
- مواصلة تحديث المؤسسات وعصرنة التكوين عبر إرساء برنامج لرقمنة التكوين وتنمية المهارات اللغوية والتواصلية والذاتية للمتدربين؛

البحث الزراعي

- إطلاق المركز الوطني للموارد الوراثية بتمارة
- بداية تنفيذ خارطة الطريق حول الزراعة الغابوية التي تستهدف 500.000 هكتار في أفق 2030.
- إنشاء شركة فرعية من أجل تسويق نتائج البحث؛
- تتبع برامج البحث والتنمية المنجزة في إطارالميكانزيم التنافسي لتمويل البحوث و وفتح باب المنافسة لبرامج بحوث جديدة برسم سنة 2026 وفق توجهات استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030؛
- اطلاق الدورة الخامسة عشر لجائزة الحسن الثاني الكبرى عن الاختراع و البحث في الميدان الفلاحي برسم سنة 2026

التعليم العالي الفلاحي

- توقع تكوين 3100 طالبا لمؤسسات للتعليم العالي الفلاحي؛
- بالنسبة للسنة الأكاديمية 2025-2026 من المتوقع أن يصل عدد خريجي مؤسسات التعليم العالي الفلاحي إلى 581 خريجا ؛
- مواصلة الأشغال لإنجاز **البنيات التحتية العلمية و البيداغوجية** الضرورية لمواكبة ارتفاع عدد المسجلين بمؤسسات التعليم العالي وفق استراتيجية الجيل الاخضر.

الاستشارة الفلاحية الخاصة

- استمرار منح الاعتمادات للمستشارين الفلاحيين الخواص المحتملين بمختلف جهات المملكة؛ وتجديد الاعتمادات التي انتهت صلاحيتهم سنة 2025؛
- مشروع تحيين المنظومة المعلوماتية "capmaroc.agriculture.gov.ma"لتدبير ملفات الاعتماد من أجل ادماج ملفات طلب تجديد الاعتماد ؛
- مشروع تعديل القانون رقم 12-62 قصد انعاش مهنة المستشار الفلاحي الخاص.

تحيين الرؤية الاستراتيجية لإدماج مقاربة النوع في البرامج والمشاريع الفلاحية

يتم تطوير مشروع تعاون مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتعزيز القدرة المؤسساتية لوزارة الفلاحة على ادماج النوع الاجتماعي في استراتيجيتها الجديدة المعروفة باسم الجيل الأخضر، مع التركيز على المساواة في الوصول إلى الخدمات والمهارات وريادة الأعمال والتمويل للنساء، فضلاً عن زيادة الفرص الاقتصادية في الفلاحة.

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

1 برنامج تقليص الفوارق المجالية و الاجتماعية بالعالم القروي

إنجازات 2017-2025

الطرق و المسالك القروية

- بناء وصيانة 23105 كلم من الطرق والمسالك، مقابل 3528 كلم في طور الإنجاز
- بناء 224 منشأة فنية

التعليم

- إنجاز 4142 عملية بناء (او إعادة البناء) وتوسيع وصيانة المؤسسات التعليمية
- إنجاز 194 عملية تجهيز بمعدات المؤسسات التعليمية و اقتناء 1.454 حافلة النقل المدرسي

الصحة

- 987 عملية بناء (او إعادة البناء)، توسيع وصيانة المراكز والمستوصفات الصحية
- إنجاز 884 عملية تجهيز للمراكز الصحية بالمعدات الطبية واقتناء 832 سيارة للإسعاف والوحدات الطبية المتنقلة

الكهرباء

- ربط 1.135 دوارا بالكهرباء
- تمديد الشبكة الكهربائية على طول 1137 كلم

التزويد بالماء الصالح للشرب

- إنجاز 31226 عملية ربط فردي وجماعي ونافورات عمومية
- تمديد الشبكة الماء الصالح للشرب على طول 1096 كلم

برنامج 2026

موصلة إنجاز مشاريع وعمليات مخططات العمل 2022 – 2023 للبرنامج، التي لا تزال في طور الانجاز

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

2 انجاز مشروع التنمية القروية ذو الفائدة الشمولية لجهة طنجة تطوان الحسيمة

الغلاف المالي للمشروع :

50,83 مليون دولار

إنجازات 2025

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة **38** كلم

غرس الأشجار المثمرة

- انهاء أشغال صيانة الأشجار المثمرة على مساحة 245 هكتار من مختلف الأنواع (الزيتون والتين واللوز والرمان)

التجهيزات الهيدروفلاحية

- إنهاء الاشغال المتعلقة بالتهيئة الهيدروفلاحية لحوض تسيفت على مساحة 600 هكتار : إنجاز الربط الكهربائي وإجراء التجارب الميدانية (متم سنة 2025)

الاستشارة الفلاحية

- إنجاز دورات تكوينية و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين والمستفيدات من المشروع

برنامج 2026

مواصلة مواكبة المستفيدين تعاونيات و جمعيات وفلاحات وفلاحين من أجل ضمان استدامة المنجزات

تنظيم ورشة اختتام وإتمام المشروع

الاعتمادات المبرمجة:

1 مليون درهم

تنمية المجال القروي والمناطق الجبلية

3 مشروع التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية لمقدمة جبال الريف بإقليم تازة

الغلاف المالي للمشروع :
69 مليون أورو
2027-2020

إنجازات 2025

الطرق و المسالك القروية

- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 25 كلم

غرس الأشجار المثمرة

- مواصلة أشغال غرس و صيانة أشجار الخروب على مساحة 660 هكتار

المحافظة على الأراضي

- أشغال حماية الأراضي الزراعية بإنجاز 2.500 متر مكعب من الحواجز الصخرية و إتمام إنجاز 19.500 متر مكعب أخرى (60%)

الاستشارة الفلاحية

- مواصلة إنجاز دورات تكوينية و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين

منصات التسويق

- مواصلة انشاء وتجهيز منصتين للتسويق ووحدتين لتثمين العسل

الهندسة الاجتماعية

- مواصلة تكوين إشهادي متوج بدبلوم لفائدة 100 مستفيد
- مواكبة و دعم حاملي المشاريع شابات وشباب بهدف إنشاء 20 مقاولة جد صغيرة

برنامج 2026

- تهيئة 37 كلم من المسالك القروية
- إنجاز 10.850 متر مكعب من الحواجز الصخرية
- أشغال غرس وصيانة شجر الخروب على مساحة 660 هكتار
- مواصلة انشاء وتجهيز منصتين للتسويق و وحدة لتثمين العسل
- مواكبة و دعم حاملي المشاريع شابات وشباب بهدف إنشاء 19 مقاولة جد صغيرة
- إنجاز دورات تكوينية و رحلات و أيام تحسيسية لفائدة الفلاحين المستفيدين والمستفيدات من المشروع

الاعتمادات المبرمجة:

162 مليون درهم

منها 127 مليون درهم كاعتمادات الأداء و 35 مليون درهم اعتمادات الالتزام

4 مشروع دعم التنمية القروية المندمجة بالمناطق الجبلية للجهة الشرقية

الغلاف المالي للمشروع :
87,02 مليون اورو
2030-2024

إنجازات 2025

الطرق و المسالك القروية
- إنهاء أشغال تهيئة المسالك القروية على مسافة 45 كلم

غرس الأشجار المثمرة
- مواصلة غرس وصيانة 3600 هكتار من الأشجار المتأقلمة مع التغيرات المناخية (اللوز، الخروب، التين، والزيتون)

نقط الماء
- إنشاء و تهيئة 3 نقاط ماء

مشاريع مذرة للدخل
- اقتناء وتجهيز 4 وحدات للشعير المستنبت

التنظيمات المهنية
- تعاونيتين للخدمات
- جمعيتين لمربي الأغنام والماعز في طور الانشاء

برنامج 2026

- غرس وصيانة **1000** من الأشجار المثمرة المتأقلمة مع التغيرات المناخية
- إنجاز **9000** متر مكعب من الحواجز الصخرية
- تهيئة 7 نقاط ماء
- مواصلة أشغال تهيئة المسالك القروية على طول **45** كلم
- التجهيز الهيدروفلاحي على طول **9 كلم** من السواقي
- اقتناء **800** خلية نحل ممتلئة
- بناء وحدتين لتثمين العسل و السفرجل
- انشاء تجمعين مهنيين لمربي الأغنام والماعز

الاعتمادات المبرمجة:

255 مليون درهم

منها 122 مليون درهم اعتمادات الأداء و 134 مليون درهم اعتمادات التزام

5 مشروع التنمية القروية المندمج لتربية المواشي بإقليم خنيفرة

الغلاف المالي للمشروع :
65 مليون دولار
2032-2027

إنجازات 2025

إنجاز مهمة ميدانية بمشاركة وفد من خبراء صندوق التنمية الزراعية وإعداد مذكرة تصميم أولي للمشروع

برنامج 2026

إنجاز الدراسات التقنية الأولية لتنفيذ مكونات المشروع

الاعتمادات المبرمجة:

4 مليون درهم

منها 2 مليون درهم اعتمادات الأداء و 2 مليون درهم اعتمادات التزام

قطاع الفلاحة

قطاع التنمية القروية

قطاع المياه والغابات

قطاع الصيد البحري

استراتيجية غابات المغرب 2020-2030

ترتكز استراتيجية غابات المغرب على أربعة محاور

2 تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

تخضع المنتزهات الوطنية والغابات الإنتاجية لنظام تدبير خاص من أجل **الرفع من الفعالية** فيما يخص تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة

3 تطوير وتحديث المهن الغابوية عبر رقمنتها

لم يعد من الممكن تدبير 9 مليون هكتار على المدى المتوسط والبعيد من دون **الوسائل الحديثة**، لذلك يجب الاستثمار في الوسائل والبنى التحتية **ورقمنة المهن** من أجل قيادة القطاع نحو النجاح

1 خلق نموذج جديد بمقاربة تَشَارُكِيَة

مقاربة تشاركية تأخذ بعين **الاعتبار الرهانات المحلية** وتقوم على تحفيز **الساكنة** لجعلها الشريك الأول في تدبير الغابات

4 الإصلاح المؤسساتي للقطاع

إعادة هيكلة التنظيم المؤسساتي عبر إحداث **وكالة وطنية** وفق **إطار قانوني ملائم** هو أمر ضروري من أجل إنجاح تدبير المجالات مع الانفتاح على الشَراكات وضمان الفعالية

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2021-2025

تشجير وتخليف المجالات الغابوية :

التشجير (غرس أصناف غير محلية) والتخليف الطبيعي (غرس الأصناف المحلية والتسييج مع أو بدون بذر تكميلي وانجاز منشآت وأشغال مضادة للتعرية) وتحسين المراعي الغابوية.

2021 – 2025

نسبة إنجاز : 65 %

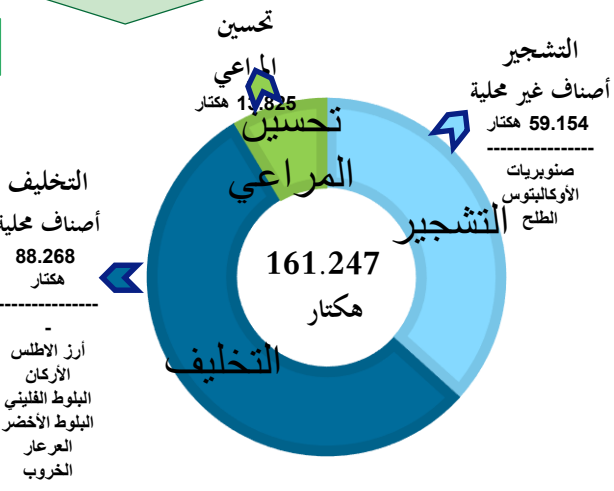

المساحة المبرمجة (246.300 هكتارا)

المساحة المنجزة (161.247 هكتارا)

2021-2025

المساحة التي في طور الإنجاز برسم موسم 2025–2026 تناهز 48.000 هكتارا.

محاربة التصحر

2021–2025

- معالجة التعرية المائية بالتدخلات البيولوجية والميكانيكية:
  - **177 000 هكتار**
  - **932 000 م³ سدود الترسيب**
- تثبيت وصيانة الكثبان الرملية:
  - **2 964 هكتار**

سنة 2025: الاشغال في طور الانجاز . وقد تجاوزت نسبة الصفقات المبرمة 95% بالنسبة لأشغال بناء سدود الترسيب و85% بالنسبة لأشغال مكافحة زحف الرمال.

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج 2026

- **161.247 هكتار**
- **19 مليون يوم عمل**
- **إنتاج 85 مليون شتلة**
  - تفويت الإنتاج السنوي للشتلات الغابوية للأصناف الأصلية وغير الأصلية (14 ملايين شتلة) للقطاع الخاص (100 %)
  - تحسين تقنيات زراعة وإنتاج الشتائل الغابوية.

- **53.000 هكتار تشجير وتخليف الغابات**
- **إنتاج 23 مليون شتلة**
- **6 ملايين يوم عمل**

انطلاق برنامج دعم ضحايا زلزال الحوز عبر مشاريع التنمية والمحافظة على المياه والتربة في الاحواض المائية بعالية السدود (1,6 مليار درهم خلال 5 سنوات)

خلال سنة 2026

- **50.000 هكتار**
- **220.000 م³**
- **800 هكتار**

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2025

تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية:

2025

❖ **المنتزه الوطني لإفران :**

- مواصلة تهيئة المنتزه الوطني لإفران
- مواصلة تنفيذ اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية في المنتزه الوطني مع مختلف الشركاء
- إحداث شراكات مع القطاع الخاص لتطوير مشاريع للسياحة الإيكولوجية داخل المنتزه الوطني لإفران، من خلال طلبات إبداء الاهتمام بشراكة مع الشركة الوطنية للهندسة السياحية والمركز الجهوي للاستثمار؛
- مواصلة تنفيذ مشروع "الأنشطة الرياضية والسياحية لخدمة التنوع البيولوجي بمنتزه إفران" وذلك من خلال إنهاء المنتجات السياحية البيئية التي سيتم تطويرها مع الجهات الفاعلة المحلية
- النداء لتقديم المشاريع و انتقاءالمبادرات المحلية التي سيتم تمويلها
- مواصلة إنجاز برامج إعادة توطين الأصناف المهددة بالانقراض وتأهيل موائلها ، خاصة الأيل البربري، الغزال الجبلي، الأروي، والضربان؛
- إعداد دفتر التحملات و الشروع في تهيئة محطة تأقلم وتأهيل طائر أبو منجل الأصلع بالمنتزه الوطني لإفران
- تتمة تهيئة محمية القط الأنمر بالمنتزه الوطني لإفران

❖ **المنتزه الوطني لتوبقال:**

- توقيع اتفاقية شراكة في أكتوبر 2025 لتطوير وتثمين المنتزه الوطني لتوبقال، بميزانية إجمالية قدرها 390 مليون درهم على مدى خمس سنوات، منها 258 مليون درهم ممولة من طرف الوكالة
- تعزيز أعداد الأروي في المنتزه الوطني لتوبقال

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج2026

- استمرار برامج إعادة توطين الأنواع المنقرضة و المهددة بالإنقراض (الأروي و الأيل البربري و الغزال الجبلي و القط الأنمر و الضربان و الجوارح)
- استكمال تهيئة محطة تأقلم وتأهيل طائر أبو منجل الأصلع بالمنتزه الوطني لإفران
- استمرار تفعيل محاور مشروع "الأنشطة الرياضية والسياحية لخدمة التنوع البيولوجي بمنتزه إفران"
- استمرار تنفيد اتفاقية تطوير السياحة الإيكولوجية لتشمل جميع الاقطاب

- **تنفيذ اتفاقية تطوير وتثمين المنتزه الوطني لتوبقال:**

- حماية وإعادة تأهيل المنطقة المركزية للمنتزه الوطني لتوبقال، من خلال برامج إعادة استيطان الأصناف المهددة بالانقراض وتأهيل موائلها
- تهيئة الأقطاب السياحية الإيكولوجية ذات الأولوية للمنتزه (الوديان الرئيسية).

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2025 ⟵ برنامج العمل لسنة 2026

تنمية وتثمين المنتزهات الوطنية الأخرى:

2025

❖ تعبئة مجموعة من الشركاء التقنيين والماليين لدعم برامج التهيئة والتثمين الخاصة بالمنتزهات الوطنية، التي من شأنها تعزيز تمويل المناطق المحمية بما يتماشى مع استراتيجية "غابات المغرب 2020-2030:

- برنامج البنك الأوروبي للاستثمار :2023-2027 (BEI) بغلاف مالي قدره 450 مليون درهم (منتزهات إفران، تازكة، خنيفرة، والأطلس الكبير الشرقي)؛
- برنامج البنك الإفريقي للتنمية (BAD) والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) : 2024-2029 بغلاف مالي قدره 253 مليون درهم (منتزهات توبقال، سوس ماسة، تلاسمطان، والحسيمة)؛
- برنامج البنك الدولي 2022-2026 (مشروع الاقتصاد الأزرق) :دعم لمنتزهات سوس ماسة والحسيمة.

برنامج2026

- مواصلة برامج تهيئة وتثمين المنتزهات الوطنية.

برنامج تعزيز شبكة المناطق المحمية :

❖ **مناطق محمية جديدة :**

- نشر مراسيم إحداث ثماني مناطق جديدة تمتد على مساحة 506 717 هكتاراً بالجريدة الرسمية
- تحيين شبكة المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية في إطار المخطط المديري للمناطق المحمية، و تحديد أكثر من 75 موقعاً جديداً
- إطلاق مشروع إحداث النظام المعلوماتي للتراث الطبيعي(SIPN)، كمنصة للرصد والتتبع الخاصة بالتنوع البيولوجي داخل النظم البيئية الطبيعية
- البدء في عملية التشاور التقني والاجتماعي استعداداً لنشر مراسيم مخططات التهيئة والتدبير لستة منتزهات وطنية: إفران، تلاسمطان، خنيفرة، الأطلس الكبير الشرقي، تازكة، وتوبقال.

- إعداد الملفات الخاصة بإحداث مناطق تشمل المجالين البري والبحري كمرحلة ثانية بشراكة مع قطاع الصيد البحري
- استكمال الإجراءات لنشر مراسيم مخططات التهيئة والتدبير لستة منتزهات وطنية
- تفعيل برامج مخططات التهيئة والتدبير للمنتزهات وطنية
- تفعيل منصة النظام المعلوماتي للتراث الطبيعي

تدبير وتطوير الفضاءات الغابوية حسب مؤهلاتها

إنجازات 2025 ⟵ برنامج العمل لسنة 2026

برنامج حماية وتهيئة المناطق الرطبة المصنفة على لائحة اتفاقية رامسار

2025

- إعداد برامج ومخططات ل 11 منطقة رطبة جديدة بإشراك مختلف الفاعلين
- تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة

برنامج 2026

- الاستمرار في تكوين وتعزيز قدرات الأطر في مجال حماية الطبيعة مع وضع برامج توأمة للاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال

إعادة تأهيل الحيوانات البرية

- استمرار تنزيل مخططات العمل الخاصة بالمحافظة على الأصناف المهددة بالانقراض

- الثدييات : ذوات الحوافر (الغزلان، الأروي، المها، الأيل) ، قرد الأطلس...

- الطيور : الكواسر، أبو منجل، الحبارى الملتحية...

- الاستمرار في عمليات توطين وتعزيز أعداد الأصناف المهددة بالإنقراض فيى الطبيعة بالارتكاز على برامج عمل محينة.
- العمل على تعزيز شراكات في مجال البحث العلمي و تتبع أصناف الوحيش

ورشات عمل

- تنظيم الاجتماع الإقليمي رامسار لإفريقيا سنة 2025، تحضيراً لمؤتمر الأطراف COP15، والذي مكّن من تبادل الرؤى والخطط الجارية لاستعادة المناطق الرطبة واستخدامها الرشيد في إفريقيا، وتشجيع التعاون بين الدول المشاركة لتنفيذ أعمال مشتركة خاصة بالمناطق الرطبة العابرة للحدود

خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2021-2025

إحداث أكثر من 500 منشط ترابي في أفق 2030

2025 – 2021

- توظيف **94 منشطا ترابيا**.
- **التقييم الأولي لعمل المنشطين** مع مواصلة تعزيز قدراتهم التقنية فيما يتعلق بالتخطيط الترابي والتنظيم المحلي والمقاربة التشاركية وتدبير النزاعات (فيما يفوق 140 جماعة ترابية).

إحداث أكثر من 200 منظمة غابوية وتنشيط البنيات التنظيمية لمستعملي الغابات في أفق 2030

- إحداث **69 هيئة** جديدة للتنمية الغابوية **ODF**
- إعداد **54** مخططا للتنمية الغابوية **PDFC** على مستوى مختلف الجهات.
- بلورة أولى المخططات للتنمية الغابوية متوافق عليها مع منظمات التنمية الغابوية.

تدابير تحفيزية لفائدة مستعملي الغابات: التعويض عن حق الرعي

- بدء العمل بمقتضيات القرار الجديد الخاص بمنحة المقاصة للتعويض عن حق الرعي(برفع مبلغ منحة المقاصة من **250** الى **1000** درهم/هكتار/سنة وبالنسبة للاركان من **350** الى **1100** درهم/هكتار/سنة).
- التعاقد **لسنة 2025** مع **196 جمعية** رعوية تضم أزيد من **15.800 منخرطا** ومساحة ممنوعة من الرعي تقدر ب **75.000هكتار** وهي حاليا في طور التنفيذ.

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج 2026

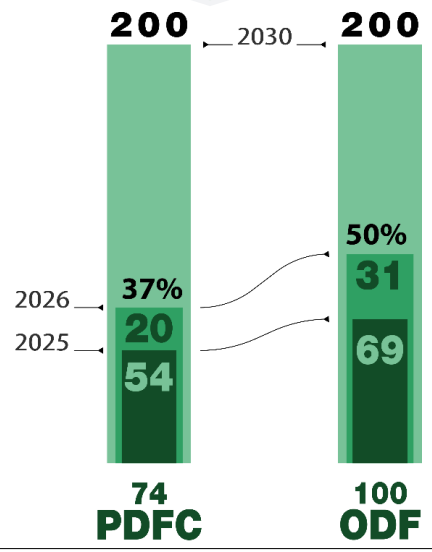

التعاقد **لسنة 2026** مع **200 جمعية رعوية** على امتداد مساحة ممنوعة من الرعي تقدر بحوالي **80.000 هكتار.**

(+5.000 هكتار/ سنة 2025)

خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2021-2025

تدابير وإجراءات تحفيزية لدعم تعاونيات المنتفعين

2025 – 2021

التعاونيات الغابوية

- تثمين المنتجات الغابوية: خشب - نباتات عطرية وطبية - خروب - أركان ... وإشراك الساكنة في حماية وحراسة محيطات التشجير وتنظيمهم في إطار تعاونيات وجمعيات غابوية.
- بلغ عدد التعاونيات 299 تعاونية غابوية منها 29مجموعة ذات النفع الاقتصادي GIEتضم 19288 منخرطا.

- إبرام **220 عقد شراكة** مع تعاونيات لتثمين المنتجات الغابوية مع توحيد اعتمادات الالتزام لعقود الشراكة المنتهية.

حجم المعاملات: **289 مليون درهم** ← **دخل يقدر بحوالي 2.000 درهم/ شهر/ للمنخرط**

- **مساهمة التعاونيات الغابوية في مراقبة الغابات** على مساحة **200.000** هكتار في المناطق ذات الضغط المرتفع

- تطوير خطة العمل عن طريق التعاون الدولي الكندي والألماني لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز وإكليل الجبل (الأزير) من خلال دعمها على المستوى التنظيمي:

دعم مباشر (تكوين وتجهيز): **4.000 منخرط منهم 2000 امرأة** ← **38 ملايين درهم**

ترشيد استعمال حطب التدفئة والتخفيف من آثار موجات البرد

- في إطار الخطة الوطنية للتخفيف من آثار موجة البرد تم تم توزيع 27 000 فرن محسن لفائدة سكان المناطق الجبلية ، بما في ذلك 6010 فرن محسن تم توزيعه في المناطق المتضررة من الزلزال.

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج 2026

50 عقد شراكة

- مواصلة تطوير خطة العمل لفائدة تعاونيات تثمين خشب الأرز ,إكليل الجبل (الأزير).
- مواكبة تأسيس الاتحاد المشترك للمهنة الخاصة بسلسلة النباتات العطرية والطبية (إكليل الجبل) و سلسلة خشب الأرز لتحسين مكانة تعاونيات المنخرطين.

9570 فرن محسن

خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2025

المحور 1: خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إعادة هيكلة القنص المؤجر

2025

- تشجيع القنص المؤجر: حاليا يفوق **1639** قطعة للقنص و**124** شركة للقنص السياحي/المساحة الإجمالية المؤجرة **تقارب 4,19** ملايين هكتار .
- تقييم أولي للقنص السياحي التجريبي للأروي في منطقتي بني يزناسن وتيزي نتست.
- تنفيذ برنامج العمل الخاص بالقنص بالقوس برسم سنة 2025.

تهيئة وتطوير مجالات القنص

- العمل مع الجامعة الملكية المغربية للقنص في إطار اتفاقية الشراكة (التكوين والتحسيس والتهيئة والمحافظة على الثروة الوحيشية ومجالاتها والمساهمة في محاربة القنص العشوائي)
- فتح مناطق جديدة في إطار مراجعة نظام المحميات.
- تأطير إنتاج الطرائد والإعمار من أجل تطوير وتنمية مجالات القنص (تم الترخيص لإحداث أربع محطات جديدة لتربية الطرائد).

ضبط أعداد الخنازير البرية بالنقط السوداء

التحكم في تكاثر الخنزير البري والحد من الأضرار التي يلحقها بالأراضي الزراعية

- بناءً على طلب الساكنة، يتم تنظيم إحاشات على مستوى النقط السوداء.
- اصطياد الخنازير البرية في الأماكن التي تكون فيها الإحاشات غير فعالة (تزنيت ، طنجة والرباط).

362 نقطة سوداء | **1.600 إحاشة** | **قنص 7.000 خنزير**

تحديث ورقمنة آليات تدبير القنص:

خرائط القنص. تنظيم الخنزير بالنقط السوداء. مسطرة إيجار حق القنص

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج 2026

- تشجيع القنص المنظم على حساب القنص العادي باعتماد مسطرة إيجار حق القنص عبر بوابة : مصيد - MASYAD.
- رفع المساحة المؤجرة الى 4.400.000 هكتار .
- تنفيذ برنامج العمل الخاص بالقنص بالقوس برسم سنة 2026.

- تنفيذ برنامج العمل مع الجامعة برسم سنة 2026
- مواصلة تتبع نظام المحميات.
- مواصلة تأطير إنتاج الطرائد والإعمار من أجل تطوير وتنمية مجالات القنص.
- وضع الأسس والإجراءات التنظيمية لممارسة الصيد التقليدي بالسلوقي .

- مواصلة تحديث ورقمنة آليات تدبير القنص
- رقمنة جميع الأنشطة المتعلقة بالقنص في بوابة واحدة

خلق نموذج تشاركي جديد بمقاربة جديدة

إنجازات 2025

برنامج تثمين الأوساط المائية عن طريق عمليات الاستزراع

2025

متوسط الإنتاج السنوي: 21 مليون من صغار الأسماك

استزراع أكثر من 50 وسط مائي

تشجيع الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية

إنتاج 15 000طن من الأسماك

↓

لفائدة 3.000 مستفيد

في إطار الصيد التجاري

↓

2200 رخصة للصيد الرياضي

تنفيذ برامج المخطط الإستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية (2023–2030)

مواصلة تحديث وتأهيل محطات تربية الأحياء المائية التابعة للوكالة الوطنية للمياه والغابات وذلك لضمان إنتاج مستدام وعالي الجودة، والمحافظة على استمرارية برنامج الاستزراع السمكي للأوساط المائية، من خلال اعتماد تجهيزات وأنظمة حديثة مقاومة لتأثيرات التغيرات المناخية ومتكيفة مع الظروف البيئية الحالية.

- **إطلاق مجموعة من المشاريع الهيكلية** لدعم تنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية من خلال مشاريع تهيئة المصايد القارية وتطوير تربية الأحياء المائية، وتعزيز النهوض بالأحياء المائية القارية كرافعة لخلق فرص الشغل وتشجيع الاستثمار الخاص.

المصادقة على المرسوم رقم 2.23.971 المتعلق بتربية الأحياء المائية في المياه البرية بتاريخ 23 يناير 2025

برنامج العمل لسنة 2026

برنامج 2026

25 مليون من صغار الأسماك

❖ رصد جيل جديد من المشاريع ذات الأثر السريع وذلك في إطار مواصلة تنفيذ برامج المخطط الإستراتيجي لتنمية الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية (2023-2030):

- مشروع تهيئة مراكز للإنتاج السمكي والتكوين في مهن تربية الأحياء المائية البرية، بهدف دعم التنمية المحلية المستدامة وتعزيز ريادة الأعمال لفائدة الشباب؛
- مشروع التنمية المستدامة لمصايد الأسماك لفائدة الساكنة المحلية من خلال دعم تعاونيات الصيد وتعزيز قدراتها؛
- مشروع تنمية الصيد السياحي الإيكولوجي ؛
- إعداد المخططات الجهوية لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية، وفقًا لمقتضيات المرسوم رقم 2-23-971 المتعلق بالمخطط الجهوي لتنمية وتدبير الصيد وتربية الأحياء المائية في المياه البرية.

❖ مواصلة دراسة مشروع المرسوم المتعلق بتطبيق مقتضيات القانون رقم 130.12 حول القواعد العامة لممارسة الصيد في المياه البرية وإعداد مشاريع القرارات التطبيقية لهذا القانون، مما سيساهم في تعزيز الإطار القانوني المنظم لقطاع الصيد وتربية الأحياء المائية البرية

عرض
السيدة كاتبة الدولة

المـملكـــــــة المغربية
وزارة الفلاحـة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

ROYAUME DU MAROC
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime, du Développement Rural et des Eaux et Forêts
Secrétariat d'Etat Chargé de la Pêche Maritime

عرض السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالصيد البحري حول مشروع الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

الصيد البحري

1. تقديم خارطة طريق قطاع الصيد البحري 2025-2027
2. مؤشرات قطاع الصيد البحري
3. تفعيل مقتضيات خارطة طريق قطاع الصيد البحري: المشاريع ذات الأولوية المسطرة في خارطة الطريق
4. مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

تقديم خارطة طريق قطاع الصيد البحري
2027-2025

مسار جديد لترسيخ التنمية المستدامة للثروة البحرية وتعزيز دور الإنسان في الاقتصاد الأزرق الوطني

الرؤية

المغرب معترف به كمرجع عالمي في النمو الأزرق الشامل، الذي يعطي الأولوية للعنصر البشري ويوازن بين الحفاظ على النظم الإيكولوجية البحرية وإحداث الثروة من خلال سلاسل إنتاج تنافسية ومستدامة

تقوم خارطة الطريق لقطاع الصيد البحري 2025-2027 على أربعة محاور استراتيجية، يخصص أولها بالكامل للعنصر البشري...

- إحداث 18 000منصب شغل مباشر إجمالي
- مضاعفة القيمة المضافة للقطاع بـ 1،2 مرة في افق 2027

محور1
تطوير قدرات الفاعلين

- 100% من البحارة الموسميين في القطاعات الساحلية والتقليدية مؤهلون للحصول على الاستفادة من التامين الصحي الاجباري AMO والتعويضات العائلية
- إنشاء 2 هيئات بيمهنية
- إحداث 300 تعاونية جديدة

محور2
تعزيز تموقع المغرب في السوق الدولية مع الحفاظ على الرصيد البحري

- زيادة رقم معاملات التصدير بـ 1،2 مرة
- 65% من مخططات التهيئة تتضمن تحديد رسو الأساطيل في موانئ استغلالها الأصلية
- إحداث أكثر من 14 000 منصب شغل مباشر في اليابسة

محور3
تفعيل الإمكانيات الكاملة لتربية الأحياء البحرية

- 500 مليون درهم : رقم معاملات مزارع تربية الأحياء المائية البحرية
- 4 000 منصب شغل مباشر في المزارع ووحدات الإنتاج ومدخلاتها

محور4
تنشيط السوق المحلي

- 19 كلغ : معدل الاستهلاك الوطني للفرد من المنتجات البحرية
- إحداث 8 أسواق جديدة للقرب
- إحداث 2 أسواق للجملة

الصيد البحري

1. تقديم خارطة طريق قطاع الصيد البحري 2025-2027
2. **مؤشرات قطاع الصيد البحري**
3. تفعيل مقتضيات خارطة طريق قطاع الصيد البحري: المشاريع ذات الأولوية المسطرة في خارطة الطريق
4. مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

المعطيات الاستراتيجية لقطاع الصيد البحري

- 3500 كيلومتر من السواحل تمتد عبر واجهتين بحريتين الأطلسية و المتوسطية
- منطقة بحرية اقتصادية خالصة تعادل مليون كيلومتر مربع
- أول منتج في الصيد البحري في افريقيا
- أول منتج ومصدر في العالم لسمك السردين (Sardina pilchardus)

	سنة 2024
القيمة المضافة للقطاع	16 مليار درهم (1% من الناتج الداخلي الخام)
الأسطول البحري النشيط	19.098 مركب
الإنتاج	1،42 مليون طن
الوحدات الصناعية	531 وحدة
مزارع تربية الأحياء المائية	324 مزرعة مرخص لها
الصادرات	28،8 مليار درهم
التشغيل المباشر	- البحر : 134.509 بالصيد البحري + 1.195 بتربية الأحياء المائية - اليابسة : 128.230

2-1-أهم مؤشرات قطاع الصيد البحري 2021- 2024

مؤشرات الانتاج

حجم الإنتاج (بآلاف الأطنان)

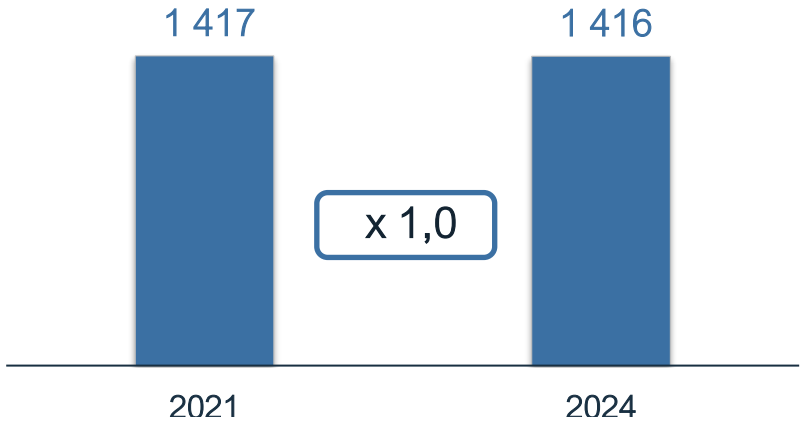

مؤشرات صناعات الصيد

عدد وحدات صناعات الصيد

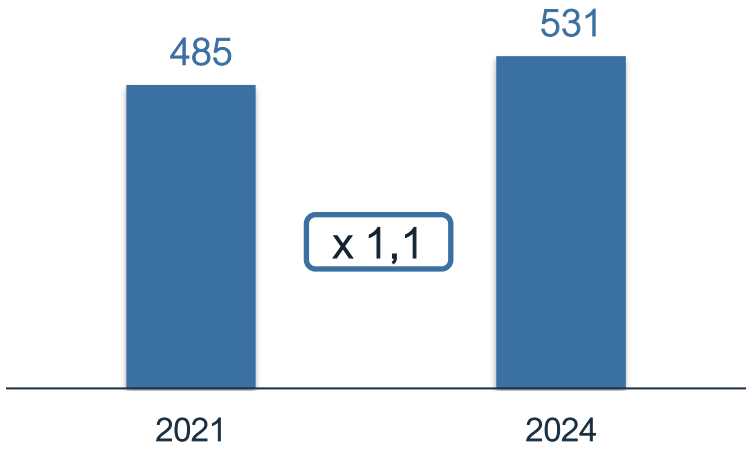

مؤشرات المبادلات

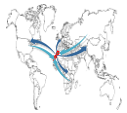

قيمة الصادرات بمليار درهم

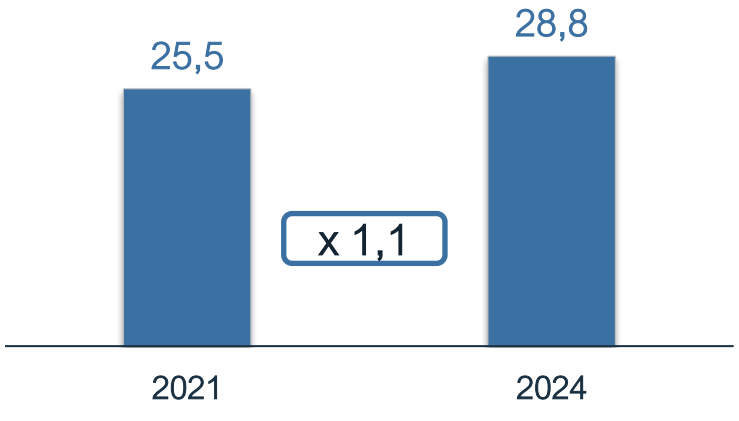

المؤشرات الاجتماعية

التشغيل المباشر في البحر2024

منصب شغل : 134.509

التشغيل المباشر على اليابسة

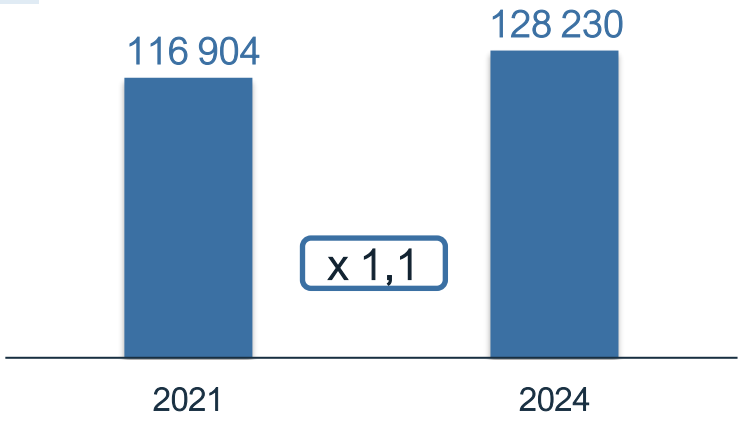

2-2- مؤشرات الإنتاج الوطني من الأسماك خلال التسعة أشهر الأولى من سنتي 2024 و2025

انخفاض حجم المفرغات ب 13%

- انخفاض حجم إفراغات السمك السطحي بنسبة 16% نتيجة لتراجع إفراغات سمك السردين وسمك الاسقمري (maquereau) ب 20% نظرا لتغير الظروف المناخية
- انخفاض الكميات المصطادة من رأسيات الأرجل (الرخويات) (céphalopodes) بنسبة 17% نظرا لانخفاض حصة صيد الأخطبوط خلال سنة 2024 بنسبة 8%
- ارتفاع حجم صيد السمك الأبيض بنسبة 4%

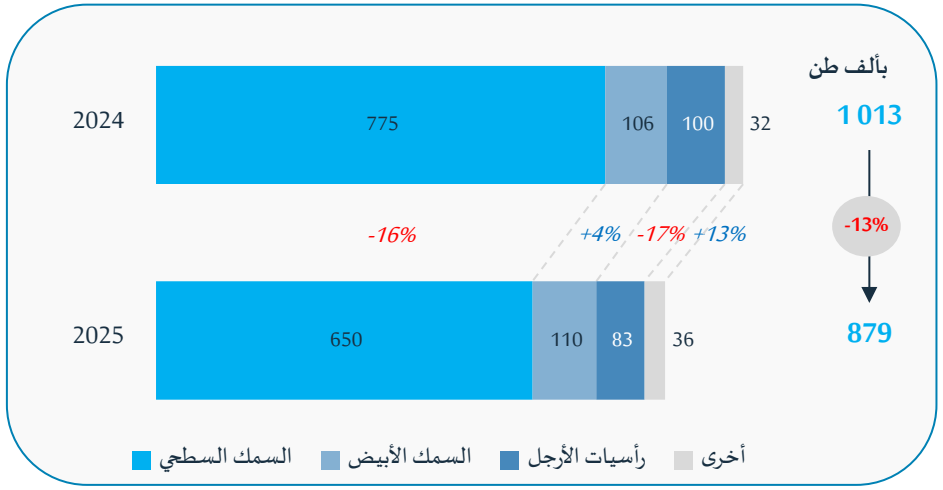

انخفاض ب 7% في القيمة

- انخفاض قيمة إنتاج السمك السطحي ب 6% نظرا لتراجع حجم الإفراغات، علما أن معدل ثمن البيع الأول ارتفع ب 12%
- انخفاض قيمة إفراغات رأسيات الأرجل (الرخويات) ب 10% نتيجة لتراجع الحجم مع الإشارة أن معدل ثمن البيع الأول ارتفع ب 9%
- ارتفاع قيمة إنتاج السمك الأبيض ب 1%

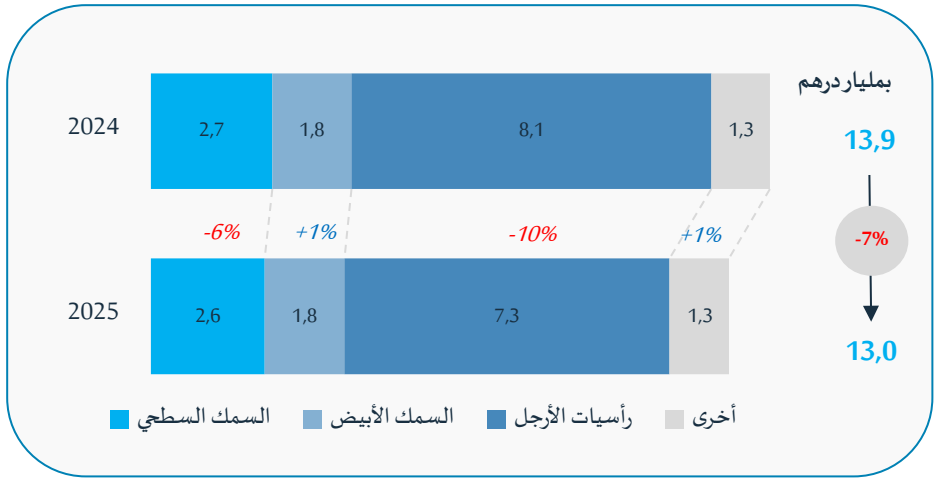

2-3- مؤشرات صادرات المنتجات السمكية خلال التسعة أشهر الأولى من سنتي 2024 و2025

ارتفاع حجم الصادرات ب 1 %

- ارتفاع حجم صادرات المنتجات المجمدة ب 15% نتيجة تحسن صادرات السردين المجمد على وجه الخصوص ب 43%
- تراجع صادرات دقيق وزيت السمك ب 26% وصادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 16% بفعل انخفاض حجم إفراغات سمك السردين

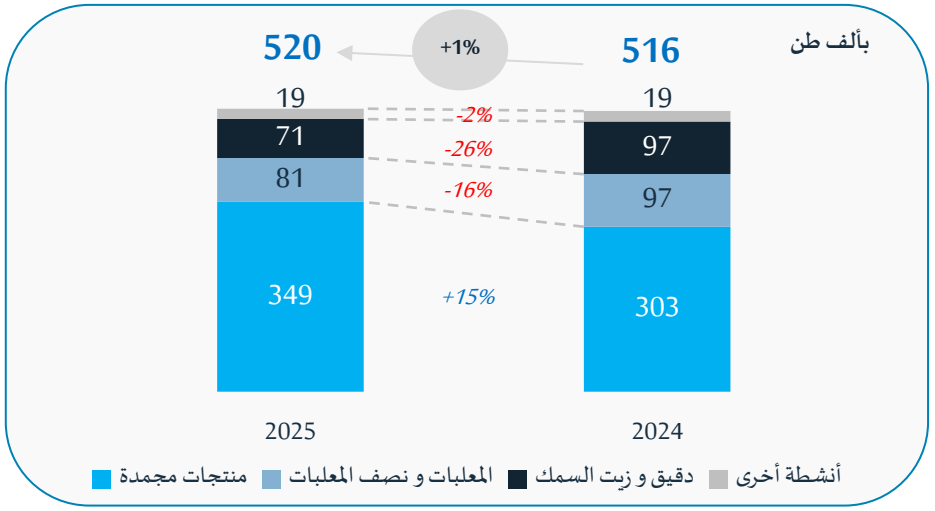

انخفاض رقم معاملات الصادرات ب 6 %

- تراجع قيمة صادرات دقيق وزيت السمك ب 45% نتيجة لانخفاض كل من الحجم ومعدل الثمن ب 26%
- تراجع رقم معاملات صادرات المعلبات ونصف المعلبات ب 11%
- ارتفاع قيمة صادرات المنتجات المجمدة ب 4%

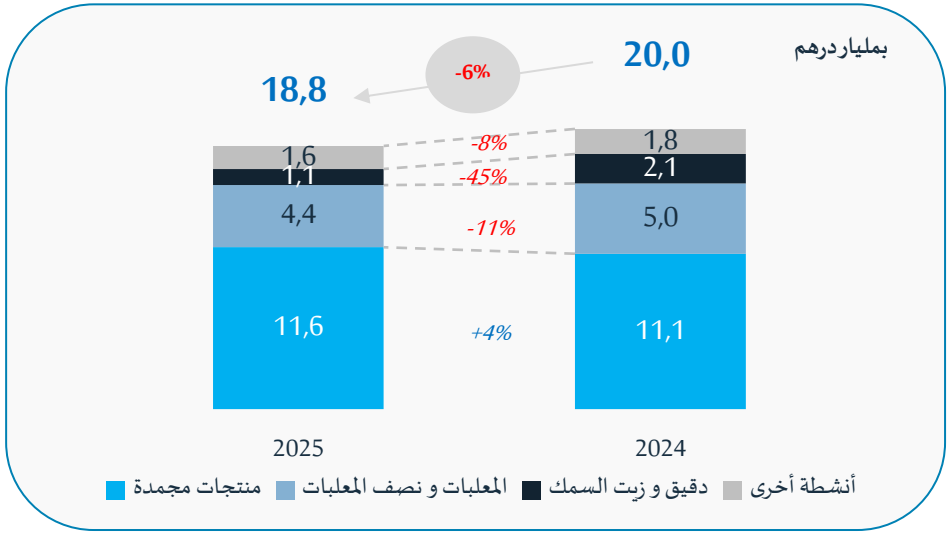

الصيد البحري

1. تقديم خارطة طريق قطاع الصيد البحري 2025-2027
2. مؤشرات قطاع الصيد البحري
3. **تفعيل مقتضيات خارطة طريق قطاع الصيد البحري: المشاريع ذات الأولوية المسطرة في خارطة الطريق**
4. مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري

المحور الأول: تطوير قدرات الفاعلين

يرتكز هذا المحور على الإنسان كأولوية مطلقة ويهدف إلى تحسين ظروف عيش وعمل مختلف المتدخلين عبر سلسلة القيمة، بما يعزز كفاءاتهم ويضمن إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي

تقترح الاستراتيجية أيضًا إرساء حوكمة بين القطاعات وتسريع التحول الرقمي.

تنمية الرأسمال البشري

- إرساء نظام التعاقد بين البحارة وأرباب سفن الصيد الساحلي
- إقرار دخل أدنى قطاعي خاص بمهنيي الصيد البحري في مجال الصيد الساحلي
- تعزيز الوسائل التقنية لمنظومة الإنقاذ والسلامة والملاحة البحرية

تنظيم الفاعلين

- تمكين الفاعلين من الاستقلالية وتعزيز ولوجهم إلى مصادر التمويل
- مواكبة التعاونيات ودعم الأنشطة المدرة للدخل

التكوين

- مراجعة برامج التكوين البحري
- إعداد شراكات مع معاهد التكوين البحري والمهنيين في القطاع

حكامة معززة وتنويع مصادر تمويل القطاع

- إحداث هيئة بيمهنية لسلسلة الأسماك السطحية الصغيرة وهيئة بهمهانية لتربية الأحياء البحرية
- مراجعة نظام التمويل الخاص بقطاع الصيد البحري

الرقمنة

- إعداد وتنفيذ الإستراتيجية الرقمية والمخطط التوجيهي الرقمي لقطاع الصيد البحري
- إرساء منظومة حكامة خاصة بتدبير المعطيات والبيانات

الأهداف الرئيسية

المحور الثاني: تعزيز تموقع المغرب في السوق الدولية مع الحفاظ على الموارد البحرية

يركز هذا المحور على إعادة هيكلة النسيج الصناعي البحري الوطني باتجاه أنشطة ذات قيمة مضافة عالية، مع الحرص على استدامة الثروات السمكية وتطوير قدرات تنافسية مسؤولة بيئياً

تحويل منتجات الصيد البحري

- تعزيز تنافسية وابتكار الصناعات التحويلية المرتبطة بمنتجات الصيد البحري
- تطوير أقطاب للتنافسية في مجالي الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية مزودة بهياكل للتنشيط والدعم

البحث والتطوير

- تعزيز منظومة البحث والتطوير والابتكار في مجالي الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية
- تقوية آليات المتابعة العلمية والمراقبة البيئية والبيولوجية للمنظومات البحرية

الاستغلال المستدام

- تثبيت السفن في موانئ استغلالها الأصلية
- إحداث شبكة من المناطق البحرية المحمية
- مواكبة تكييف معدات الصيد (استبدال الأواني البلاستيكية بأوانٍ فخارية في صيد الأخطبوط، تحسين الشباك، وغيرها)
- رقمنة منظومة المراقبة (المراقبة الإلكترونية، تتبع أسطول الصيد التقليدي، وغيرها)

تحويل نقط التفريغ المهيأة وقرى الصيادين إلى أقطاب اقتصادية مصغرة وشاملة

- إنجاز المشروع التجريبي لتنمية قرية الصيادين بالصويرية القديمة

الأهداف الرئيسية

المحور الثالث: تفعيل الإمكانيات الكاملة لتربية الأحياء البحرية

يشكل تطوير تربية الأحياء البحرية رافعة استراتيجية لزيادة الإنتاج وتعزيز الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل للفاعلين المحليين .اعتماد مقاربة تدريجية من مستويين:

- **على المدى القصير: توطيد الشروط التنظيمية والمؤسساتية والمناخ الاستثماري؛**
- **على المدى المتوسط: توسيع المنظومة الإنتاجية واستدامة النظام البيئي المائي**

دعم تنمية الإنتاج في مجال تربية الأحياء البحرية

- إرساء آليات للتحفيز المالي ودعم المشاريع الاستثمارية في القطاع
- تشجيع التجمعات الصناعية (العنقودية) للأنشطة المائية في اليابسة
- دعم مشاريع البحث العلمي الرامية إلى تنويع إنتاج تربية الأحياء البحرية

دعم إدماج سلاسل القيمة وتشجيع الابتكار في مجال تربية الأحياء البحرية

- مواكبة المشاريع الكبرى المبتكرة في مجال تربية الأحياء البحرية
- إرساء منظومة بيئية تضم الفاعلين المتدخلين في حلقات السلسلة الإنتاجية من المنبع إلى المصب
- مواكبة المربين في تثمين وتسويق منتوجاتهم سواء في السوق المحلية أو للتصدير
- إطلاق مشاريع جديدة للبحث العلمي حول تطوير أعلاف الأسماك

الأهداف الرئيسية

المحور الرابع: تنشيط السوق المحلي وتشجيع استهلاك المنتوجات البحرية

الأهداف الرئيسية

إن نجاح تنمية قطاع الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية يرتكز على تنشيط السوق المحلي وتشجيع الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد البحري، بوصفها رافعة لتعزيز قدرة الصناعة الوطنية لتحويل المنتجات البحرية على الصمود، وضمان ولوج المواطنين بشكل واسع ومنصف إلى ثروة وطنية ذات قيمة غذائية عالية.

ويتحقق ذلك من خلال ترسيخ ثقافة استهلاك المنتجات البحرية لدى المغاربة، وتعزيز الثقة في جودة هذه المنتوجات، إلى جانب توسيع نطاق استفادة جميع المواطنين من عرض متنوع وغني من منتجات الصيد البحري.

تحفيز الطلب والاستهلاك

- إرساء نظام لتتبع الاستهلاك الوطني لمنتجات الصيد البحري
- تشجيع استهلاك المنتوجات البحرية على المستوى المحلي

تعزيز وتحديث شبكة التسويق

- تأهيل الأسواق ومرافق البيع بالجملة من الناحية الصحية
- إنجاز سوقين جديدين للبيع بالجملة والمساهمة في تمويل بناء 8 أسواق عصرية للقرب عبر التراب الوطني
- تحفيز القطاع الخاص على تطوير شبكات منظمة لتوزيع منتجات الصيد البحري

*المصدر: المندوبية السامية للتخطيط – البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر لسنة 2014

الصيد البحري

1. تقديم خارطة طريق قطاع الصيد البحري 2025-2027
2. مؤشرات قطاع الصيد البحري
3. تفعيل مقتضيات خارطة طريق قطاع الصيد البحري: المشاريع ذات الأولوية المسطرة في خارطة الطريق
4. **مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري**

1-4- مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري برسم السنة المالية 2026

بملايين الدراهم	2025	2026	الفرق (بملايين الدراهم)
ميزانية الاستثمار			
• تنمية الصيد و تربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد	275,45	389,55	*+114,10*
• التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	55,06	70,26	*+15,20*
• قيادة و حكامة	28,20	20,70	*-7,50*
مجموع ميزانية الاستثمار	**358,70**	**480,50**	***+121,80***
ميزانية التسيير			
نفقات الموظفين	**261,30**	**261,91**	***+0,61***
نفقات المعدات والنفقات الأخرى حسب البرامج			
• تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية و تثمين الموارد	223,39	214,58	*-8,81*
• التأهيل، الترقية الإجتماعية و المهنية و سلامة رجال البحر	35,85	37,21	*+1,36*
• قيادة و حكامة	67,39	95,08	*+27,69*
مجموع ميزانية التسيير	**587,93**	**608,78**	***+20,85***
مجموع الميزانية العامة	**946,63**	**1089,28**	***+142,65***
المناصب المالية المحدثة	*30*	*50*	*+20*

2-4- مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري برسم السنة المالية 2026

1-2-4 ميزانية التسيير

التوزيع العام (بملايين الدراهم)

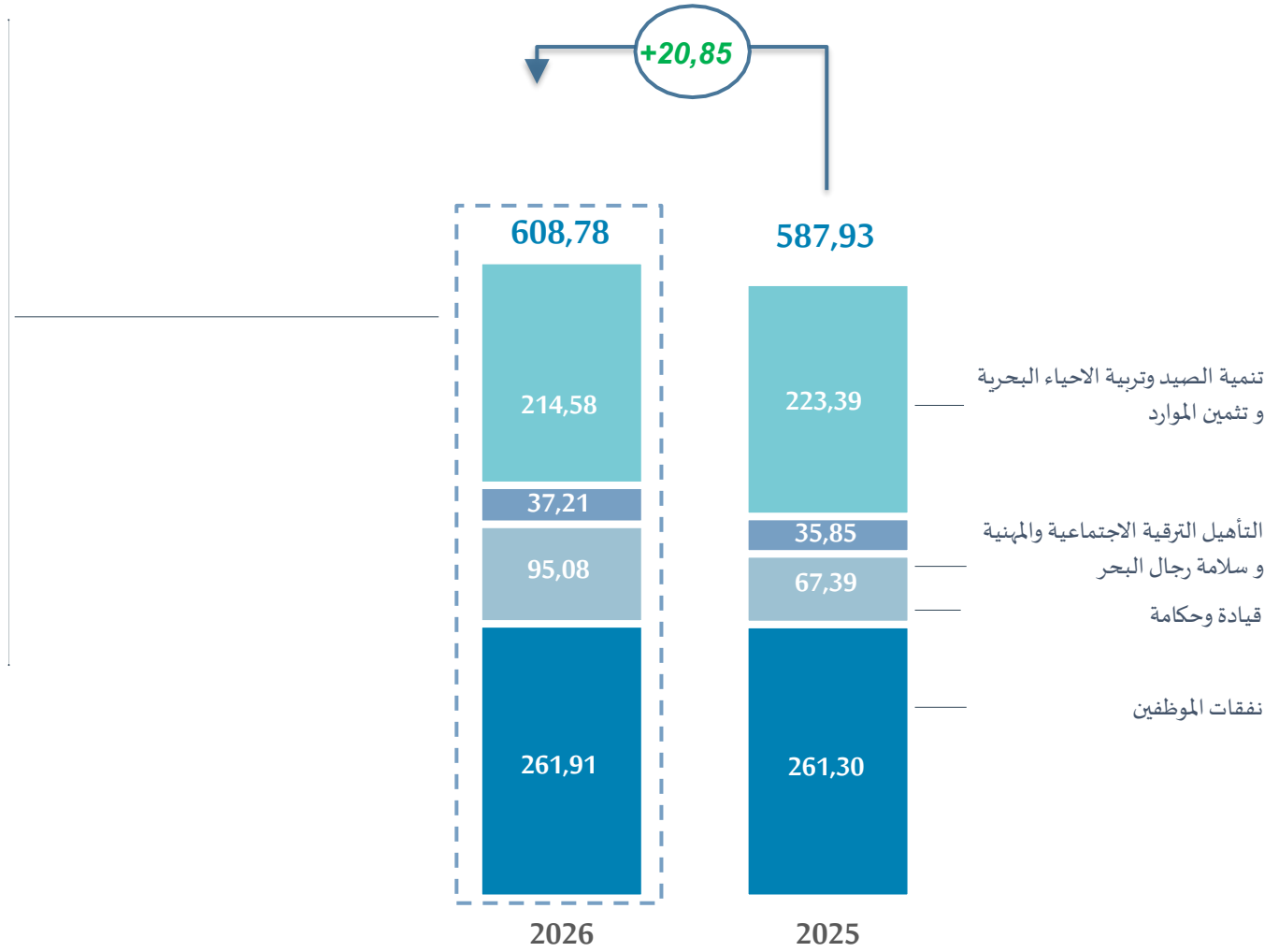

تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية وتثمين الموارد

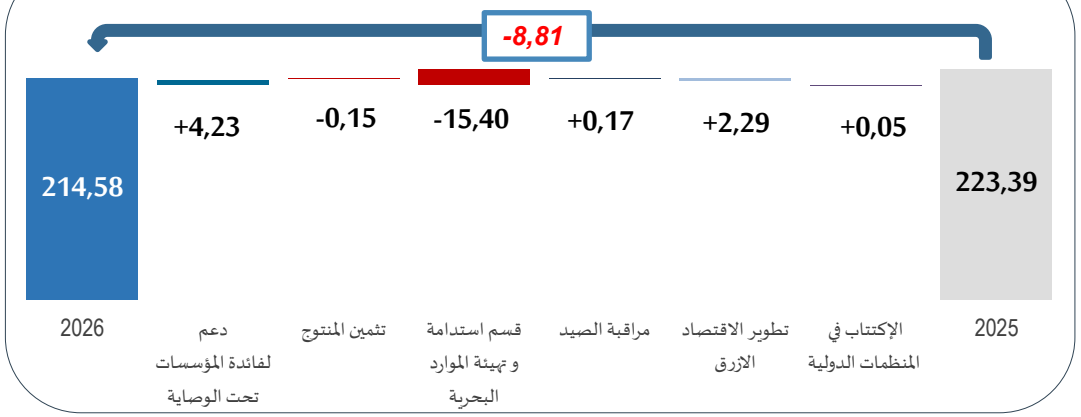

التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

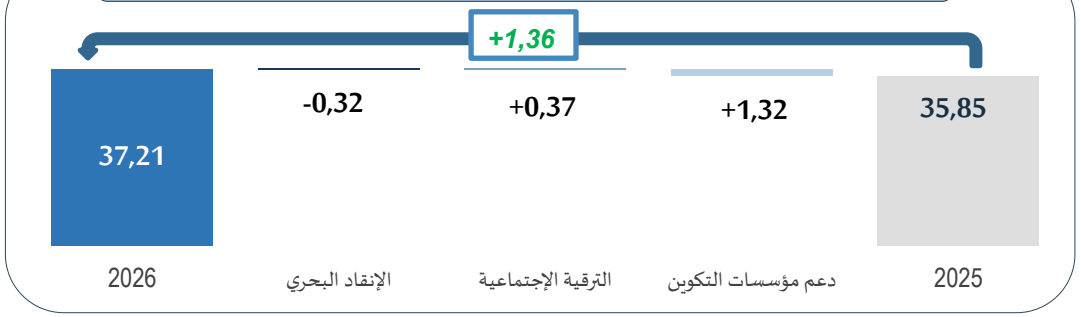

قيادة وحكامة

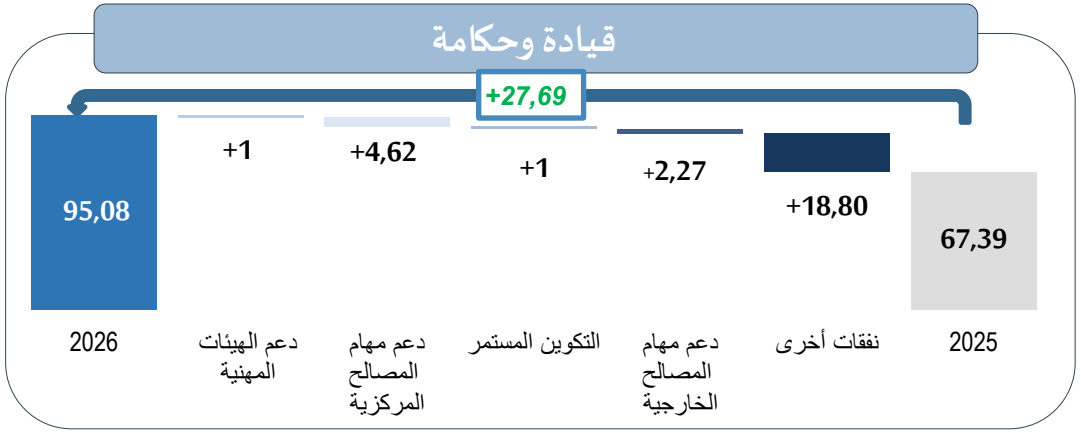

2-4- مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري برسم السنة المالية

2-2-4 ميزانية الإستثمار

التوزيع العام (بملايين الدراهم)

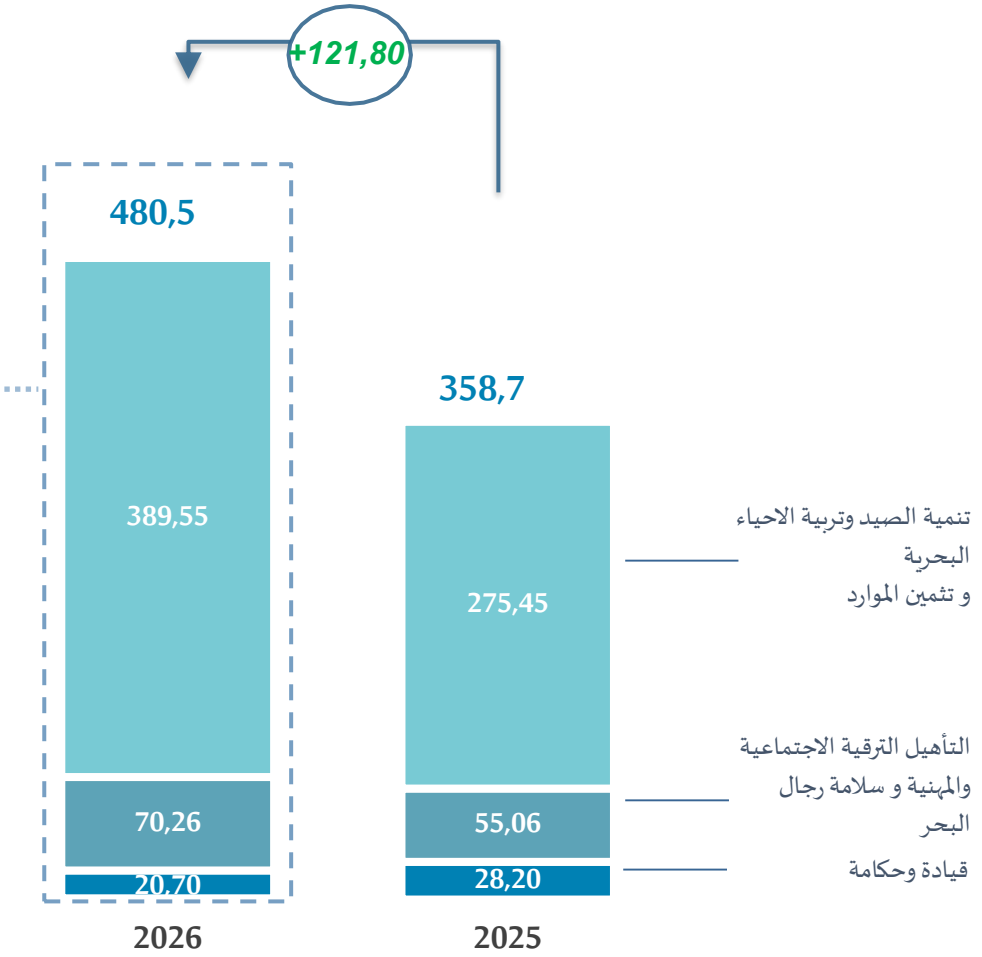

تنمية الصيد وتربية الأحياء البحرية وتثمين الموارد

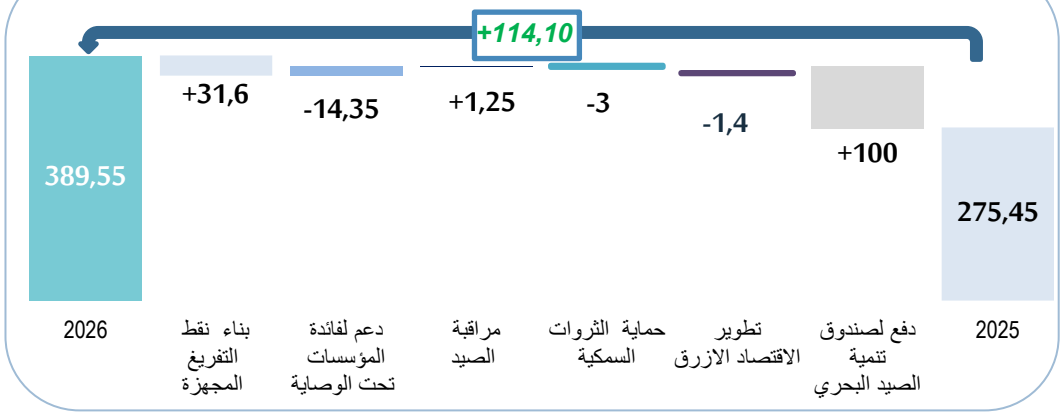

التأهيل الترقية الاجتماعية والمهنية وسلامة رجال البحر

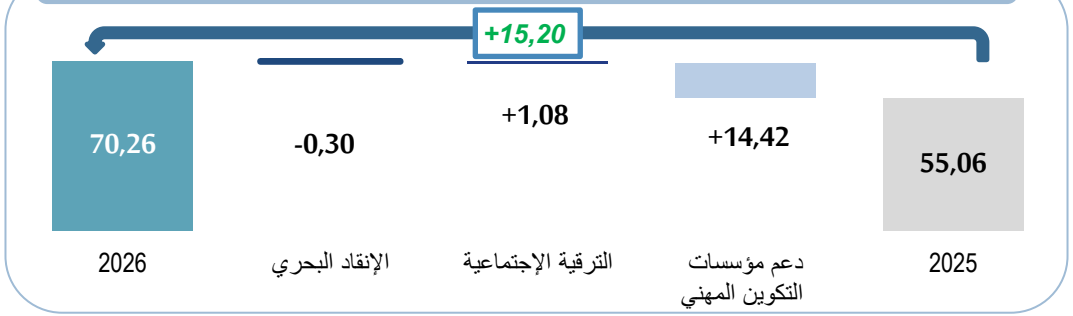

قيادة وحكامة

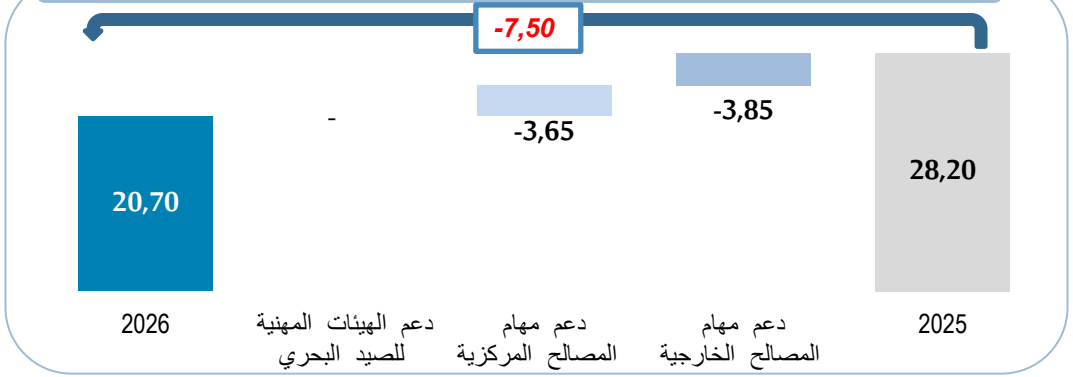

3-4- مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري برسم السنة المالية 2026

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار: 480,507 مليون درهم

المشاريع المبرمجة في إطار الإعانة الممنوحة من الميزانية العامة لفائدة صندوق تنمية الصيد البحري (160 مليون درهم)

- تمويل وتنفيذ برنامج تفعيل قرى الصيادين بجهة العيون الساقية الحمراء (48,15مليون درهم)
- استبدال المعدات البلاستيكية بأخرى فخارية في أنشطة الصيد التقليدي (15 مليون درهم)
- بناء سوق السمك بالجملة بالناظور و فاس و سوق السمك من الجيل الجديد للبيع الأول بسيدي إفني
- (37,5 مليون درهم)
- تنزيل واستغلال المركز البحري بمدينة الحسيمة (10 مليون درهم)
- تعزيز حملات التنقيب و صيانة سفن البحث العلمي (10 مليون درهم)
- إنشاء نقطة التفريغ المجهزة بالدِيكّي بجماعة القصر الصغير (9,5مليون درهم)
- بناء وتجهيز سوق بيع السمك بالتقسيط بمدينة الداخلة (7,5 مليون درهم)
- بناء سوق السمك بمدينة شفشاون (7 مليون درهم)
- تثمين وتنفيذ مشروع مركز مائي (أكو ابول) بمنطقة تيكرت (4 مليون درهم)
- مر افقة البحارة ضحايا هجمات الدلفين الكبير (الأسود) (3,5 مليون درهم)
- صيانة و إصلاح النقط لمجهزة للتفريغ بكل من السينغال و ساحل العاج و الكونغو براز افيل (1,2 مليون درهم)
- صيانة البرنامج المعلوماتي لتتبع مسار المصطادات و الأجهزة و البرامج الأمنية المعلوماتية (S@m@c et Firewalling) (4,3 مليون درهم)
- وضع علامة للمنتوجات البحرية (2,29 مليون درهم)

4-4- مشروع ميزانية كتابة الدولة المكلفة بالصيد البحري برسم السنة المالية 2026

أهم المشاريع المبرمجة في ميزانية الاستثمار: 480,507 مليون درهم

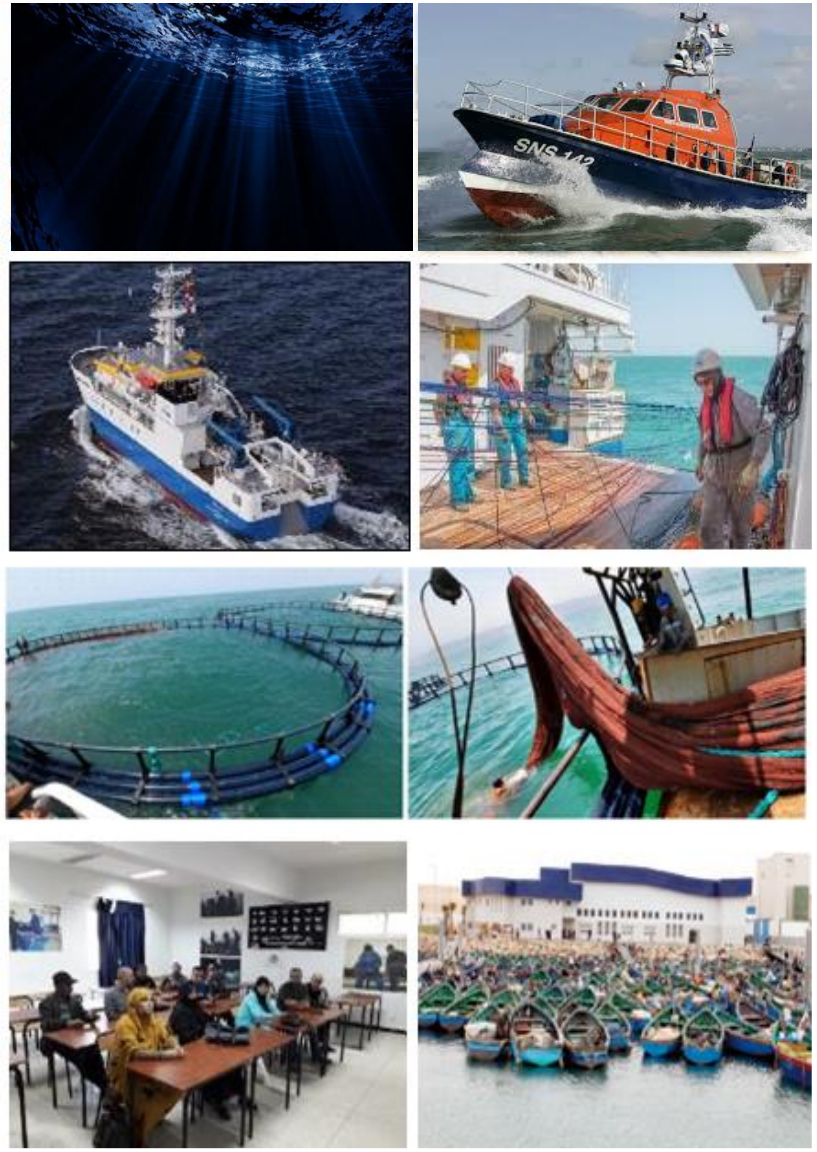

المشاريع المبرمجة في الميزانية العامة (320,507 مليون درهم)

- دعم لفائدة المؤسسات تحت الوصاية (175,70 مليون درهم)
- المشاريع المهيأة والمندمجة للصيد التقليدي (42,85 مليون درهم)
- اقتناء خافرة إنقاذ بمدينة الدار البيضاء (30 مليون درهم)
- تهيئة وتجهيز مصالح مركزية و خارجية (12,7 مليون درهم)
- إعانة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المكلفة بالتكوين البحري(12,1مليون درهم)
- تهيئة مركز تغازوت (6مليون درهم)
- اقتناء معدات الغوص تحت الماء لفائدة مؤسسات التكوين البحري(6 مليون درهم)
- إنشاء مناطق بحرية محمية على طول السواحل (7,2 مليون درهم)
- اقتناء محطات في مجال الاتصالات الراديوية (2,9 مليون درهم)
- بناء مقر مندوبية الصيد البحري بالجبهة (3مليون درهم)
- بناء مقر مندوبية الصيد البحري بالداخلة (2مليون درهم)

وشكـــــرا جزيـــلا

تقـــريـــــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة

السنة المالية 2026

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعها بتاريخ 01 دجنبر 2025 خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026.

وقد ترأس اجتماع اللجنة السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيد رياض مزور وزير الصناعة والتجارة، والسيد عمر احجيرة بصفته كاتبا للدولة مكلفا بقطاع التجارة الخارجية.

وفي مستهل الاجتماع، تفضل السيد وزير الصناعة والتجارة بتقديم مشروع الميزانية الفرعية لهذين القطاعين، حيث تطرق من خلاله إلى استحضار الإطار المرجعي لإعداد هذه الميزانية بناء على التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل نهضة صناعية بفضل الرؤية الملكية المتبصرة، وانطلاقا من الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2026 المندرجة ضمن أربع (4) توجهات عامة وهي

توطيد المكتسبات الاقتصادية، من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة، وكذا إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المندمجة، ومواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية، وأخيرا الحفاظ على توازنات المالية العمومية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى.

كما تطرق السيد الوزير إلى منجزات المخطط التشريعي لسنة 2025 أهمها نشر القانون رقم 75.24 بتتميم القانون 12.06 المتعلق بالتقييس والمطابقة والاعتماد بالجريدة الرسمية، إلى جانب 08 مراسيم و26 قرارا، وأفاد بأن برنامج عمل الوزارة بهذا الخصوص سيركز على مواصلة تتبع مسطرة المصادقة على 07 مشاريع قوانين أربعة (04) منها تمت إحالتها على الأمانة العامة للحكومة، والباقي أي (03) مشاريع قوانين أخرى في طور مسطرة المصادقة.

وبالنسبة لقطاع الصناعة، أوضح السيد الوزير أن بارومتر القطاع في نسخته الثانية لسنة (2025)، استمد مؤشراته من أرقام الصناعة الوطنية لسنة (2024) التي تترجم النمو المستمر والدينامية المتواصلة للقطاع بناء على أرقام حصيلة (2021-2024)، ثم التقدم الواضح في تموضع هذا القطاع ضمن

السلسلة التكنولوجية، فضلا على الأداء الإيجابي للصادرات واستقطاب 182 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال (5) السنوات الماضية، وكذا مساهمته في الدينامية التشغيلية وذلك بخلق 174.076 منصب شغل منذ ولاية الحكومة إلى متم شتنبر 2025 حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، كما لم يغفل السيد الوزير الإشارة إلى حصيلة بنك المشاريع كالالتزام المتواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 189,9 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة، موازاة مع توقيع اتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المستثمرين.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل القطاع الصناعي في أفق سنة 2026، وبعد تطرقه إلى الأولويات المحددة في الرسالة الملكية لتنزيل السيادة الصناعية، شدد السيد الوزير على ضرورة تعزيز (08) روافع لتحقيق أهداف الرسالة الملكية أهمها البنية التحتية (العقار الصناعي)، الخدمات اللوجيستية والبنية التحتية الرقمية، تكوين رأس المال البشري، ولوج الأسواق.

كما أشار السيد الوزير إلى أهم منجزات البنية التحتية الصناعية والتجارية خلال سنة 2025 التي تم فيها التوقيع على 33 اتفاقية شراكة من أجل إنجاز مشاريع أو برامج جديدة لخلق وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية، في أفق إطلاق ومواكبة وتتبع مشاريع أخرى سنة 2026 (60 مشروعا للبنيات التحتية الصناعية المستدامة، والتوقيع على الاتفاقيات الخاصة بمشاريع برامج التنمية الجهوية.

وبخصوص قطاع التجارة، استعرض السيد الوزير أهم منجزات القطاع خاصة التجارة الداخلية والتوزيع بناء على أربعة محاور كبرى كتعميم نظام التغطية الاجتماعية للتجار، الشمول المالي، تسريع رقمنة القطاع، ثم تعزيز قدرته التنافسية في انتظار تعزيز هذه المحاور خلال سنة 2026 انطلاقا من تقوية الشمول المالي، تتبع مؤشرات تموين السوق الداخلية، تشجيع مراكز الشراء، تطوير ومواكبة التجارة القروية، تعميم برامج التكوين، ثم الرقمنة وتطوير منظومة التجارة الإلكترونية.

كما أكد على أهمية تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات خلال سنة 2025، عن طريق العمل على تقدم أشغال تنزيل مخططات تنميتها، وكذا تقدم تنزيل المشاريع المهيكلة، وأيضا تعزيز دورها في عصرنة ورقمنة وتمويل وتموين التجار، مع التوجه نحو تنزيل وتقييم النسخة الأولى للمشاريع الاقتصادية المهيكلة خلال السنة المقبلة (2026)، واستكمال تنزيل أوراش الحكامة الجيدة في إطار مخططات التنمية.

وفي الشق المرتبط بحماية المستهلك ومراقبة السوق، وبعد تطرقه لأهم منجزات هذه السنة (2025)، شدد السيد الوزير على العمل خلال السنة المقبلة (2026) على تكثيف وتقوية دور المراقبة عبر خلق مؤسسة مستقلة تتولى عمليات المراقبة تسهر على تنفيذ خطة المراقبة الوطنية لسنة 2026، والحرص على إعادة هيكلة نظام الاعتماد وفقا لمضامين القانون رقم 22.25 المتعلق بإحداث المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة.

كما أوضح من جهة أخرى أن عملية مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة من طرف وكالة مغرب المقاولات شهدت إنجاز عدد من مشاريع الاستثمار

والمساعدة التقنية لحوالي 1094 مقاولة في إطار برنامج « Go SIYAHA »، وكذا سلامة ما مجموعه 253 وحدة التي استفادت من دعم الكراء، دون إغفاله لعملية تطوير البحث والابتكار لفائدة 160 مشروعا خلال سنة 2025، وأضاف انه في أفق سنة 2026 سيتم العمل على مواكبة دعم هذه المقاولات واتخاذ إجراءات وتدابير جوهرية أبرزها صياغة وتنفيذ الإطار التعاقدي بين الدولة ووكالة مغرب المقاولات (2025-2030).

وفيما يتعلق بموضوع التكوين، ركز السيد الوزير على أهم منجزات سنة 2025 حيث تم العمل على ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل ضمن محور استراتيجي لتطوير الصناعة الوطنية كمواكبة مهن صناعة السيارات، صناعة الأدوية والصناعة الغذائية، إلى جانب إحداث مصانع بيداغوجية، تطوير التكوين بالتناوب، وكذا مواكبة تطوير مدارس التعليم العالي التابعة للوزارة، إذ أشار إلى أنه سيتم مواكبة برامج التكوين خلال سنة 2026، وذلك بمواصلة المواكبة والتتبع لفائدة القطاعات الصناعية من حيث الكفاءات، وأيضا مواكبة وتتبع المدارس التابعة للوزارة (ECC,EAMR,ISCAE et ESITH) على سبيل المثال.

كما شكل اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية أهم محور بالعرض التقديمي للسيد الوزير، بحيث تطرق من خلاله إلى أهم منجزات سنة 2025 المرتبطة باللاتمركز الإداري، والشراكة مع الجهات في إطار عقود برامج ولاسيما برنامج "سلامة PME"، وكذا رقمنة وتتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة، في أفق تعزيز وتقوية هذه المحاور خلال سنة 2026.

وبالنسبة لعملية تبسيط ورقمنة المساطر والإجراءات الإدارية خلال سنة 2025، أفاد السيد الوزير بأنه تم تتبع تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 ذي الصلة، والمشاركة في أشغال الدراسة التي تم إطلاقها حول تبسيط وتجويد مسارات المستثمر، ثم الانتهاء من إعداد مشروع قانون رقم 12.24 يتعلق برقمنة خدمات الإدارة.

وأضاف أنه ستتم خلال سنة 2026 مواصلة استكمال المنجزات السالفة الذكر دون إغفال مواصلة المشاركة في الأشغال التي سيتم تنظيمها في أفق إعداد مشروع القانون السالف الذكر والمتعلق برقمنة خدمات الإدارة.

ومن جهة أخرى، عرج السيد الوزير على أهم مؤشرات الملكية الصناعية والتجارية في إطار بسطه لاهم منجزات 2025 ومخطط العمل لسنة 2026، بحيث كشف عن تطور نشاط هذا القطاع بزائد 57%+ مابين سنتي 2021 و 2025، إذ احتلت بلادنا ريادة الدول العربية والإفريقية في هذا المجال، كما أفاد بأنه خلال سنة 2026 ستتم مواكبة تعميم المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بكافة ربوع المملكة وأيضا تعميم التقييدات اللاحقة لهذه المنصة على المستوى الوطني وكذا مواصلة تجويد منصة IP MARKETPLACE وبنك المشاريع المبتكرة، وتطوير البنيات التحتية المعلوماتية وفق المعايير الدولية، بما يضمن أعلى درجات الامن المعلوماتي.

كما لخص السيد الوزير أهم المنجزات المحققة داخل قطاع البريد خلال السنة الجارية (2025) والتي مست عدة محاور أهمها إنجاز مهام الخدمة العمومية، والحكامة، ومنجزات القطاع على الصعيد الدولي، معربا عن أمله في تطوير هذا القطاع في بعده القانوني في أفق سنة 2026 من خلال إعداد مشروع

قانون رقم 96.24 المتعلق بالبريد والمواصلات، الذي يهدف إلى فتح النشاط البريدي أمام المنافسة، إلى جانب العمل على مواكبة متعهدي البريد العمومي.

وخلال إلقاء السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية لعرضه التقديمي المتعلق بميزانية قطاع التجارة الخارجية في إطار برنامج قطاعي (2025-2027)، تطرق إلى بسط بعض أرقام القطاع ببلادنا، والتي تؤشر على تحسن الأداء سواء على مستوى الصادرات او الواردات، حيث تضاعفت الصادرات منذ 2009 سنة إطلاق اول استراتيجية صناعية بالمغرب إلى متم غشت 2025 وكذا الواردات التي سجلت ارتفاعا بدورها لاسيما في قطاع السيارات بفضل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف أن الصادرات حاليا تغطي 60% من الواردات بارتفاع ملحوظ منذ سنة 2009 (40% +) ، علاوة على تحقيقها لنمو بنسبة 8% خلال العقد الأخير مقابل 3% على الصعيد العالمي مما يعكس تحسنا في تنافسية الاقتصاد المغربي واندماجه في سلاسل القيم العالمية.

كما تحسنت – بحسب قول السيد كاتب الدولة في التجارة الخارجية – حصة المغرب في التجارة العالمية مقارنة ببعض الدول ذات الاقتصادات القوية مثل نيجيريا، مصر وباكستان، حيث انتقلت تلك الحصة من 0,14% (2015) إلى 0,2% (2024) مسجلة تحسنا بنسبة 43%.

وتطرق السيد كاتب الدولة في التجارة الخارجية إلى تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الميزان التجاري حيث أفاد بأن العجز التجاري ببلادنا ظل تحت السيطرة خلال السنوات الماضية إلى حدود سنة 2022 وماتلاه من تفاقم بشكل ملحوظ نتيجة التداعيات الاقتصادية العالمية لاسيما ما يتعلق بالطاقة، والحبوب، مشيرا إلى عدد من مؤشرات العجز حسب الشركاء التجاريين بحيث أعلن عن تسجيل 75% من العجز التجاري مع 12 دولة، إذ بلغ حوالي 77 مليار درهم مع الاتحاد الأوربي، ومايقارب 58 مليار درهم مع الدول العربية، دون إغفاله العجز التجاري المسجل على مستوى البلدان التي لم يبرم معها المغرب اتفاقيات للتبادل الحر في حدود 40%.

وخلال استعراضه لبرنامج قطاع التجارة الخارجية (2025-2027)، شدد السيد كاتب الدولة على أهمية تحقيق الأهداف المرجوة التي تتجلى أساسا في تعزيز القوة التصديرية، مما يستوجب خلق دينامية في التصدير، ومواجهة التحديات المستمرة أمام التمركز الجغرافي والقطاعي للصادرات، ومحدودية قاعدة المصدرين، والعجز التجاري البنيوي 46% من الواردات يصعب التقليص منها، وللتغلب على هذه التحديات -يوضح السيد كاتب الدولة- يلزم العمل على توفير إمكانيات كبيرة قصد إعداد 200 منتج ذات إمكانية قوية، واستهداف 22 دولة بإمكانيات مالية جد مهمة في حدود 120 مليار درهم منها 12 مليار درهم موجهة نحو إفريقيا (8 دول)، و 7 دول اوربية، و 5 دول بآسيا، و2 دول في أمريكا.

كما شدد السيد كاتب الدولة على ضرورة فتح مشاورات موسعة مع الفاعلين الاقتصاديين على المستويين الوطني والجهوي في ظل غياب المعلومات، والتواصل بخصوص برامج دعم الصادرات، في أفق خلق 76 ألف منصب شغل، وخلق ناتج داخلي إضافي بحوالي 80 مليار درهم، ودمج 400 مقاولة مصدرة جديدة عن طريق دعمها حسب الطلب عبر بوابة رقمية موحدة وتفاعلية لتجميع

وتنسيق الخدمات المواكبة للتصدير، وكذا تأمين الصادرات بواسطة تغطية تأمينية إضافية للمقاولات المصدرة (850 مقاولة من أصل 6000 مصدرة) تلجأ إلى التأمين لتشجيع الولوج إلى أسواق غير مغطاة من طرف التأمين الخاص بالصادرات مع إعطاء الأولوية للأسواق الإفريقية حيث تم إطلاق المرحلة الأولى (2025) لاستهداف 15 دولة إفريقية تم تحديدها كأسواق ذات أولوية، في أفق تعميم تدريجي على جميع الأسواق.

كما تطرق السيد كاتب الدولة إلى ورش مواكبة المقاولات في الأسواق الخارجية بتنظيم حملات ترويجية موجهة للأسواق ذات الأولوية بشراكة مع الجمعيات المهنية، وإحداث شركات للتجميع والتصدير متخصصة في تطوير الصادرات، إلى جانب الورش المتعلق بتعزيز العدالة المجالية التصديرية، وذلك عن طريق العمل على تثمين وتقوية حضور منتجات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأسواق الدولية، وورش تسريع رقمنة التجارة الخارجية بإحداث منصة رقمية تفاعلية للمعلومات، وواجهة رقمية مخصصة للترويج (TRADEMA)، وكذا ورش إحداث البوابة الوطنية الموحدة

بإدماج خمس منصات في منصة رقمية وحيدة تشمل جميع إجراءات التجارة الخارجية، والتي تم الشروع في تصميمها خلال السنة الجارية 2025، وذلك في إطار تفعيل خطة وطنية متكاملة ومتجانسة لتمكين متعاملي التجارة الخارجية من إنجاز إجراءات الاستيراد والتصدير عبر شباك وحيد.

كما استعرض السيد كاتب الدولة في التجارة الخارجية عددا من الإجراءات والتحقيقات المتخذة، مضادة للإغراق ووقائية تندرج ضمن استراتيجية الحماية التجارية، وكشف عن عدد من الإجراءات والبرامج المزمع إنجازها في أفق سنة 2026 على رأسها مواصلة تنفيذ برنامج التجارة الخارجية (2025-2027)، بما فيها الدعم المباشر للمقاولات عبر منصة (one shop store Export)، ونظام التامين التكميلي على الصادرات ومواكبة المقاولات لولوج الأسواق الدولية، ومواكبة الجمعيات المهنية، وكذا مواصلة تسريع اوراش الرقمنة، وإتمام تصميم وإنشاء البوابة الوطنية لإجراءات التجارة الخارجية.

وعلى مستوى العلاقات التجارية الدولية، أعلن السيد كاتب الدولة عن برنامج عمل يروم تطوير الشراكة الاستراتيجية المغربية الخليجية، ومواصلة تتبع

اشغال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي العربي، وكذا مواصلة اللقاءات مع الاتحاد الأوربي من أجل وضع شراكة استراتيجية اعتمادا على المحاور التي تم الاتفاق عليها في ميثاق المتوسط الجديد، وأيضا متابعة التوصيات الثنائية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وتركيا، تليها عقد الدورة السابعة للجنة المشتركة لتتبع هذه الاتفاقية.

المنـاقـشـة

خلال مناقشتهم الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم سنة 2026، أشاد السيدات والسادة المستشارون بالمجهودات الحكومية في هذين القطاعين الحيويين، سعيا نحو تفعيل الاستراتيجيات في ظل سياق دولي صعب يتسم بالتوتر، وعدم الاستقرار، مع تصاعد حالة عدم اليقين، في مقدمة هذه المجهودات معالجة الميزان التجاري والرفع من قاعدة المصدرين وإعمال مقاربة العدالة المجالية بالتنويع الجغرافي والقطاعي للصادرات من اجل ضمان توطيد دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل ومواصلة الإصلاحات الهيكلية والحفاظ على استدامة المالية العمومية.

كما سجلوا بإيجابية الدينامية الصناعية التي تعرفها بلادنا على خلفية التوجيهات السامية لصاحب الجلالة أعزه الله خصوصا الرسالة الملكية السامية بمناسبة اليوم الوطني للصناعة في 29 مارس 2023 التي اوصت بانتهاج سياسة صناعية جديدة من خلال اعتماد مقاربة الذكاء الجماعي ومنطق التشاور مع جعل الجهات محورا أساسيا، وذلك من اجل بناء اقتصاد وطني قوي ومنتج، قادر

على الاندماج في سلاسل الإنتاج العالمية، وعلى خلق الثروة وفرص الشغل وتحسين القدرة التنافسية لبلادنا.

لقد شدد السيدات والسادة المستشارون على ان سقف الطموح الذي يحمله المغاربة وخاصة فئات الشباب هو أكبر اليوم من أي وقت مضى، مما يتوجب معه العمل على:

- تسريع وتقوية مسار الانتقال من تصدير المواد الأولية إلى تصنيعها وتصديرها بعد تثمينها من أجل بناء سيادة صناعية حقيقية وخلق الثروة.
- تشجيع الرأسمال الوطني على الاستثمار في الصناعات المتطورة وذات القيمة التكنولوجية العالمية.
- توزيع البنية التحتية المستقبلية للاستثمارات الصناعية بجميع المناطق المغربية توطيدا لأسس العدالة المجالية بما فيها تقريب المصانع

والمقاولات الصغيرة والمتوسطة من المواطنات والمواطنين بجميع المناطق والقرى النائية خاصة ببعض المناطق الجنوبية بطرفاية وببوجدور.

- إقرار عدالة مجالية في الصناعة والتجارة وتعزيز الشراكة الصناعية والتجارية مع العمق الإفريقي، وتحفيز التصدير وتنويع الأسواق، وتطوير البنيات والخدمات اللوجستيكية.
- خلق نسيج صناعي جهوي محلي لتحريك الاقتصاد محليا والحد من البطالة، عبر دعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا التي تمثل أزيد من 95% من مجموع المقاولات ببلادنا، وضرورة تسهيل موارد دعمها ماديا، ومواكبتها ومصاحبتها في إطار التوجه نحو بناء أسس الاستقرار الاجتماعي المنشود، مع التذكير أن (3) جهات اليوم تستحوذ على 63% من الناتج الإجمالي للاستثمار.
- تأهيل العديد من الأسواق التجارية التي لاتزال تشتغل في ظروف تتسم بضعف شروط التنظيم والجودة والمراقبة، واتساع رقعة ومجال المضاربة والاحتكار.

- دعم التجار الصغار والمتوسطين الذين يعانون من المنافسة الشرسة، ومن صعوبات الولوج إلى التمويل، وتعقيد المساطر، وأيضا من التهديد المستمر من المنافسة غير المتكافئة مع شبكات التوزيع الكبرى كما هو الشأن بالنسبة للتاجر "مول الحانوت" الذي يعاني الامرين مع المتاجر الكبرى.
- ربط مجال الاستثمار بتنزيل وتقعيد دعائم الدولة الاجتماعية، واحترام الحقوق الدستورية للأجراء.
- تقوية دور مؤسسة «MAROC-PME» داخل ميثاق الاستثمار ببلادنا، باعتبارها تجربة رائدة توازي كفاءة الشركات الخاصة في مجال التسيير.
- إعداد تقييم وتشخيص حقيقي ودقيق بشأن الوضعية التي تعاني منها بعض القطاعات الخدماتية وأوراش البناء حول قلة اليد العاملة، في حين تشير الإحصائيات إلى ارتفاع حجم البطالة ببلادنا.
- ضبط وتدقيق العلاقة التشاركية بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمقاولات الوطنية في جو من الثقة والاحترام المتبادل أثناء

عمليات التفتيش من قبل الموظفين التابعين للصندوق، وإرفاقهم بمفتشي الشغل حتى يتم تنفيذ مهامهم في إطار المصداقية والشراكة القوية مع أرباب العمل.

- خصاص على مستوى الموارد البشرية بمؤسسة بريد المغرب، الذي يتميز بكونه قطاع يؤدي خدمات عمومية وشمولية، ينبغي ان تغطي كافة التراب الوطني بما فيها جميع النقاط المتواجدة بالمناطق النائية والجبلية، إلا ان فئة المسيرين الوكالاتيين التي تضمن تقديم الخدمات العمومية والشمولية وهي مقربة من بريد المغرب تعاني من التهميش ومن المعاناة المادية بسبب تدني الأجور.
- تمييز بريد المغرب كمؤسسة عمومية ذات خدمات مقدمة لعموم الشعب المغربي بكل فئاته، بنظام أساسي يختلف عن الابناك العادية.
- إيلاء الأولوية لصناعة سفن الصيد والبواخر ببلادنا، بعد ان أعطيت انطلاقة بناء ورش صناعة السفن مؤخرا علما أن حوالي 60 باخرة مصنعة بالمغرب تعرضت للتلف، كما أن توطين صناعة السفن لاسيما

المخصصة لنقل البضائع ستساهم في تقليص فاتورة التصدير والاستيراد.

- إعادة النظر حول سياسة ضبط ومراقبة ارتفاع أسعار المنتوجات بجميع أنواعها سواء المنتجة داخليا أو المستوردة وتأثيرها على القدرة الشرائية للمستهلك المغربي، فرغم الزيادات في الأجور وتخفيض الضريبة على الدخل في حق الأجراء خلال السنوات الأخيرة لم تنعكس على تحسين الوضعية المعيشية لهؤلاء، وللمواطنين بصفة عامة.

جواب السيد وزير الصناعة والتجارة

لقد أعرب السيد الوزير عن شكره وامتنانه لعمق المداخلات التي تقدم بها السيدات والسادة المستشارون والتي سادها نقاش مهم وبناء ينم عن إطلاعهم عن قرب على أوضاع قطاعي الصناعة والتجارة، ويترجم حجم انشغالاتهم وانتظاراتهم لإيجاد وبحث الحلول المناسبة للارتقاء بالقطاعين وتجاوز الإكراهات والتحديات.

وفي مستهل جوابه على بعض النقاط المثارة خلال المناقشة، وعد السيد الوزير السيدات والسادة المستشارين بموافاتهم بأجوبة تفصيلية مكتوبة تجيب عن كل المحاور والملفات المطروحة للنقاش.

هذا، وأشار إلى أن تشجيع الصناعات المحلية يشكل قطب وصلب استراتيجية الوزارة التي تبنى أساسا على الإقلاع الاقتصادي ببلادنا وخاصة المحور المرتبط بالتسريع الصناعي.

وبخصوص تسريع وتثمين إحداث أسواق مغربية ذات معايير دولية، أكد السيد الوزير أن الهدف هو الاشتغال أساسا في إطار معادلات أنسب تتماشى مع تطلعات ومخطط التجارة الخارجية لتدارك هذا الخصاص الذي يستوجب سده في أقرب الآجال.

ومن جهة ثانية، شدد على ان الصناعة المغربية تشكل جزءا مهما ضمن سلاسل القيمة عبر إنتاج منتوجات لتسويقها محليا وتوجيهها نحو التصدير من أجل تنويع وتوسيع سلاسل الإنتاج.

كما أفاد السيد الوزير أن الوزارة تعمل على خلق التوازن في حماية المنتوج الوطني وتثمينه وتنافسيته أمام المنتوجات المستوردة ذات الجودة والأسعار المخفضة في إطار تعزيز الحمائية وتشجيع المصنع المغربي لاستعمال المواد الخام المغربية، وإعادة القيمة للمنتوج الوطني، إلى جانب عدد من الإجراءات المهمة على رأسها إعادة النظر حول الرسوم الجمركية للحد من إغراق السوق المحلية، ووضع منظومة رقمية تساهم في معالجة المشاكل المرتبطة بالاستيراد عبر فحصها بشكل أوتوماتيكي دون تدخل بشري.

وبخصوص النقاش المثار من طرف السيدات والسادة المستشارين حول العدالة المجالية بالنسبة للاستثمار الصناعي والتجاري، أوضح السيد الوزير أن المغرب اليوم تجاوز بكثير الثقافة الصناعية التي ركزت منذ عقود على توطين الاستثمار بالأقطاب الصناعية الكبرى كالدار البيضاء، وذلك بفضل إحداث وتوسعة الموانئ بعدد من المدن والجهات كميناء طنجة المتوسط، وميناء الجرف الأصفر، وأكادير، والداخلة والناظور، والقنيطرة، معربا عن أمله في أن تعم التجربة باقي جهات المملكة خاصة بالأقاليم الجنوبية حسب الإمكانيات المتاحة، وأضاف أن العمل منصب اليوم حول الأولويات لكل جهة أو إقليم لأجل استكمال استراتيجية توطين المناطق الصناعية.

وفيما يتعلق بالتكوين، أعلن السيد الوزير عن مخطط ربط التكوين العالي باحتياجات الصناعة عن طريق إعداد تصور شامل ومتكامل في أفق السنوات القليلة المقبلة في إطار شراكة وتنسيق مع المستثمرين مبنية على تحيين البرامج وبحث تمويل آليات وحاجيات التكوين، حيث تطرق في علاقة بالموضوع إلى إطلاق مصنع محركات الطائرات تحت إشراف صاحب الجلالة نصره الله، وتم تقديم

محرك للطائرة كنموذج يشكل حافزا أمام الشباب لدعمهم في التكوين على معرفة وصناعة محرك الطائرة.

وفي ذات السياق، شدد على أهمية الكفاءات خاصة في صفوف الشباب باعتبارها تشكل دعامة حقيقية للرفع من قيمة الاستثمار، وقاطرة نحو التوسيع والرفع من مناصب شغل جديدة، مؤكدا على أن التوجه اليوم يروم تحسين والرفع من وضعية الكفاءات داخل المجالات الصناعية وتأهيل الشباب وتقوية القيمة المضافة السنوية للعاملات والعمال.

كما أشار إلى أن دعم الاستثمار يبقى دائما مشروطا باحترام مقتضيات مدونة الشغل منذ ماياهز 20 سنة، معلنا أن هذا الدعم يقدم عبر أشطر إلى حين التأكد من احترام كامل لكل الشروط المضمنة في عقود الالتزام بمافيها احترام قانون الشغل وخلق فرص العمل.

وبالنسبة لإشكالية نقص اليد العاملة ببعض القطاعات الخدماتية، أمام ارتفاع منسوب البطالة أقر السيد الوزير بهذا الوضع، كاشفا أن عدم استدامة

فرص الشغل وضعف الأجرة الشهرية والتخوف من فقدان والديهم الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر حال دون إقبال الشباب على ولوج فرص الشغل بعدد من القطاعات كالخدمات وصناعة النسيج واوراش البناء.

وفيما يتعلق بتحفيز الاستثمار الصناعي بالمناطق والأقاليم الجنوبية للمملكة، استعرض السيد الوزير عدة برامج استثمارية تم توطينها بكل من العيون 80 مليون درهم كقيمة استثمارية، إلى جانب العمل على إطلاق استثمارات في الطاقات المتجددة سعيا نحو تحقيق طفرة صناعية قوية بهذه المنطقة.

وفي رده على ما أثير من نقاش بشان وضعية التجار الصغار، أفاد السيد الوزير ان هذه الفئة تستحق منا كل التقدير والاهتمام خاصة تاجر القرب الذي ينبغي أن لانجعل منه ضحية بل نعمل على تقوية وتوطيد تموقعه كحلقة أساسية داخل المنظومة التجارية ببلادنا، ومايتميز به كممول اجتماعي ودوره كموزع وكأمين على حاجيات وودائع الزبناء، مما يستوجب التركيز على هذه الفئة بالحرص على تنويع مداخيلها وزرع أواصر الثقة في الخدمات التي يقدمونها

وتنويعها وتقويتها، والاستفادة من مراكز الشراء والرقمنة، لأن الرهان اليوم تتجلى أساسا في أن تحظى تجارة القرب بمكانة ضمن الاوراش الكبرى التي يقودها جلالة الملك نصره الله.

جواب السيد كاتب الدولة المكلف بالتجارة الخارجية

السيد كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية تقدم بدوره بالشكر للسيدات والسادة المستشارين حول تفاعلهم وتعاطيهم لعدة نقاط ومواضيع هامة لامست عن قرب جل الجوانب المرتبطة بقطاع التجارة الخارجية.

واعتبر أيضا هذه المناسبة فرصة للتواصل وتقاسم المعلومات بشأن المنجزات، وبرامج العمل المستقبلية، معربا عن امله في امتداد منهجية التشاور على الصعيد الجهوي واستكمالها بباقي المناطق والجهات التي لم تشهد انخراطا كافيا للمنعشين والمستثمرين في قافلة التشاور الجهوية، التي تروم معالجة تحديات التجارة الخارجية وهي تحديات مستمرة تتعلق بالتمركز الجغرافي

والقطاعي للصادرات ومحدودية قاعدة المصدرين أفرزت عجزا تجاريا وجب العمل على معالجته في إطار فعاليات هذه القافلة السالفة الذكر، في ظل مانتوفر عليه من إمكانيات كبيرة جهويا، وذلك عن طريق فتح مشاورات موسعة مع جميع الفرقاء على المستويين الوطني والجهوي، خاصة وأن أربع جهات فقط استحوذت على 72% من طلبات الإيداع وهي جهة الدار البيضاء سطات، جهة مراكش آسفي، جهة سوس ماسة وجهة فاس مكناس ، بعد استشارة الجهات (12) وفتح مشاورات مع مجلسي البرلمان .

وبخصوص النقل الدولي، شدد السيد كاتب الدولة على ضرورة انخراط القطاع الخاص في إنشاء مقاولات للنقل، والمساهمة في النهوض بقطاعي التصدير والاستيراد.

كما أضاف أن غرف التجارة والصناعة والخدمات فهي معنية بالاشتراك في فعاليات منتدى التجارة الخارجية وستتم دعوة رؤسائها معلنا ان الدعوة تبقى مفتوحة أمام كل الأعضاء.

وبالنسبة لموضوع تقييم نتائج المبادلات التجارية، وخاصة في إطار اتفاقيات التبادل الحر، كشف السيد كاتب الدولة عن إقدام الوزارة بشكل مستمر على إعداد تقييم لهذه المبادلات خاصة مع دولة تركيا لحوالي أربع مرات، علما ان التبادل التجاري يخضع أساسا لقاعدة العرض والطلب مع الحرص على الجانب الحمائي لمنتوجاتنا الوطنية.

عرض السيد الوزير

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'INDUSTRIE ET DU COMMERCE

تقرير عن حصيلة انجازات وزارة الصناعة والتجارة وبرنامج عملها لسنة 2026

ميزانية وزارة الصناعة والتجارة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2026

الرباط، دجنبر 2025

www.mcinet.gov.ma

الفهرس

I. الإطار المرجعي

II. المخطط التشريعي

III. الصناعة

IV.المناطق الصناعية

V . التجارة

VI . حماية المستهلك و مراقبة السوق

VII .مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

VIII . التكوين

IX .اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

X .الملكية الصناعية والتجارية

XI . قطاع البريد

XII .مشروع ميزانية 2026

I. الإطار المرجعي

نهضة صناعية بفضل الرؤية الملكية المتبصرة

[...] واستنادا على هذا الأساس المتين، حرصنا على **تعزيز مقومات الصعود الاقتصادي والاجتماعي، طبقا للنموذج التنموي الجديد، وبناء اقتصاد تنافسي**، أكثر تنوعا وانفتاحا؛ وذلك في إطار ماكرو - اقتصادي سليم ومستقر [...]

[...] فما حققته بلادنا لم يكن وليد الصدفة، **وإنما هو نتيجة رؤية بعيدة المدى، وصواب الاختيارات التنموية الكبرى، والأمن والاستقرار السياسي والمؤسسي، الذي ينعم به المغرب** [...]

[...] **كما يشهد المغرب نهضة صناعية غير مسبوقة**، حيث ارتفعت الصادرات الصناعية، منذ 2014 إلى الآن، بأكثر من الضعف، لاسيما تلك المرتبطة بالمهن العالمية للمغرب [...]

[...] وبفضل التوجهات الاستراتيجية، التي اعتمدها المغرب، تعد اليوم، قطاعات السيارات والطيران والطاقات المتجددة، والصناعات الغذائية والسياحة، **رافعة أساسية لاقتصادنا الصاعد، سواء من حيث الاستثمارات، أو خلق فرص الشغل** [...]

[...] ويتميز المغرب الصاعد بتعدد وتنوع شركائه، باعتباره أرضا للاستثمار، وشريكا مسؤولا وموثوقا، حيث يرتبط الاقتصاد الوطني، بما يناهز ثلاثة ملايير مستهلك عبر العالم، بفضل اتفاقيات التبادل الحر [...] **كما يتوفر المغرب اليوم، على بنيات تحتية حديثة ومتينة، وبمواصفات عالمية** [...]

مقتطف من خطاب جلالة الملك نصره الله بمناسبة عيد العرش المجيد، 29 يوليوز 2025

الأولويات الاستراتيجية للمذكرة التوجيهية حول مشروع قانون المالية لسنة 2026

4 توجهات عامة لمشروع قانون المالية 2026

1. توطيد المكتسبات الاقتصادية من أجل تعزيز مكانة بلادنا ضمن الدول الصاعدة
2. إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية المجالية المندمجة
3. مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية
4. الحفاظ على توازنات المالية العمومية ومواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى

II. المخطط التشريعي

أهم منجزات 2025

نشر قانون بالجريدة الرسمية	• القانون رقم 75.24 بتتميم القانون رقم 12.06 المتعلق بالتقييس والشهادة بالمطابقة والاعتماد.
نشر 08 مراسيم بالجريدة الرسمية	• (2) مرسومين بتجديد إعلان المنفعة العامة التي تقضي بتهيئة مناطق صناعية؛ • (5) مراسيم بإحداث مناطق للتسريع الصناعي (سوس- ماسة، القنيطرة، بن جرير، طنجة طيك، عين جوهرة)؛ • (1) مرسوم بالموافقة على منح امتياز إعداد وإدارة مناطق التسريع الصناعي القنيطرة
نشر 26 قرارا بالجريدة الرسمية	• (4) قرارات بإجبارية تطبيق مواصفات قياسية مغربية؛ • (1) قرار يتعلق بتراخيص تصدير السلع ذات الاستعمال المزدوج والخدمات المتصلة بها؛ • (2) قرارات بتحديد قائمة السلع التي تتخذ في شأنها تدابير تهدف إلى وضع قيود كمية على استيرادها وتصديرها؛ • (1) قرار بالإذن لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة طنجة - تطوان - الحسيمة باقتناء قطعة أرضية تابعة لشركة العمران بتطوان قصد إحداث مقر ملحقة الغرفة بتطوان؛ • (1) قرار يتعلق باعتماد هيئات تقييم المطابقة • (3) قرارات مشتركة تتعلق بتطبيق رسم مضاد للإغراق على الواردات ؛ • (2) قرارات بتوسيع نطاق اعتماد شركات تقييم مطابقة المنتوجات الصناعية؛ • (2) قرارات بتمديد الرسم النهائي المضاد للإغراق على الواردات؛ • (3) قرارات بالاحتفاظ بصلاحية اعتماد هيئات تقييم المطابقة؛ • (1) قرار بتمديد خضوع سبائك النحاس الأصفر للترخيص بالتصدير؛ • (2) قرارات مشتركة بتحديد وتتميم لائحة المحاكم المعنية بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها؛ • (1) قرار مشترك بتطبيق تدبير وقائي نهائي على واردات الألواح من ألياف الخشب المطلية؛ • (3) قرارات مشتركة بالمصادقة على النظام الداخلي المحدد للإجراءات والقواعد المتعلقة بمزاولة الأعمال داخل مناطق التسريع الصناعي (الجرف، بوقنادل، عين جوهرة)؛

برنامج العمل 2026

مواصلة تتبع مسطرة المصادقة على 07 مشاريع قوانين

تتبع مسطرة المصادقة على 04 مشاريع قوانين تمت إحالتهم على الأمانة العامة للحكومة

- مشروع قانون رقم 22.25 يقضي بإحداث المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك؛
- مشروع قانون يتعلق بتحويل المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية إلى شركة مساهمة ؛
- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 24.96 المتعلق بالبريد والمواصلات.

إيداع 03 مشاريع قوانين في مسطرة المصادقة

- مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة **فيما يخص القيم المنقولة؛**
- مشروع قانون يتعلق **بتنظيم التجارة الداخلية والتوزيع؛**
- مشروع قانون يتعلق بالنظام الوطني **للمترولوجيا؛**

III. الصناعة

أرقام الصناعة الوطنية لسنة 2024 تؤكد النمو المستمر والدينامية المتواصلة للقطاع
(قراءة لنتائج بارومتر الصناعة الوطنية)

رقم المعاملات 898 مليار درهم ▲ +9%	الصادرات 400 مليار درهم ▲ +5,3%	الانتاج 842 مليار درهم ▲ +12%
القيمة المضافة 240 مليار درهم ▲ +11%	الاستثمار 90 مليار درهم ▲ +30%	مناصب الشغل 1 038 133 منصب ▲ +4,3%

أرقام سنة 2024 وتغيراتها مقارنة مع سنة 2023

الصناعة: أرقام الصناعة الوطنية (حصيلة الولاية 2021-2024)

نموّ متواصل على مستوى جميع المؤشرات، مدعومٌ بحركيةٍ استثنائية وغير مسبوقة للاستثمار

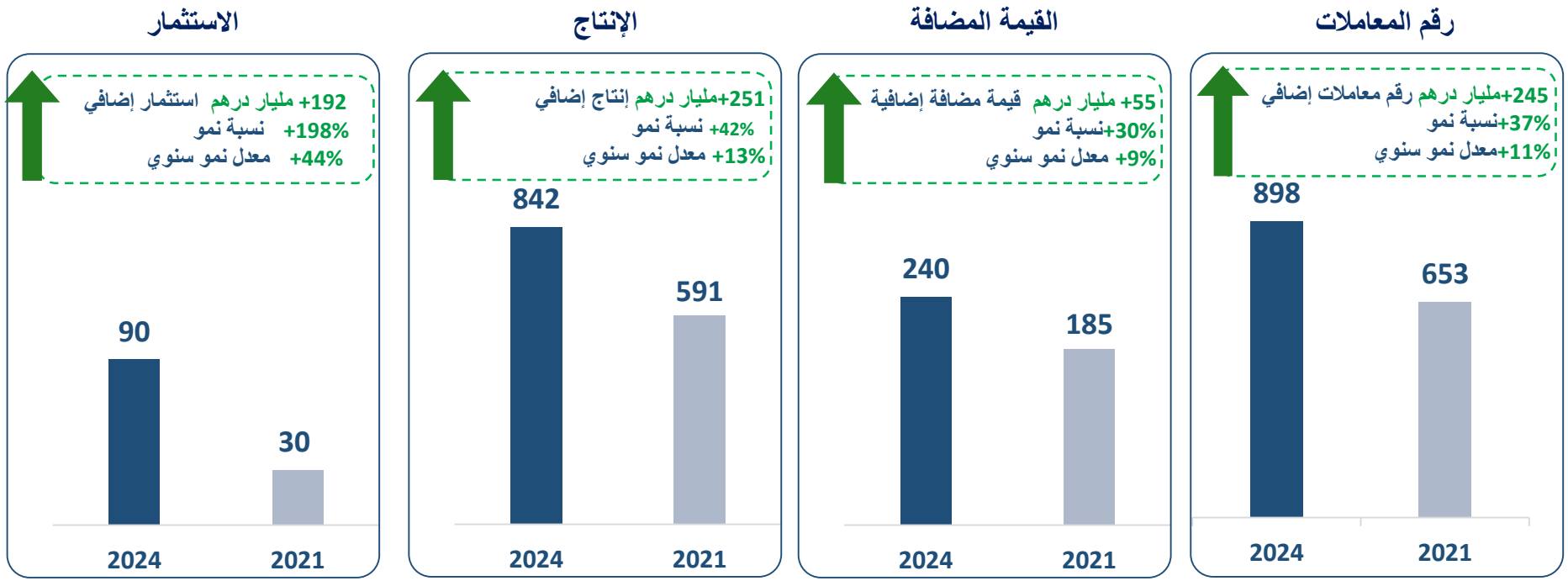

الأرقام (مليار درهم)

تقدم واضح في تموضع الصناعة ضمن السلسلة التكنولوجية، حيث ارتفعت حصة الصناعات عالية ومتوسطة-العالية التكنولوجيا من 38.6٪ سنة 2014 إلى 50.5٪ سنة 2024

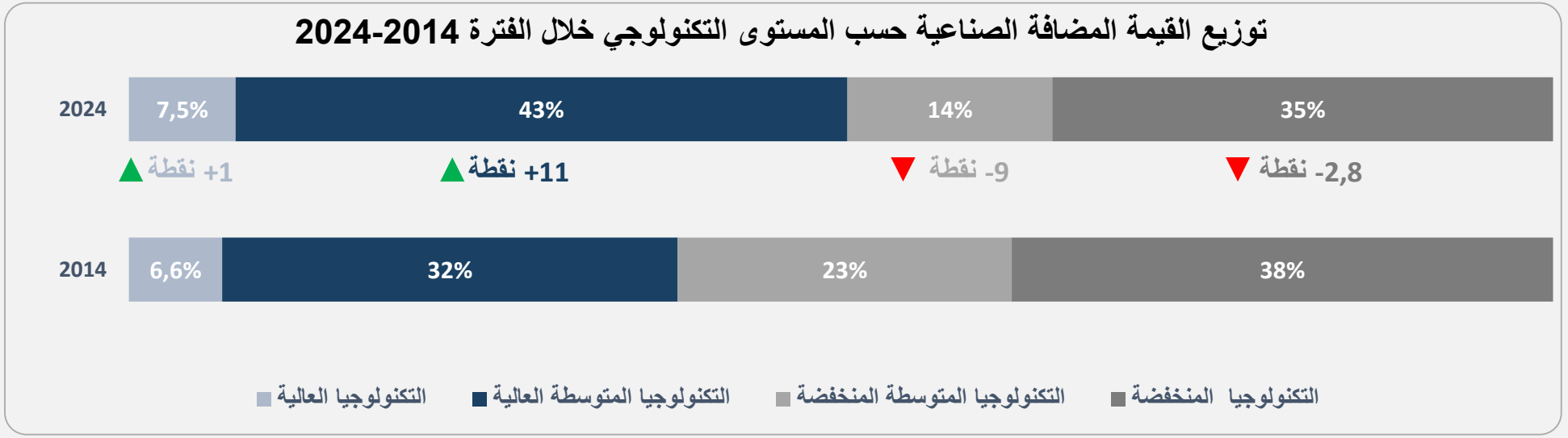

(*) يعتمد تصنيف التقسيمات الصناعية حسب المستوى التكنولوجي على منهجية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تميز بين أربع فئات رئيسية، وتشكل مرجعًا دوليًا لتحليل البنية الصناعية وتوزيع القيمة المضافة حسب المستوى التكنولوجي

الصناعة: أداء صادرات القطاعات الصناعية الرئيسية

الصادرات الشهرية بمليار درهم

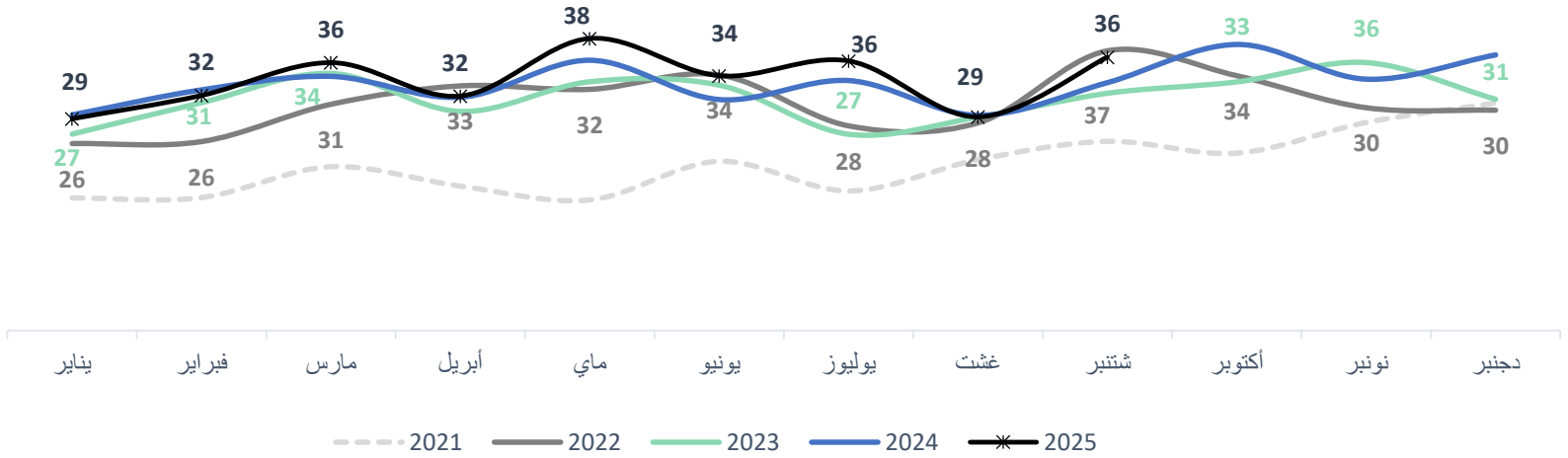

الصادرات الى متم شتنبر بمليار درهم

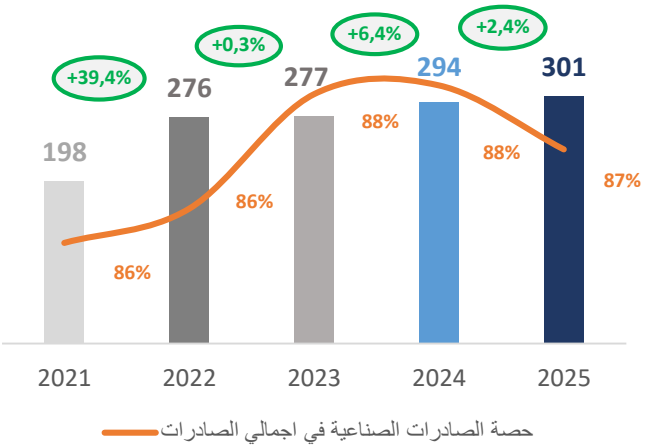

حصة الصناعة في إجمالي الصادرات نهاية شتنبر : 2025

87%

الأداء التصديري للقطاعات الرئيسية (نهاية شتنبر بمليار درهم)

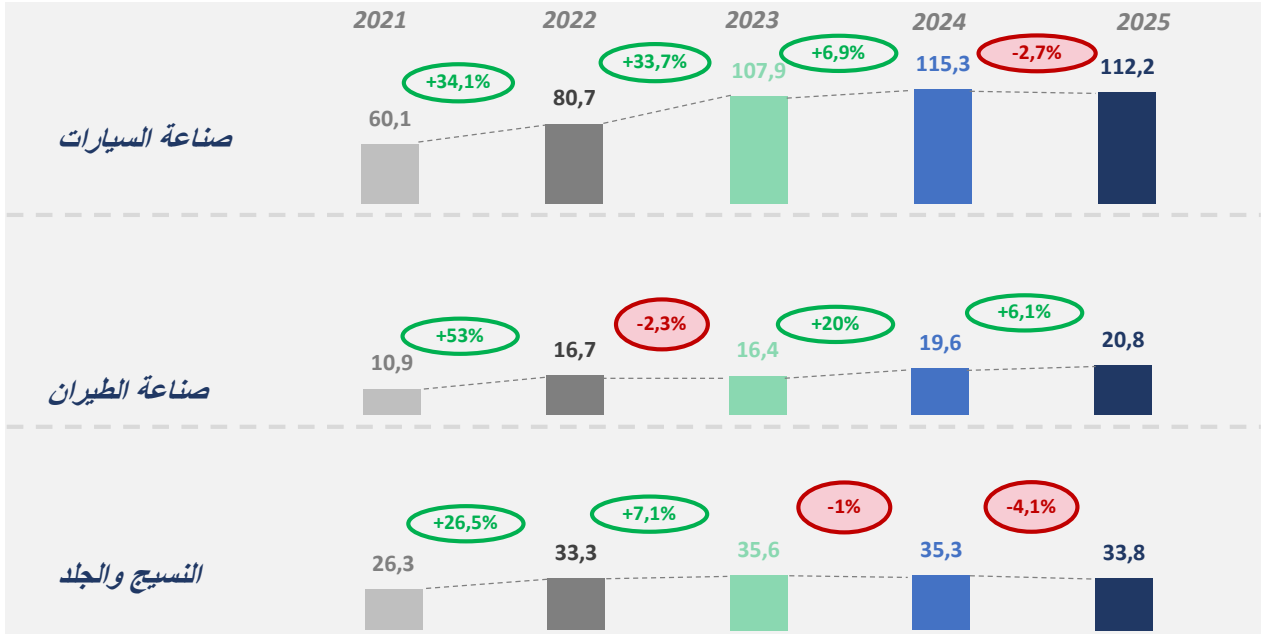

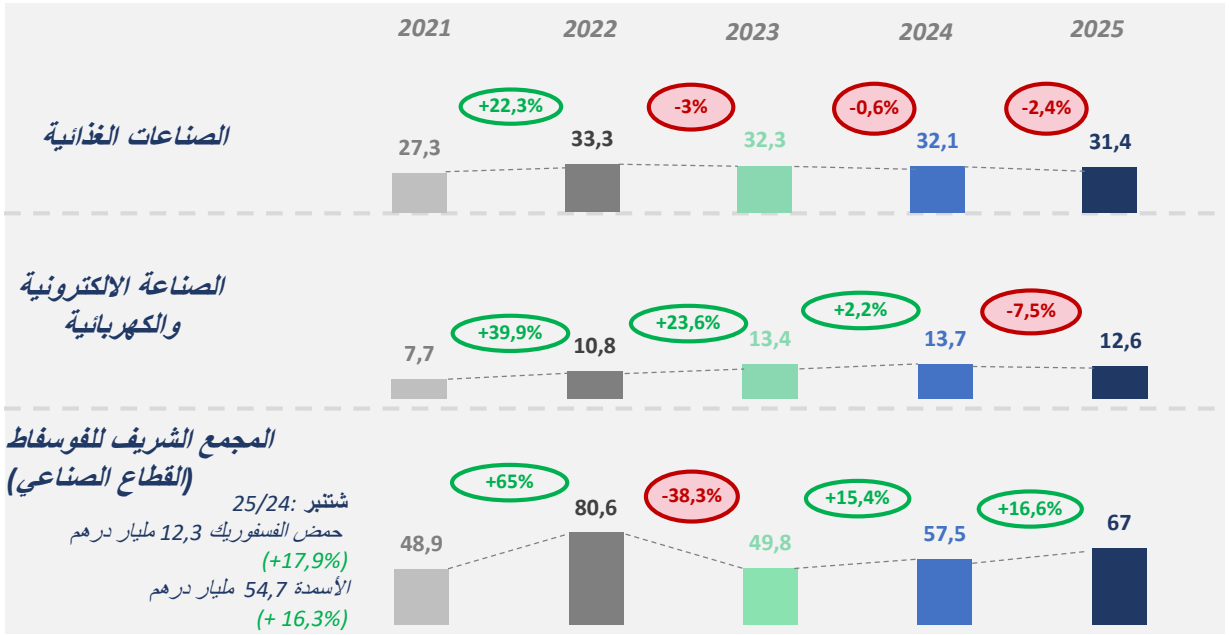

شتنبر 25/24:
حمض الفسفوريك 12,3 مليار درهم (+17,9%)
الأسمدة 54,7 مليار درهم (+ 16,3%)

الصناعة: استقطاب 182 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الخمس سنوات الماضية، ثلثها موجه للصناعة

تضاعف حجم الاستثمارات الصناعية الأجنبية بمقدار 1.8 مرة بين 2021 و2024، وبمقدار 3.5 مرة مقارنة بـ2010، مما يعكس الدور المحوري للصناعة في تعزيز جاذبية المغرب للاستثمارات وترسيخ تموقعه في سلاسل القيمة العالمية

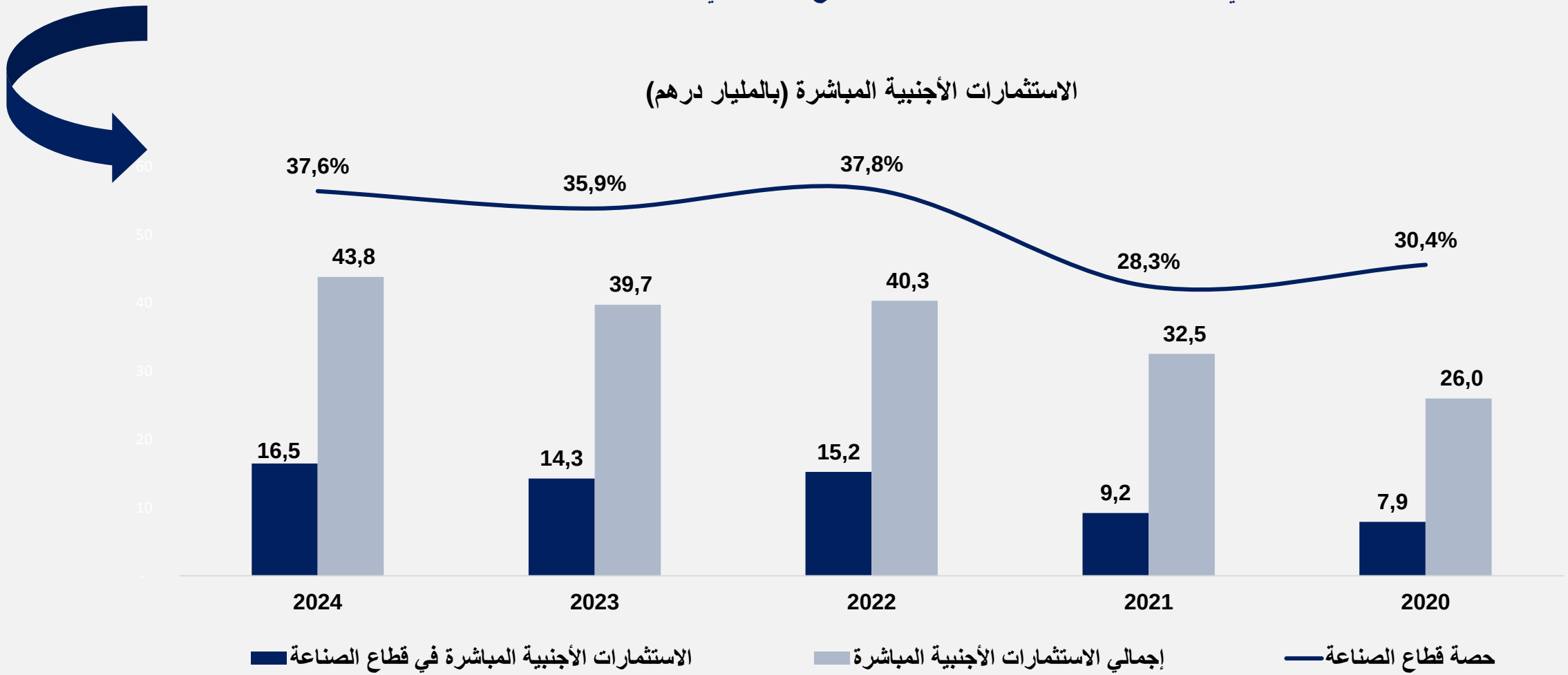

خلق 174 076 منصب شغل صافي منذ ولاية الحكومة الى متم شتنبر 2025 حسب معطيات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (518261 منصب خام)

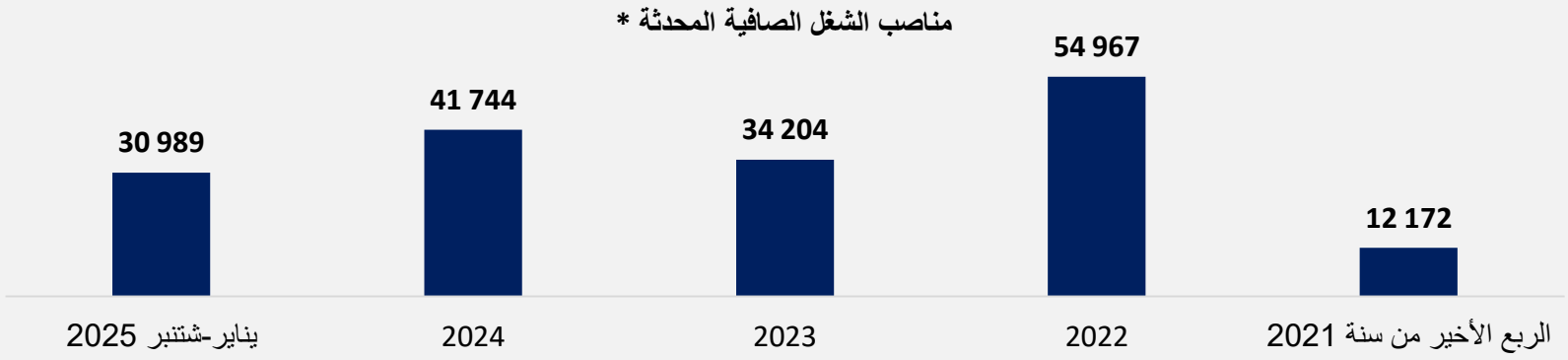

خلق 97 039 منصب شغل صافي في قطاع الصناعة (بما فيها الصناعة التقليدية) منذ ولاية الحكومة الى متم شتنبر 2025 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط

(*) بما فيها قطاع ترحيل الخدمات
(**) عدد الشغلين نهاية شتنبر 2025 ناقص نفس العدد نهاية دجنبر 2024

بنك المشاريع، التزام متواصل للصناعيين والمقاولين بحوالي 189,9 مليار درهم من الاستثمارات المرتقبة

1 939
المشاريع المنتقاة

217 843
مناصب الشغل المباشرة المرتقبة

326 765
مناصب الشغل غير المباشرة المرتقبة

92 MMDH
رقم المعاملات المحلي المحتمل

83 MMDH
رقم المعاملات المحتمل للتصدير

~ 400 ورقة مشروع
تم إطلاقها على 4 دفعات

12
جهة ممثلة

83%
رأسمال مغربي

83%
عقار محدد

54%
إعادة الاستثمار

المصدر : فريق عمل السيادة الصناعية

الصناعة: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة مع المستثمرين

- **منذ بداية الولاية**

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقّعة منذ بداية الولاية	737	128 624	144 863	217 295	362 158
مذكرات التفاهم الموقعة	320	242 223	146 908	220 362	367 270
اتفاقيات إطار الموقعة	5	6 547	21 592	32 388	53 980
المجموع	1 062	377 394	313 363	470 045	783 408

- **حصيلة الفترة الممتدة ما بين شتنبر 2024 وشتنبر 2025**

	عدد المشاريع	الاستثمار (مليون درهم)	مناصب الشغل المباشرة	مناصب الشغل غير المباشرة*	مجموع مناصب الشغل
الاتفاقيات الموقّعة(بما في ذلك مغرب مقاولات)	81	14.722	22.305	33.458	55.763
مذكرات التفاهم الموقعة	153	73.423	61.352	92.028	153.380
المجموع	234	88.146	83.657	125.486	209.143

* 1,5 مرة مناصب الشغل المباشرة

رائدة في القطاعات المتقدمة، تُبرز خبرة المملكة ونموها الصناعي

وجهة بارزة في قطاعات صناعية متطورة

- الأول إفريقيا في إنتاج السيارات (طاقة إنتاجية تجاوزت مليون سيارة)
- المصدر الأول للسيارات الحرارية إلى الإتحاد الأوروبي (2024)
- أزيد من 150 فاعلا اقتصاديا في قطاع صناعة الطيران

تعزيز السيادة والتوجه نحو الصناعات ذات القيمة المضافة العالية

- المُصدر الأول عالمياً للفوسفات والرائد في صناعة تحويل الأنظمة الغذائية
- تثمين الموارد الطبيعية والفلاحية
- إثبات الفاعلين الصناعيين لقدرتهم على التكيف والصمود في مواجهة جائحة كورونا

بروز سلاسل صناعية جديدة

- برنامج الاستثمار الأخضر لمجموعة المكتب الشريف للفوسفاط (2023-2027)
- ظهور قطاعات صناعية جديدة (مثل الأجهزة الطبية، الصناعات الدفاعية، الهيدروجين الأخضر)
- بروز منظومة البطاريات الكهربائية (تشمل سلسلة القيمة كاملة، من التعدين إلى البطارية)

أمثلة لمشاريع استثمارية مهمة ومهيكلة

الطيران

- **مشروع Safran (أكتوبر 2025):** ترأس جلالة الملك نصره الله إطلاق المركب الصناعي لمحركات الطائرات لشركة سافران (مصنع لتجميع واختبار محركات الطائرات، وآخر مخصص لأنشطة صيانة وإصلاح محركات الطائرات من الجيل الجديد LEAP).

السيارات

- **مجموعة Renault (أكتوبر 2025):** التوقيع على ملحق اتفاقية استثمارية سيُحدث 7.500 منصب شغل مباشر وغير مباشر، مع تحديث المنظومة الصناعية لمجموعة رونو المغرب بإطلاق مخطط تنموي مهيكل بين سنتي 2025 و2030.
- **مجموعة Stellantis (يوليوز 2025):** تدشين توسعة مصنع ستيلانتيس بالقنيطرة لرفع الإنتاج إلى 350 ألف محرك سنويًا، وإنتاج 135 ألف سيارة صغيرة و65 ألف مركبة كهربائية ثلاثية العجلات سنويًا، بالإضافة إلى 204 آلاف محطة شحن كهربائية، مما يعزز مكانة المغرب في صناعة السيارات المستدامة.
- **مصنع Cobco:** افتتاح مصنع كوبكو، أول جيجافاكتوري مغربي وقاري لإنتاج مواد البطاريات، ثمرة شراكة مغربية-صينية بين مجموعة المدى و CNGR باستثمار 20 مليار درهم، من شأنه خلق 1,800 منصب شغل وتعزيز دور المغرب كلاعب رئيسي في الاقتصاد الأخضر وتقنيات البطاريات.

النسيج والجلد

- **مجموعة Sunrise:** توقيع اتفاقية استثمارية استراتيجية مع المجموعة الصينية صانريز تبلغ قيمتها الاستثمارية الإجمالية 2,3 مليار درهم، ستتيح عددا من الاستثمارات في قطاع النسيج والخيط والأقمشة وصناعة الملابس من خلال خلق وحدتين صناعيتين في الصخيرات وفاس.

الأولويات المحددة في الرسالة الملكية السامية

8 روافع لتحقيق أهدافها

- الطاقة وإزالة الكربون وإدارة المياه
- البنية التحتية (العقار)
- الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الرقمية
- الجودة والابتكار
- تكوين رأس المال البشري
- التمويل والاستثمار والاستدامة
- الصفقات العمومية، التعويض، والقاطرات الاقتصادية
- ولوج الأسواق

IV . المناطق الصناعية

أهم منجزات سنة 2025

تم خلال سنة 2025 التوقيع على 33 اتفاقية شراكة، من أجل إنجاز مشاريع أو برامج جديدة لخلق وتوسيع مناطق التسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية:

9 670 مليون درهم استثمار إجمالي	33 اتفاقيات شراكة	2 700 مليون درهم مساهمة الوزارة

تم توقيع اتفاقيات تمويل المشاريع المنتقاة في إطار النسخة الثانية من صندوق المناطق الصناعية المستدامة (FONZIDII) وقد خُصص للصندوق غلاف مالي إجمالي قدره 150 مليون درهم، سيتم في إطاره تعبئة دعم مالي إجمالي بقيمة 138 مليون درهم للمساهمة في تمويل ثمانية مشاريع.

برنامج عمل 2026:

1	إطلاق ومواكبة وتتبع مشاريع البنيات التحتية الصناعية والتجارية الجديدة ومشاريع إعادة التأهيل (60 مشروعًا للبنيات التحتية الصناعية والتجارية)
2	التوقيع على الاتفاقيات الخاصة بمشاريع برامج التنمية الجهوية
3	إطلاق أشغال المشاريع المنتقاة في إطار صندوق المناطق الصناعية المستدامة وتتبع إنجازها
4	• نشر المرسوم المتعلق بتطبيق القانون رقم 102.21 بعد المصادقة عليه؛ • المصادقة على النظام العام لتهيئة وتطوير وتسويق المناطق الصناعية، وكذا النظام العام لتدبيرها؛ • إعداد مشروع المخطط الوطني للمناطق الصناعية.

أهم منجزات سنة 2025

التوزيع الجغرافي للاتفاقيات الثلاث والثلاثين

الجهة	عدد الاتفاقيات
طنجة تطوان الحسيمة	4
الرباط سلا القنيطرة	6
فاس مكناس	3
الدار البيضاء سطات	6
بني ملال خنيفرة	3
الشرق	1
درعة تافيلالت	3
سوس ماسة	4
جلميم واد نون	1
العيون الساقية الحمراء	1
الداخلة - وادي الذهب	1
المجموع	**33**

٧.التجارة

أهم المنجزات:

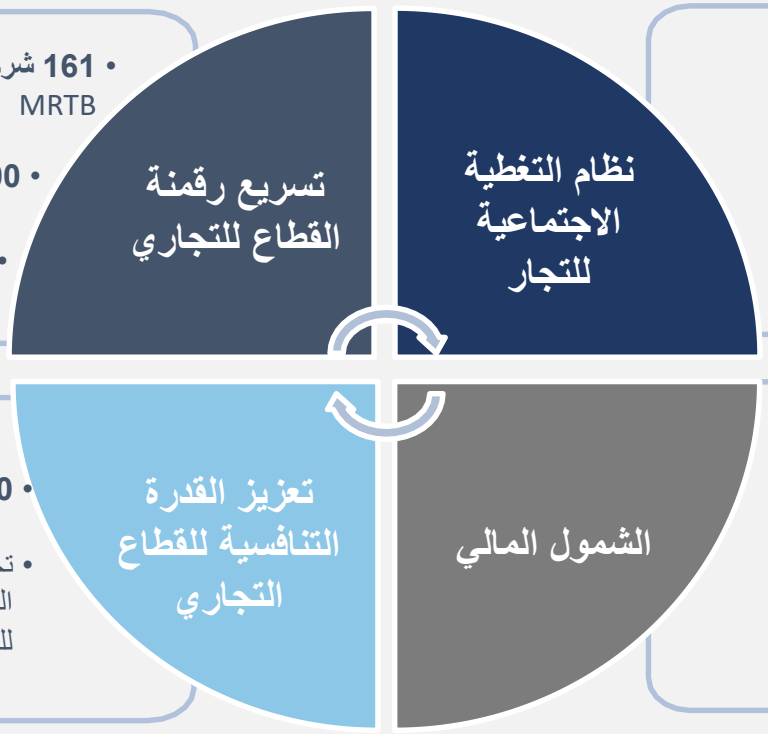

- **483.000** تاجر منخرط في نظام التغطية الصحية

- **161 شركة** ناشئة مستفيدة خلال المرحلة الأولى من البرنامج MRTB
- **93000 تاجر** تم إدماجهم في المنظومة الرقمية
- إطلاق **مشروع لتطوير منصة Trade.ma B2B** للتصدير.

- توفير عروض مبتكرة للحلول البنكية والتمويلية بشروط تفضيلية للتجار بتعاون مع عدة مؤسسات مالية
- إطلاق القافلة الوطنية للإدماج المالي للتجار

- **35000 تاجر مستفيد** من مراكز الشراء المشتركة.
- تحسين التوريد المحلي : تحقيق أكثر من **80 %** من التوريد المحلي للمواد الغذائية **65%** من التوريد المحلي للمواد الغير الغذائية

مواكبة التجار المتضررين من زلزال الحوز

- إجراء الخبرة التقنية ل **2910** متجر متضرر
- **10,77 مليون** درهما كدعم مباشر لفائدة **1610** تاجر
- **ابرام 3 اتفاقيات** لإعادة بناء وتأهيل الأسواق المتضررة من الزلزال بكل من الحوز وتارودانت (ثلاث نيعقوب، بوابوض، تيكوكا)

برنامج عمل 2026:

تعزيز الشمول المالي	تشجيع مراكز الشراء المشترك وخلق شبكات عصرية لتجميع التجار	تعميم برامج التكوين
تتبع مؤشرات تموين السوق الداخلية	تطوير ومواكبة التجارة القروية	الرقمنة وتطوير منظومة التجارة الإلكترونية

غرف التجارة والصناعة والخدمات (منجزات 2025 وبرنامج عمل 2026)

أهم منجزات سنة 2025

تعزيز دور غرف التجارة والصناعة والخدمات

- تقدم أشغال تنزيل مخططات تنمية غرف الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 70 بالمائة
- تقدم تنزيل المشاريع المهيكلة الخاصة بسبعة غرف الصناعة والتجارة والخدمات بنسبة 40 بالمائة
- إعطاء انطلاقة النسخة الثانية من المشاريع الاقتصادية المهيكلة
- تعزيز دور الغرف في عصرنة ورقمنة وتموين وتمويل والتاجر

برنامج عمل 2026:

تنزيل وتقييم النسخة الأولى للمشاريع الاقتصادية المهيكلة

- مواكبة وتتبع إنجاز 7 مشاريع اقتصادية مهيكلة للنسخة الأولى
- مواكبة الغرف في تسيير وإدارة المشاريع بهدف تعزيز استقلالها المالي

استكمال تنزيل أوراش الحكامة الجيدة المبرمجة في إطار مخططات التنمية.

- وضع نظام المعلوميات
- شهادة الجودة :حصول 50 بالمائة من الغرف على شهادة الجودة
- تنزيل الهيكل التنظيمي الأساسي مع مراعاة الخصوصيات التنظيمية لكل غرفة

تنزيل النسخة الثانية من طلب إبداء الاهتمام قصد تمويل مشاريع مهيكلة جديدة.

- إيداع خمسة مشاريع مهيكلة :
  - 2 مراكز للأعمال متعددة الاختصاصات بالقنيطرة وبني ملال
  - 2 بنيات تحتية للمعارض والخدمات في أكادير ومراكش
  - منطقة للبيع بالجملة تشمل مركزاً للتوزيع في طنجة
- الغلاف المالي الإجمالي لهذه المشاريع يقدر ب676,47 مليون درهم.

VI. حماية المستهلك و مراقبة السوق

أهم منجزات سنة 2025

	مراقبة المنتوجات عند الاستيراد*	مراقبة السوق المحلية	حصيلة عمل اللجان المحلية المختلطة للمراقبة**
المراقبة	معالجة أزيد من 98 000 ملف	مراقبة 22 900 نقطة بيع	270 000 ≈ زيارة ميدانية 14600 ≈ محضر محرر
	13 ألف طن من المنتوجات تم إرجاعها أو إتلافها	تحرير 635 محضر مخالفة تم إرجاعها أو إتلافها	
حماية المستهلك	بلورة برنامج جديد لدعم الحركة الاستهلاكية	معالجة أزيد من 2200 شكاية عبر بوابة خدمة المستهلك (خلال الأشهر التسعة لسنة 2025)	تنظيم اليوم الوطني للمستهلك حول موضوع: "دور الحركة الاستهلاكية في تعزيز حقوق المستهلك" يوم 28 ماي 2025 بمدينة بني ملال
الاعتماد	مشروع قانون رقم 22.25 ، قيد الدراسة، يتعلق بإحداث المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة مؤسسة عمومية، خاضعة لوصاية الدولة، مؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي، بما يمكنها من الاشتغال بطريقة محايدة ومستقلة وفقا للمتطلبات الدولية في مجال الاعتماد.		

برنامج عمل 2026:

مراقبة السوق

- العمل على خلق مؤسسة مستقلة تتكلف بعمليات مراقبة المنتوجات الصناعية على غرار المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية
- تنفيذ خطة المراقبة الوطنية لسنة 2026

حماية المستهلك

- تنفيذ البرنامج الإطار متعدد السنوات لدعم الحركة الاستهلاكية
- إطلاق النسخة الجديدة من بوابة المستهلك ومواصلة معالجة الشكايات وتحديث محتوى البوابة

الاعتماد

- إعادة هيكلة نظام الاعتماد وفقا لمشروع القانون رقم 22.25 المتعلق بإحداث المعهد المغربي لاعتماد هيئات تقييم المطابقة

(*) من فاتح يناير إلى 31 شتنبر 2025
(**) إلى 15 شتنبر 2025

أهم منجزات سنة 2025

- اعتماد ما يقارب 1400 مواصفة قياسية ليصل العدد الإجمالي للمواصفات المعتمدة إلى حوالي 19000 مواصفة؛
- اعتماد عدة مواصفات قياسية مغربية في إطار المساهمة في تحقيق السيادة الصناعية وتشجيع أفضلية المنتجات الوطنية في المشتريات العمومية؛
- منح أكثر من 200 شهادة مطابقة جديدة في عدة قطاعات الأنشطة الاقتصادية، داخل المغرب وخارجه، تشمل المنتجات وأنظمة التدبير والخدمات؛
- الحصول على اعتماد من الهيئة المغربية للاعتماد بالنسبة لأنشطة منح شهادة المطابقة للمنتجات؛
- تنظيم 90 دورة للتدريب في مجال المواصفات والتقنيات المرتبطة بها.

برنامج عمل 2026:

- اعداد واعتماد حوالي 1400 مواصفة قياسية مغربية جديدة ؛
- منح أكثر من 300 شهادة مطابقة جديدة؛
- تطوير عروض جديدة لمنح شهادات المطابقة ملائمة للمقاولات الصغرى جداً وللمنتجات المستوردة؛
- تنظيم 90 دورة تدريبية في مجالات مرتبطة بالتقييس والأنشطة ذات العلاقة؛
- الحصول على اعترافات دولية بعلامة "حلال المغرب".

VII. مواكبة المقاولات الصغرى والمتوسطة

أهم منجزات سنة 2025

GO SIYAHA

1094

عدد مشاريع الاستثمار و المساعدة التقنية المستفيدة من برامج الاستثمار والدعم التقني للمقاولات الصغرى والمتوسطة في إطار برنامج GO SIYAHA

- **68** مشروعًا استثماريًا بمنحة إجمالية قدرها **141,6** مليون درهم.
- **822** مشروعًا في إطار المساعدة التقنية بمنحة **77,56** مليون درهم.
- **204** مشروعًا للنمو الأخضر، بميزانية مخصصة قدرها **52** مليون درهم, من بينها **35** مشروعًا استثماريًا في مجال النمو الأخضر.

271
مليون درهم
المساهمة المالية للوكالة

سلامة مقاولة صغرى ومتوسطة

411

253 وحدة استفادت من دعم للكراء في إطار برنامج سلامة مقاولة صغرى ومتوسطة و12 طلبات لدعم الاستثمار

9,4
مليون درهم
المساهمة المالية للوكالة

تطوير-البحث والتطوير والابتكار

160

عدد المشاريع التي استفادت من تطوير-البحث والتطوير والابتكار
(رقم منتصف أكتوبر)

قدرة الالتزام بالنسبة للمشاريع الصناعية مجمّدة منذ غشت 2023.

برنامج عمل 2026:

دعم استثمار المقاولات الصغرى والمتوسطة

صياغة وتنفيذ اتفاقية شراكة تتعلق بتنفيذ نظام دعم الاستثمار الخاص بالمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، وتحديد مهام الوكالة في إطار دعم المراكز الجهوية للاستثمار في مهمة تنفيذ النظام.

صياغة وتنفيذ الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة 2025-2030

يتعلق بتنفيذ خطة تسريع نمو المقاولات الصغرى والمتوسطة وتحويلها.

مواصلة مواكبة المشاريع المستفيدة ضمن الإطار التعاقدي بين الدولة والوكالة 2015-2023

مواصلة تنفيذ برامج الدعم الموجهة للمقاولات الصناعية من خلال تتبع إنجاز مشاريع المواكبة والاستثمار للمقاولات المستفيدة، وصرف مساهمة الوكالة.

مواصلة تنفيذ برنامج سلامة لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة

مواكبة 1000 وحدة صناعية منقولة في إطار برنامج سلامة لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

استمرار تنفيذ برنامج TATWIR للبحث والتطوير والابتكار

دعم 100 مقاولة صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم ومؤسسة صناعية كبرى متخصصة في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالقطاعات الصناعية في إطار برنامج دعم الابتكار الصناعي .

مواصلة مواكبة البرامج التي تم وضعها في إطار الاتفاقية الخاصة بالمقاولات السياحة

يتمثل الهدف في دعم 1700 مشروع في أفق سنة 2026، بميزانية إجمالية قدرها 720 مليون درهم.

GO SIYAHA

الخطة الاستراتيجية الجديدة للتنمية 2025-2030

إعداد وتنفيذ خطة استراتيجية جديدة للتنمية للفترة 2025-2030 تأخذ بعين الاعتبار الإنجازات السابقة، وتنسجم مع مقتضيات منشور رئيس الحكومة المتعلق بالتشغيل، وآلية الدعم الخاصة بالمقاولات الصغيرة جدًا والصغرى والمتوسطة، بما يتماشى مع ميثاق الاستثمار.

تنفيذ برنامج مواكبة المقاولات في المجال اللوجستي Supply Chain Pro"" للفترة 2025-2029

يهدف هذا البرنامج إلى دعم المقاولات العاملة في قطاع اللوجستيك من خلال توفير خبرة تقنية تهدف إلى تحسين أدائها وتعزيز تنافسيتها.

إحداث آلية لمواكبة المقاولات المغربية لولوج السوق الدولية Power Export للفترة 2025-2027

يهدف هذا البرنامج إلى مواكبة المقاولات في تعزيز تنافسيتها على الصعيد الدولي. وتسعى هذه الآلية إلى مواكبة 600 مقاولة خلال الفترة 2026-2027، من بينها 400 مقاولة حديثة التصدير.

VIII. التكوين

التكوين: ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، محور استراتيجي لتطوير الصناعة الوطنية (1/2)

أهم منجزات سنة 2025

ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل

مواكبة مهن صناعة السيارات :

- **مجموعة ستيلانتيس (Groupe STELLANTIS)** :تم إعداد وتوقيع دليل الإجراءات التكوين لدعم المشاريع الصناعية المستقبلية لمجموعة ستيلانتيس، لاسيما ما يتعلق بـتوسيع القدرة الإنتاجية للسيارات، تطوير حلول التنقل الدقيق (Micro-mobilité) وإحداث خط لتجميع محطات شحن كهربائية للسيارات. وخلال الفترة الممتدة من سنة 2022 إلى نهاية غشت 2025 تم تكوين حوالي 3500 شخص من طرف معهد IFMIA بالقنيطرة وإدماجهم من قبل مجموعة ستيلانتيس.
- **مجموعة رونو المغرب Groupe Renault Maroc:** من خلال اتفاقية الموقعة بالخصوص بين هذه الوزارة و مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل و و مجموعة رورنو المغرب،و في إطار تنفيذ و تنزيل هذه الاتفاقية فقد تم بالخصوص، منح مجموعة رونو المغرب لمكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل عدة قطع من أجزاء السيارات لأغراض بيداغوجية، من بينها 13 محرك إضافة إلى مشاركة المجموعة في تطوير خريطة التكوين المخصصة لقطاع صناعة السيارات.
- **نيو موتورز NEO MOTORS:** تهدف اتفاقية الشراكة المبرمة بين هذه الوزارة ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPPT) وشركةNEO MOTORS إلى تطوير عرض التكوين الذي يوفره مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في مهن صناعة السيارات، بما يستجيب بشكل أفضل لحاجيات شركة NEO MOTORS، خاصة على مستوى مؤسسات التكوين الواقعة بجهة الرباط – سلا – القنيطرة. في هذا الإطار، وخلال الفترة الممتدة ما بين 2024 و2025، استقبلت شركة NEO MOTORS حوالي 117 متدربًا.
- **تتبع مواكبة قطاع صناعة أجزاء الطائرات من حيث الكفاءات :**(SAFRAN، AIRBUS، PRATT & WHITNEY، ...):من خلال منظومة تكوين مخصصة لقطاع صناعة أجزاء الطائرات ويتكون أساسا من ثلاث معاهد للتكوين المهني (IMA, ISMALA 1 & 2) بالإضافة إلى جهاز المساعدات المالية المباشرة للتكوين الذي يساهم في تكوين المستخدمين الجدد خلال السنة الأولى والتدريب المستمر خلال السنتين الثانية والثالثة.
- **دعم تكوين و ادماج الكفاءات في قطاع صناعة السيارات:** ومن اجل ذلك وُقِّعت هذه الوزارة ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والجمعية المغربية لصناعة وتركيب السيارات، بمناسبة الدورة الثامنة من معرض السيارات طنجة المتوسط الذي نظم شهر ابريل من سنة 2025، اتفاقية شركة تهدف بشكل رئيسي إلى تعزيز الادماج في قطاع صناعة السيارات ودعم ديناميكيته من خلال تكوين كفاءات مؤهلة تتلاءم مع احتياجات شركات السيارات، وتسهيل الوساطة من اجل تشغيل الشباب بالمقاولات التابعة لهذا القطاع.

مواكبة مهن صناعة الأدوية :

- **تتبع تنفيذ الاتفاقية الإطار من أجل تطوير التكوين المهني في مهن صناعة الأدوية :** و تهدف أساسا، إلى إنشاء معهد تكوين مهني في مهن صناعة الأدوية من أجل مواكبة تطور هذا القطاع وفي هذا الاطار فقد تم إنجاز دراسة قطاعية،وإعداد مرجعيات الوظائف والمهن (REM) ومرجعيات الوظائف والكفاءات (REC) لهذا القطاع، و يتم العمل حاليا على وضع برنامج التكوين في أفق2027 ، وبخصوص مشروع احداث المعهد السالف الذكر المزمع إنشاؤه بمدينة النواصر على مساحة 50000 متر مربع، فقد تم انجاز عدة اوراش منها اعتماد التدبير المفوض كنمط للحكامة، تحديد الطاقة الاستيعابية في 510 مقعد بيداغوجي وخريطة تكوين تضم 4 مسالك تكوين أساسي لمستوى التقني المتخصص.

مواكبة مهن الصناعة الغذائية:

- **مواكبة مجموعة أنوار للاستثمار (ANOUAR INVEST) من حيث الكفاءات:** في إطار الاتفاقية المبرمة بين هذه المجموعة والمدارس التابعة له هذه الوزارة (ISCAE, ESITH, EAMR et ECC) ، تم إطلاق العديد من برامج التكوين المستمر مع المدارس الأربع، كل واحدة في مجال تخصصها، لتعزيز كفاءات المديرين والأطر والعاملين بالمجموعة. تشمل هذه البرامج محاور متنوعة مثل القيادة، الاستراتيجية، الصناعة 4.0، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، وعلوم البيانات المطبقة في الصناعة، بالإضافة إلى اللوجستيك.

التكوين: ملاءمة التكوين لمتطلبات سوق الشغل، محور استراتيجي لتطوير الصناعة الوطنية (2/2)

أهم منجزات سنة 2025

المصانع البيداغوجية:

- **مشروع احداث أربع مصانع بيداغوجية صناعية على مستوى المراكز الصناعية لأربع مدن المهن والكفاءات، بشراكة مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل :** تهدف هذه المصانع البيداغوجية إلى توفير بيئة تعليمية قريبة من واقع الشركة للمتدربين وتسهيل استيعابهم واكتسابهم للمعرفة الصناعية. في هذا الصدد تم إنشاء 4 مصانع بيداغوجية، بمساهمة من هذه الوزارة بلغت 63,33 مليون درهم، أي ما يقارب 70,5% من إجمالي تكلفتها. يتعلق الأمر بالمصانع البيداغوجية التالية:
  - تجميع السيارة الكهربائية بمدينة المهن والكفاءات بطنجة،
  - الصناعة 4.0 بمدينة المهن والكفاءات بالدار البيضاء
  - إنتاج عصائر الحمضيات ومشتقاتها في مدينة المهن والكفاءات بأكادير،
  - إنتاج الجبن في مدينة المهن والكفاءات بالناظور،
- سيستفيد من هذه المصانع البيداغوجية ما يقارب 3400 متدرب لفائدة العديد من المسالك التكوينية، خاصة في ما يتعلق بمهن صناعة السيارات، الهندسة الميكانيكية، الهندسة الكهربائية، المهن العامة للصناعة...

تطوير التكوين بالتناوب :

- **إحداث تكوين في هندسة صناعة السيارات بنظام التكوين بالتناوب:** في إطار الشراكة بين هذه الوزارة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ومجموعة "رونو المغرب"، وجامعة عبد المالك السعدي بتطوان، تم إحداث مسلك تكويني مخصص لصناعة السيارات بهذه الجامعة، موجّه لطلبة السنة الختامية من سلك تكوين المهندس. ويهدف هذا المسلك، إلى تمكين الطلبة من اكتساب كفاءات تطبيقية ومهنية عالية في مجال صناعة السيارات، بما يعزز جاهزيتهم للاندماج في سوق الشغل وتسهيل مواكبتهم لمتطلبات قطاع صناعة السيارات.
- **تعزيز المهارات الهندسية :** في إطار اتفاقية الشراكة المبرمة بين هذه الوزارة، والوزارة المكلفة بالتعليم العالي وشركة ALTEN Maroc والتي تم من خلالها تطوير مسار تكويني بالتناوب بشراكة بين جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس و جامعة عبد المالك السعدي بتطوان و شركة .ALTEN Maroc وخلال سنة 2024-2025، استقبلت شركة ALTEN 370 متدربًا من بينهم160 بالتناوب من فئة المهندسين وما يعادلهم،كما تعتزم هذه الشركة استقبال حوالي 200 متدرب جديد في إطار التكوين بالتناوب على امتداد الفترة ما بين 2025 و2027.

مواكبة تطوير مدارس التعليم العالي التابعة لهذه الوزارة :

- **المدرسة الوطنية العليا للفنون والمهن الرباط (EAMR) :** طلقت تكويناتها في مسلكي الهندسة والإجازة/البكالوريوس برسم السنة الجامعية 2023/2024، حيث تستقبل حالياً ما يقارب 180 طالباً
- **المدرسة المركزية الدار البيضاء (ECC) :** من أجل دعم تطوير المدرسة، يجري حاليا تنفيذ توسعة المدرسة والتي تهم بالخصوص بناء وتجهيز فضاءات مخصصة للابتكار والبحث. وفي إطار أنشطتها البحثية، تم توقيع مذكرة تفاهم بين ECC وقطب الصناعات السككية Cluster MTI لإحداث 5 كراسي بحثية chaire de recherche الصيانة التنبؤية والاتصال، الذكاء الاصطناعي وبيانات التنقل، الكفاءة الطاقية والانتقال المستدام، المواد المبتكرة لصناعة السكك الحديدية، والأمن السيبراني والمرونة الصناعية).
- **مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات (Groupe ISCAE) :** إطلاق دراسة تموقع المجموعة في محيطها الاكاديمي التي تهدف إلى وضع استراتيجية جديدة لتطوير المجموعة من شأنها تعزيز تموقع المجموعة. في نفس السياق، ومن أجل تجهيز مجموعة ISCAE بتنظيم حديث، تم إطلاق مشروع إعادة تأهيل وتحديث معهدي الدار البيضاء والرباط Projet Smart Campus وسيساعد هذا المشروع من رفع للقدرة الاستيعابية للمجموعة من 1100 إلى 2000 طالب.

برنامج عمل 2026:

1. مواصلة مواكبة القطاعات الصناعية من حيث الكفاءات
2. مواكبة وتتبع المدارس التابعة لهذا الوزارة ECC, EAMR, ISCAE et ESITH
3. مواصلة انجاز دراسة تموقع مجموعة المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات وكدا مشروع إعادة تأهيل وتحديث معهدي الدار البيضاء والرباط
4. تمديد العمل بجهاز المساعدة المالية المباشرة للتكوين عبر دلائل جديدة خاصة بقطاعات صناعة أجزاء الطائرات، الصناعة الالكترونية وصناعات الطاقة المتجددة والنجاعة الطاقية.
5. مواصلة تعزيز تجربة التكوين بالتناوب
6. المشاركة في اشغال أجهزة حكامة الهيئات الخاصة بالتكوين المهني و التعليم و العالي : مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل، مجلس تنسيق التعليم العالي، الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل و الكفاءات،.....

IX . اللاتمركز الإداري والتنمية الجهوية

أهم منجزات سنة 2025

اللاتمركز الإداري

- إعداد نسخة محينة للتصميم المديري للاتمركز الإداري للوزارة، تهم الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى سنة 2027 متضمنة لاختصاصات جديدة يتم نقلها أو تفويضها، ورفع مستوى الموارد الموضوعة رهن إشارة المصالح اللاممركزة.
- مواصلة التنسيق مع قطاع الإصلاح الإداري بخصوص مشروع المرسوم المتعلق بإحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المديرية الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي، وتتبع مآل المشروع المذكور بعد أن أحيل على أنظار الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة عليه أواخر سنة 2024.
- دراسة طلب إحداث تمثيلية إدارية للوزارة على مستوى جهة كلميم واد نون و إقليم خنيفرة.

الشراكة مع الجهات

- تتبع مستوى الإنجاز الفعلي لالتزامات الوزارة المدرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات، إضافة إلى البرامج التعاقدية الأخرى، لاسيما برنامج "سلامة PME " .
- تحيين المعطيات المتعلقة بالمونوغرافيات الجهوية والإقليمية .
- دراسة طلبات الشراكة المتوصل بها لاسيما تلك المتعلقة بالبرنامج السوسيو إقتصادي لجماعة سيدي إسماعيل بإقليم الجديدة وعقد البرنامج بين الدولة وجهة درعة تافيلالت.
- التحضير لأشغال الاجتماع الدوري المتعلق بتتبع إنجاز ورش الجهوية المتقدمة.

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة

- إنجاز التجارب اللازمة على النظام المعلوماتي وتزويده بالمعطيات المتعلقة بالاتفاقيات والعقود التي تربط المصالح اللاممركزة بالإدارة المركزية وبالتصميم المديري للاتمركز الإداري.
- القيام بالتجارب اللازمة المتعلقة بلوحات التتبع.
- اطلاق تطوير نظام معلوماتي لتتبع الشراكات الجهوية وعمل المصالح اللاممركزة،
- مواصلة تحميل المعطيات المتعلقة بمختلف الوثائق ذات الصلة منذ سنة 2010 على مستوى النظام المعلوماتي.
- تحديث قائمة مستعملي المنصة.

برنامج عمل 2026:

اللاتمركز الإداري

- السهر على تتبع تنفيذ التصميم المديري المحين للاتمركز الإداري وذلك بعد المصادقة عليه من طرف اللجنة الوزارية للاتمركز الإداري.
- إعداد المساطر الضرورية لمواكبة نقل الاختصاصات؛
- إعداد التقرير السنوي، لتتبع تفعيل التصميم المديري؛
- مواكبة تفعيل مضامين مشروع مرسوم بإحداث وتحديد اختصاصات وتنظيم المديرية الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والإدماج الاقتصادي؛
- التتبع والمشاركة في مختلف مراحل إعداد مشروع القرار المشترك القاضي بتدقيق الهيكلة الإدارية للمديرية الجهوية للتجارة والإنتاج الصناعي والاستخراجي والخدماتي والإدماج الاقتصادي؛
- وضع إطار تعاقدي يربط الإدارة المركزية بالمصالح اللاممركزة الجهوية.
- إعداد تقارير دورية، لتتبع تفعيل الإطار التعاقدي الذي يربط الإدارة المركزية بالمصالح اللاممركزة الجهوية.
- استكمال مراحل إحداث مصالح لاممركزة تابعة للوزارة على مستوى جهة كلميم واد نون و إقليم خنيفرة

الشراكة مع الجهات

- تتبع تنفيذ التزامات الوزارة المندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات المنبثقة عن برامج التنمية الجهوية والتنزيل الجهوي لاستراتيجيات الوزارة،
- دراسة مختلف طلبات الشراكة التي ستتوصل بها الوزارة والمندرجة في إطار عقود البرامج بين الدولة والجهات،
- تحيين المونوغرافيات المتعلقة بالأقاليم والجهات.

رقمنة تتبع الشراكات الجهوية ونشاط المصالح اللاممركزة

- إطلاق المنصة وتعميم استعمالها من طرف المعنيين بالأمر؛
- مواكبة المستعملين للنظام المعلوماتي ومدهم بالمعلومات اللازمة؛
- العمل على تتبع التزام الأطراف المعنية بتزويد المنصة باستمرار بالمعلومات المحينة.

أهم منجزات سنة 2025

تتبع تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

- التنسيق مع جميع المديريات المركزية المعنية بقرارات الوزارة و مصالحها اللاممركزة ، كل في مجال اختصاصه، للحرص على الالتزام المستمر بتجويد الخدمات الإدارية المقدمة للمرتفقين، طبقا لأحكام هذا القانون، وكذلك للإسراع بتفعيل الإجراءات التي نص عليها المنشور الثاني للسيد وزير الصناعة والتجارة، المتعلق بتنزيل ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

- موافاة الأمانة العامة للحكومة بطلب هذه الوزارة المتعلق بتحيين لوائح قراراتها الإدارية و المشمولة بالمرسومين رقم 2.22.385 ورقم 2.22.386 المنشورين بالجريدة الرسمية عدد 7194 بتاريخ 11 ماي 2023.

المشاركة في أشغال الدراسة التي تم إطلاقها حول تبسيط وتجويد مسارات المستثمر

- ساهمت وزارة الصناعة والتجارة في دراسة الوثائق المرجعية المتعلقة بالتراخيص المسبقة لاستيراد أو تصدير السلع، وكذلك الوضعية القانونية للمنعش الاقتصادي بغية تسهيله مسطرة التخليص الجمركي للسلع المستوردة، و ذلك في إطار الدراسة التي أطلقتها وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية حول تبسيط وتحسين إجراءات المستثمرين.

دراسة مشروع قانون رقم 12.24 يتعلق برقمنة خدمات الإدارة

- اعدت وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة مشروع قانون رقم 12.24 كإطار قانوني خاص برقمنة خدمات الإدارة، يحدد قواعد موحدة لمختلف مؤسسات الدولة لتقديم خدماتها الرقمية للمرتفق. وفي هذا الصدد شاركت وزارة الصناعة والتجارة في جميع الاجتماعات التي عُقدت خلال سنة 2025 في مقرّ الأمانة العامة للحكومة، خصصت لدراسة مشروع القانون المذكور والتي تم على إثرها الاتفاق على تنظيم ورشات عمل قطاعية مع الإدارات الوزارية المعنية وذلك لاستكمال إعداد مشروع هذا القانون.

برنامج عمل 2026:

تتبع تنزيل وتفعيل مقتضيات القانون 55.19المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية

التنسيق المستمر ومواكبة المديريات المركزية والمصالح اللاممركزة للوزارة لتفعيل الإجراءات التالية، المرتبطة بالقرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة والمنشورة على مستوى البوابة الوطنية "idarati.ma ":

- المواظبة على عقد اجتماعات لجنة القيادة لتتبع تفعيل مقتضيات القانون 55.19 من طرف جميع الهياكل الداخلية والخارجية للوزارة؛
- السهر على تحيين القرارات الإدارية السالفة الذكر؛
- التنسيق من أجل إعداد القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة ، وذلك من خلال تدوين القرارات الإدارية التي لم يتم بعد تدوينها ونشرها بالبوابة الوطنية؛

- السهر على الإسراع بإتمام إعداد النصوص القانونية اللازمة والمتضمنة للوائح الوثائق والمستندات المطلوبة من الفاعلين والمرتفقين للحصول على القرارات الإدارية .
- الإسراع بإنهاء عمليتي تبسيط ورقمنة مساطر واجراءات القرارات الإدارية التي تدخل في اختصاص هذه الوزارة.

المشاركة في أشغال الدراسة التي تم إطلاقها حول تبسيط وتجويد مسارات المستثمر

- في إطار هذا الورش الاستراتيجي ستواصل هذه الوزارة مشاركتها في الأشغال التي سيتم تنظيمها في إطار الدراسة الجارية حول تبسيط وتجويد مسارات المستثمر بالنسبة للمشاريع التي تدخل في اختصاصها.

دراسة مشروع قانون رقم 12.24 يتعلق برقمنة خدمات الإدارة

- ستواصل هذه الوزارة مشاركتها في الأشغال التي سيتم تنظيمها في أفق اعداد مشروع هذا القانون.

X . الملكية الصناعية والتجارية

تطور نشاط الملكية الصناعية والتجارية بالمغرب ب +57% ما بين 2021 و2025

	العلامات التجارية، الصناعية والخدمات	الرسوم والنماذج الصناعية	براءات الاختراع	الأسماء التجارية	إحداث المقاولات
2024	31 581 (+13%)	6 818 (+26%)	2 926 (+4%)	126 985	95 652 (+2%)
8 أشهر 2025	21 038 (+7%)	4 304 (+1%)	1 945 (+3%)	91 915 (+11%)	56 611* (+18%)

*إحصائيات إلى غاية نهاية يونيو 2025

معدل استعمال المنصات الالكترونية 90%

ريادة المغرب للدول العربية والإفريقية في مجال الملكية الصناعية

المؤشر الدولي للملكية الفكرية لغرفة التجارة الأمريكية أبريل 2025	• الرتبة **الاولى** على مستوى **افريقيا**. • الرتبة **الاولى** على مستوى **الدول العربية**.	للسنة الثالثة على التوالي
مؤشر الابتكار العالمي GII 2025 شتنبر 2025	ارتقى المغرب **بتسع** مراتب في مؤشر الابتكار العالمي 2025.	

أهم منجزات سنة 2025

- تعميم المنصة الإلكترونية لإحداث المقاولات بكافة ربوع المملكة وإحداث أكثر من **25 600** مقاولة إلكترونيًا، مع تسجيل أكثر من **2 800** مهني.
- تطوير المحتوى المعلوماتي للسجل الإلكتروني للمستفيدين الفعليين الذي تم وضعه في إطار مكافحة غسل الأموال، حيث يضم أكثر من **910100** شركة و **1 243 200** مستفيد فعلي.
- مواصلة رقمنة خدمات الملكية الصناعية والتجارية، وإطلاق منصتين جديدتين لإيداع ونشر طلبات براءات الاختراع : **100%** من خدمات الملكية الصناعية والتجارية ثمت رقمنتها، مع معدل استخدام يفوق **90%**.
- توفير **70 مشروعًا مبتكرًا** متاحا للاستغلال في المغرب لفائدة المستثمرين في إطار بنك المشاريع بمنصة « **IP MARKETPLACE** »

برنامج عمل 2026:

- تعميم التقييدات اللاحقة للمنصة الإلكترونية الخاصة بإحداث المقاولات ومواكبتها على المستوى الوطني.
- مواصلة تجويد منصة IP MARKETPLACE وبنك المشاريع المبتكرة.
- مواصلة مواكبة الشركات في وضع استراتيجية تهدف إلى حماية وتثمين أصولها اللامادية .
- مواصلة مواكبة الجامعات ومراكز البحث في إنشاء مكاتب جديدة لنقل التكنولوجيا، وإنشاء فضاءات جديدة للملكية الصناعية على مستوى الجهات.
- تنظيم جولة جهوية تحت شعار: "الملكية الصناعية والتجارية في خدمة التنمية المحلية" بمختلف جهات المملكة.
- مواصلة تحسين تصنيف المغرب في المؤشر العالمي للابتكار، بهدف تعزيز مكانة المملكة على المستوى الدولي.
- مواصلة تطوير البنيات التحتية المعلوماتية وفق المعايير الدولية، بما يضمن أعلى درجات الأمن المعلوماتي.

XI . قطاع البريد

أهم منجزات سنة 2025

المحور1: انجاز مهام الخدمة العمومية

تغطية جزء كبير من التراب الوطني بأكثر من 2800 نقطة اتصال؛

كما تحققت إنجازات أخرى على مستوى التغطية بالخدمة البريدية الشمولية (SUP)، منها:

- السجل الوطني للسكان « RNP »: متابعة تبليغ المواطنين فيما يتعلق بالسجل الوطني للسكان؛ منذ بدء العملية، تم تبليغ أكثر من 22 مليون مواطن ؛
- المساعدات الاجتماعية: توزيع المساعدات المالية على أكثر من مليوني مستفيد في فرعي البريد بنك والبريد كاش ؛
- منحتي: تحسين الخدمات البنكية المقدمة للطلاب الحاصلين على المنح الدراسية، من خلال باقة "منحتي إيزي باك" التي تتيح لهم استلام وإدارة منحهم الدراسية بسهولة وأمان.

المحور2: الحكامة

- انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الإستراتيجية والاستثمار ببريد المغرب ؛
- بدء المناقشات لتحديد استراتيجية تطوير بريد المغرب في أفق 2030.

المحور3: منجزات بريد المغرب دوليا

- انتخاب المغرب لعضوية مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي للفترة(2026-2029) خلال المؤتمر الثامن والعشرين للاتحاد البريدي العالمي (الذي عُقد في شتنبر 2025) ؛
- انتخابه نائبًا لرئيس مجلس الاستثمار البريدي للفترة (2026-2029) الذي عُقد في شتنبر 2025 . احتلت مجموعة بريد المغرب المرتبة الثامنة في مؤشر التنمية البريدية العالمية للسنة الثانية على التوالي، محققة بذلك تحسنًا في نتيجتها من 66.6 إلى 68.3 ؛
- توقيع مجموعة من اتفاقات التعاون مع كل من المملكة العربية السعودية وتشاد وتركيا وسوريا.
- استضافة بعض الفعاليات بالمغرب، و منها:
  - ✓ الاجتماع الحادي والتسعون لمجلس أمناء صندوق جودة الخدمات البريدية للاتحاد البريدي العالمي (8-10 يوليوز 2025) ؛
  - ✓ الاجتماع العشرون للجمعية العامة والاجتماع الثامن والخمسون للبريد الأورومتوسطي (PUMED) خلال شهر ماي 2025 ؛
  - ✓ ورشة عمل الاتحاد البريدي العالمي حول التبادل المسبق للبيانات (EAD)، والنظام البريدي الدولي(IPS) والنقل لصالح الدول العربية (21-23 أبريل 2025).

برنامج عمل 2026

المحور1: تطوير الإطار القانوني لقطاع البريد

- إعداد مشروع قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 24-96 المتعلق بالبريد والمواصلات، والذي يهدف إلى فتح نشاط البريد السريع الوطني أمام المنافسة و إخضاعه لمسار المصادقة لدى الأمانة العامة للحكومة.

المحور2: مواكبة المتعهد البريدي العمومي

- مساندة مجموعة بريد المغرب في مشاريعها الاستراتيجية، وخاصة لتطوير أنشطتها المتعلقة باللوجستيك والتوزيع والرقمنة ؛
- مواكبة المجموعة في تحولها من خلال المشاريع الاستراتيجية الهادفة بالخصوص إلى تنويع المنتوجات والخدمات البريدية و جعل بريد المغرب فاعلا أساسيا في التجارة الإلكترونية ولوجستيك التوزيع.

المحور3: متابعة تنفيذ مهام الخدمة العمومية ومهام تقنين القطاع

- متابعة دراسة الطلبات المقدمة للحصول على رخصة ممارسة خدمة البريد السريع الدولي والقيام بمهمة التقنين في مجال البريد بالنسبة لجميع المتدخلين في القطاع؛
- مواصلة توزيع المساعدات المالية (تيسير) وتحسين خدمات الطلاب (منحتي) ؛
- تعزيز الاندماج المالي من خلال توسيع محفظة العملاء الأفراد في جميع التراب الوطني، وتعزيز قاعدة العملاء الحاليين، وتحسين جودة التوظيف ومستوى المعدات، مع دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة بعروض مبتكرة.

XII. مشروع ميزانية 2026

مجموع ميزانية الاستثمار 2026

1 467 981 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2025 بالدرهم	ميزانية 2026 بالدرهم	الفرق %
التنمية الصناعية	**1 438 393 846**	**1 405 090 000 (95%)**	**-2%**
• صندوق إنعاش الاستثمارات – المنظومات الصناعية*	1 353 000 000	1 053 000 000	-22%
• صندوق إنعاش الاستثمارات – صندوق دعم تنافسية المقاولات*	--	300 000 000	--
التنمية التجارية والجودة**	**105 000 000**	**10 000 000 (1%)**	**-90%**
دعم وقيادة	**63 292 154**	**52 891 000 (4%)**	**-16%**
مجموع ميزانية الاستثمار	**1 606 686 000**	**1 467 981 000 (100%)**	**-9%**

* صندوق إنعاش الاستثمارات المودع لدى رئاسة الحكومة وتشرف وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية على تدبيره بصفتها آمرأمساعدا بالصرف

** تتم مواكبة برامج الاستراتيجية الجديدة للتجارة الخارجية من خلال عائدات الضريبة الجبائية على الاستيراد

مجموع ميزانية التسيير 2026

700 814 000 درهم

الفقرات	ميزانية 2025 بالدرهم	ميزانية 2026 بالدرهم	الفرق %
نفقات الموظفين	268 396 000	270 586 000	1%
إحداث المناصب المالية	24	35	46%
المعدات والنفقات المختلفة	392 006 000	430 228 000	10%
دعم لفائدة المدرسة المركزية بالدار البيضاء	54 375 000	54 375 000	0%
دعم لفائدة المعهد المغربي للتقييس	8 976 000	8 976 000	0%
دعم المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات	53 330 000	58 430 000	10%
دعم لفائدة غرف التجارة والصناعة و الخدمات	44 902 000	46 250 000	3%
دعم لفائدة الأعمال الاجتماعية للموظفين	4 200 000	4 600 000	10%
دعم لفائدة مدرسة الفنون والمهن - الرباط	56 541 000	62 002 000	10%
دعم المهام	169 682 000	195 595 000	15%
مجموع ميزانية التسيير	660 402 000	700 814 000	6%

عدد المناصب المطلوبة والممنوحة

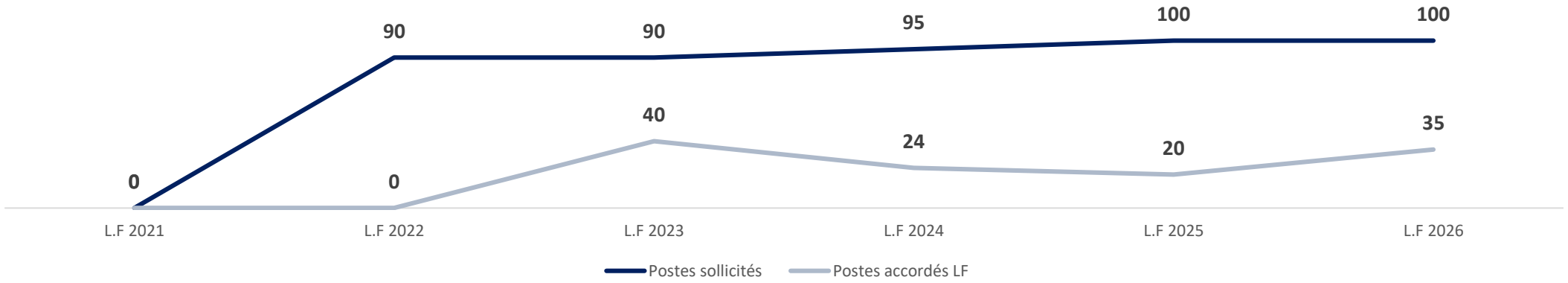

ميزانية التسيير

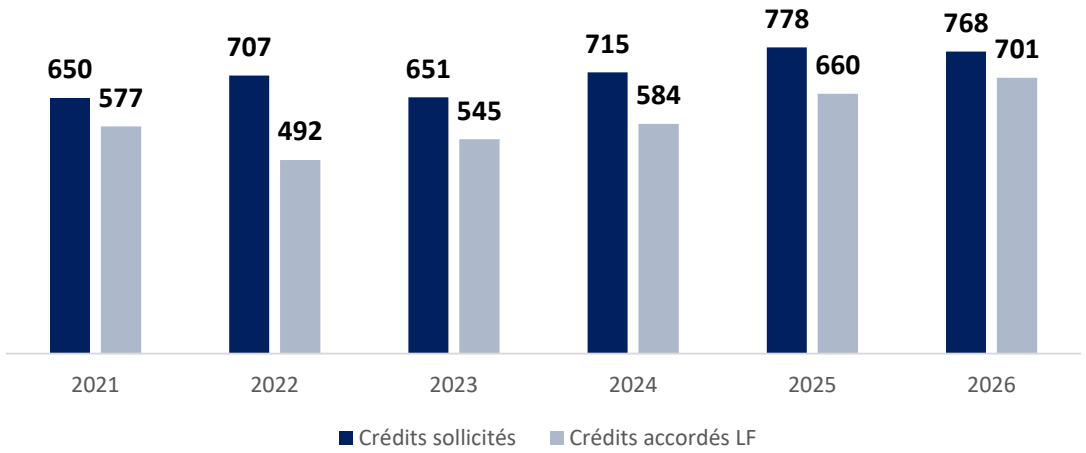

ميزانية الاستثمار

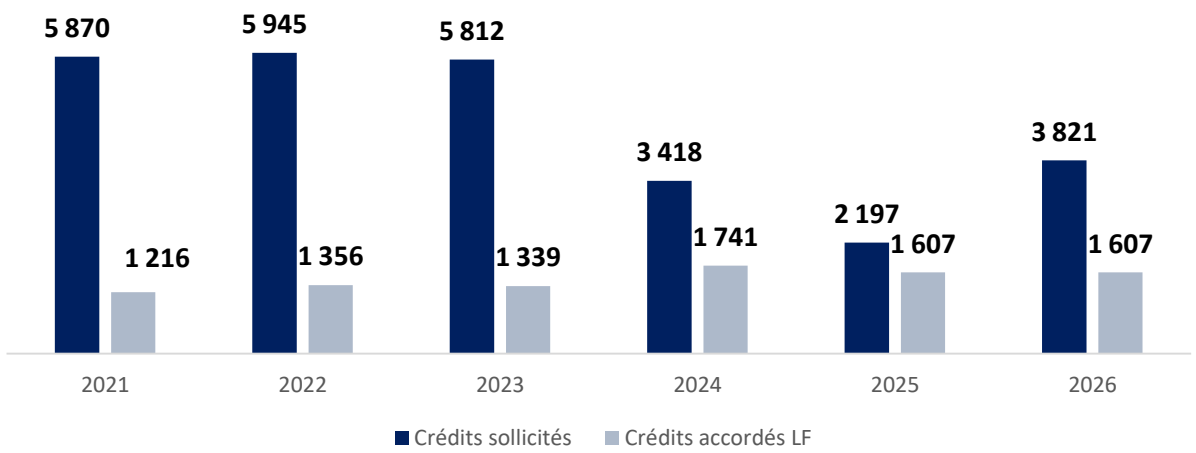

عرض

السيد كاتب الدولة

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة
كتابة الدولة
المكلفة بالتجارة الخارجية

برنامج التجارة الخارجية2025 -2027

حصيلة 2025 و برنامج عمل 2026

1. بعض أرقام التجارة الخارجية بالمغرب

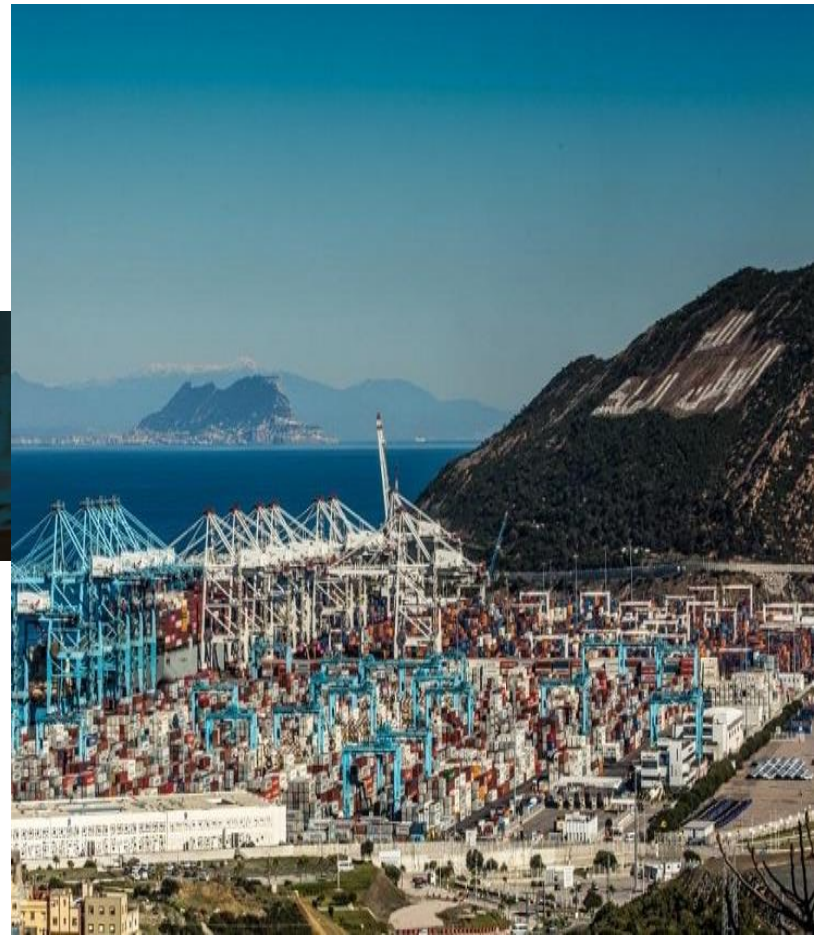

تحسن أداء التجارة الخارجية المغربية

الصادرات

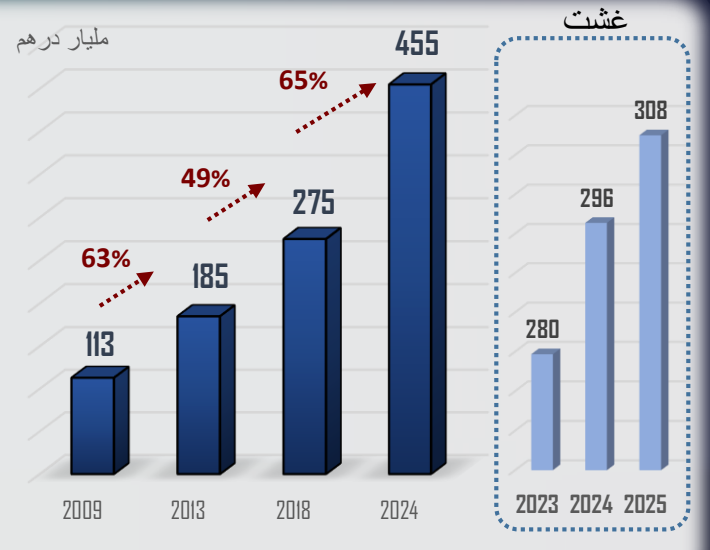

تضاعفت الصادرات المغربية منذ 2009، سنة إطلاق أول استراتيجية صناعية بالمغرب

الواردات

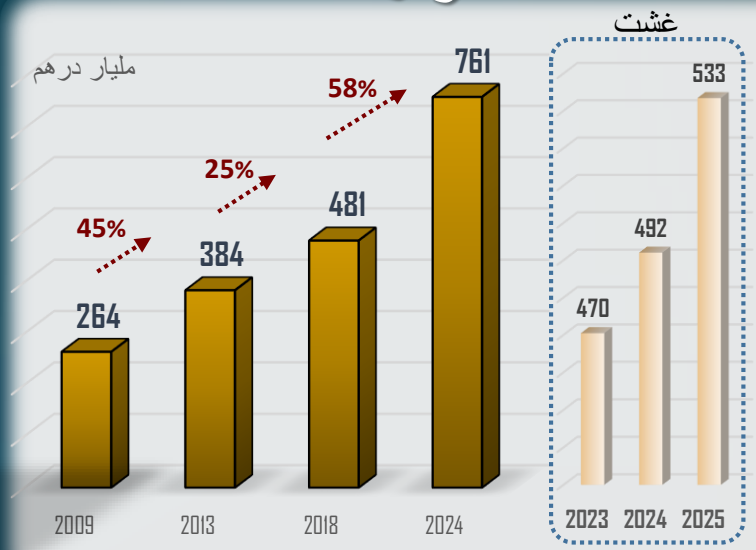

ارتفاع الواردات ناتج عن تدفّق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المغرب ولاسيما في قطاع السيارات.

معدل التغطية (الصادرات/الواردات)

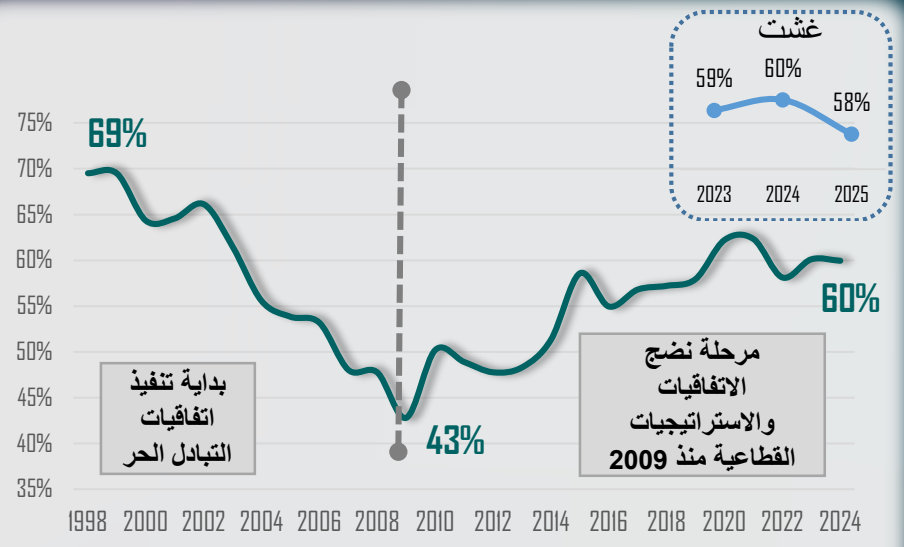

تغطي الصادرات المغربية حاليًا 60% من الواردات، بارتفاع ملحوظ منذ 2009 (+40%)

اندماج مستمر في سلاسل القيم العالمية

مقارنة نمو الصادرات المغربية مع نمو التجارة العالمية

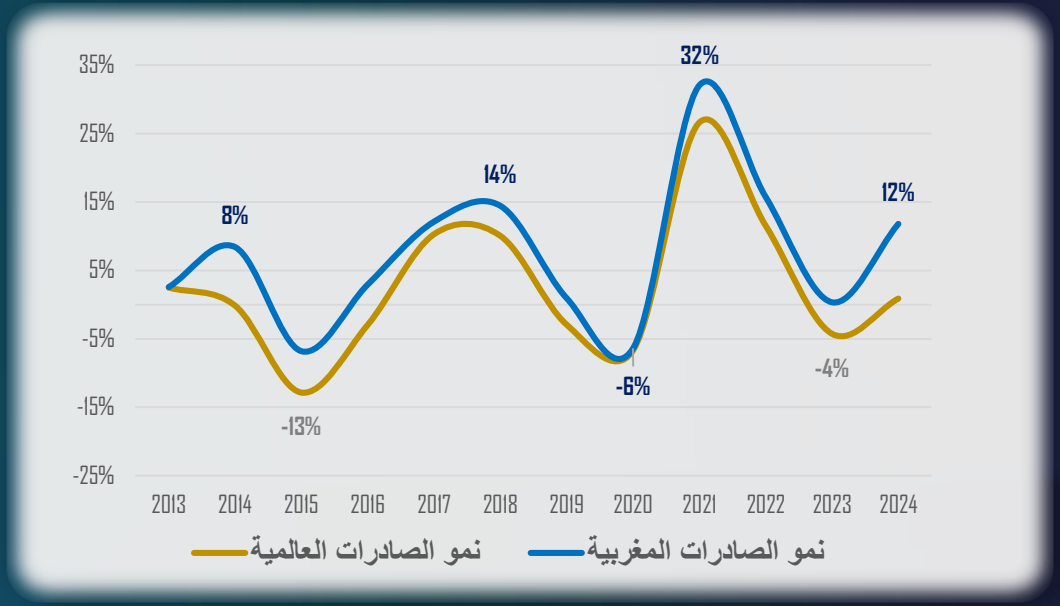

خلال العقد الأخير، نمت الصادرات المغربية بنسبة 8٪ مقابل 3٪ على الصعيد العالمي، مما يعكس تحسنا في تنافسية الاقتصاد المغربي واندماجه في سلاسل القيم العالمية.

حصة المغرب في التجارة العالمية

تحسّن الحصة الإجمالية للمغرب في التجارة الدولية مقارنةً ببعض الدول ذات الاقتصادات القوية مثل نيجيريا ومصر وباكستان، من 0,14% في 2015 إلى 0,2% في 2024 (تحسن ب 43%).

تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الميزان التجاري

تطور الميزان التجاري

ظل العجز التجاري تحت السيطرة خلال السنوات الماضية، الى حدود 2022 حيث تفاقم بشكل ملحوظ نتيجة التداعيات الاقتصادية العالمية.

يشكل العجز التجاري المتعلق بالطاقة والحبوب نصف اجمالي العجز التجاري للمغرب.

1

واردات الطاقة

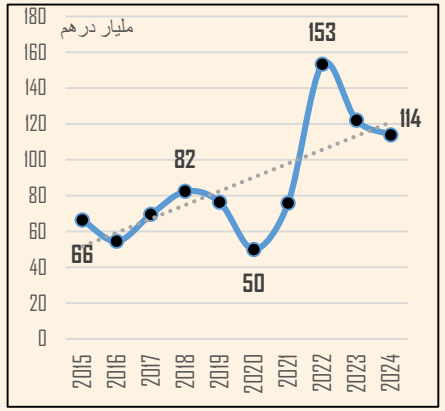

سعر النفط الخام Brent

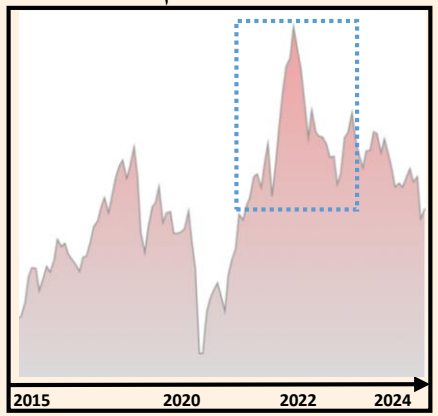

2

واردات القمح

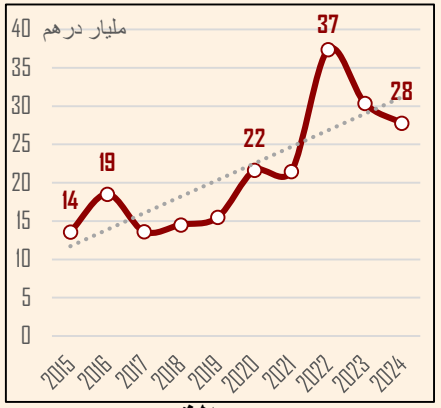

سعر القمح

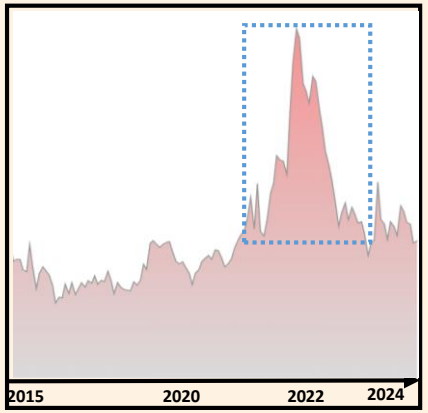

تخضع واردات المغرب من المحروقات والحبوب لتأثير مباشر لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

توزيع العجز التجاري حسب الشركاء

العجز التجاري حسب الشركاء التجاريين

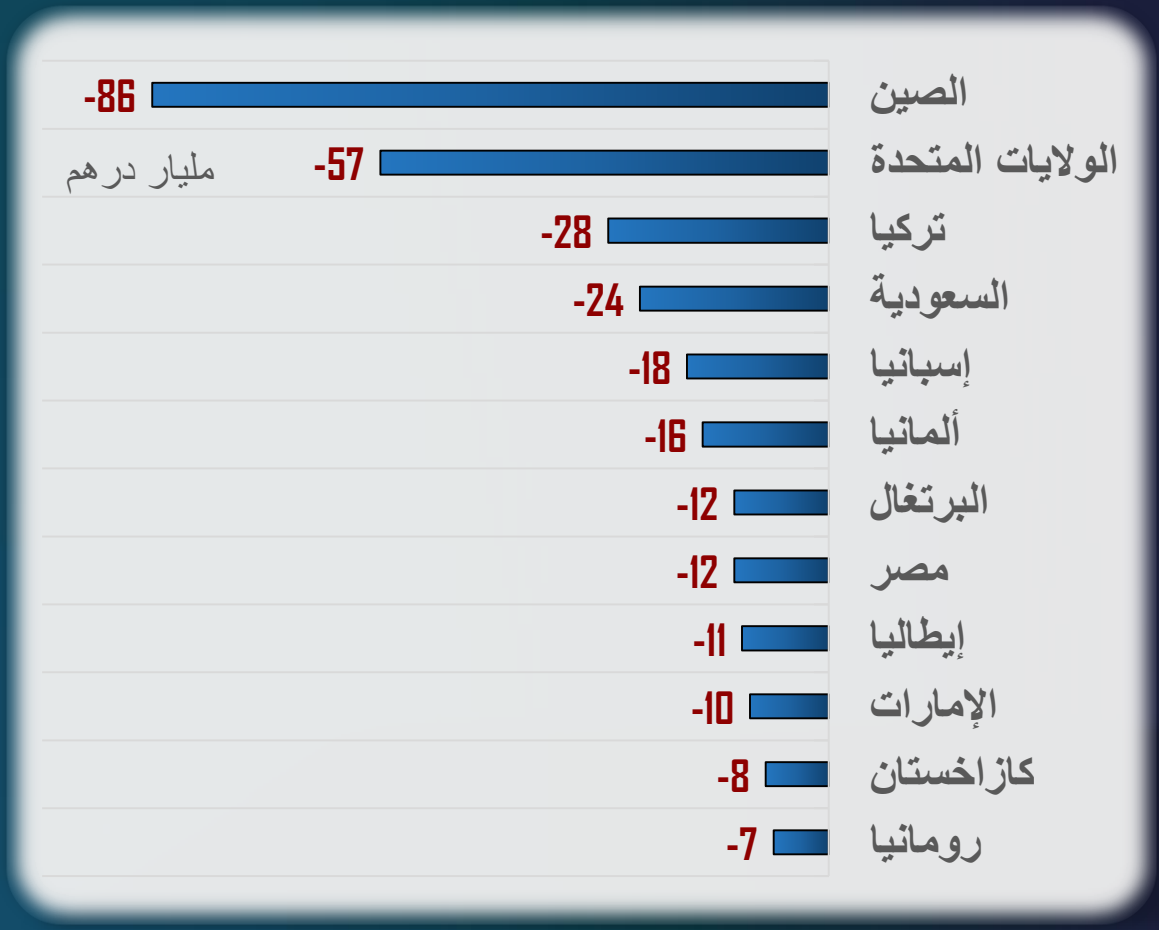

- 75٪ من العجز التجاري المغربي مسجل مع 12 دولة.
- بلغ العجز التجاري مع الاتحاد الأوروبي حوالي 77 مليار درهم، في حين سجّل مع الدول العربية ما يقارب 58 مليار درهم.
- يعزى حوالي 40 % من العجز التجاري إلى البلدان التي لم يبرم معها المغرب اتفاقيات للتبادل حر (الصين، كازاخستان، روسيا، كوريا الجنوبية).

2. برنامج التجارة الخارجية 2025-2027

نصدر بقوة « » Power-Export

3 أهداف

6 أوراش

دينامية في التصدير ‹‹ تحديات مستمرة ... ‹‹ إمكانيات كبيرة

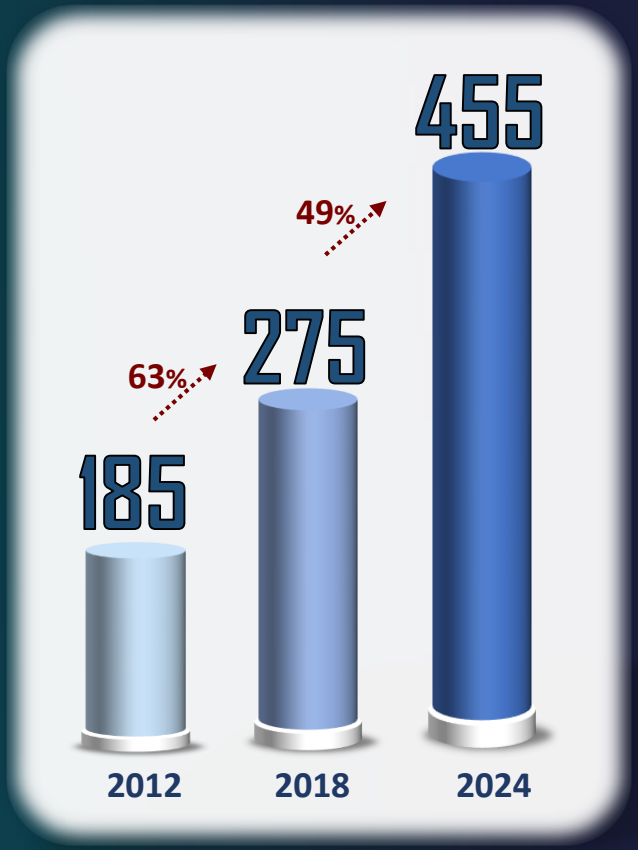

تمركز جغرافي للصادرات

70٪ من الصادرات موجهة إلى أوروبا

تمركز قطاعي للصادرات

92٪ من الصادرات تأتي من 6 قطاعات رئيسية

قاعدة مصدّرين محدودة

حوالي 6000 شركة، منها 2300 شركة صناعية

عجز تجاري بنيوي

64% من الواردات يصعب التقليص منها

200
منتج ذات إمكانيات قوية

22
دولة مستهدفة

+120
مليار درهم
إمكانات مكتشفة

+12
مليار درهم
في أفريقيا

تم تحديد مؤهلات مهمة غير مستغلة في الصادرات المغربية...

التوزيع الجغرافي

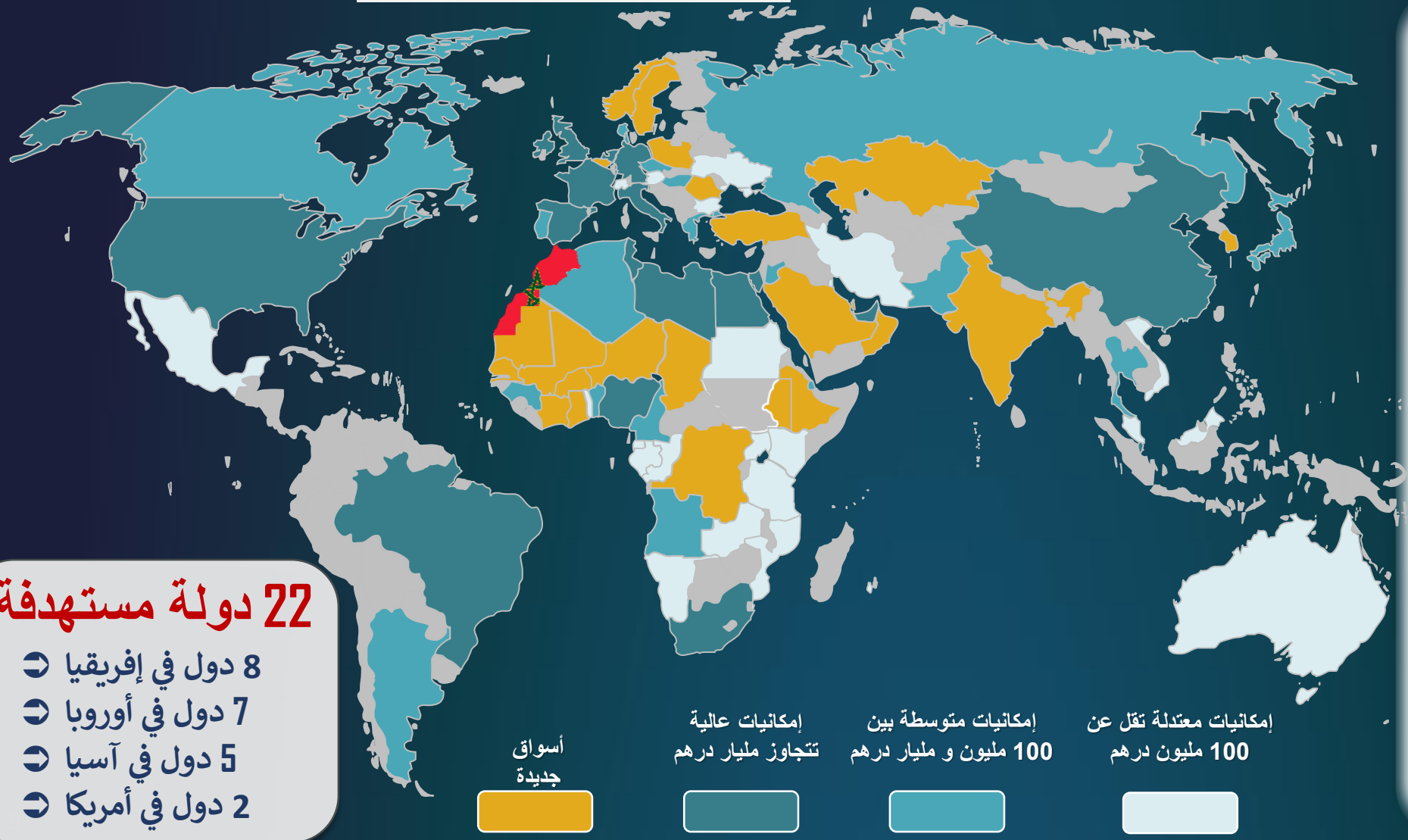

التوزيع القطاعي

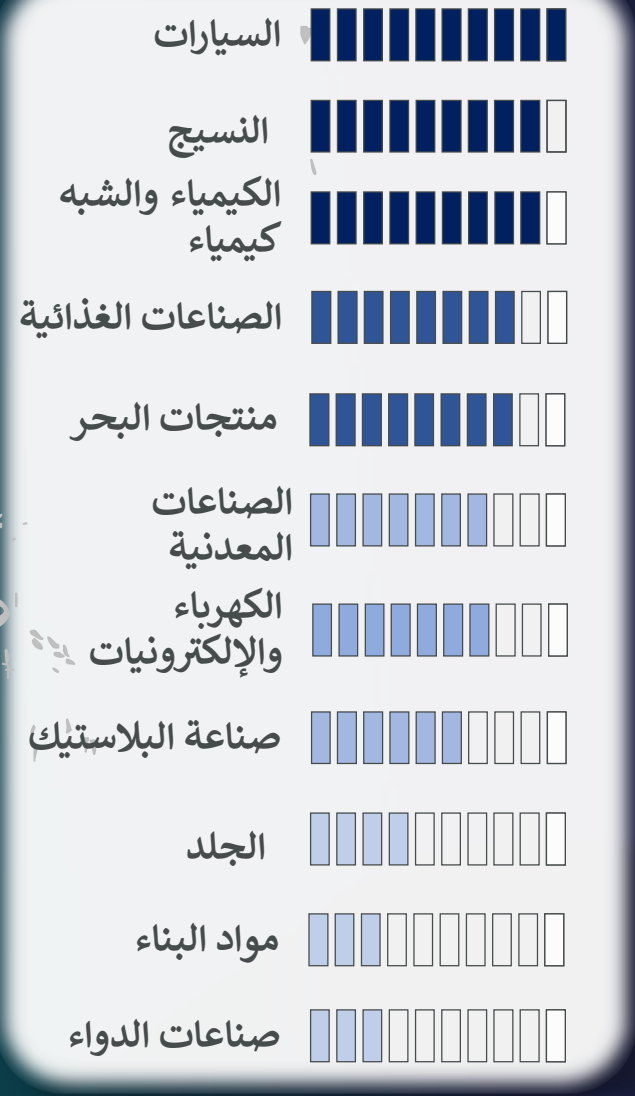

22 دولة مستهدفة

- 8 دول في إفريقيا
- 7 دول في أوروبا
- 5 دول في آسيا
- 2 دول في أمريكا

+17
فاعلًا

12
جهة

مشاورات
مجلسي البرلمان

+1000
مشارك

+524
مقترح

تشاور موسع مع الفاعلين الاقتصاديين على المستويين الوطني والجهوي

غياب المعلومات والتواصل بخصوص برامج دعم الصادرات

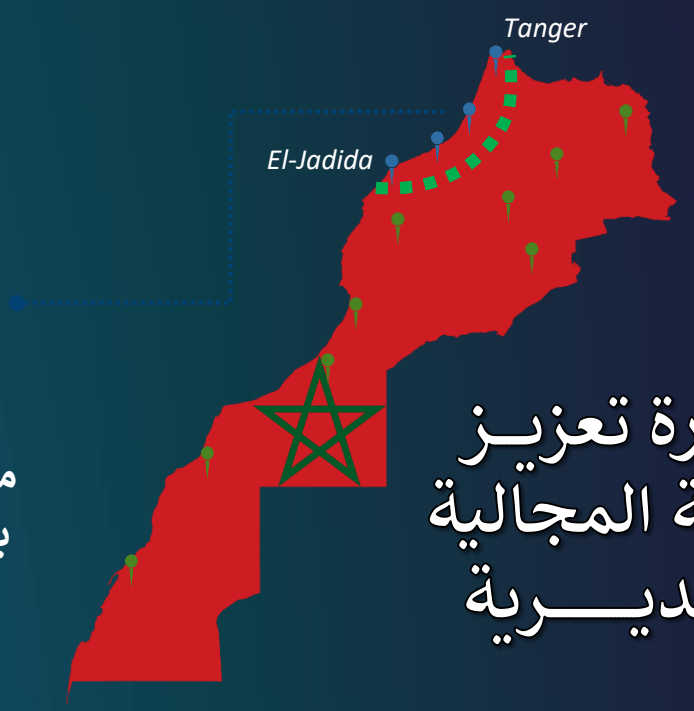

85%

من الصادرات مسجلة
بمحور طنجة الجديد

ضرورة تعزيز العدالة المجالية التصديرية

حصيلة المشاورات الوطنية والجهوية

+17
فاعلًا

12
جهة

+1000
مشارك

+524
مقترح

برنامج التجارة الخارجية 2027-2025

تماشيا مع التحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي في ضل تصاعد التوترات واشتداد النزاعات التجارية

التجارة الخارجية المغربية تظهر حيوية عالية وآفاقا واعدة في مجال التصدير

الاستجابة للأولويات الوطنية المتعلقة بإحداث فرص شغل جديدة وتنويع الصادرات المغربية

اجتماع برئاسة السيد رئيس الحكومة
مخصص لبرنامج التجارة الخارجية 2025 – 2027،

يوم الثلاثاء 06 ماي 2025.

ميثاق التجارة الخارجية في خدمة التشغيل والتنمية

1. اتفاقية شراكة لإحداث آلية مواكبة المقاولات للتصدير
2. اتفاقية شراكة لإحداث آلية للتأمين على الصادرات
3. اتفاقية شراكة خاصة بتطوير وترويج صادرات الجهات
4. اتفاقية شراكة لإحداث البوابة المغربية لإجراءات التجارة الخارجية
5. اتفاقية شراكة لإحداث واجهة رقمية مخصصة للترويج Trade.ma

28 ماي 2025

برنامج التجارة الخارجية

2027-2025

3 أهداف استراتيجية

6 أوراش أولـويــة

76 ألف منصب شغل

80+ مليار درهم الصادرات الإضافية

400 مقاولة مصدرة جديدة

نصدر بقوة «» Power Export

دعم المقاولات حسب الطلب عبر بوابة رقمية موحدة وتفاعلية لتجميع وتنسيق خدمات المواكبة للتصدير

ONE SHOP STORE EXPORT

- تحليل الأسواق المستهدفة
- التسويق الدولي واستكشاف الفرص التجارية
- الاعتمادات والشهادات اللازمة
- التسجيل والتواجد على المنصات التجارية العالمية
- إرساء تمثيليات تجارية في البلدان ذات الأولوية

600 مقاولة مستهدفة

400 مقاولة مبتدئة عند التصدير

200 مقاولة مصدرة

Maroc PME

نصدر بقوة «» Power Export

مواكبة المقاولات حسب الطلب عبر بوابة رقمية موحدة وتفاعلية لتجميع وتنسيق خدمات المواكبة للتصدير

4	متابعة المشروع	متابعة تنفيذ مشروع التصدير ومواكبة تنفيذ الأنشطة لضمان تحقيق الأهداف
3	الدعم والتسهيل	انتقاء المقاولات ومواكبتها عبر دعم مخصص وملائم لاحتياجاتهم
2	التدقيق والتكويـــن	تدقيق قدرات التصدير وإعداد خطة عمل للتوجه نحو الخارج
1	التواصـــل والتحسيس	حملات تحسيسية وتواصلية إقليمية ووطنية للشركات الراغبة في الاستفادة من البرنامج

حصيلة منجزات 2025

- إنشاء المنصة ووضع دليل المساطر الذي حدد معايير اختيار المقاولات وسبل تسيير البرنامج.
- تنظيم حملات تواصلية على مستوى جهات من أجل الترويج للبرنامج
- التوصل ب 99 طلب استفادة :
  - 44 مقاولة مصدرة
  - 55 مقاولة مبتدئة

Maroc PME

تأمين الصادرات

توفير تغطية تأمينية إضافية للمقاولات المصدّرة

Tassdir+

AtlanticRe
CDG GROUP

850 مقاولة
من أصل 6000 مُصدِّرة

تلجأ إلى التأمين على الصادرات

1. تأمين إضافي لدعم الصادرات
2. الولوج إلى أسواق غير مغطاة من طرف التأمين الخاص بالصادرات
3. إعطاء الأولوية للأسواق الإفريقية
4. تعميم تدريجي على جميع الأسواق

7,5 مليار درهم
من الصادرات

ستغطي

100 مليون درهم
من التأمين

حصيلة منجزات 2025

- إطلاق المرحلة الأولى التي تستهدف 15 دولة إفريقية تم تحديدها كأسواق ذات أولوية بشراكة مع الشركة المركزية لإعادة التأمين

مواكبة المقاولات في الأسواق الخارجية

1 تنظيم حملات ترويجية موجهة للأسواق ذات الأولوية بشراكة مع الجمعيات المهنية

- تعزيز الحضور في الأسواق التقليدية
- استكشاف فرص جديدة في الأسواق ذات الأولوية
- دعم الجمعيات المهنية لترويج صادرات قطاعاتها
- شبكة الكفاءات المغربية المقيمين بالخارج

جسر ورافعة نحو الأسواق الخارجية

الترويج العالمي للماركات المغربية

27
بعثة ترويجية

تم تنظيم مجموعة من المهام الاقتصادية المستهدفة، وخاصة في أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط
و ذلك بالتنسيق مع الجمعيات والفدراليات المهنية القطاعية
والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات

مصر

السينغال

بولونيا

المنتدى الاقتصادي والتجاري التركي – الإفريقي الخامس

منتدى الأعمال المغربي التركي

تركيا

4 أبريل | 5 ماي | 23 يونيو | 2 يوليوز | 3 يوليوز | 7 يوليوز | 23 شتنبر | أكتوبر / نونبر

16-17 | 28

موريتانيا

تركيا

غينيا

الهند

مواكبة المقاولات في الأسواق الخارجية

2 إحداث شركات للتجميع والتصدير متخصصة في تطوير الصادرات

فاعلون خواص يساهمون في ربط الشركات بالأسواق الخارجية وتسويق منتجاتها

تجارب الدول الأخرى :

- اليابان : غرف التجارة
- تايوان : شركات التجارة الخارجية
- جمهورية كوريا : تكتلات متنوعة
- ألمانيا : شركات تجارية

خفض المصاريف وتسهيل نقل السلع

تطوير أساليب التفاوض والتسويق الدولي

ضرورة إشراك القطاع الخاص كفاعل رئيسي لإرساء دينامية منسجمة

حصيلة منجزات 2025

- إطلاق طلب عروض لإنجاز هذه الدراسة.

تعزيز العدالة المجالية التصديرية

تعزيز حضور منتجات الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الأسواق الدولية

17 أبريل 2025

مواكبة خاصة لفائدة المصدرين عبر برامج دعم الصادرات

7 ماي 2025

تبسيط ورقمنة مساطر تصدير المنتجات

17 ماي 2025

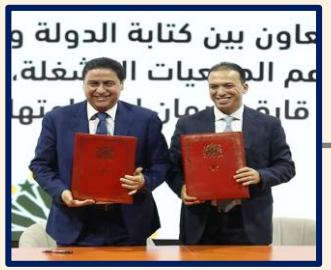

مواكبة تصدير منتجات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إحداث مكاتب التجارة الخارجية على مستوى الجهات

تعزيز القرب والتواصل والمواكبة مع المقاولات المصدّرة نحو الأسواق الدولية

- تحسيس وتوعية
- ندوات وورشات
- حملات تواصلية

حصيلة منجزات 2025

- إبرام اتفاقية شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني و دار الصانع لمواكبة خاصة لفائدة المصدرين
- إبرام اتفاقية شراكة مع كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني و إدارة الجمارك و بورتنيت من أجل تبسيط ورقمنه مساطر تصدير هذه المنتجات

تسريع رقمنة التجارة الخارجية

Digital Morocco 2030

اتفاقية شراكة

TRADE.MA

واجهة رقمية مخصصة للترويج

الهدف

1000 مقاولة مغربـــــية

- تسجيل المنتجات المغربية في محركات البحث
- ربط المصدرين المغاربة بالمشترين الأجانب
- دمج حلول التمويل والتأمين
- ربط بالخدمات اللوجستية والنقل والإجراءات الجمركية

FONDATION OCP

Royaume du Maroc Chef du Gouvernement
Ministère de la Transition Numérique et de la Réforme de l'Administration

TIJARIA

منصة رقمية تفاعلية للمعلومات

منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي

قاعدة بيانات مركزية شاملة ومحدَّثة

الولوج الى المعلومات المتعلقة بالتصدير والاستيراد

tijaria.mcinet.gov.ma

PORTNET
الشباك الوطني الوحيد لتبسيط مساطر التجارة الخارجية
GUICHET UNIQUE NATIONAL DES PROCEDURES DU COMMERCE EXTERIEUR

حصيلة منجزات 2025

- تصميم و إطلاق منصة "Tijar-IA" بشراكة مع بورتنيت
- الشروع في تصميم منصة "Trade.ma" للترويج الافتراضي للمنتجات المغربية دوليا بشراكة مع مؤسسة OCP

البوابة الوطنية الموحدة للتجارة الخارجية

GUICHET UNIQUE

إلى منصة رقمية وحيدة تشمل جميع إجراءات التجارة الخارجية

الانتقال من خمس منصات

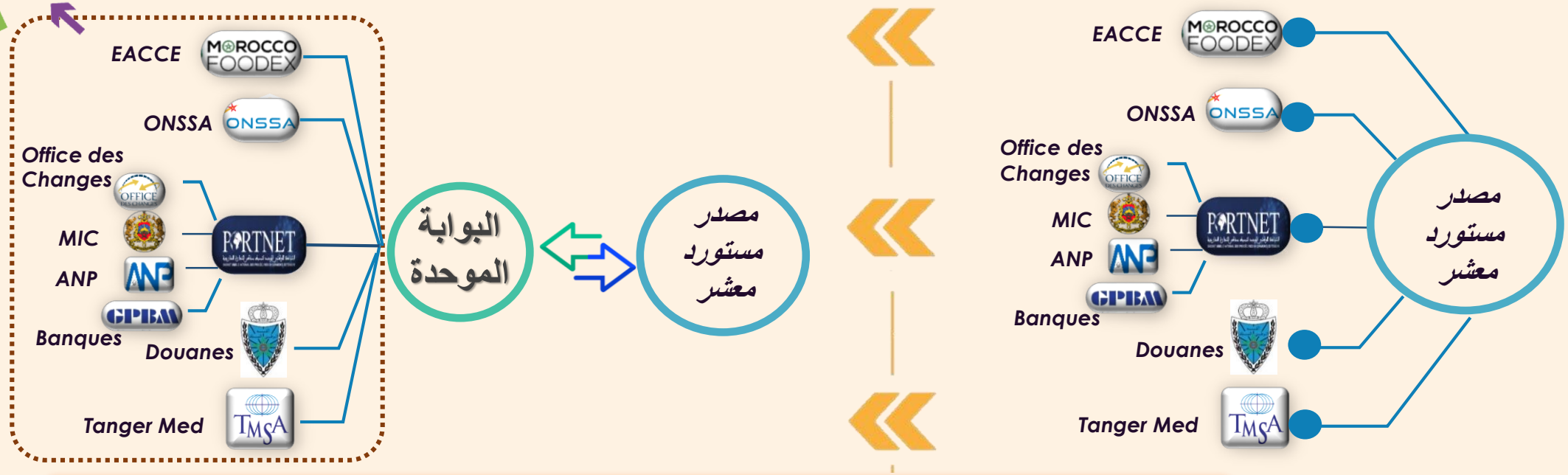

حصيلة منجزات 2025

- الشروع في تصميم البوابة في إطار تفعيل خطة وطنية متكاملة ومتجانسة تهدف تمكين متعاملي التجارة الخارجية من إنجاز إجراءات الاستيراد و التصدير عبر شباك وحيد.

الحماية التجارية

1

تحقيقات وإجراءات مضادة للإغراق

واردات الأنسولين ذات منشأ الدنمارك

واردات البولي كلوريد الفينيل ذات منشأ مصر

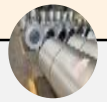
واردات صفائح الصلب المدرفلة بالبارد ذات منشأ مصر

واردات مصابيح الإنارة العمومية ذات منشأ الصين

واردات الأسلاك المجلفنة ذات منشأ الإمارات العربية المتحدة ومصر

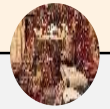
واردات السجاد ذات منشأ الأردن

واردات الخشب المتعاكس ذات منشأ مصر

2

تحقيقات وإجراءات وقائية

واردات ألواح الخشب المطلية

واردات ألواح ألياف الخشب المطلية

3

تحقيقات الحماية التجارية ضد الصادرات المغربية

التحقيق المضاد للإغراق باشرته السلطات البرازيلية ضد الصادرات المغربية من حمض الفوسفوريك الغذائي

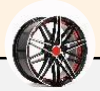
التحقيق المضاد للدعم الذي أجرته المفوضية الأوروبية ضد الصادرات المغربية من عجلات الألمنيوم

تقنين التجاري

تنظيم عمليات استيراد أو تصدير بعض السلع بموجب القانون 13-89 المتعلق بالتجارة الخارجية

1

- اعتماد القرارات المنصوص عليها في المرسوم التطبيقي للقانون بمراقبة بتصدير 18-42 المتعلق و استيراد السلع ذات الاستعمال المزدوج
- إخضاع تصدير سبائك النحاس والألمنيوم لنظام رخص التصدير
- تمديد العمل بنظام الرخص المفروضة على تصدير سبائك النحاس الأصفر (البرونز)
- إخضاع تصدير السردين الطازج والمبرّد والمجمّد لنظام التقييد الكمي على التصدير لمدة اثني عشر (12) شهراً

تدبير رخص الاستيراد و التصدير و طلبات الإعفاء الجمركي*

2

رخص الاستيراد	6861
رخص التصدير	2000
طلبات الإعفاء الجمركي	8754

*إلى غاية 30 شتنبر 2025

رهانات استراتيجية :
مفاوضات جارية مع الشركاء حول قضايا ذات أولوية وطنية

استكمال المفاوضات بين المغرب والاتحاد الأوروبي بخصوص مشروع قرار ثنائي لتطبيق القواعد المُنقَّحة للاتفاقية الاقليمية الاورومتوسطية لقواعد المنشأ

عقد الدورة الثالثة لمجلس الشراكة المغربية البريطانية بلندن ومواصلة المشاورات مع القطاع الخاص لرفع مستوى الوعي لدى الفاعلين.

- المشاركة في الاجتماعات المؤسساتية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- ترؤس أشغال الدورة السابعة والخمسين لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لإفريقيا

- مشاركة المغرب في أعمال المنظمات العالمية في جميع هيئاتها
- تنظيم ورشات عمل وطنية وإقليمية تهدف إلى تعزيز قدرات المغرب والدول الإفريقية في مجالات التجارة العالمية

برنامج عمل 2026

برنامج عمل 2026

مواصلة تنفيذ برنامج التجارة الخارجية 2025-2027 بالمغرب

دعم مباشر للمقاولات عبر منصة "One Shop Store Export"

نصدر بقوة «» Power Export

- مواكبة 400 مقاولة مبتدئة في التصدير و200 مقاولة مصدّرة
- تعزيز العدالة المجالية في الولوج إلى الأسواق الخارجية

نظام التأمين التكميلي على الصادرات

Tassdir+

- تقييم نتائج المرحلة التجريبية
- تعميم نظام التأمين العمومي على المقاولات المستهدفة
- توسيع نطاقه الجغرافي ليشمل أسواقًا جديدة (إفريقيا، أمريكا اللاتينية)

مواكبة المقاولات للولوج للأسواق الدولية

- إطلاق سلسلة ثانية من المهام الاقتصادية والاستكشافية بكل من أوروبا وأمريكا وآسيا وإفريقيا(*) بشراكة مع مؤسسات الترويج والجمعيات المهنية

مواكبة الجمعيات المهنية

- مواصلة تنفيذ خارطة الطريق الخاصة ب 15 جمعية وفيدرالية مهنية، من أجل دعم صادرات قطاعاتها على الصعيد الدولي

(*) المملكة المتحدة ، ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة العربية السعودية ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، الكويت ، نيجيريا ، انغولا ، غانا ، كينيا ، أثيوبيا ، الكونغو ، ساحل العاج ، السينغال

برنامج عمل 2026

مواصلة تنفيذ برنامج التجارة الخارجية 2025-2027 بالمغرب

تسريع رقمنة التجارة الخارجية

- تفعيل منصة Trade.ma وتعميم استخدامها لدى المقاولات بهدف الترويج لعلاماتها التجارية على الصعيد الدولي
- تطوير محتوى منصة "Tijar-IA" لتشمل فرص التصدير حسب الأسواق والمواضيع المختلفة المرتبطة بالتجارة الخارجية

إنشاء البوابة الوطنية لإجراءات التجارة الخارجية

- إتمام تصميم البوابة
- ادماج جميع الإجراءات والخدمات التي يتم العمل بها حاليا عبر بورتنيت و كذا إجراءات جديدة خاصة بالاستيراد والتصدير
- اعتماد ملف موحد لعمليات الاستيراد والتصدير قصد المراقبة القبلية للسلع وتدبير المخاطر
- تنظيم حملات لتحسيس متعاملي التجارة الخارجية بأهمية هذه البوابة

برنامج عمل 2026

الحماية والتقنين التجاري

الحماية التجارية

- إتمام التحقيقات التي باشرتها الوزارة وتطبيق التدابير الحمائية الملائمة.
- مباشرة تحقيقات جديدة على أساس دراسة شكاوى القطاعات الإنتاجية المتضررة واقتراح التدابير الحمائية الملائمة.
- الدفاع عن مصالح المغرب في إطار تحقيقات الحماية التجارية التي تباشرها المفوضية الاوروبية ضد الصادرات المغربية من عجلات الألمنيوم
- مواصلة الدفاع عن مصالح ومواقف المغرب عبر تعزيز حضوره الفعال في الأشغال المتعلقة بالحماية التجارية

التقنين التجاري

- تفعيل نظام مراقبة تصدير السلع ذات الاستعمال المزدوج، تطبيقًا لأحكام القانون رقم 42-18 ونصوصه التطبيقية
- تحديث لائحة المنتجات الخاضعة لقيود على الاستيراد و/أو التصدير بموجب مقتضيات القانون 89-13 المتعلق بالتجارة الخارجية
- دراسة طلبات مراجعة رسوم الاستيراد المقدمة من طرف المقاولات والهيئات المهنية، وذلك في إطار اللجنة الاستشارية للاستيراد
- اعتماد النظام الوطني ل «المشغل الاقتصادي المعتمد» (Opérateur Economique Agrée)

برنامج عمل 2026

العلاقات التجارية الدولية

1

- تطوير الشراكة الاستراتيجية المغربية الخليجية (الامارات، قطر، البحرين...)
- مواصلة تتبع أشغال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والاتحاد الجمركي العربي

2

- مواصلة اللقاءات مع الاتحاد الأوروبي من أجل وضع شراكة استراتيجية اعتمادا على المحاور التي تم الاتفاق فيها في ميثاق المتوسط الجديد.
- تنظيم المنتديات التجارية الثنائية مع بعض الدول الشريكة (ألمانيا والسويد...)

3

- متابعة التوصيات الثنائية لتتبع اتفاقية التجارة الحرة بين المغرب وتركيا
- عقد الدورة السابعة للجنة المشتركة لتتبع اتفاقية التجارة الحرة

برنامج عمل 2026

العلاقات التجارية الدولية

4

- تنظيم الدورة التاسعة للجنة المشتركة المكلفة بتتبع تنفيذ اتفاقية التبادل الحر بين الولايات المتحدة والمغرب
- توقيع مذكرة تفاهم حول التعاون الاقتصادي والتجاري بين المغرب والإكوادور.
- مواصلة الحوار مع الشركاء الأسيويين لتطوير التبادل التجاري (جمهورية كوريا، فيتنام...)

5

- مواصلة التنسيق بخصوص المفاوضات حول القضايا العالقة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية
- عقد اللجان التجارية المشتركة مع عدد من الدول الافريقية(سيراليون، رواندا، إثيوبيا، غانا، كينيا...)

6

- مشاركة المغرب في المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة العالمية للتجارة
- مشاركة المغرب في أعمال المنظمات العالمية في إطار هيئاتها المختلفة
- تنظيم ورشات عمل تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجالات التجارة العالمية

المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة
كتابة الدولة
المكلفة بالتجارة الخارجية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵣⵓⵖⵜ ⴷ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍⵜ
ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵍⵜⵊⴰⵔ ⴰⴷⴰⵍ
ⵙⵜⴰⵜⵓⵔⵣⴰⵎⵏ ⴰ ⵜⴰⴰⵎⵎⴰⵜ ⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ

شكرا على متابعتكم

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة السياحة والصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

السنة المالية 2026

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية اجتماعها بتاريخ 26 يونيو 2025 خصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2026.

وقد ترأس الاجتماع السيد عثمان الطرمونية رئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطمة الزهراء عمور وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعية والتضامني، والسيد لحسن السعدي كاتب الدولة لدى وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

لقد استهلت السيدة الوزيرة عرضها التقديمي، بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة، باستعراضها لأهم مؤشرات القطاع السياحي، التي تشهد تحسنا مستمرا لترتيب المغرب على المستوى العالمي بفضل ديناميته الغير

مسبوقة مسجلا نموا بارزا يفوق المعدل العالمي المسجل في (5%) خلال النصف الأول من سنة 2025.

وأضافت أن المغرب يحتل المرتبة الثالثة عشرة في التصنيف العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة لأفضل 20 وجهة سياحية أداء على الصعيد الدولي من حيث نسبة النمو كما احتل القطاع المرتبة الأولى على مستوى منطقتي إفريقيا والشرق الأوسط.

وعلى المستوى الوطني، كشفت السيدة الوزيرة عن النمو المتواصل للقطاع، الذي حقق أرقاما قياسية، حيث استقبل المغرب 15 مليون سائح في متم شهر شتنبر 2025 مسجلا ارتفاعا بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، كما بلغت عائدات العملة الصعبة 87,6 مليار درهم عند متم غشت 2025.

لقد أشارت السيدة الوزيرة إلى أهم الإنجازات المسجلة ضمن خارطة طريق القطاع السياحي (2023-2026) على مستوى التنزيل الترابي، وتحفيز النقل الجوي عن طريق تطوير شراكات على مستوى الربط الجوي.

وكذا العمل على تنزيل استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات من طرف المكتب الوطني المغربي للسياحة عبر عقد شراكات مع منظمي الأسفار خلال سنة 2025، والقيام بحملات ترويجية واسعة، وكذلك المشاركة في المعارض والمؤتمرات، ومواصلة البرامج الاعتيادية بما فيها الحملات الترويجية الرقمية وتفعيل وتعزيز مختلف الشراكات الجهوية الإقليمية.

وفي مواصلتها لبسط منجزات خارطة طريق القطاع، لم تفوت السيدة الوزيرة الكشف عن برامج تأهيل وتعزيز العرض الفندقي، حيث قامت الوزارة - بحسبها- بنشر عدد من القرارات بالجريدة الرسمية والمتعلقة بالقانون رقم 80.14، المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي، علاوة على تنزيل آليات مبتكرة بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية ومواصلة تأهيل وتعزيز العرض الفندقي عبر هذه الشراكة بغية خلق 8.100 سرير إلى غاية متم

2025 (2,7% من الطاقة الإجمالية الحالية)، كرصيد إضافي إلى ما تم إنجازه خلال (2020-2025)، أكثر من 43.000 سرير، أي 14 % من الطاقة الإجمالية الحالية ما يمثل 108% من الهدف المسطر، كما تطرقت السيدة الوزيرة إلى عرض لأهم مقتطفات المشاريع السياحية المنجزة والمرتقبة والخاصة بالإيواء السياحي.

وفيما يتعلق بالاستثمار في التنشيط والخدمات السياحية، أعلنت السيدة الوزيرة عن إطلاق الوزارة لبرنامج " سياحةGo "، يشمل تقديم منح استثمارية لفائدة 1.700 مقاولة بهدف خلق عرض ترفيهي مبتكر ومتنوع، وتعزيز تنافسية المقاولات المستهدفة وخلق فرص شغل جديدة في إطار (3) مكونات وهي (استثمار- سياحة- تطوير – سياحة)، كاشفة في نفس الاتجاه استفادة 1228 مشروع من الدعم حتى متم شتنبر 2025.

وأضافت السيدة الوزيرة أنه تم العمل على مواصلة تنزيل برنامج "مقاولة سياحية" عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية والشركات الجهوية للتنمية السياحية بكل من جهات (سوس – ماسة- بني ملال -خنيفرة، وجهة كلميم – واد

نون)، وأيضا مواصلة الترويج للمشاريع القاطرة (14 مشروع مهيكل) لخارطة الطريق السياحي عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية من خلال إنجاز الدراسات الهندسية والعمل على تعبئة الأوعية العقارية، وعقد مذكرات تفاهم مع المستثمرين، بحيث استعرضت مقتطفات من الإنجازات السياحية الخاصة بالترفيه، وعدد من برامج تطوير المنتوجات الثقافية والطبيعية، حيث تم إطلاق برنامج تثمين 16 قرية سياحية تعكس تنوع وغنى المؤهلات الطبيعية المغربية.

وبخصوص تكوين وتقوية الرأسمال البشري، شددت السيدة الوزيرة على أن برامج خارطة طريق القطاع السياحي أولت أهمية قصوى للنهوض بالرأسمال البشري عن طريق تطوير منظومة التكوين المهني والعالي التابعة للقطاع السياحي، ومواكبة برامج النهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (برنامج "كاب للتميز" في السياحة Cap Excellence وبرنامج "الأطر المتوسطة" Middle Management، ثم برنامج "التكوين المستمر المتميز" Formation Continue d'Exellence"، علاوة على تنزيل "كفاءة" للمصادقة على الخبرة المهنية ل 5.000 مهني هذه السنة موزعين حسب الجهات.

لقد أكدت السيدة الوزيرة على أن سنة 2026 ستشهد تنزيل ومواصلة تنفيذ عدد من البرامج ذات الأولوية وفي مقدمتها تحفيز النقل الجوي وتعزيز الترويج والتسويق وتسريع تطوير مكونات البرامج المتعاقد عليها، ومواصلة الحملات الترويجية وإعادة تصميم الموقع الإلكتروني وإنتاج محتوى تنشيط المنصات الاجتماعية (Ntlakawfbladna-visit Morocco) كما سيتم العمل على مواصلة تنزيل آلية الاحتضان والدعم المالي في ثلاثة (3) مجالات (التكنولوجيا الرقمية، الألعاب الافتراضية والرقمية "gaming"، وفن الطبخ)، وكذا التثمين السياحي للقرى السياحية (16 قرية) وتعزيز جودة المنتوج السياحي (visites mystères). لأجل تقييم جودة خدمات المؤسسات الفندقية في إطار نظام التصنيف الجديد (إجراء زيارات سرية لما يقارب 2000 وحدة فندقية سنة 2026).

ودائما في إطار تنزيل برنامج العمل القطاعي لقطاع السياحة في أفق سنة 2026، أضافت السيدة الوزيرة بأنه ستتم مواصلة تنزيل برامج تحسين جاذبية

الوجهات لتطوير السلاسل السياحية، وتنزيل برنامج " Go siyaha" للوصول إلى 1700 مقاولة مابين (2023-2026).

وكذا تنزيل الآلية الخاصة لدعم مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة و/ أو المتهالكة على مستوى ورزازات وزاكورة، إضافة إلى تعزيز الترويج للاستثمار السياحي، وتسريع أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين الفندقية والسياحية، ثم مواصلة تنزيل الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون رقم 80.14 والقرارات ذات الصلة، فضلا على تنفيذ البرامج التي تم إطلاقها بناء على الاتفاقيات المبرمة مع كل من الكونفدرالية الوطنية للسياحة، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

استهل السيد كاتب الدولة في الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمناسبة دراسة مشروع الميزانية الفرعية برسم السنة المالية 2026 بالتأكيد على أهمية قطاع الصناعة التقليدية المغربية بمكونيها الإنتاجي 48% والخدماتي 52%، في المشهد السوسيو اقتصادي والثقافي بالمغرب.

حيث واصلت صادرات القطاع ديناميتها الإيجابية مسجلة 1.1 مليار درهم من الصادرات المباشرة للصناعة التقليدية، و10 ملايير درهم من العائدات بالعملة الصعبة من السياح.

ويقدر عدد الصناع التقليديين 2.6 مليون صانع تقليدي، أي ما يعادل 22% من الساكنة النشيطة بالمغرب.

وأضاف أن الوزارة منكبة على مواصلة هيكلة ورقمنة قطاع الصناعة التقليدية، من خلال تعزيز السجل الوطني للصناعة التقليدية وتنفيذ ورش الحماية الاجتماعية لفائدة الصناع وإنشاء هيئات حرفية:

- تحسين الإنتاج وتعزيز الجودة، من خلال دعم الاستثمار في البنيات التحتية والتجهيزات، وتعزيز نظام شارات الجودة والعلامات الجماعية للتصديق.

- دعم الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية، من خلال مواكبة برامج دعم التنافسية بما فيها برنامج التميز للفروع وبرنامج دعم المصدرين وبرنامج دعم المجمعين.

- تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق، من خلال ترويج وتطوير الأعمال عبر تعزيز التسويق الإلكتروني والتقليدي والتواصل وتطوير السمعة القطاعية.

- اعتماد مقاربة منظوماتية لهيكلة فروع الصناعة التقليدية (مثل الزرابي، المجوهرات وغيرها).

- إصلاح نظام التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية، بهدف تحويل مؤسسات التكوين إلى أقطاب للتميز، مع التركيز على ثلاث مستويات: المؤسسة والمحتوى والمكون.

- المحافظة على التراث الحرفي والمهن الحرفية، خاصة المهددة بالانقراض حفاظا على الهوية الوطنية والإرث الثقافي.

- دعم غرف الصناعة التقليدية، من خلال تزويدها بالأدوات والوسائل اللازمة لأداء دورها الكامل وتعديل القانون الأساسي وإعادة هيكلتها.

وعن الرهانات المستقبلية للقطاع أشار السيد كاتب الدولة أن الوزارة ستعمل على إتمام تنظيم هيكلة قطاع الصناعة التقليدية، من خلال مواصلة عملية التسجيل لإدراج الفاعلين ضمن القطاع المهيكل (الهدف بلوغ 2.600.000 صانع تقليدي).

والتأهيل المؤسساتي والقانوني لغرف الصناعة التقليدية وجامعاتها، من خلال مراجعة القانون المنظم لها وإعادة النظر في الهيكلة الإدارية قصد تفعيل أكثر لدورها في التنمية الترابية.

وكذلك إعادة هيكلة النسيج الجمعوي في إطار هيئات حرفية خاصة بكل نشاط حرفي على المستوى الإقليمي الجهوي والوطني، لتمثيلية مهنية أكثر احترافية.

- المساهمة الفعالة في خلق مناصب شغل في إطار خارطة الطريق الوطنية الخاصة بالتشغيل.

- الانخراط في وضع وتنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة التي جاءت في التوجيهات الملكية السامية الأخيرة والتي تمت برمجتها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026، حيث شمل البرنامج الأولي لسنة 2026، برمجة وتفعيل مشاريع صغرى وتعاونية وإجراءات ذات أثر اجتماعي وترابي مهم وخالقة لفرص شغل آنية.

- تنظيم الأسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة على مرحلتين : دجنبر 2025 (بالتوازي مع تنظيم كأس إفريقيا للأمم) وفبراير 2026.

- مواكبة الفاعلين المهنيين، خاصة المقاولات والتعاونيات للاستفادة من مضامين خارطة الطريق لتنمية الصادرات التي تم إطلاقها في شهر ماي 2025.

- تنظيم جائزة أمهر صانع تقليدي في التراث الأمازيغي بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي.

وبخصوص مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أشار السيد كاتب الدولة إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتبر رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، من خلال إدماج الفئات الهشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ويشكل كذلك حاضنة للعديد من المبادرات الرائدة التي

تساهم في خلق الثروات وإحداث فرص الشغل والمشاريع المدرة للدخل خاصة في أوساط الشباب والنساء.

وأضاف أن قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يضم، 63 ألف تعاونية و268 ألف جمعية و63 تعاضدية، ويشغل 5% من الساكنة النشيطة ويساهم ب 3% من الناتج الداخلي الخام.

وأشار أن الوزارة ستعمل على تنفيذ المشاريع المهيكلة ذات الأولوية، وذلك تماشيا مع توجهاتها الاستراتيجية واولويات الحكومة لاسيما خارطة طريق التشغيل ودعم ورش الجهوية الموسعة وغيرها، من خلال، تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق، بتشجيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المشاركة في المعارض الدولية خصوصا تلك المنظمة من طرف دار الصانع.

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق، بتشجيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المشاركة في المعارض الدولية خصوصا تلك المنظمة من طرف دار الصانع، ودعم الفاعلين في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من

خلال برامج دعم وتمويل مشاريع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (البرنامج الوطني "مؤازرة" وبرنامج "تحفيز نسوة").

- مواصلة هيكلة القطاع، من خلال إعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

- إحداث بنيات جهوية نموذجية، بهدف تثمين المنتوجات والخدمات المجالية المحلية.

- تعزيز الشراكات الوطنية والدولية، من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون ومذكرات تفاهم مع مختلف الفاعلين والمتدخلين الوطنيين والدوليين.

كما أفاد أن كتابة الدولة نظمت تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني يومي 17 و18 يونيو 2025 بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بمدينة بن جرير.

بالإضافة إلى تنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة مع جميع مجالس الجهات لإنجاز المعارض الجهوية والأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي وبرامج دعم الفاعلين.

وعن الرهانات المستقبلية للقطاع كشف السيد كاتب الدولة على أن الوزارة عازمة على إتمام تنظيم وهيكلة القطاع، من خلال توفير منظومة مؤسساتية وقانونية وتنظيمية داعمة لهيكلة وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

وعلى المساهمة في تنزيل برنامج كتابة الدولة في إطار خارطة الطريق الوطنية الخاصة بالتشغيل .

كما ستواصل كتابة الدولة تفعيل الأوراش الأولوية التي شرعت فيها، بالإضافة إلى مواصلة إرساء المنظومة الجديدة لدعم ومواكبة التعاونيات.

المنـــاقـشـــة

في البداية توجه السيدات والسادة المستشارين بالشكر للسيدة الوزيرة على عرضها القيم والغني بالمعطيات حول هذا القطاع الحيوي والمهم، الذي يعتبر من الركائز الأساسية في الاقتصاد الوطني ومن المحركات البارزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومساهمتها أساسا في جلب العملة الصعبة ومجالا لجذب الاستثمارات الخارجية، فضلا عن كونه رافعة حقيقية لخلق فرص الشغل خاصة في صفوف الشباب، ولتعزيز إشعاع المملكة على الصعيد الدولي.

وأشادوا بالنتائج المهمة والمؤشرات القوية واستمرار الدينامية الإيجابية التي سجلها قطاع السياحة خاصة بعد العودة التدريجية للحركة السياحية العالمية، حيث بلغ عدد السياح الوافدين على بلادنا 15 مليون سائح إلى غاية شتنبر 2025، مسجلا ارتفاعا بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، وماترتب عنه من ارتفاع مداخيل السياحة بالعملة الصعبة لتتجاوز 87 مليار درهم، كما نوه السيدات والسادة المستشارون ببرنامج GO SIYAHA الذي تم تنزيله لدعم الاستثمار في الأنشطة الترفيهية المبتكرة مما ساهم في إغناء تجربة

السائح والرفع من مستوى إنفاقه، وأشادوا ببرنامج CAPHOSPITALITY الذي أطلقته وزارة السياحة بهدف دعم تجديد وتأهيل الفنادق، والذي حقق نجاحا بارزا وإقبالا واسعا لدى المؤسسات الفندقية ومكن من تحسين جودة البنيات التحتية ورفع جاذبية العرض السياحي الوطني، كما مكن من تعزيز ثقة المستثمرين في القطاع.

كما تطرق السيدات والسادة المستشارين، إلى مايرونه بعض المعيقات التي تحد بشكل كبير من تطور السياحة الوطنية بالشكل المطلوب، بالرغم من الدينامية الإيجابية التي يعرفها القطاع، من قبيل:

- تمركز المشاريع السياحية في الوجهات السياحية التقليدية الكبرى وبمقابل ذلك تظل مناطق أخرى، جبلية وصحراوية وقروية بما تتوفر عليه من مؤهلات طبيعية وثقافية، تعاني من ضعف البنيات التحتية الأساسية التي تشجع على إطلاق مبادرات استثمارية سياحية كبرى، وهشاشة عدد كبير من المقاولات السياحية الصغيرة (فنادق عائلية، دور الضيافة، وكالات الأسفار)،

- الإكراهات التي تعاني منها مقاولات النقل السياحي، كغياب مواكبة المهنيين وارتفاع كلفة التأمين والضرائب إضافة إلى المنافسة غير المشروعة من بعض وسائل النقل غير المرخصة، وبطئ المساطر المتعلقة بالرخص السياحية والبناء والإعمار وضعف الولوج إلى التمويل الذي يشكل أكبر عائق أمام المشاريع السياحية.

وفي إطار الاقتراحات الرامية إلى دعم جهود الوزارة في تطوير القطاع السياحي دعا السيدات والسادة المستشارون إلى :

- وضع خريطة جهوية للاستثمار السياحي لتوجيه الاستثمارات نحو المناطق الواعدة، مع تكريس العدالة المجالية في تنزيل البرامج والبنيات التحتية السياحية.
- دعم وتشجيع السياحة الداخلية وإعطاء الأولوية للسائح المغربي من خلال تقديم عروض مناسبة وبأسعار مقبولة لدى الأسر.
- العمل بالشيكات السياحية كآلية لتشجيع السياحة الداخلية.

- إحداث صندوق لدعم المقاولات السياحية الصغيرة لضمان استمراريتها وتطوير خدماتها.
- تسريع رقمنة المساطر الإدارية عبر بوابة موحدة خاصة بالاستثمار السياحي.
- دعم المقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة لتقوية تنافسيتها.
- اعتماد معدلين فقط للضريبة، بدل تعدد الضرائب والرسوم المطبقة على القطاع والتي وصلت (17 ضريبة).
- اعتماد معدل 10% بمعدل وحيد عوض اعتماد ضريبة القيمة المضافة بمعدلين (10% و 20%).
- تسريع وثيرة تنفيذ المشاريع المهيكلة للبنية التحتية السياحية وضمان العدالة المجالية في توزيع الاستثمارات، في إطار رؤية تشاركية بين الوزارة والجهات والقطاع الخاص.
- العمل على الرفع من عدد مؤسسات التكوين المتخصصة في السياحة والفندقة، خاصة في الجهات التي تعرف نموا ونهضة سياحية، مع

تشجيع الشراكات والتشاور بين المؤسسات والفاعلين والاقتصاديين لضمان ملاءمة حقيقية بين التكوين ومتطلبات سوق الشغل.

- تعزيز النقل الجوي الداخلي وخاصة بجهة درعة تافيلالت التي تتوفر على 3 مطارات غير مفعلة بالشكل المطلوب.

وبخصوص الاعتمادات المالية المرصودة للقطاع برسم السنة المالية 2026، سجل السيدات والسادة المستشارون ضعف الميزانية أمام حجم المسؤوليات والأوراش التي يتعين تنفيذها، ومايتطلبه تحصين المكتسبات المسجلة وتعزيز وتقوية القدرات التنافسية للقطاع.

لقد شكلت مناقشة **مشروع الميزانية الفرعية لكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني** برسم السنة المالية 2026، فرصة سانحة للسيدات والسادة المستشارين لطرح العديد من التساؤلات والملاحظات والاقتراحات حول مضمون العرض الذي تفضل السيد كاتب الدولة بتقديمه، وكذا التعبير عن مواقفهم من السياسة الحكومية المتبعة ومن البرامج المطروحة في هذا القطاع.

في بداية المناقشة توجه السيدات والسادة المستشارون بالشكر للسيد كاتب الدولة على العرض القيم والشامل حول القطاع الذي يعتبر من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا.

وسجلوا بكل فخر واعتزازا النتائج الإيجابية والحصيلة المشرفة والطفرة النوعية التي سجلها قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع محرك للتنمية ولا ادل على ذلك من الأرقام والمؤشرات التي حققها بحيث، عرفت صادرات الصناعة التقليدية ارتفاعا مهما إذ بلغت أكثر من 900 مليون درهم أي بزيادة تقدر بنسبة 11% إلى غاية شتنبر 2025، خصوصا في منتوجات الفخار، الزرابي والجلد.

وهذه النتائج تعكس الدينامية والحركية الإيجابية التي شهدها القطاع خصوصا في دعم المقاولة الصغيرة وتشغيل الشباب والنساء وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي في عدد من المناطق خاصة منها القروية والجبلية.

وأكد السيدات والسادة المستشارون على أنه لتطوير قطاع الصناعة التقليدية لابد من أولويات وعلى رأسها جعل الصانع التقليدي هو المحور، لأنه بدون صانع تقليدي لايمكن أن تكون هناك صناعة تقليدية، لذا لابد من إعطاء الأهمية لتكوين الصانع التقليدي.

وفي هذا السياق، ثمنوا برنامج التكوين بالتدرج الذي يستهدف الفئات بين 15 و30 سنة بحيث يتلقى المتكون، تكوينا نظريا بنسبة 20% وتكوينا تطبيقيا داخل الورشة بنسبة 80% وهذا التكوين عرف تطورا مهما حيث تم رفع العدد وتقليص مدة التكوين من سنتين إلى سنة، من أجل تخريج المتدرج إلى سوق الشغل في أسرع وقت وأيضا مواكبته. وبعد تخرجه يسجل في السجل الوطني للصناعة التقليدية، ويصبح صانعا تقليديا ويستفيد من كل امتيازات هذا الإطار (السجل الوطني للصناعة التقليدية) التي جاءت في إطار تنزيل القانون 50.17 ومنها التغطية الصحية، والبطاقة المهنية.

وكذلك التكوين الأساسي، حيث هناك معاهد في جميع الجهات مخصصة للتكوين في مهن الصناعة التقليدية إضافة إلى أكاديمية الفنون للصناعة

التقليدية في مسجد الحسن الثاني، وفي هذا الإطار تمت الدعوة إلى التفكير في الارتقاء بهذه التكوينات عبر تخصصات جامعية.

كما دعا السيدات والسادة المستشارون، إلى ضرورة الاهتمام بمجموعة من الحرف المهددة بالانقراض، وهي بحاجة اليوم إلى دعم كبير واستثنائي لتحفيز الشباب على الولوج إليها.

وكذلك إلى تشجيع الابتكار داخل الحرف التقليدية مع الحفاظ على خصوصيتنا التراثية الأصيلة.

كما قدم السيدات والسادة المستشارون بعض المقترحات:

تثمين المنتوج التقليدي الوطني وتقوية قدراته التنافسية.

- إحداث وكالة وطنية لتثمين وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية تعنى بالترويج الداخلي والخارجي وربط الحرفيين بالأسواق الدولية.
- إحداث مناطق إنتاج حرفية مجهزة في كل جهة.
- توفير المواد الأولية وبأثمان تفضيلية من أجل تشجيع الصانع التقليدي.

- توسيع وتنويع مصادر التمويل وبنسب تفضيلية.

أما بخصوص الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فأكد السيدات والسادة المستشارون على انه في حاجة إلى إطار قانوني ومالي قوي، لأنه رغم دينامية التعاونيات والمقاولات التضامنية، ففي ظل غياب مواكبة تقنية ومالية يبقى أثره محدودا في خلق فرص الشغل.

عرض السيدة الوزيرة

Royaume du Maroc
Ministère du Tourisme, de l'Artisanat,
et de l'Economie Sociale et Solidaire

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

مَشروع ميزانية الوزارة لسنة 2026

الإنجازات و برنامج العمل

عرض أمام لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

نونبر 2025

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي

2 الإنجازات

3 برنامج العمل لسنة 2026

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2026

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي - تحسن مستمر لترتيب المغرب على المستوى العالمي

يواصل قطاع السياحة في المغرب ديناميته الغير مسبوقة
مسجلاً نمواً بارزاً يفوق المعدل العالمي المسجل(5%) خلال النصف الأول من سنة 2025

تطور عدد السياح الوافدين

	السياح الدوليين الوافدين عبر الحدود	عدد السياح المسجل خلال النصف الأول من سنة 2025	تطور عدد السياح مقارنة بسنة 2024
	المغرب	8,9 مليون	+19%
	إسبانيا	44,5 مليون	+5%
	تركيا	21,4 مليون	-1%
	اليونان	11,7 مليون	+0,6%
	البرتغال *	9 مليون	+3%
	كرواتيا *	5,9 مليون	+3%
	تونس	4,3 مليون	+12%

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة - المواقع الرسمية للوجهات السياحية

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي - تحسن مستمر لترتيب المغرب على المستوى العالمي

المغرب يحتل المرتبة الثالثة عشرة في التصنيف العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة لأفضل 20 وجهة سياحية أداءً على الصعيد الدولي، من حيث نسبة النمو للنصف الأول من سنة 2025

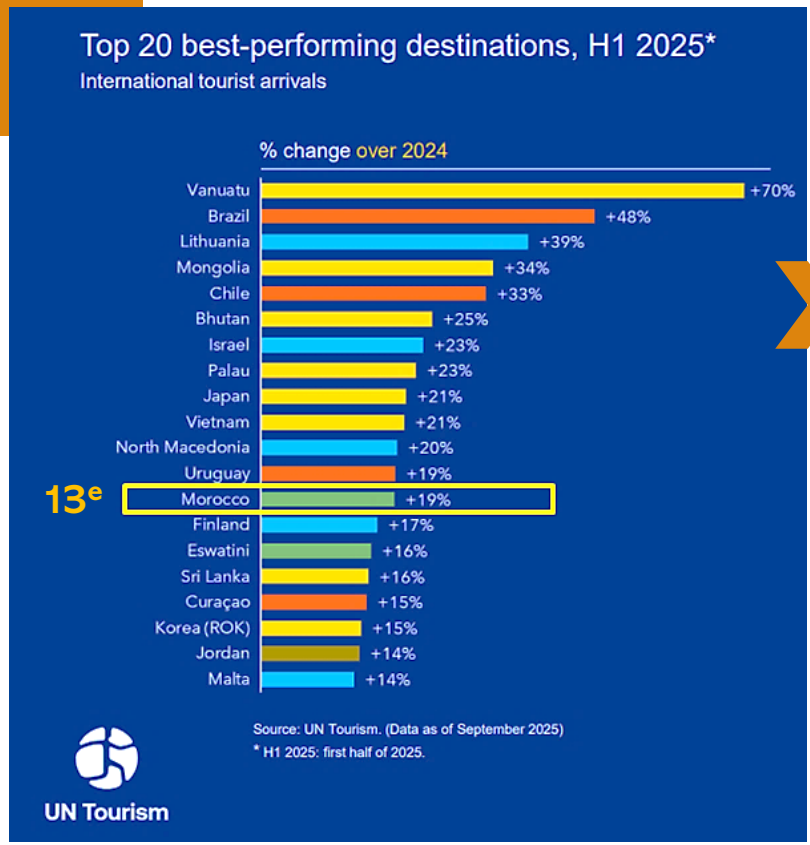

كما احتل **المرتبة الأولى** على مستوى منطقتي **إفريقيا والشرق الأوسط**، مما يعكس جاذبيته المتزايدة ومكانته الراسخة كوجهة سياحية متميزة.

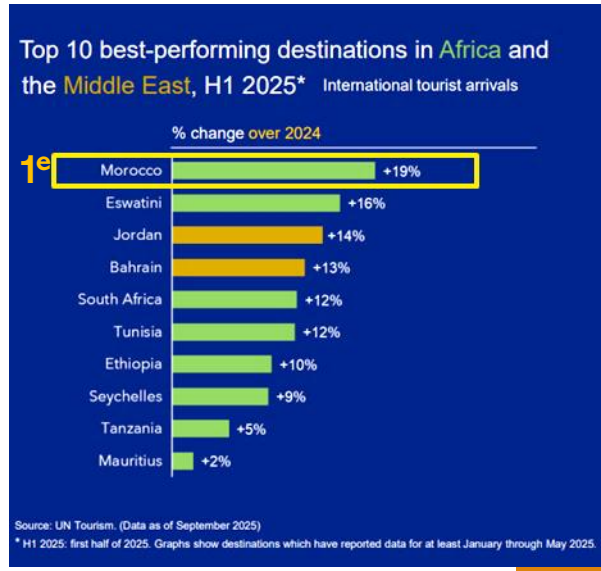

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي - نمو متواصل على المستوى الوطني

حقق المغرب أرقاماً قياسية، حيث استقبل 16,6 مليون سائح في متم شهر أكتوبر 2025، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 14% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
كما بلغت عائدات العملة الصعبة 100 مليار درهم متم شهر شتنبر، بزيادة قدرها 15%.

إلى متم شهر أكتوبر 2025

16,6
مليون سائح
بمراكز الحدود

+14 %
مقارنة مع نفس الفترة
من 2024

26,6
مليون
ليلة مبيت

+11 %
مقارنة مع نفس الفترة
من 2024

***100**
مليار درهم
مداخيل من العملة الصعبة

+15 %
مقارنة مع نفس الفترة
من 2024

*إلى متم شهر **شتنبر** 2025

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي

2 الإنجازات

3 برنامج العمل لسنة 2026

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2026

2 الإنجازات - خارطة الطريق 2023 – 2026

تسريع التنزيل الترابي لخارطة الطريق 2023 – 2026

- **تتميز المرحلة الحالية بالمشاركة الفاعلة والتعبئة القوية لجميع الأطراف المعنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من المشاريع والمبادرات المندرجة ضمن هذه الخارطة قد دخلت حيز التنفيذ الفعلي، وهي في طور التقدم بشكل ملموس.**
  - **التوقيع على 49 اتفاقية** خاصة لتطوير المنتوج بمبلغ اجمالي يبلغ 3,2 مليار درهم ؛
  - **التثمين السياحي ل16 قرية**: التوقيع على 09 اتفاقيات لإنجاز برامج التثمين والباقي في طور التوقيع (188 مليون درهم)؛
  - البدء في إنجاز عدة مشاريع أخرى: **68 مشروع خضع للدراسات الأولية والتخطيط المالي و20 مشروع قيد الإنجاز.**

- تسريع تنزيل مختلف الروافع التنافسية لخارطة الطريق:

1. تحفيز النقل الجوي؛
2. استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات؛
3. تأهيل وتعزيز العرض الفندقي؛
4. تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات؛
5. تكوين وتقوية الرأسمال البشري.
6. تعزيز مرصد السياحة.

2 الإنجازات - تحفيز النقل الجوي

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتطوير شراكات على مستوى الربط الجوي، حيث تم خلال سنة 2025:

- **إحداث 80 خطًا جويًا جديدًا**، انطلاقا من الأسواق الرئيسية المصدرة للسياح كما تم تعزيز الربط مع العديد من شركات الطيران، من بينها Easy jet, LOT، Delta، United Airlines.

وفيما يتعلق بالقواعد الجوية الجديدة في المغرب:

- الطاقة الاستيعابية: تم الاتفاق مع شركات الطيران على **توفير حوالي 12,6 مليون مقعدًا خلال سنة 2025**، وهو ما يمثل زيادة قدرها 11% مقارنة بعام 2024؛
- Transavia: تم افتتاح قاعدة بطائرة واحدة في مطار أكادير خلال سنة 2025، وقاعدة بطائرتين في مطار مراكش؛
- EasyJet: من المخطط افتتاح قاعدة بثلاث طائرات في مطار مراكش خلال سنة 2026.

2 الإنجازات - استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

عقد شراكات مع منظمي الأسفار خلال سنة 2025

- تم التعاقد مع وكالات الأسفار عبر الإنترنت (OTA) على حوالي **9 مليون ليلة**، أي زيادة بنسبة 16% مقارنة بعام 2024؛
- تم التعاقد مع منظمي الرحلات بمجموع **2,6 مليون مسافر**، أي زيادة بنسبة 16% مقارنة بعام2024 ؛
- مواصلة تنفيذ مضامين الشراكات المتعاقد عليها والقيام بحملات ترويجية مشتركة مع مختلف الشركاء.

القيام بحملات ترويجية واسعة

- تفعيل شراكات مع المؤثرين من الأسواق الرئيسية المستهدفة؛
- إنتاج ونشر فيديوهات ترويجية قصيرة تحت شعار **«Visit Morocco Originals»** وتم نشرها عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛
- إطلاق حملات ترويجية تواصلية **«بحر بلادنا »** و**«طبيعة بلادنا »**متعددة القنوات عبر: التلفزيون، الراديو، اللوحات الإعلانية، المنصات الرقمية، وشبكات التواصل الاجتماعي؛
- اطلاق موجة تواصلية جديدة من الحملة الترويجية **«Mobilité»** ؛
- اطلاق جولة ترويجية دولية تحت شعار **"المغرب، أرض كرة القدم".**

2 الإنجازات - استراتيجية الترويج والتوزيع متعددة القنوات

قامت الوزارة عبر المكتب الوطني المغربي للسياحة بتكثيف الجهود للترويج للوجهة

المشاركة في المعارض و المؤتمرات

- المشاركة في المعارض السياحية الدولية الرئيسية b2b ؛
- المشاركة لأول مرة بالمعرض الدولي الصيني للسياحة بشانغاي 2025؛
- تنظيم المكتب الوطني المغربي للسياحة للمؤتمر السنوي لمنظمي رحلات الأسفار الإيطاليين "Welcome Travel Group"لصالح 1500 مشارك ؛و تتويج المغرب خلال هذا المؤتمر بجائزة "**أفضل وجهة سياحية للشركاء**" لعام 2025؛
- تنظيم المكتب الوطني المغربي للسياحة للمؤتمر السنوي لشركات السفر الفرنسية في تاغازوت لصالح 360 مشاركًا.

مواصلة البرامج الاعتيادية....

- ومواصلة الحملات الترويجية الرقمية وتفعيل وتعزيز مختلف الشراكات الجهوية الإقليمية.

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

قامت الوزارة بنشر القرارات التالية بالجريدة الرسمية والمتعلقة بالقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى

- قرار رقم 24-835 صادر في 21 من رجب 1446 (22 يناير 2025) بتحديد نماذج الوثائق الإدارية المتعلقة بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي؛
- قرار رقم 24-836 صادر في 21 من رجب 1446 (22 يناير 2025) بتحديد معايير الإقامات العقارية المسندة إلى مؤسسة للإيواء السياحي؛
- قرار مشترك رقم 24-985 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1446 (24 ديسمبر 2024) بتحديد معايير تصنيف مؤسسات الإيواء السياحي؛
- قرار مشترك رقم 24-986 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1446 (24 ديسمبر 2024) بتحديد معايير تصنيف المطعم السياحي ونموذج استمارة المعايير الدنيا؛
- قرار مشترك رقم 24-987 صادر في 22 من جمادى الآخرة 1446 (24 ديسمبر 2024) بتحديد نماذج الوثائق الادارية المتعلقة بطلبات ورخص الاستغلال الخاصة بمؤسسات الإيواء السياحي وبطلبات وقرارات التصنيف الخاصة بالمطاعم السياحية.

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

... تنزيل آليات مبتكرة بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية

Cap Hospitality

- **" Cap Hospitality "**: في إطار **الشراكة مع صندوق محمد السادس للاستثمار**، تخص منح تمويل مشترك (الدين البنكي + الدين التابع " dette subordonnée")، لتجديد الغرف ورفع مستوى العرض السياحي. **تتكفل فيه الدولة بكامل تكاليف الفائدة**، لفائدة مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة الحاملة لمشروع تأهيل. وتتيح الآلية أجال تسديد تصل إلى 12 عاما ، وتأجيل الدفع لمدة سنتين؛

- تم منح **91** موافقة على الاستحقاق من الدعم لصالح مؤسسات الايواء السياحي بإجمالي قروض بقيمة 4 مليار درهم و اجمالي استثمار 7 مليار درهم . كما وقعت **36 مؤسسة للإيواء السياحي** على عقود القروض البنكية بقيمة 2 مليار درهم للبدء بأشغال التجديد.

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

... تنزيل آليات مبتكرة بشراكة مع الشركة المغربية للهندسة السياحية

- وضع مقاربة ميدانية **لإعادة فتح و انعاش مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة و/أو المتهالكة على مستوى ورززات وزاكورة (1.300+ غرفة ،11 وحدة، باستثمار إجمالي قدره 520 مليون درهم**، منها 80 مليون درهم كإعانة من طرف الشركة المغربية للهندسة السياحية) :

  - 11 وحدة، وُجِد لها مستثمرين جدد؛
  - انتهاء الأشغال وافتتاح (02) مؤسستين فندقيتين؛
  - الباقي سيتم افتتاحه بين 2026 و2027؛
  - بالموازاة مع إعادة الفتح، تم الاستثمار في عدة مشاريع للترفيه، حيث سيتم خلق ساحات للتنشيط والمتحف والمسارات السياحية ذات الطابع السنيمائي.

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

... كما واصلت الوزارة تأهيل وتعزيز العرض الفندقي عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

- اهتمام كبير يوليه المستثمرون المغاربة والأجانب للاستثمار في القطاع، حيت من المتوقع **خلق 8.100 سرير إلى متم 2025.**
- من المرتقب أن يبلغ حجم الاستثمارات السياحية متم 2025، **9,5 مليار درهم.**
- المشاركة في المنتديات الكبرى المخصصة للاستثمار السياحي: AOHISمدريد، AIM بأبوظبي، المنتدى الاقتصادي المغرب-البرتغال، المنتدى الاقتصادي المغرب-النمسا المخصص لكأس العالم 2030، وغيرها.
- تبادل الخبرات وتعزيز التعاون السياحي بين المغرب ودول أخرى.

خلق 8.100 سرير إلى متم 2025
أي 2,7 % من الطاقة الإجمالية الحالية

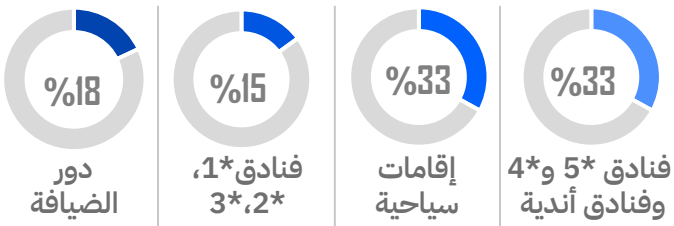

إنجاز أكثر من 43.000 سرير إضافي ما بين 2020 و 2025
في اطار خارطة الطريق
أي 14%من الطاقة الإجمالية الحالية
وهو ما يمثل 108% من الهدف المسطر
مما سيرفع الطاقة الإيوائية الفندقية إلى 303.000 سرير فندقي إجمالي إلى متم 2025

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

مقتطف من المشاريع السياحية المنجزة الخاصة بالإيواء السياحي

هركوليس بارك – طنجة
HERCULES PARK - TANGER

ايدو مالباطا – طنجة
IDOU MALABATA- TANGER

لو مرديان ماريوت – الدار البيضاء
LE MERIDIEN BY MARRIOTT- CASABLANCA

2 الإنجازات - تأهيل و تعزيز العرض الفندقي

مقتطف من المشاريع السياحية المرتقبة الخاصة بالإيواء السياحي

فندق شالكا دون - الراشيدية
HOTEL XALUCA DUNES

هيلتون أنفا - الدار البيضاء
HILTON ANFA- Casablanca

برج محمد السادس- الرباط
TOUR MOHAMMED VI - RABAT

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

برنامج Goسياحة

قمنا بإطلاق برنامج " Goسياحة": منح استثمارية لفائدة **1.700مقاولة** في قطاع السياحة بهدف **خلق عرض ترفيهي** مبتكر ومتنوع وتعزيز تنافسية المقاولات المستهدفة وخلق فرص شغل جديدة. ويتضمن هذا البرنامج ثلاث مكونات، وهي:

استثمار سياحة

دعم مشاريع التنشيط السياحي والإيواء السياحي المصنف المقترن بخدمة الترفيه السياحي، بنسب تبلغ على التوالي 35 % و 30 % للاستثمارات التي لا تفوق 10 ملايين درهم.

مواكبة سياحة

دعم المقاولات السياحية في عملية تحولها الشامل : الإستراتيجية المالية، التميز العملياتي، تطوير الأسواق، التحول الرقمي عبر تحمل 90 % من تكاليف الخبرة التقنية في حدود مليون درهم عن كل مستفيد.

تطوير سياحة

يخص المشاريع المستدامة و يوفر منحة 40 % من المبلغ الإجمالي الذي لا يتعدى 10 مليون درهم.

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

برنامج Goسياحة

استفاد 1.327 مشروع من الدعم حتى متم أكتوبر 2025

السنة	المشاريع المستفيدة
2024	533
2025	794
المجموع	1.327

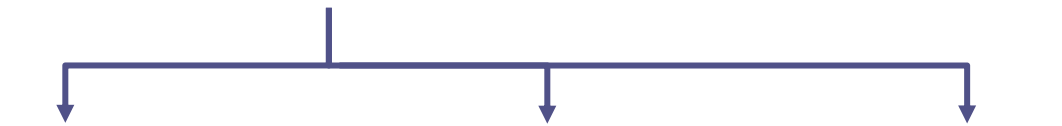

تطوير سياحة
47 مشروع

مواكبة سياحة
1.206 مشروع

استثمار سياحة
74 مشروع

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

مواصلة تنزيل برنامج "مقاولة سياحية" عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية والشركات الجهوية للتنمية السياحية (SDRs)

- برنامج دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة ومقاولات التنشيط السياحي

جهة سوس ماسة
مواصلة تنزيل البرنامج

- اختيار 142 مشروعا سياحيا منها 120 مشروع تم التعاقد مع حاملها من طرف الشركة الجهوية.
- مواصلة استكمال الملفات من اجل التعاقد مع حاملي المشاريع الذين تمت المصادقة عليهم من طرف لجنة الاستثمار.

جهة بني ملال خنيفرة
مواصلة تنزيل البرنامج

- اختيار 37 مشروعا سياحيا منها 25 مشروعا تم التعاقد مع حاملها من طرف الشركة الجهوية.

جهة كلميم واد نون
مواصلة تنزيل البرنامج

- تطوير منصة رقمية للبرنامج خاصة بالجهة
- إطلاق أول طلب إبداء الاهتمام بالمشاريع عبر المنصة الرقمية
- التوصل ب 22 مشروعا سياحيا.

MOUKAWALA SIYAHIA
مقاولة سياحية

خلق حوالي 5.920 منصب شغل مباشر

وسيتم تنزيل المزيد من برامج الدعم عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... بالإضافة الى إطلاق برامج أخرى لتحفيز الاستثمار عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

- خلق آلية للاحتضان لدعم 360 مقاولة صغرى ومتوسطة في ثلاثة مجالات : التكنولوجيا الرقمية، الألعاب الافتراضية والرقمية (gaming) وفن الطبخ:

- انتقاء 278 مشروع: 100 مشروع متعلق بالألعاب الافتراضية ،42 مشروع متعلق بالخدمات والأنشطة السياحية الرقمية ، 136مشروع متعلق بفن الطبخ المغربي بميزانية منحة إجمالية تبلغ حوالي 83 مليون درهم.
- تمويل 212 مشروع (المبلغ الإجمالي الذي تم صرفه 31 مليون درهم):
  - الألعاب الافتراضية : تمويل 71مشروع؛
  - الخدمات والأنشطة السياحية الرقمية : تمويل 42 مشروع؛
  - الطبخ المغربي : تمويل 99 مشروع.
- إنجاز 37 مشروع.

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... بالإضافة الى إطلاق برامج أخرى لتحفيز الاستثمار

- تعزيز بنك المشاريع السياحية بمشاريع إضافية (banqueprojetstourisme.ma).

- سجلت منصة بنك مشاريع السياحة أكثر من **57.000 زيارة**، مما يعكس اهتماماً متزايداً بالاستثمار في القطاع السياحي :
  - **47.000 زيارة** على **المستوى الوطني**، خاصة من جهات الدار البيضاء – سطات، مراكش – آسفي، فاس، الرباط و برشيد؛
  - **10.000 زيارة** على **المستوى الدولي**، خاصة من فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، إسبانيا، كندا و الإمارات العربية المتحدة.

- في إطار **العدالة المجالية**، عملت الوزارة على إثراء المنصة بمشاريع إضافية لينتقل مجموع المشاريع من 229 مشروعاً إلى **914 مشروع** في جميع جهات المملكة.

الجهة	عدد المشاريع
طنجة - تطوان - الحسيمة	106
الشرق	87
فاس - مكناس	93
الرباط - سلا - القنيطرة	40
بني ملال - خنيفرة	68
الدار البيضاء - سطات	87
مراكش - آسفي	127
درعة - تافيلالت	89
سوس - ماسة	77
كلميم - واد نون	52
العيون - الساقية الحمراء	66
الداخلة - وادي الذهب	22
المجموع	914

إنشاء نزل في أمتودي كلميم- واد نون

فرقة الاستعراض في الهواء الطلق الشرق

تنظيم التظاهرات على متن القوارب سوس- ماسة

رحلة مراقبة الطيور فاس- مكناس

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

الترويج للمشاريع القاطرة (14 مشروع مهيكل) لخارطة الطريق عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

إنجاز الدراسات الهندسية والعمل على تعبئة الأوعية العقارية وعقد مذكرات تفاهم مع المستثمرين:

- **المنتزه الوطني افران** :إطلاق طلب ابداء الاهتمام لاختيار حاملي المشاريع ؛
  - اختيار الحاضنة التي ستتكلف بمواكبة حاملي المشاريع المنتقاة؛
  - استقبال 54 طلب عبر المنصة الرقمية؛
  - تنظيم المؤتمر الدولي لتطوير السياحة المستدامة في المغرب بإفران تحت عنوان: "ما هي آفاق السياحة الخضراء؟" .
- **مشروع « Dino Parc » بأزيلال** :إطلاق طلب ابداء الاهتمام المتعلق بانتقاء مستثمر مسير متخصص لتطوير وتدبير المشروع بأزيلال؛
- **المحطة السياحية الخضراء بخنيفرة** :اتفاقية الشراكة الخاصة المتعلقة بالتطوير في طور التأشير عليها؛
- **السوق الرقمي** :إطلاق طلب ابداء الاهتمام المتعلق بالمنصة التجارية الالكترونية E-Produit
- **المنتزه الوطني توبقال** :المصادقة على الاتفاقية الخاصة بالمنتزه من طرف الشركاء؛
- **تطوير وهيكلة أنشطة الطيران بالمنطاد-إقليم الرحامنة**:المصادقة على الاتفاقية الخاصة من طرف الشركاء؛
- **"المدينة المتوسطية" بطنجة**: توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة نايف الراجحي لتطوير مجمع عالي المستوى يجمع بين الترفيه والثقافة و التجارة.

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

مقتطف من الإنجازات السياحية الخاصة بالترفيه

"حديقة الأسود" - أكادير
LIONS GARDEN - AGADIR

بارك هيركوليس – طنجة
HERCULES PARK - TANGER

المركز التجاري «لومارشي» دار السلام – الرباط
MARCHE DAR ESSALAM- RABAT

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... كما واصلت الوزارة جهودها لتشجيع الاستثمار السياحي وتطوير المنتوج عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

برنامج تطوير المنتوج الثقافي

- مواصلة تفعيل البرامج والبرامج التكميلية لتثمين وتأهيل المدن العتيقة (مراكش، الصويرة، فاس، مكناس، سلا، تطوان، طنجة): **بنسبة تقدم تفوق 90 %** في المتوسط وإنجاز 251 مشروع و 70 في طور الإنجاز أو مبرمجة.

برنامج تطوير المنتوج الطبيعي

- مواصلة إنجاز برامج تثمين وتطوير المنتوج الطبيعي على مستوى مختلف الجهات بنسبة تقدم تفوق 50% وإنجاز20 مشروع و17 مشروع في طور الإنجاز أو مبرمجة؛
- إعادة هيكلة المحطة السياحية أوكايمدن عبر إنجاز الدراسات العمرانية، إطلاق أشغال التشوير والتواصل، والتحضير لأشغال تهيئة وتطوير مجال التزلج؛
- إطلاق مشاريع لتطوير وتأهيل المسارات والمواقع السياحية الطبيعية بجهة طنجة -تطوان -الحسيمة (20%)، إقليم شفشاون (واد القنار 15%، بوهاشم 6%)، إقليم تطوان (عين الزرقاء)، وجهة فاس -مكناس (في طور الدراسة)؛
- تطوير القرية السياحية أولماس على مساحة 10 هكتارات، والأشغال الحالية تهم وضع أجهزة التشوير الخاصة بالمسارات.

2 الإنجازات - تحفيز الاستثمار في التنشيط والخدمات

... في اطار تطوير المنتوج الطبيعي، اطلاق برنامج تثمين 16 قرية سياحية عبر الشركة المغربية للهندسة السياحية

يعكس هذا البرنامج تنوع وغنى المؤهلات الطبيعية المغربية.

- وتتوزع هذه القرى على 4 مجموعات جغرافية:

المجموعة الأولى	المجموعة الثانية	المجموعة الثالثة	المجموعة الرابعة
دار الحمراء (فاس-مكناس)؛ عين اللوح (فاس-مكناس)؛ زاوية إفران (فاس-مكناس)؛ عين تيزغة (الدار البيضاء- سطات).	إيمي ودار (سوس- ماسة)؛ إمسوان (سوس- ماسة)؛ قصر آيت بن حدو (درعة تافيلات)؛ قصر تيزكي (درعة – تافيلات).	إمليل (مراكش- أسفي)؛ أوكايمدن (مراكش- أسفي)؛ أوزود (بني ملال- خنيفرة)؛ زاوية أحنصال (بني ملال- خنيفرة).	إيشيرتن (طنجة- تطوان- الحسيمة)؛ جاجوكا (طنجة- تطوان- الحسيمة)؛ تافوغالت (الشرق)؛ أولماس (الرباط- سلا- القنيطرة).

2 الإنجازات - تكوين وتقوية الرأسمال البشري

تنزيل برامج خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026، للنهوض بالرأسمال البشري

- **تطوير منظومة التكوين المهني والعالي التابعة لقطاع السياحة**

- إطلاق 23 شعبة بالتكوين المهني والعالي خلال الموسم التكويني والعالي 2025-2026؛
- مواصلة مشاريع توسعة، تطوير وتجهيز المرافق البيداغوجية؛
- تثمين الطبخ المغربي التقليدي عبر تحويل مركز تواركة إلى معهد متخصص بمستويات تكوينية جديدة في فن الطبخ والحلويات؛
- تفعيل التكوين التطبيقي في الفنادق البيداغوجية بالمعاهد المتخصصة للتكنولوجيا التطبيقية الفندقية والسياحية بطنجة وورزازات.

- **مواكبة برامج النهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي لمكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل**

- برنامج **"كاب للتميز" في السياحة -Cap Excellence**: يتم تنفيذ نمط التسيير العام-الخاص بخمس (05) معاهد بكل من مراكش، الصويرة، والداخلة ومعهدين بأكادير مع وضع معايير التميز للرفع من جودة التكوين؛
- برنامج **"الأطر المتوسطة"- Middle Management:** تم إعداد وبلورة برنامجين تكوينيين تأهيليين لتطوير مهارات الأطر المتوسطة، يستهدفان 2.500 مستفيد. كما يجري العمل على تهيئ تكوين تكميلي لفائدة 520 خريج للحصول على الشهادة الخاصة بخدمة توزيع المنتوجات السياحية العالمية (GDS)؛
- برنامج **"التكوين المستمر المتميز" - Formation Continue d'Excellence:** تم الانتهاء من المرحلة التجريبية الخاصة بالمنصة الرقمية "مهارتي" ويتم إعداد 60 وحدة تكوينية رقمية خاصة بها. هذا بالإضافة إلى إطلاق تكوين حضوري (ماستر كلاس) خاص ب "فن الطبخ" و"الحلويات" و"خدمة وفن المائدة" لفائدة 1020 مستفيد.

2 الإنجازات - تكوين وتقوية الرأسمال البشري

تنزيل برامج خارطة طريق القطاع السياحي 2023-2026، للنهوض بالرأسمال البشري

- تنزيل برنامج "كفاءة" للمصادقة على الخبرة المهنية ل 5.000 مهني هذه السنة، حسب التوزيع التالي :

الجهة	مراكش-اسفي	طنجة-تطوان-الحسيمة	الرباط-سلا-القنيطرة	الدار البيضاء-سطات	سوس ماسة	فاس-مكناس	بني ملال-خنيفرة	الشرق	الداخلة-وادي الذهب	كلميم-واد نون	العيون-الساقية الحمراء	درعة-تافيلالت
عدد المستفيدين	900	900	400	700	900	400	200	200		200		200

كفاءة Kafaa

2 الإنجازات - تعزيز مرصد السياحة ليصبح أداة قيادة فعالة

تنزيل تصور طموح مشترك مع المهنيين لتسهيل الولوج للمعلومات السياحية وجعلها رافعة لتطوير القطاع

OBSERVATOIRE DU TOURISME
MAROC

- **إطلاق موقع إلكتروني جديد للمرصد الوطني للسياحة:**
  - يضم الموقع لوحة مؤشرات تفاعلية تمّ تصميمها بمساندة منظمة الأمم المتحدة للسياحة والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)؛
  - يمثل الموقع فضاء تفاعلي عصري وسهل الاستخدام يُقدّم معطيات محيّنة، إلى جانب أدوات مقارنة وتحليل؛
  - أصبحت جميع البيانات والمؤشرات متاحة عبر: www.observatoiretourisme.ma.

- **اطلاق نموذج جديد، معتمد على نطاق واسع دولياً، لتقدير مؤشرات الإيواء للمؤسسات السياحية المصنّفة:**
  - يرتكز على عينة تمثيلية تأخذ بعين الاعتبار أنواع الإيواء، الوجهات، والموسمية؛
  - سيوفِّر معطيات استراتيجية أكثر شمولا ودقة لدعم قرارات المهنيين في القطاع، وتوجيه اختيارات الاستثمار للمستثمرين المحليين والدوليين؛
  - سيتم تزويد بوابة المرصد بالمعطيات المستخرجة من النموذج الجديد لتقدير مؤشرات الإيواء بمؤسسات الإيواء السياحي المصنّفة، بما يتيح رؤية أكثر شمولية للنشاط السياحي على المستوى الوطني.

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي

2 الإنجازات

3 برنامج العمل لسنة 2026

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2026

3 برنامج العمل خلال سنة 2026

1 تحفيز النقل الجوي

- تسريع تطوير مكونات البرامج المتعاقد عليها ؛
- تكثيف الجهود لتطوير شراكات جديدة على مستوى الربط الجوي؛
- مضاعفة حجم الرحلات المبرمجة، إلى جانب السعي إلى تكثيف التسويق واستقطاب شركاء تجاريين جدد.
- العمل على مضاعفة الرحلات المباشرة انطلاقا من الأسواق المصدِرة ذات المؤهلات القوية؛

2 تعزيز الترويج والتسويق

- مواصلة الحملات الترويجية؛
- إثراء مكتبة الوسائط بالمحتويات؛
- إعادة تصميم الموقع الإلكتروني www.visitmorocco.com؛
- إنتاج محتوى لتنشيط المنصات الاجتماعية Visit Morocco و Ntla9awfbladna؛

3 برنامج العمل خلال سنة 2026

3 دعم الاستثمار في القطاع السياحي

- **مواصلة تنزيل آلية الاحتضان والدعم المالي في ثلاثة مجالات : التكنولوجيا الرقمية، الألعاب الافتراضية والرقمية (gaming) وفن الطبخ؛**
  - خلق **360 مشروع** بما يناهز أكثر من 300 مليون درهم على مستوى المدارات السياحية على مستوى فاس وطنجة وتطوان والرباط والدار البيضاء ومراكش وأكادير والصويرة.

- **التثمين السياحي للقرى (16 قرية)** وإنجاز المكونات التالية:
  - تطوير عرض حول التراث الثقافي؛
  - خلق أنشطة سياحية مدرة للدخل ، الإيواء والمطعمة ، لفائدة الساكنة المحلية **(289 مشروع)**؛
  - توفير تجهيزات سياحية (المرائب والمرافق الصحية والساحات العمومية والمنصات البانورامية....)؛
  - إنجاز ووضع مجسمات سياحية بانورامية هوائية وإطارات صور.

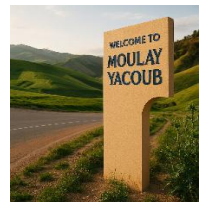

- **تعزيز جودة المنتوج (Visites mystères)**
  - تقييم جودة خدمات المؤسسات الفندقية في إطار نظام التصنيف الجديد :إجراء زيارات سرية **لما يقارب 2.000 وحدة فندقية في 2026.**

3 برنامج العمل خلال سنة 2026

- **مواصلة تنزيل برامج تحسين جاذبية الوجهات لتطوير السلاسل السياحية**
  - مواكبة **أكثر من 30 مشروع** لتحسين جاذبية الوجهات مع توقع **إنجاز نحو عشرة مشاريع بحلول نهاية عام 2026**: حافلات سياحية ،قطار سياحي، التشوير السياحي و المدارات السياحية بالمجال الطبيعي، التثمين السياحي للمواقع السياحية بورززات و تنغير...؛
  - مواصلة الدعم التقني والمالي لبرنامج تطوير المنتوج الثقافي وبرنامج تطوير المنتوج الطبيعي؛
  - تفعيل آلية دعم **لخلق 20 مشروع سياحي** (إيواء إيكولوجي و أنشطة)على مستوى المنتزه الوطني **لإفران**.

- **مواصلة تنزيل برنامج Go Siyaha** للوصول إلى **1.700 مقاولة** ما بين سنتي 2023 و 2026.

- **مواصلة تنزيل الآلية الخاصة لدعم مؤسسات الإيواء السياحي المغلقة و/أو المتهالكة على مستوى ورززات و زاكورة.**
  - للإشارة، ولمواكبة هذه الآلية، تم القيام بحملة نموذجية بشراكة مع الفاعلين المحليين بورززات لمواكبة وحدات الإيواء السياحي الغير مصنفة لتسوية وضعيتها والقيام بالتشخيص لأكثر من 90 وحدة والوقوف على الإشكالات التي ينبغي معالجتها. والمرحلة الحالية هي مواكبة هذه الوحدات في عملية التصنيف والتجربة المستقاة من هذه العملية ستمكن من تعميمها على مناطق أخرى.

4 تعزيز الترويج للاستثمار السياحي

- مواصلة ترويج ا لاستثمار في المشاريع السياحية القاطرة لخارطة الطريق ؛
- مواصلة الترويج للاستثمار السياحي (الإيواء والترفيه)؛
- تنظيم النسخة الأولى للمنتدى العالمي للاستثمار في الترفيه بالمشاركة مع الجمعية الدولية للمنتزهات ومرافق الترفيه(AAPA) ؛
- المشاركة في منتديات ومعارض مخصصة للترويج لفرص الاستثمار في القطاع السياحي ؛
- مواصلة تطوير محتوى ترويجي رقمي يبرز الإمكانيات الاستثمارية في مختلف الوجهات.

3 برنامج العمل خلال سنة 2026

5 تسريع أشغال مشروع إعادة تموقع مؤسسات التكوين الفندقية والسياحية

- مواصلة مشاريع توسعة وتطوير التكوين وتجهيز المرافق البيداغوجية؛

6 مواصلة تنزيل الإطار التشريعي الخاص بتصنيف مؤسسات الإيواء السياحي وفقا للقانون 80.14 والقرارات ذات الصلة

- إصدار القرارات المشتركة الخاصة بالمخيم المتنقل (Bivouacs)، والإيواء عند الساكنة والإيواء البديل.

7 تنفيذ البرامج التي تم إطلاقها بناء على اتفاقيات تم عقدها مع:

- **" الكونفدرالية الوطنية للسياحة":** تتعلق ببرنامج "كفاءة" : المصادقة على كفاءات 1450 مستفيدًا إضافيًا في 2026 في مجالات الفندقة والمطاعم وغيرها من المهن.
- **"مكتب التكوين المهني و إنعاش الشغل":** تتعلق بمواصلة تنفيذ برامج في مجال التكوين:
  - برنامج "كاب التميز" "Cap Excellence" : ترقية 5 مؤسسات إضافية وفقًا لمعايير التميز المعتمدة
  - برنامج تكوين : "الأطر المتوسطة " Middle managers" تدريب 2.600 مستفيد إضافي
  - برنامج التكوين المستمر :تدريب 6.000 مستفيد وتوسيع نطاق المستفيدين تدريجيا؛
  - تنفيذ برنامج التكوين بالتدرج الذي يهدف الى الوصول الى 6.000 متدرج في أفق 2030.

3 برنامج العمل خلال سنة 2026

8 تطوير التنمية الترابية السياحية

- تسريع تنزيل المشاريع على المستوى المحلي المدرجة ضمن خارطة طريق السياحة 2023-2026؛
- مواصلة تحليل وضعية القطاع السياحي على المستوى الترابي من أجل تحديد مجالات التطوير ذات الأولوية ؛
- مواصلة جرد و تثمين الموارد السياحية الطبيعية والثقافية والتراثية للوجهات ذات دينامية سياحية محدودة وتحديد إمكانيات تثمينها في إطار سلاسل موضوعاتية لخارطة الطريق؛
- تكثيف المشاورات التشاركية مع الفاعلين المحليين؛
- الإشتغال بالتنسيق مع جميع الأطراف المعنية لوضع خطة عمل شاملة للتنمية السياحية الترابية تتناسب مع الخصائص الثقافية والطبيعية لكل منطقة.

الفهرس

1 مؤشرات نشاط القطاع السياحي

2 الإنجازات

3 برنامج العمل لسنة 2026

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2026

4 الميزانية المرتقبة لسنة 2026

ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

التسيير (العتاد ومصاريف مختلفة)	4,6%	81 783 000	1 761 746 000
الاستثمارات	95,4%	1 679 963 000	

* دون احتساب نفقات الموظفين

شكرا على حسن انتباهكم

ملحقات

توزيع ميزانية قطاع السياحة (بالدرهم) (*)

	التسيير والاستثمار 2025*	التسيير والاستثمار 2026*	26/25
الإدارة المركزية	100 619 500	90 616 000	-10%
مؤسسات التكوين	17 429 500	17 430 000	0%
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	300 000 000	300 000 000	0%
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	150 700 000	246 700 000	64%
المجموع (1)	**568 749 000**	**654 746 000**	**15%**
الاعتمادات الإضافية التسيير والاستثمار المبرمجة في إطار خارطة الطريق 2023-2026**			
الإدارة المركزية	0	0	
مؤسسات التكوين	10 750 000	7 750 000	-28%
إعانة المكتب الوطني المغربي للسياحة	700 000 000	500 000 000	-29%
إعانة الشركة المغربية للهندسة السياحية	512 500 000	500 000 000	-2%
المغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة	0	50 000 000	100%
الكنفدرالية الوطنية للسياحة	17 500 000	12 500 000	-29%
مكتب التكوين المهني و انعاش الشغل	58 750 000	36 750 000	-37%
المجموع (2)	**1 299 500 000**	**1 107 000 000**	**-15%**
المجموع 1+2	**1 868 249 000**	**1 761 746 000**	**-6%**

* دون احتساب نفقات الموظفين

* * مدرجة في الميزانية المبرمجة على مستوى الكراسة الميزانياتية (La morasse budgétaire)

عرض

السيد كاتب الدولة

المملكة المغربية

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

قطاعات محركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

عرض مشروع الميزانية
أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

نونبر 2025

حرف المغرب

الفهرس

01 الصناعة التقليدية

02 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

03 الموارد والميزانية المرتقبة 2026

الفهرس

01 الصناعة التقليدية

02 الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

03 الموارد والميزانية المرتقبة 2026

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

المؤشرات الرقمية للقطاع

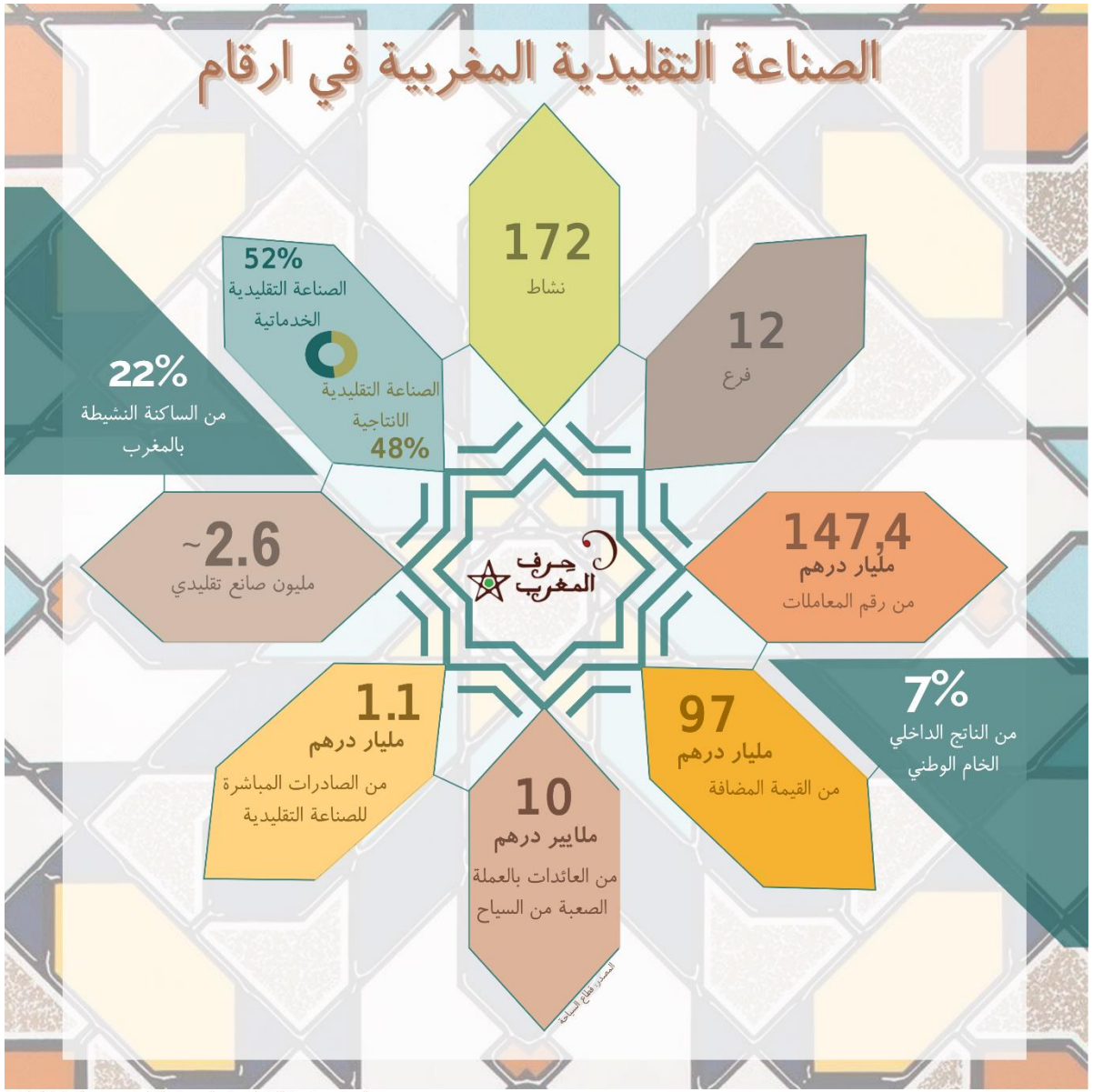

المصدر: مديرية الاستراتيجية و البرمجة و التعاون - مرصد الصناعة التقليدية
السنة المرجعية: 2024 بالنسبة للصادرات / 2022 لبقية المؤشرات

تلعب الصناعة التقليدية المغربية، بمكونيها الإنتاجي والخدماتي، دورا هاما داخل المشهد السوسيو – اقتصادي والثقافي بالمغرب

المؤشرات الرقمية للقطاع : واصلت صادرات القطاع ديناميتها الإيجابية خلال 9 أشهر الأولى من سنة 2025

2024

1.1 مليار درهم خلال سنة 2024

+7% على اساس سنوي

اهم الاسواق

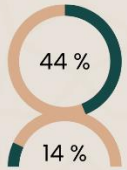

الولايات المتحدة الامريكية

فرنسا

اسبانيا

اهم المنتوجات

الفخار

الزربية

الملابس

2025

903 مليون درهم خلال فترة يناير - شتنبر 2025

+11% على اساس سنوي

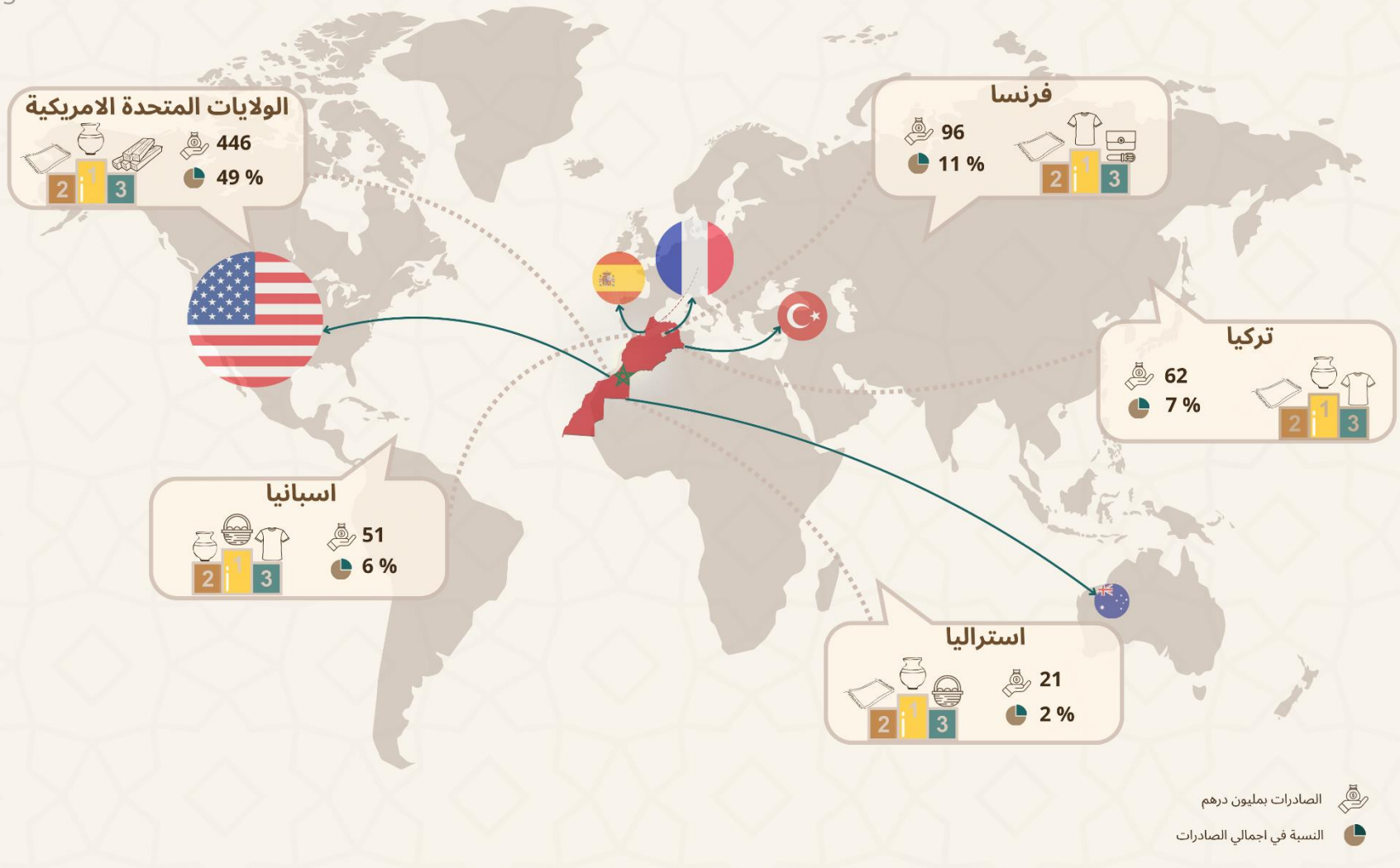

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

أهم الأوراش الحالية

شرعت كتابة الدولة في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، وذلك تماشياً مع **توجهاتها الاستراتيجية وأولويات الحكومة**، لا سيما خارطة طريق التشغيل، التحضير لكأس العالم لكرة القدم، المحافظة على التراث اللامادي للمغرب، وغيرها

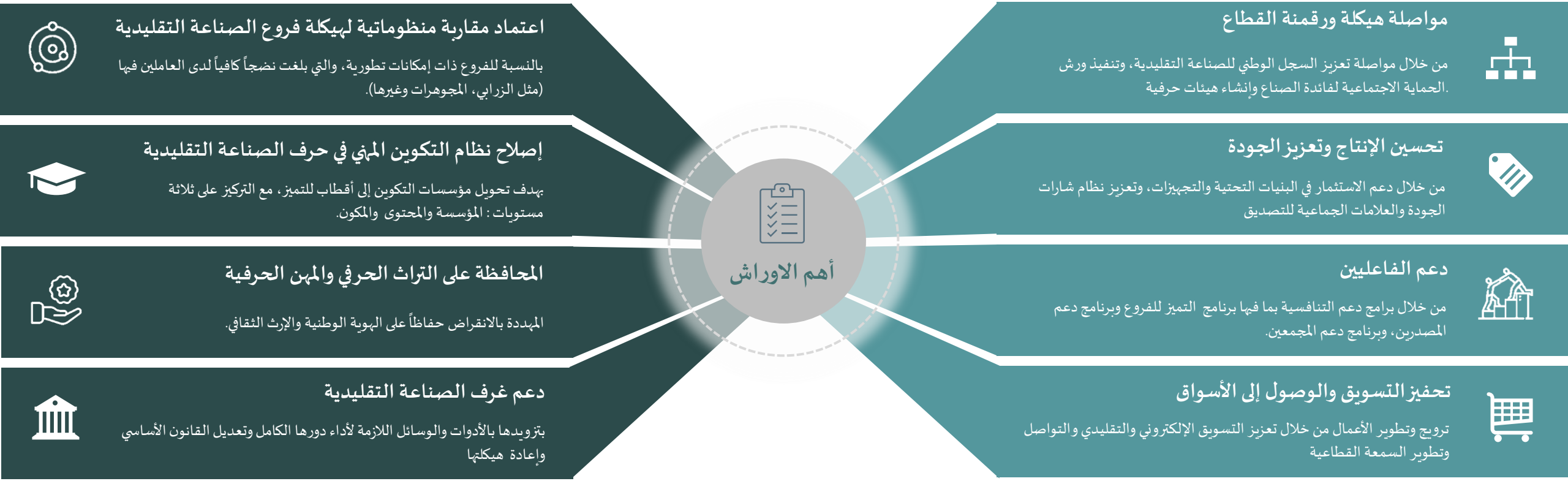

... **مع إيلاء اهتمام خاص للمساهمة الفعالة في الاستعدادات الوطنية لتنظيم المغرب لكأس أمم إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 لكرة القدم**، من خلال برمجة مجموعة من المشاريع المهيكلة بهدف تطوير وتعزيز وترويج البنية التحتية للصناعة التقليدية في المدن الست المضيفة والمناطق المحيطة بها.

أهم الأوراش الحالية

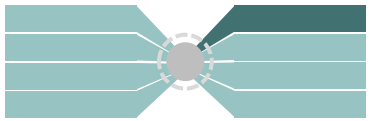

مواصلة هيكلة القطاع ورقمنته

1. استكمال تنزيل **مقتضيات القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية** ونصوصه التطبيقية.

2. تنفيذ عدد من الأوراش تمحورت بالأساس حول **إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية** الذي وصل عدد المسجلين به إلى **حوالي 435.000 فاعل** (صناع فرادى وتعاونيات ومقاولات)،

3. **تعميم التغطية الصحية** بحيث يشكل مرجعية رئيسية لتسجيل الصانعات والصناع التقليديين من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في منظومة التغطية الاجتماعية

4. **الشروع في تنفيذ ورش إحداث الهيئات الحرفية** بمكوناتها الثلاث الإقليمية والجهوية والوطنية حيث سيتم إحداث **حوالي 1800 هيئة إقليمية و276 هيئة جهوية و23 هيئة وطنية** تمثل مختلف فروع الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية

5. **توقيع عدة اتفاقيات مع شركاء مختصين في الرقمنة** : وكالة التنمية الرقمية، الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء، مجموعة بريد المغرب، بريد بنك وفيزا، البنك الشعبي وماستر كارد، بريد كاش، بريد ميديا

6. **الشروع في اصداروتوزيع بطاقة مهنية للصانع من الجيل الجديد** مع تثمينها عن طريق توقيع اتفاقيات شركة لوضع امتيازات وعروض تفضيلية لفائدة الصناع (النقل السككي، ستيام ارساليات، بريكوما، التأمين، العروض البنكية وغيرها)

أهم الأوراش الحالية

يتوفر القطاع على شبكة مهمة من البنيات التحتية تضم 114 بنية مشغلة موزعة على مختلف جهات المملكة.

الوضعية خلال سنة 2025

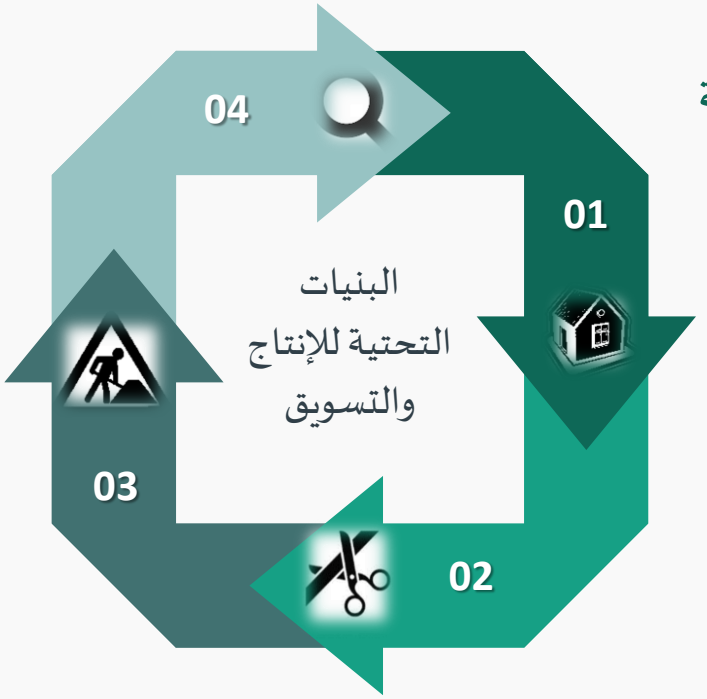

تشغيل البنيات التحتية

13بنية تحتية (7 قرى ومركبات، 3 دور الصانعة، فندقين، وفضاء للعرض)

في طور الدراسات

19 بنيات تحتية

الانتهاء من الأشغال

25 بنية تحتية

في طور الأشغال

31 بنية تحتية

... بالإضافة إلى برمجة 22 مشروعاً جديد إضافي، تشمل قرى ومركبات وفضاءات للتكوين والإنتاج والتسويق

مع الانتهاء من مشاريع الترميم والتهيئة المدرجة في برامج المدن العتيقة بمراكش، الدار البيضاء، مكناس وسلا، ومواصلة برامج مدن فاس، الصويرة، تطوان وطنجة، وإعطاء الانطلاقة لبرامج المدن العتيقة بالعرائش، القصر الكبير، شفشاون و وزان.

تحسين الإنتاج وتعزيز الجودة

بنيات تحتية للإنتاج والتسويق ملائمة للمقاولات والصناع التقليديين

يتم برمجتها وتنفيذها وتشغيلها **في إطار اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين المحليين**

البنية التحتية للصناعة التقليدية :

إعادة تأهيل البنيات المتضررة من زلزال الحوز

تحسين الإنتاج وتعزيز الجودة

البرنامج :

- إعادة تأهيل **23 بنية تحتية** (مركبات، دور صانعة، مجمعات وقرى للصناعة التقليدية، مراكز تكوين، ...)

مدة الإنجاز: 2 سنوات (2024 – 2025)

ميزانية الاستثمار	23,6 مليون درهم

وضعية الإنجاز:

- 14 بنية منتهية الاشغال
- 6 بنيات في طور الاشغال
- 2 بنيات موضوع اتفاقيات شراكة مع الفاعلين المحليين المعنيين
- 1 بنية في طور إعادة إطلاق طلب العروض الخاص بصفقة البناء

أهم الأوراش الحالية

في إطار حرصها على **تعزيز إشعاع الصناعة التقليدية واستثمار الفرص التي تتيحها التظاهرات الوطنية والدولية الكبرى**، قامت كتابة الدولة بإعداد برنامج متكامل لإنشاء وتأهيل البنيات التحتية بالمدن المستضيفة لهذه التظاهرات.

تطوير وتعزيز **البنية التحتية للصناعة التقليدية في المدن الست المضيفة لكأس العالم لكرة القدم 2030** والمناطق المحيطة بها.

تحسين الإنتاج وتعزيز الجودة

1. يهدف البرنامج إلى إبراز غنى الموروث الثقافي والحرفي المغربي، بما يعزز صورة المغرب خلال هذه التظاهرات وكوجهة سياحية للإبداع والأصالة. وتحسين مداخيل الصناع التقليديين،
2. توقيع اتفاقية إطار مع وزارة الاقتصاد والمالية لتمويل عدة مشاريع بالمدن المحتضنة لمنافسات كأس إفريقيا للأمم 2025 وكأس العالم 2030 ، بميزانية بلغت 101 مليون درهم برسم سنة 2025
3. توقيع الاتفاقيات الخاصة بالمشاريع المهيكلة للقطاع في هذا الإطار ، منها :
   - واحة فنون الصناعة التقليدية بسيدي ابراهيم مراكش،
   - فضاءات للعرض والبيع (أكادير، سلا، ...)

أهم الأوراش الحالية

تحسين الإنتاج وتعزيز الجودة

تعزيز **منظومة شارات الجودة والعلامات** الجماعية للتصديق على المنتوجات

تسجيل العلامات المميزة

التوقيع على اتفاقية شراكة مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية من أجل تسجيل العلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية

العلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية

تفعيل مقتضيات القانون رقم 12-133 المرتبط بالعلامات المميزة مع الاعتراف بالعلامة المميزة الجغرافية (منتوجات العرعار – الصويرة موكادور)

برنامج البحث والتنمية والابداع

- مواصلة تنفيذ وإنجاز البرنامج
- تنظيم النسخة التاسعة من جائزة أمهر الصناع

مواصلة تفعيل برنامج التوصيف والتصديق

- 3 مشاريع مواصفات متعلقة بالجلد و 7 متعلقة بصناعة المجوهرات
- إنجاز عمليات مراقبة لمنتوجات الفخار والنحاسيات (البراد)

وضع علامات جديدة جماعية للتصديق

- 2 علامات جديدة "قفطان مغربي" و"زليج تطوان"
- 7 علامات عامة تهم الزليج (بالعربية والفرنسية والامازيغية) والخياطة الرفيعة المغربية (بالعربية والفرنسية) و برنامج مؤازرة
- تجديد 7 علامات (تزرزيت، إيدوكان اودرار، زليج فاس، فخار واد لو، زربية مديونة، زربية ايت واوزكيط و خرقة وزان.

تصديق وحدات الانتاج

في طور التصديق على 600 وحدة إنتاج وفقا لنظام استعمال الشارة الوطنية للصناعة التقليدية "المغرب صنع يدوي"

أهم الأوراش الحالية

دعم الفاعلين

1. إنجاز تقييم للنسخة الأولى لبرامج دعم ومواكبة فاعلي قطاع الصناعة التقليدية
2. إطلاق وتنزيل النسخة الثانية من برامج دعم ومواكبة الفاعلين
3. إصلاح الأوراش الحرفية نتيجة الأضرار المترتبة عن زلزال الحوز

أهم الأوراش الحالية

1

دعم الفاعلين

إنجاز تقييم للنسخة الأولى لبرامج دعم ومواكبة فاعلي قطاع الصناعة التقليدية

نسبة الرضا الإجمالية بلغت 86 %

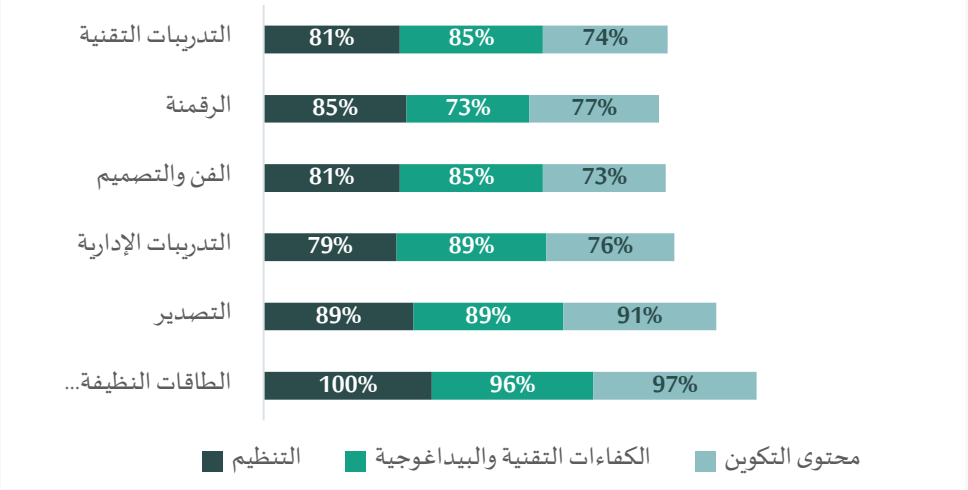

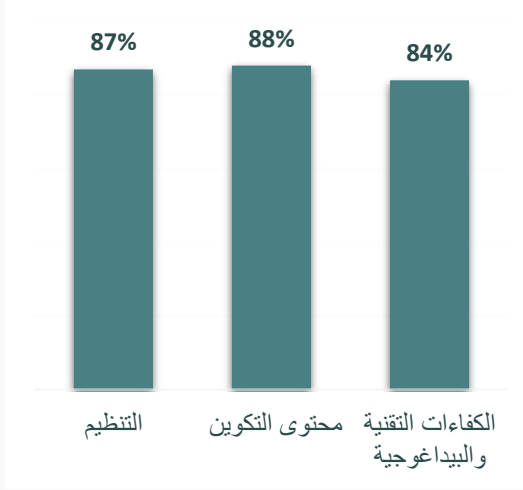

برامج دار الصانع

2

دعم الفاعلين

إطلاق وتنزيل النسخة الثانية من برامج دعم ومواكبة الفاعلين

بتعاون مع جامعة غرف الصناعة التقليدية ، وبالتنسيق مع المديريات الترابية للصناعة التقليدية، تم تنظيم ورشات للتعريف بمحتوى هذه النسخة، وقد حضرها أزيد من 300 صانع تقليدي

بني ملال	10/03/2025
مراكش	11/03/2025
ورزازات	13/03/2025
آسفي	17/03/2025
أكادير	18/03/2025
فاس	20/03/2025
وجدة	21/03/2025
العيون	25/03/2025

برامج دار الصانع

2

دعم الفاعلين

إطلاق وتنزيل النسخة الثانية من برامج دعم ومواكبة الفاعلين

تم انتقاء 95 مترشحا للاستفادة من برنامجي التميز والتصدير، و 84 تم انتقاؤهم أولياً للاستفادة من برنامج التجميع (منهم 20 سيتم اختيارهم)

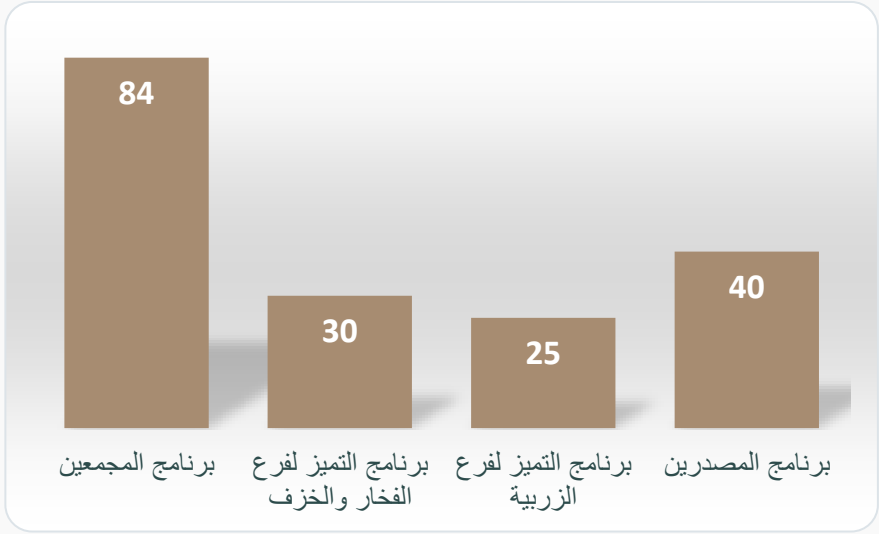

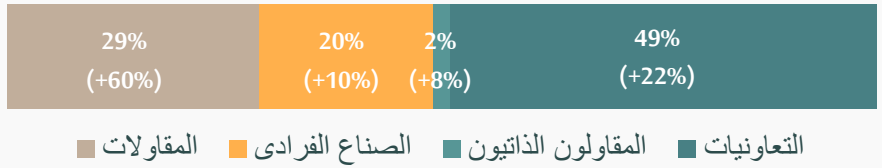

(+xx%) نسبة النمو بالمقارنة بسنة 2024

التوزيع الجغرافي للمستفيدين من برنامجي التميزوالتصدير

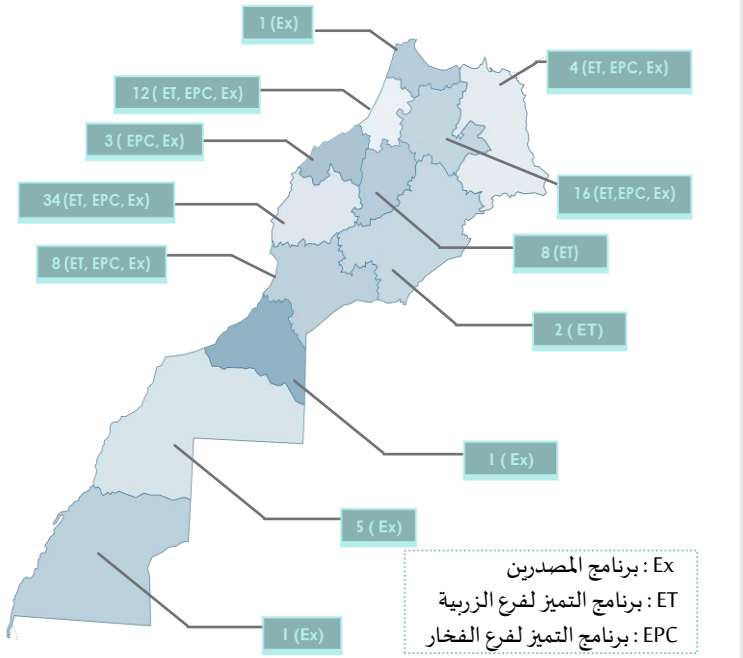

برامج دار الصانع

دعم الفاعلين

3

إصلاح الأوراش الحرفية المتضررة من زلزال الحوز

1. إحصاء 3549 ورشة متضررة و إنجاز الخبرة لفائدة 3427 منها
2. التوصل ب 1833 طلب دعم تمت دراسة 1780 منها (97%) (جميع الملفات المكتملة تمت دراستها)
3. قبول 1673 ملف من قبل اللجنة المختصة بدراسة الطلبات
4. استئناف النشاط لمجموعة من الورشات بعد الانتهاء من الإصلاح

قبل

بعد

أهم الأوراش الحالية

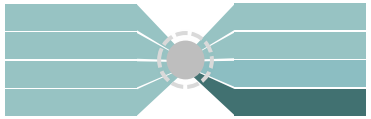

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

1. تعزيز منظومة **اليقظة الاستراتيجية** لقطاع الصناعة التقليدية
2. مواصلة جهود **التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية** ودعم بعض التظاهرات الوطنية المهمة لترويج الصناعة التقليدية
3. توقيع اتفاقيات من أجل تعزيز صادرات القطاع وحماية الملكية الصناعية والتجارية ومواكبة التحول الرقمي

برامج دار الصانع

1

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

تعزيز منظومة اليقظة الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية

- إنجاز6 تقارير تخص عدة أسواق ومنتوجات للصناعة التقليدية: السوق الألمانية والإسبانية ودول الشمال – المنتوجات النباتية والزربية والحلي
- انجاز النسخة الثانية للتقرير السنوي لتحليل السمعة الرقمية للصناعة التقليدية المغربية.

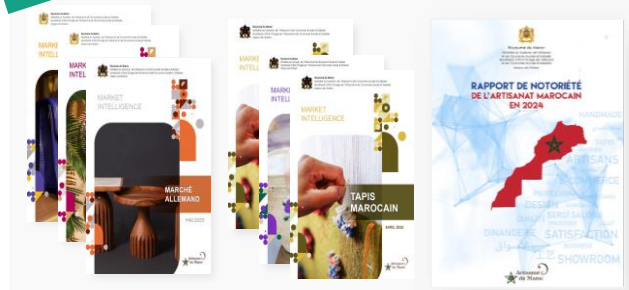

تحليل 4.1 ألف تعليق

معظم المحتوى المتعلق بالصناعة التقليدية المغربية تم خلقه من طرف المستهلكين على منصة إيتسي « ETSY »

برامج دار الصانع

2

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

مواصلة جهود **التعريف بالمنتوج المحلي في المعارض الدولية** ودعم بعض التظاهرات الوطنية المهمة لترويج الصناعة التقليدية

المشاركة في عدة تظاهرات دولية :

- المعرض الرقمي «زرابي الرباط، فن قائم بذاته» بالمتحف الوطني الأذربيجاني للزربية
- معرض Salone Del Mobile بإيطاليا
- معرض Foire de Paris بفرنسا
- معرض Shoppe & Object بالولايات المتحدة الامريكية
- معرض INDEX بالمملكة العربية السعودية
- الأسبوع الثقافي في درو بفرنسا بالتعاون مع سفارة المملكة المغربية في فرنسا
- الأسبوع الثقافي المغربي الاستثنائي ببراغ بجمهورية التشيك
- أسبوع المغرب المنظم بموريتانيا

التعاون مع فاعلين دوليين لتعزيز تسويق منتجات الصناعة التقليدية من خلال تعبئة المشترين المحترفين والمصممين والفاعلين من الأسواق الرئيسية المستهدفة للقطاع (الولايات المتحدة الامريكية، ألمانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا، إسبانيا، أستراليا، دول الخليج،...) لتعزيز إبرام الصفقات لفائدة الفاعلين المغاربة، تنويع وزيادة دخلهم وترويج الصادرات.

إجراء مهمة للتنقيب وتطوير الأعمال على هامش معرض Design Show Australia بأستراليا بهدف استكشاف أسواق جديدة وتعزيز تموقع الصناعة التقليدية المغربية في أسواق ذات إمكانيات واعدة.

مواصلة المشاركة في مجموعة من التظاهرات الوطنية : دوري جائزة الحسن الثاني الدولية للغولف ومعرض الفرس بالجديدة.

...مع اطلاق الخريطة التفاعلية
للتظاهرات المرتبطة بالقطاع

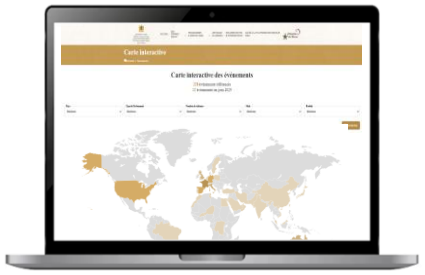

https://mda.gov.ma/fr/accueil-carte-interactive/

المعرض الرقمي «زر ابي الرباط، فن قائم بذاته»، المتحف الوطني الأذربيجاني للزربية

افتتحته صاحبة السمو الملكي الأميرة للا حسناء، رئيسة مؤسسة المحافظة على التراث الثقافي لمدينة الرباط

معرض "Salone Del Mobile" بإيطاليا

معرض " Foire de Paris" بفرنسا

تظاهرات اخرى شاركت فيها مؤسسة دار الصانع

الأسبوع الثقافي
بمدينة درو

كأس الحسن الثاني للغولف
و كأس لالة مريم

أسبوع المغرب في موريتانيا

إجراء مهمة استطلاع وتطوير
الأعمال على هامش معرض
التصميم أستراليا

معرض مخصص للحرف المرتبطة بالخيول
والفن الفروسي التقليدي «التبوريدة»

الأسبوع الثقافي المغربي المنظم في جمهورية
التشيك القصر التاريخي تروياء براغ

أهم الأوراش الحالية

اعتماد مقاربة منظوماتية لفروع الصناعة التقليدية

1. **إحداث وتثمين منظومة "الفنون الفروسية – التبوريدة"** : توقيع اتفاقيات شركة مع الشركة الملكية لتشجيع الفرس والجامعة الملكية لرياضة الفروسية وجمعية معرض الفرس والجمعية الوطنية للتبوريدة ومؤسسة دار الصانع (احداث جائزة أحسن سربة وأحسن صانع في الحرف المرتبطة بالتبوريدا)

2. **وضع وبلورة منظومة مندمجة لهيكلة وتأهيل فرع الحلي والمجوهرات**: توقيع اتفاقية شراكة مع 6 قطاعات وزارية وتكتلات مهنية لتطوير فرع ذو تنافسية قادر على تلبية الطلب الداخلي، في أفق تطوير قدراته التنافسية في السوق الخارجي والزيادة في حجم الصادرات

3. **برمجة منظومات محلية نموذجية لتنمية وتثمين أنشطة الصناعة التقليدية** (منظومة الفضة بتزنيت، منظومة الزربية بتازناخت، منظومة العرعار بالصويرة ومنظومة المنتوجات النباتية بتاونات،...)

4. **تنفيذ الأوراش ذات الطابع الوطني أو الأفقي** كما هي مسطرة في مخطط العمل للفرع والتركيز على الأوراش ذات الأولوية التي من شأنها دعم تنافسية الفرع وتعزيز حصته في السوق الداخلي والخارجي

التكوين الأولي

إصلاح منظومة التكوين المهني

1

تطوير وتحسين جاذبية مؤسسات التكوين المهني:

- **انطلاق التكوين ب 7 مؤسسات تكوين جديدة** بكل من شفشاون, سلا, ايت بها, طاطا, العيون, كلميم, داخلة
- **إعادة تأهيل 5 مؤسسات تكوين :** المعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية بكل من فاس والرباط وورزازات والدار البيضاء - الحي المحمدي، و مركز التأهيل والتكوين المهني بالمحمدية
- انطلاق التكوين في **حرف الزجاج** بالمعهد المتخصص في فنون الصناعة التقليدية بمكناس .

2

التكوين الأولي: تكوين 35.000 شابا و شابة برسم 2025 – 2026

- التوقيع على **عقد برنامج جديد للتكوين بالتدرج المهني**، في 13 أكتوبر 2025 **والاتفاقيات الخاصة** بتفعيله في 27 أكتوبر 2025
- **تكوين 3600** شابا و شابة في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية عبر نمط التكوين النظامي
- التوقيع على **اتفاقية شراكة بشأن تطوير التكوين المهني لملتحقي الخدمة العسكرية في حرف الصناعة التقليدية**
- **تكوين نزلاء المؤسسات السجنية** في حرف الصناعة التقليدية 2025 : تكوين ما مجموعه **834** نزيلة ونزيل في حرف الصناعة التقليدية الإنتاجية، وسيتم تكوين ما يناهز 1000 نزيلة ونزيل برسم سنة 2026 .

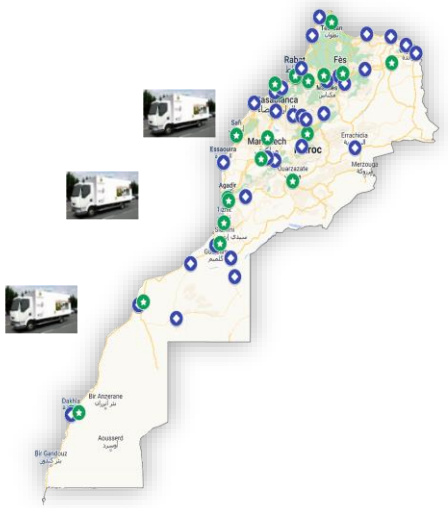

أكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء

3 وحدات متنقلة للتكوين

67 مؤسسة ب 30.000 مقعد بيداغوجي

التكوين المستمر

إصلاح منظومة التكوين المهني

1

تنمية قدرات وتقوية كفاءات الصناع التقليديين المزاولين في الحرف الانتاجية والخدماتية:

- التوقيع على اتفاقيات خاصة بناء على عقد البرنامج الموقع سنة 2025 مع 11 غرفة للصناعة التقليدية ، لتكوين 4734 صانع تقليدي
- تنظيم 3 دورات تكوينية لفائدة ما يزيد عن 33 صانع تقليدي إفريقي في حرف النجارة والصياغة والمصنوعات الجلدية.

2

التصديق على مكتسبات التجربة المهنية وتثمين القدرات المهنية للصناع التقليديين والاعتراف بمسارهم المهني:

- انتقاء **2231** صانع لاجتياز اختبارات التصديق على المكتسبات بجهات الشرق وسوس ماسة ومراكش-اسفي وطنجة-تطوان-الحسيمة والرباط-سلا-القنيطرة و درعة-تافيلالت، على إثر الاتفاقية الإطار الموقعة يوم 21 أبريل 2021 مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي
- توقيع 3 اتفاقيات تنفيذية لعمليات التصديق على المكتسبات مع وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وغرف الصناعة التقليدية لجهات فاس- مكناس والدار البيضاء - سطات والعيون الساقية الحمراء.

3

تعزيز مهارات الفاعلين في القطاع في "المهارات الناعمة (soft skills) "

- تكوين **844** متدرب على المهارات الشخصية المتعلقة باللغات الأجنبية (الإنجليزية)
- تنظيم 30 دورة تكوينية حول "عدة المقاول" في التربية المالية لفائدة **500** حرفي، أي ما يعادل **1000** يوم/ شخص/ تكوين
- مشاركة **3332** متدرب من مؤسسات التكوين المهني في قطاع الصناعة التقليدية في برنامج التربية المالية، خاصة في فعاليات "أسبوع المال العالمي" لسنة 2025 و"اليوم العالمي للادخار."

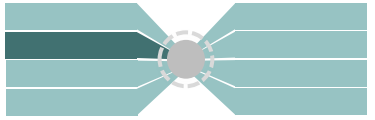

إصلاح منظومة التكوين المهني

تحسين جاذبية التكوين

1

تحسين عرض التكوين:

- إعداد/تكييف 3 برامج تكوينية في الشعب المرتبطة بقطاع النسيج والملابس، خاصة الخياطة التقليدية الراقية، الفصالة والخياطة، والمصنوعات الجلدية بشراكة مع منظمة اليونيسكو
- تحيين المقرر المتعلق بإحداث وتنظيم مراكز التأهيل المهني في الفنون التقليدية (في طور التحيين من طرف الجهات المختصة)

2

تعزيز كفاءات الأطر الإدارية والبيداغوجية بمؤسسات التكوين المهني:

- تعزيز وتقوية كفاءات الأطر الادارية و البيداغوجية لمراكز التكوين.
- مواكبة 67 مسؤولًا إداريًا بمؤسسات التكوين في تنزيل أدوات التدبير والتكوين، وتدبير ميزانية التكوين بالتعاقد لسنة 2025-2026، وتنزيل نظام التقييم الذاتي المتكامل وإعداد تقرير التقييم الذاتي، وتنزيل منصة التسجيل "المتعلم.

3

نصوص قانونية وتنظيمية:

اصدار المرسوم الخاص بالتعويض عن حصة التكوين للصناع التقليديين الذين يقومون بمهام التكوين بمعاهد ومراكز التكوين التابعة لقطاع الصناعة التقليدية بحيث انتقل التعويض من 65 درهم إلى 130 درهم للساعة.

4

اعتماد وتعميم نموذج التدبير القائم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص(PPP) من خلال توسيع إحداث مجالس للمؤسسات على مستوى المعاهد المتخصصة لفنون الصناعة التقليدية.

أهم الأوراش الحالية

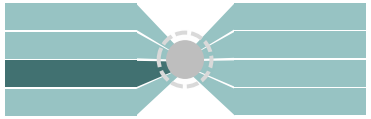

المحافظة على التراث الحرفي

1

مواصلة النسخة الثانية من برنامج كنوز الفنون التقليدية المغربية وإعطاء الانطلاقة للنسخة الثالثة من البرنامج :

- مواصلة النسخة الثانية بتكوين 100 **متدربة ومتدرب من طرف 10** صناع حرفيين معلمين الذين تم انتقاءهم ككنوز بشرية حية،
- انتقاء **15 صانعة وصانع تقليدي معلم لنيل صفة "كنز حرفي مغربي"** وتكليفهم بالإشراف على **تكوين 150 متدربة ومتدرب** في الحرف التالية: المكحلة، الصباغة النباتية، خفي الفارس -التماك-، الركاب، هيكل السرج -العضم-، الشكيمة، تطعيم خشب العرعار، المصنوعات الجلدية للجنوب، زربية بني وراين، الحايك الصويري، البرنوص الفكيكي، تاوكة "تزرزيت"، الحصير، الزربية الرباطية، زواق المعلم.
- **إعداد 15 دليلا تكوينيا جديدا** في المهن موضوع الدورة الثالثة.
- إعداد **كتاب حول حرف الصناعة التقليدية.**

2

برنامج كنوز الفنون التقليدية المغربية لفائدة السجناء:

- انتقاء **6 صانعة وصانع تقليدي من السجناء لنيل صفة "كنز حرفي مغربي"** وتكليفهم بالإشراف على **تكوين 90 متدربة ومتدرب من السجناء** في الحرف التالية : الزليج التطواني، السطرمية الجلدية المطرزة، السروج المطرزة، المصنوعات النباتية للجنوب والطرز السلاوي.

أهم الأوراش الحالية

دعم غرف الصناعة التقليدية

1

- **توقيع اتفاقية إطار لدعم ومواكبة غرف الصناعة التقليدية** بين كتابة الدولة ووزارة المالية، ودار الصانع، وغرف الصناعة التقليدية، وجامعة غرف الصناعة التقليدية
- **توقيع 12 اتفاقية خاصة لتمويل وتنفيذ الاتفاقية الاطار** (الهيئات المهنية، السجل الوطني، التغطية الاجتماعية، دعم الإنتاج وتحسين الجودة والتكوين، الحفاظ على الحرف التقليدية، الترويج والتسويق، ...)

أهداف الاتفاقية الإطار

- تعزيز التعاون والشراكة بين كتابة الدولة ومؤسسة دار الصانع وغرف الصناعة التقليدية
- وضع وتمويل وتنفيذ برامج مشتركة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية وتعزيز تنافسيته.

2 تزويد الغرف بالأدوات والوسائل اللازمة بما في ذلك وضع نظام معلوماتي خاص بكل غرفة ورقمنتها

3 مراجعة القانون 18.09 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية وإعادة هيكلتها

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

الرهان الأول هو إتمام تنظيم وهيكلة القطاع، من خلال ...

ورش التغطية الاجتماعية

مواصلة إنجاز الورش الاجتماعي الملكي المتعلق بتعميم التغطية الصحية من خلال البرنامج التحسيسي والمواكباتي للصناع، وتعميق التنسيق مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية

ورش السجل الوطني للصناعة التقليدية

مواصلة عمليات التسجيل لإدراج الفاعلين ضمن القطاع المهيكل (الهدف المتوخى: 2.600.000 صانع تقليدي)

ورش إعادة هيكلة غرف الصناعة التقليدية

التأهيل المؤسساتي والقانوني لغرف الصناعة التقليدية وجامعتها من خلال مراجعة القانون المنظم لها وإعادة النظر في الهيكلة الإدارية قصد تفعيل أكثر لدورها في التنمية الترابية

ورش احداث الهيئات الحرفية

إعادة هيكلة النسيج الجمعوي بالقطاع في إطار هيئات حرفية خاصة بكل نشاط حرفي، على المستوى الإقليمي والجهوي والوطني، لتمثيلية مهنية أكثر احترافية

الرهان الثاني هو المساهمة الفعالة في خلق مناصب شغل في إطار خارطة الطريق الوطنية الخاصة بالتشغيل

البرامج والمشاريع الرئيسية المحدثة لفرص الشغل في قطاعي الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي تشرف عليها كتابة الدولة

برامج دعم فاعلي الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

برامج تهدف لتعزيز قابلية التشغيل وتتبنى مقاربة واضحة تراعي النوع الاجتماعي، من خلال دعم التمكين الاقتصادي للنساء بشكل خاص، وتعزيز وصولهن إلى فرص الشغل.

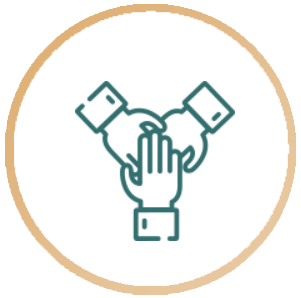

برنامج دعم التعاونيات

مناصب شغل مباشرة تحدث سنويا عن طريق التعاونيات الجديدة المحدثة لدى الساكنة التي تعاني من البطالة، سواء بين أعضاء التعاونية أو الأجراء الدائمين.

برامج التكوين المهني بقطاع الصناعة التقليدية

وخاصة التكوين بالتدرج المهني، الذي يُعد خريجوه مصدرًا رئيسيًا ومباشرًا لخلق فرص الشغل داخل القطاع.

الرهان الثاني هو المساهمة الفعالة في خلق مناصب شغل في إطار خارطة الطريق الوطنية الخاصة بالتشغيل

توقعات إحداث + 196.000 منصب شغل في أفق 2030

توقعات 2025 - 2030

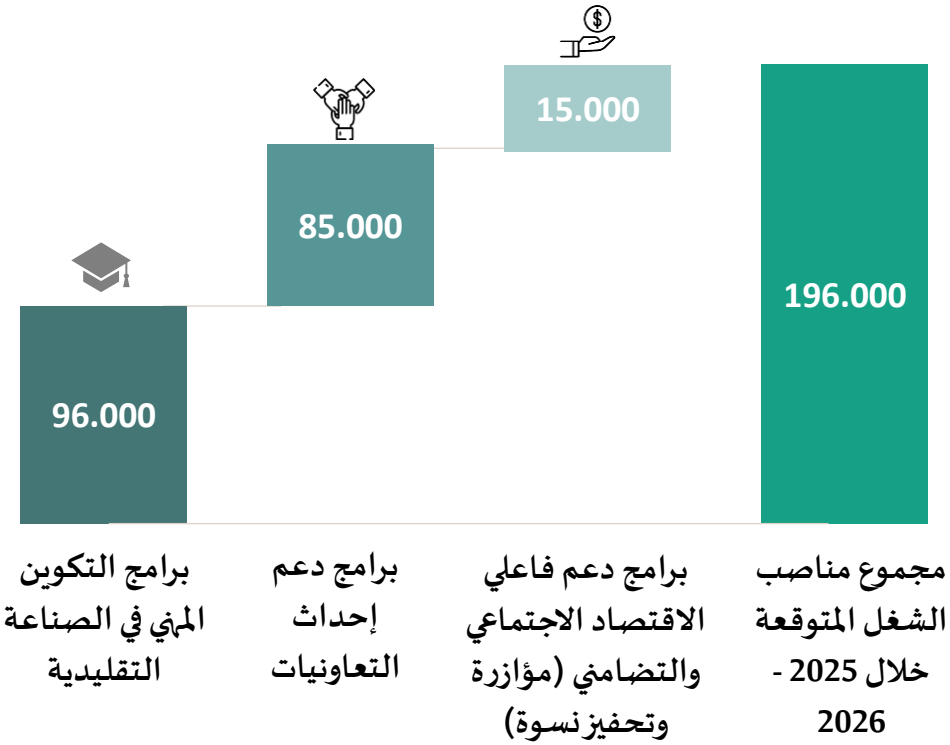

توقعات 2025 - 2026

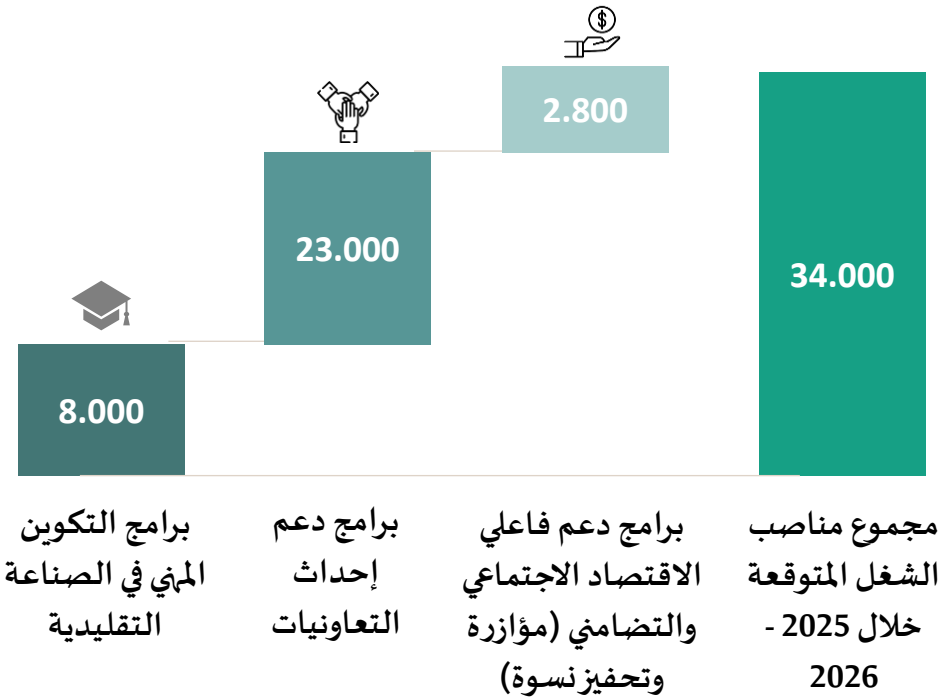

الرهان الثالث هو الانخراط في وضع وتنفيذ الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة التي جاءت في التوجيهات الملكية السامية الأخيرة، والتي تمت برمجتها في إطار مشروع قانون المالية لسنة 2026

01 **وضع تصور لمشاريع الصناعة التقليدية حسب الخصوصيات المحلية**، والتي ستقوم على معطيات ميدانية دقيقة لتحديد خريطة الحاجيات الحقيقية، وذلك بالاعتماد على المصالح الترابية لكتابة الدولة مع غرف الصناعة التقليدية.

02 **العمل مع السلطات المحلية ومختلف الفاعلين المؤسساتيين والمهنيين** من أجل الوصول الى الصيغة النهائية للمشاريع

03 **وضع جميع التفاصيل التقنية المتعلقة بالمشاريع النهائية** (المجالات الترابية المعنية، المستفيدون، الأنشطة الحرفية المعنية، كيفية التنزيل، الميزانية الضرورية، البرمجة السنوية، الجهات المسؤولة عن التنفيذ والتتبع والتقييم، ...)

04 **تفعيل المشاريع المقترحة** حسب الاطار المؤسساتي والتنظيمي الذي ستعمل الحكومة على وضعه لتنزيل هذه البرامج بشكل عام

البرنامج الاولوي لسنة 2026 : برمجة وتفعيل مشاريع صغرى وتعاونية وإجراءات ذات أثر اجتماعي وترابي مهم وخالقة لفرص شغل آنية

رهانات أخرى مهمة ...

01 تنظيم **الاسبوع الوطني للصناعة التقليدية تحت الرعاية السامية**، على مرحلتين : دجنبر 2025 (بالتوازي مع تنظيم كأس إفريقيا للأمم) وفبراير 2026

02 **مواكبة الفاعلين المهنيين**، خاصة المقاولات والتعاونيات، للاستفادة من مضامين **خارطة الطريق لتنمية الصادرات** التي تم إطلاقها في شهر ماي 2025

03 تنظيم **جائزة امهر صانع في التراث الامازيغي** بشراكة مع وزارة الانتقال الرقمي.

... كما ستواصل كتابة الدولة تفعيل الاوراش الأولوية التي شرعت فيها

إصلاح منظومة التكوين المهني

- تفعيل عقد البرنامج الموقع الخاص بالتكوين بالتدرج لأجل تكوين 150.000 شابا وشابة ما بين 2025-2030
- بلورة وتكييف برامج التكوين مع احتياجات القطاع
- تقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال احداث مجالس المؤسسة

الجودة وحماية المنتوج الوطني

- مواصلة تنفيذ برامج العمل المتعلقة بالمواصفات (20 مواصفة مغربية - المنتوجات والخدمات)، ومراقبة المواصفات ذات التطبيق الإجباري
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بالعلامات الجماعية للتصديق
- تعزيز الشراكة والتعاون مع الجامعات والمعاهد في مجال البحث والتنمية بقطاع الصناعة التقليدية

برامج دعم ومواكبة الفاعلين

- تنزيل النسخة الثالثة من برامج دعم ومواكبة فاعلي قطاع الصناعة التقليدية : برنامج المصدرين، المجمعين وبرنامج التميز لفرعي الزربية والفخار
- تقييم الحصيلة الأولية لبرامج دعم ومواكبة فاعلي قطاع الصناعة التقليدية؛
- تطوير منظومة الشركاء الوطنيين والدوليين في إطار تجويد خدمات برامج دعم ومواكبة فاعلي قطاع الصناعة التقليدية.

الترويج والتواصل

- مواصلة الجهود لتعزيز إشعاع منتجات الصناعة التقليدية على الصعيدين الوطني والدولي :
  - المشاركة في معارض وتظاهرات متميزة
  - التعريف وتثمين منتجات وحرف الصناعة التقليدية
  - خلق فرص لتطوير الاعمال لدى الفاعلين (تعبئة المستثمرين المحليين والأجانب، تنظيم لقاءات مع رجال الاعمال، إلخ)

... كما ستواصل كتابة الدولة تفعيل الاوراش الأولوية التي شرعت فيها

المحافظة على التراث الحرفي المغربي

- مواصلة تفعيل منظومة «الكنوز الحرفية المغربية» في إطار شراكة مع منظمة اليونيسكو، من أجل تسمية المعلمين حاملي المهارات المهددة بالانقراض وتشجيعهم على نقل معارفهم ومهاراتهم للشباب.

ورش الرقمنة

- **تنفيذ الإتفاقيات الموقعة مع الفاعلين في مجال الرقمنة** (وكالة التنمية الرقمية، الجمعية المهنية لمؤسسات الأداء، مجموعة بريد المغرب، بريد بنك وفيزا، البنك الشعبي وماستر كارد، بريد كاش وبريد ميديا)
- مواصلة اصدار وتثمين البطاقة المهنية للصانع

ورش منظومات الصناعة التقليدية

- احداث مركزية الاقتناء ومنظومة محلية للفضة بتزنيت
- احداث منظومات محلية أخرى لفروع واعدة أخرى (العرعار، الزربية، المنتوجات النباتية،...)

إعادة هيكلة غرف الصناعة التقليدية

- برمجة القانون المعدل للقانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية
- رقمنة غرف الصناعة التقليدية ووضع أنظمة معلوماتية خاصة بها

الفهرس

01
الصناعة التقليدية

02
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

03
الموارد والميزانية المرتقبة 2026

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: قطاع اقتصادي ثالث بامتياز

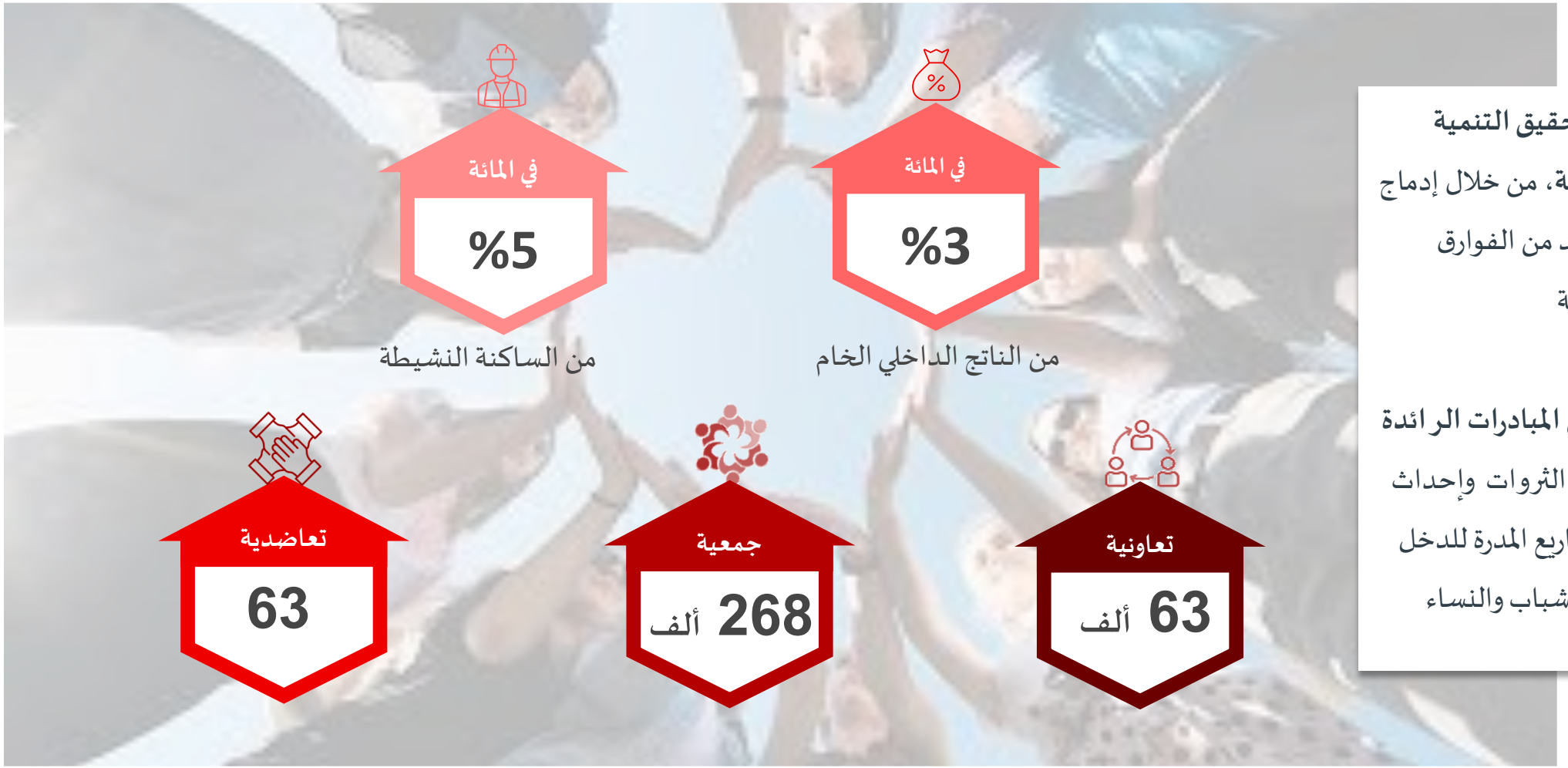

- **رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة**، من خلال إدماج الفئات الهشة والحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية

- **حاضنة للعديد من المبادرات الرائدة** التي تساهم في خلق الثروات وإحداث فرص الشغل والمشاريع المدرة للدخل خاصة في أوساط الشباب والنساء

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

أهم الأوراش الحالية

تنفيذ المشاريع المهيكلة ذات الأولوية، وذلك **تماشياً مع توجهاتها الاستراتيجية وأولويات الحكومة**، لا سيما خارطة طريق التشغيل، ودعم ورش الجهوية الموسعة، وغيرها

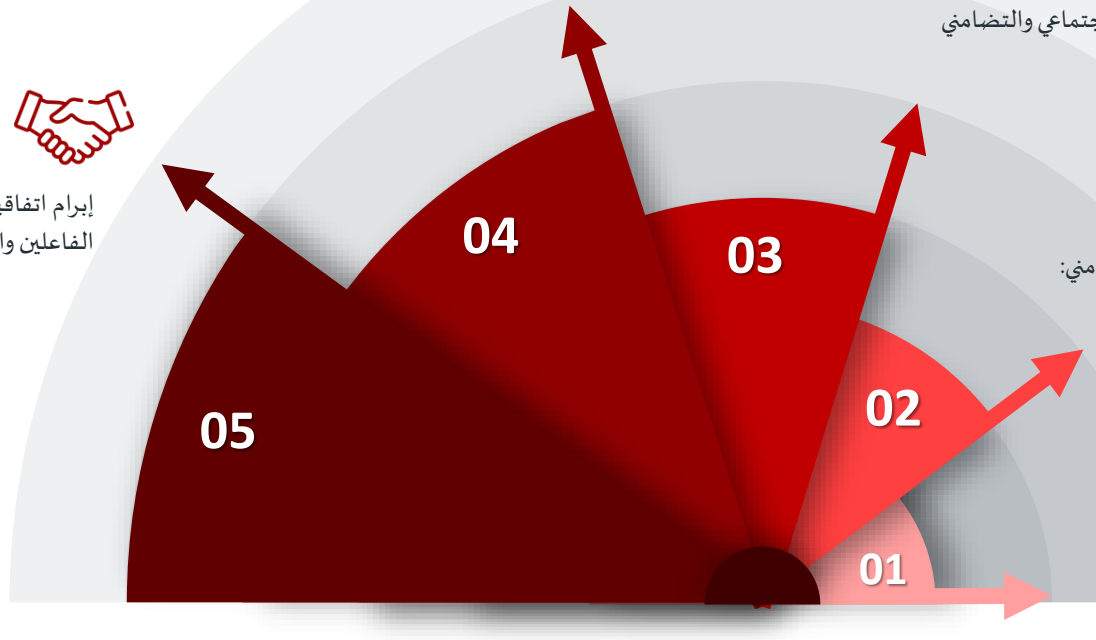

01 مواصلة هيكلة القطاع

إعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي
للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

02 دعم الفاعليين

برامج دعم و تمويل مشاريع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
البرنامج الوطني "مؤازرة" وبرنامج "تحفيز نسوة"

03 تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

تشجيع منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المشاركة في المعارض الدولية،
خصوصا تلك المنظمة من طرف مؤسسة دار الصانع ؛
تنظيم المعارض الوطنية، والجهوية، و الأسواق المتنقلة، وتطوير منصات للتسويق
الالكتروني لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

04 إحداث بنيات جهوية نموذجية

- تثمين المنتوجات والخدمات المجالية المحلية
- مواكبة وتقوية قدرات العاملين بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

05 تعزيز الشراكات الوطنية والدولية

إبرام اتفاقيات الشراكة والتعاون ومذكرات تفاهم مع مختلف
الفاعلين والمتدخلين الوطنيين والدوليين

أهم الأوراش الحالية

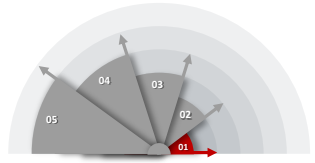

مواصلة هيكلة القطاع

1

إعداد مشروع قانون إطار لإعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، يهدف إلى:

- توضيح وتحديد معالم القطاع والتعريف والاعتراف به كاقتصاد ثالث قائم الذات؛
- جمع كافة مكوناته ومقوماته في إطار مرجعي موحد؛
- تحديد التوجهات الكبرى وآليات الدعم اللازمة للنهوض بهذا القطاع...

2

بلورة مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بتنزيل القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- إعداد مشاريع النصوص التطبيقية لتوفير رؤية متكاملة لأدوار وميادين التدخل لكافة الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين والمهنيين العاملين بالقطاع والمهتمين بهذا المجال؛
- العمل على إدراج مشروع القانون الإطار في قنوات المصادقة مصحوبا بنصوصه التطبيقية لضمان تنفيذ مقتضياته في أقرب الآجال.

3

إحداث أقطاب ترابية نموذجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

- إنجاز دراسة للمواكبة على إحداث الأقطاب الترابية النموذجية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وبلورة نموذج لهذه الأقطاب على مستوى إحدى الجهات التي احتضنت هذه الدراسة وهي : جهات سوس-ماسة وفاس-مكناس وبني ملال - خنيفرة والشرق وكلميم -واد نون، وذلك في أفق تعميم هذه الأقطاب على مستوى باقي جهات المملكة.
- يقضي التصور الأولي من وراء إحداث هذه الأقطاب بجعلها هياكل اقتصادية جهوية متخصصة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعمل كمراكز لتقديم مختلف الخدمات التي تحتاجها منظمات القطاع، بتعاون وشراكة مع الفاعلين المؤسساتيين والخواص التابعين للجهة.

أهم الأوراش الحالية

المساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة الجمعيات وشبكات الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي، مع تعبئة موارد جديدة من خلال الشراكات مع مجالس الجهات

التمكين الاقتصادي للنساء عبر ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بشراكة وتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)

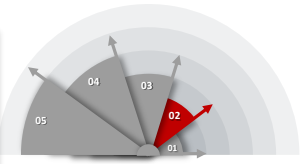

1 دعم الفاعلين

التذكير بأهداف البرنامج

- دعم ومواكبة منظمات القطاع الحاملة لمشاريع تنموية،
- استهداف مشاريع تنموية ذات قيمة مضافة عالية
- المساهمة في تحسين الوضعية السوسيو-اقتصادية للمستفيدين،
- إحداث نواة من الفاعلين المرجعيين في أفق خلق شبكات جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني،
- تفعيل الشراكة بين الدولة والجمعيات التنموية، والرهان على دور الجمعيات في النهوض بالقطاع

حصيلة البرنامج :

- تمويل **577 مشروع** خلال الدورات السابقة
- خلق **11.125 فرصة شغل** مباشرة
- الحفاظ على حوالي **18.600 منصب**
- نسبة المستفيدات ما يقارب **40 %**

تم الإعلان عن تنظيم النسخة السادسة من البرنامج برسم سنة 2025، من المتوقع أن تشمل 251 مشروعا تنمويا لفائدة الجمعيات والتعاونيات

2

أهداف البرنامج الجديد

- إحداث حوالي 400 مشروع تعاوني مهيكل لفائدة النساء على صعيد الجهات المستهدفة (الدار البيضاء - سطات وسوس - ماسة والشرق وطنجة - تطوان - الحسيمة)، عبر مختلف حلقات سلسلة القيم
- تنظيم دورات تكوينية لتقوية القدرات التنظيمية والتقنية والتدبيرية، لفائدة النساء المشاركات
- دعم منتجات وخدمات المشاريع التعاونية النسائية بالمواد الأولية و وسائل الإنتاج
- تشجيع ترويج وتسويق منتجات وخدمات التعاونيات النسائية من خلال المشاركة في المعارض المنظمة من طرف الوزارة
- تسهيل إدماج التعاونيات النسائية في إطار منظومة سوسيو-اقتصادية مهنية متكاملة

مراحل الإنجاز:

- **إعطاء الانطلاقة الفعلية للبرنامج** يوم 8 أكتوبر 2025 بالرباط، بمشاركة مختلف الشركاء المؤسساتيين والفاعلين الترابيين والعاملين بالقطاع
- **الإعلان عن تلقي طلبات إبداء الاهتمام المتعلقة بالمشاريع** المزمع إنجازها في إطار البرنامج

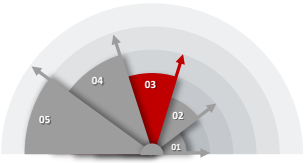

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

1

الأهداف الأساسية للتظاهرات التجارية المنظمة (معارض وطنية ، وجهوية، وأسواق متنقلة)

- تشجيع تسويق منتجات وخدمات وحدات الاقتصاد الاجتماعي وحث المواطن على الشراء التضامني؛
- إحداث فضاء واسع للحوار والتواصل لفائدة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تحسين مستوى تسيير وتدبير وحدات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني عن طريق دورات تكوينية في مجال تقنيات التسويق واستراتيجيات إحداث المشاريع وتقييم مردوديتها؛
- خلق فرص إبرام الشراكات وعلاقات التعاون بين منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وباقي المتدخلين المؤسساتيين والخواص لدعم أنشطة القطاع.

النتائج المحققة من مختلف التظاهرات المنظمة برسم سنة 2025 :

- تنظيم **6 معارض جهوية** للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى غاية نهاية شتنبر 2025 ,
- مشاركة **1162 منظمة** للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بنسبة حوالي50 % من المنظمات النسائية.
- تنظيم **5 نسخ للأسواق المتنقلة** للاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى غاية نهاية شهر شتنبر 2025 ,
- مشاركة **479 منظمة** للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بنسبة تفوق50 % من المنظمات النسائية.

2

برمجة تنظيم 7 معارض جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني و5 نسخ من الأسواق المتنقلة في الفترة المتبقية من هذه السنة

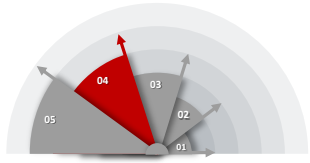

إحداث بنيات جهوية نموذجية لبروز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1

2

إحداث دور ومنصات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

الأهداف الأساسية

- تثمين المنتوجات والخدمات المجالية المحلية
- مواكبة وتقوية قدرات العاملين بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- توفير منصة دائمة للعرض والتسويق تمكن التعاونيات، والمقاولات الاجتماعية من التسويق
- تحسين دخل الفئات المستهدفة والنهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية
- تحفيز وتطوير منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي
- خلق نظام بيئي دامج يعترف بدور الفاعلين في الاقتصاد الاجتماعي ويمكنهم من المشاركة الفعلية في التنمية المحلية

حصيلة المنجزات

- تتبع تنفيذ أشغال المنصة والمرصد الجهوي ودار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمدينة وجدة
- تتبع تنفيذ أشغال مشروع "حاضنة بنسودة"، للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفاس
- تتبع تنفيذ أشغال منصة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتثمين وتسويق المنتوجات المحلية ودار الاقتصاد الاجتماعي بأزيلال،
- تتبع المشاريع المدرجة في إطار مركز حاضنة مشاريع وأبحاث الاقتصاد الاجتماعي والتضامني (CIRA-ESS)، بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين الشق بالدار البيضاء.

تنفيذ اتفاقيات الشراكة والتعاون على المستوى الدولي

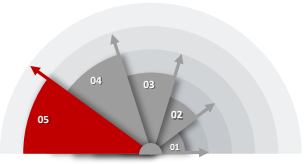

تعزيز الشراكات الوطنية والدولية

الوكالة الفرنسية للتنمية

تتبع تنفيذ اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي للاقتصاد الاجتماعي بالمغرب ومواكبة إحداث أقطاب الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الجهوي

الاتحاد الأوروبي

التحضير لتوقيع اتفاقية شراكة حول مشروع تعزيز القدرات وتنمية الموارد البشرية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي من خلال التركيز على:

- تقوية كفاءات ومهارات الفاعلين في مجالات التسيير والتدبير
- تعزيز القدرات الإنتاجية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي وتدعيم ترسيخها الترابي.
- إرساء دعائم بيئة مواتية للمقاولة الجماعية والاجتماعية.

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية

تتبع تنفيذ اتفاقية التعاون المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، من خلال ريادة الأعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي بجهات الدار البيضاء - سطات وسوس ماسة والشرق وطنجة- تطوان – الحسيمة

الوكالة الألمانية للتعاون الدولي

التحضير لتوقيع اتفاقية شراكة حول مشروع «دعم المقاولة الاجتماعية» بهدف دعم المقاولات الجماعية والاجتماعية من خلال تشجيع ريادة الاعمال في مجال الاقتصاد الاجتماعي وتثمين المبادرات المبتكرة

بالإضافة الى تنفيذ اتفاقيات الشراكة الموقعة مع جميع مجالس الجهات لإنجاز المعارض الجهوية والأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي وبرامج دعم الفاعلين

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله،

نظمت **كتابة الدولة** الدورة الخامسة **للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** يومي 17 و18 يونيو 2025 بجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، بمدينة بن جرير

- المشاركون : ممثلون عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية لمجموعة من الدول الصديقة والشقيقة، من إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، و عدد هام من الفعاليات الحكومية الوطنية، ومسؤولي عدد كبير من الإدارات والمؤسسات الوطنية المعنية، وممثلي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعاونيات وجمعيات وتعاضديات.

نتائج المناظرة

- تأطير الأشغال من طرف **139 خبيرومؤطر**
- مشاركة **أزيد من 45 من الشركاء المؤسساتيين والخواص**
- تخصيص جناحين ضما أروقة مؤسساتية لمختلف الشركاء المؤسساتيين على رأسهم مجالس جهات المملكة وغرف الصناعة التقليدية، وأروقة لشركاء وداعمين من مؤسسات ومقاولات
- وضع **فضاء خاص بعرض منتوجات وخدمات يضم115 تعاونية وجمعية تنموية**، بنسبة مشاركة نسائية بلغت 70%،
- مشاركة عارضين من دول الكاميرون والسينغال وموريتانيا وساحل العاج وبلجيكا.
- **توقيع 15 اتفاقية شراكة وتعاون** مع متدخلين مؤسساتيين وخواص.
- خلق دينامية جديدة في صفوف منظمات الاقتصاد الاجتماعي المشاركة بعقد شراكات وتكوين شبكات لتنظيم وهيكلة القطاع.

زوم على القطاع التعاوني

أهم المؤشرات والاوراش الخاصة بالقطاع التعاوني

+ 63.000 تعاونية و ~ 779.000 عضو

توزيع عدد التعاونيات حسب القطاع

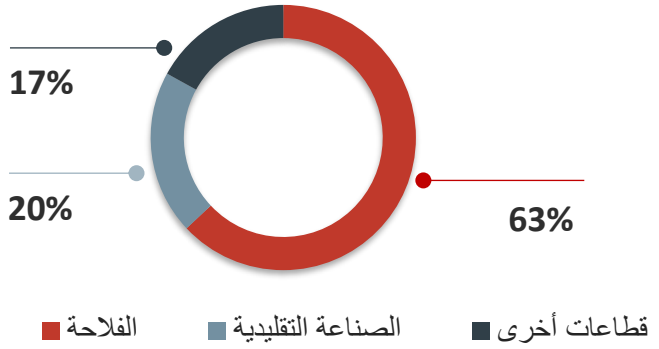

توزيع عدد الأعضاء حسب النوع

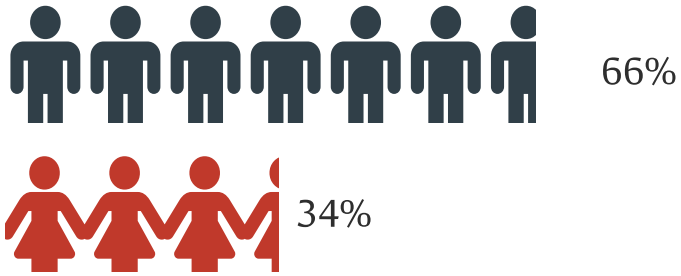

عدد الشباب أعضاء التعاونيات

تطور عدد التعاونيات

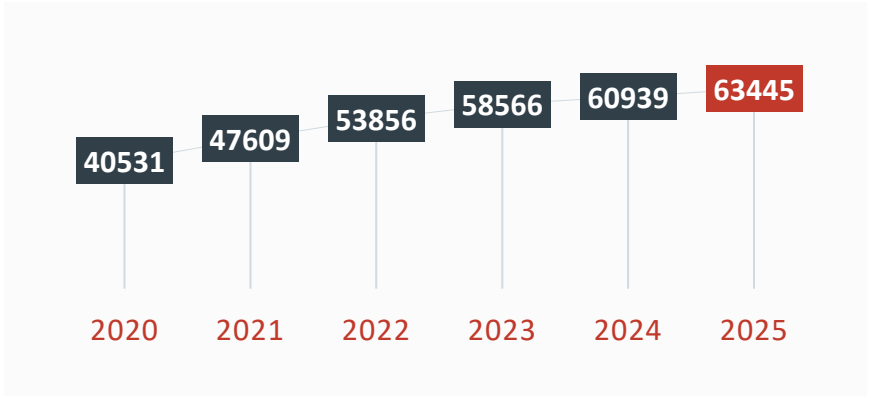

أهم الاوراش الحالية

تطبيق القانون رقم 112.12
المتعلق بالتعاونيات

تنظيم وتأطير عمليات التكوين التعاوني
برنامج مرافقة للتعاونيات حديثة التأسيس

الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة"
الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن"

تنظيم لقاءات تحسيسية
ودراسية وإعلامية

أهم الاوراش الحالية

المواكبة القانونية | تمويل التعاونيات | الدعم والمواكبة | **التحسيس والتعريف بالعمل التعاوني**

اللقاءات التحسيسية

- تنظيم 422 لقاءً (76% نسبة الإنجاز) لفائدة 10.605 مستفيداً،
- 7.310 امرأة و 5.142 شاباً

المواكبة والتأطير

- 55 لقاءً دراسياً حول مواضيع مرتبطة بالتعاونيات لفائدة 4.334 مستفيداً.
- 23 باحثاً من الأساتذة والطلبة الجامعيين.

التنشيط الاعلامي

- 30 لقاء إعلامي
- 10 مشاركات في برامج إذاعية وتلفزية.

المشاركة في فعاليات وطنية ودولية، من بينها :

- اجتماع اللجنة القطاعية للبرلمان،
- المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان،
- ورشات تكوينية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي).
- فعاليات أخرى

تنظيم وتأطير عمليات التكوين التعاوني

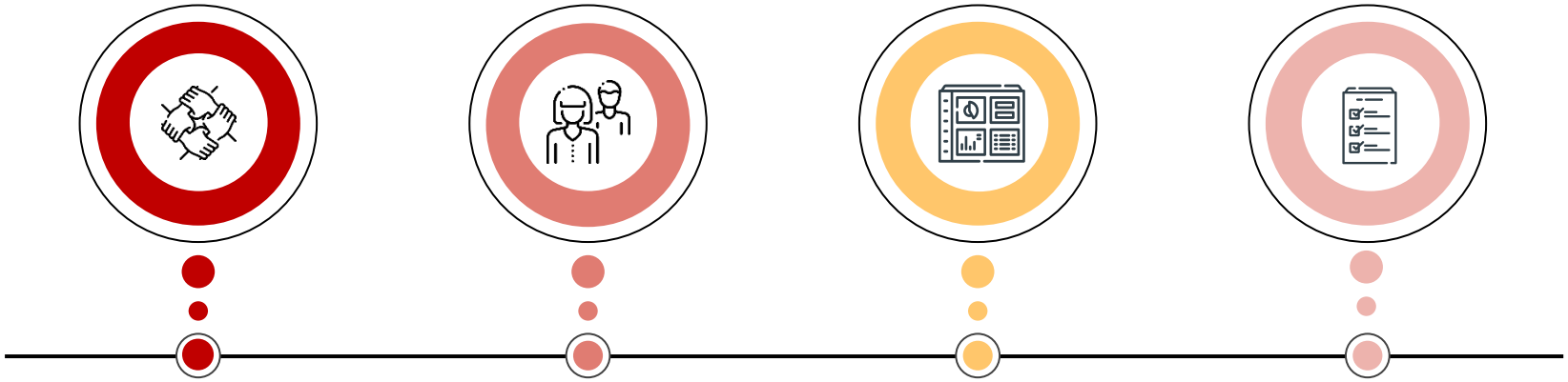

عدد الدورات التكوينية المنظمة : 309 دورة

56% من مجموع الدورات المبرمجة ضمن المخطط السنوي

6301 مستفيد(ة):
- 3357 امرأة
- 2033 شابا

4072 تعاونية تنشط في مختلف القطاعات :
- 1882 تعاونية نسوية
- 783 تعاونية شبابية

المواكبة القانونية | تمويل التعاونيات | **الدعم والمواكبة** | التحسيس والتعريف بالعمل التعاوني

برنامج مرافقة لمواكبة التعاونيات حديثة التأسيس

استكمال الأشطر الثلاثة الأولى

1390 تعاونية مستفيدة من كل جهات المملكة :

- 438 تعاونية في الشطر الأول
- 478 تعاونية في الشطر الثاني
- 474 تعاونية في الشطر الثالث

محتوى عملية المواكبة : التشخيص الاستراتيجي، والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية.

الشطر الرابع
(600 تعاونية موزعة على ثلاث مراحل بمعدل 200 تعاونية)

المرحلة الأولى : 243 تعاونية

- درعة - تافيلالت
- مراكش - أسفي
- كلميم واد النون
- الرباط - سلا – القنيطرة

✓ التشخيص الاستراتيجي والتكوين الجماعي

عملية المواكبة الفردية

المرحلة الثانية : 212 تعاونية

- بني ملال -خنيفرة
- العيون -الساقية الحمراء
- الدار البيضاء -سطات
- فاس- مكناس

✓ التشخيص الاستراتيجي في انتظار برمجة التكوين الجماعي والمواكبة الفردية

المرحلة الثالثة : 145 تعاونية مرتقبة

- الداخلة -وادي الذهب
- الشرق
- طنجة-تطوان-الحسيمة
- سوس -ماسة

في انتظار الشروع في إنجاز التشخيص الإستراتيجي ،التكوين الجماعي والمواكبة الفردية

النسخة السادسة من الجائزة الوطنية "لالة المتعاونة"

تحت شعار:" التعاونيات النسائية تبني عالما أفضل للجميع"

- مشاركة 388 تعاونية نسائية
- جائزة مالية قدرها 50.000 درهم
- تتويج 31 تعاونية
- تمويل مشترك من طرف 15 جهة داعمة
- مجموع الدعم المالي المخصص للجائزة 1.550.000 درهما

النسخة الخامسة من الجائزة الوطنية "الجيل المتضامن"

تحت شعار: "التعاونيات الشبابية تبني عالما أكثر استدامة وشمولا"

- 318 مترشحا
- جائزة مالية قدرها 50.000 درهم
- تتويج 28 تعاونية
- 274 تعاونية للشباب و44 حامل مشروع تعاوني
- تمويل من 12جهة داعمة
- مجموع المبلغ المخصص للجائزة 1.400.000 درهما

أهم الاوراش الحالية

المواكبة القانونية | تمويل التعاونيات | الدعم والمواكبة | التحسيس والتعريف بالعمل التعاوني

خضوع 234 تعاونية لعمليات مراقبة ميدانية، بهدف التحقق من مدى احترامها لمقتضيات القانون التنظيمي

إحداث اتحادات جهوية وقطاعية، تمهيدا لإحداث الجامعة الوطنية للتعاونيات، المنصوص عليها في القانون، والمرتقب إحداثها في أفق سنة 2027

إعداد دليل لتدقيق المبادئ والقيم التعاونية: في إطار شراكة استراتيجية مع منظمة العمل الدولية

تأطير 57 جمعا عاما واجتماعات لمجالس الإدارة، وتقديم الاستشارات والمواكبة القانونية اللازمة لفائدة التعاونيات المعنية

المصادقة على أكثر من 6050 طلبا تسمية للتعاونيات واتحاداتها، ومواكبتها في ملفاتها القانونية للتسجيل في السجل المحلي للتعاونيات

صياغة مقترحات تعديل تخص بعض مقتضيات القانون 112.12 ، في أفق تحسين الإطار القانوني المنظم للقطاع وتجويد حكامته

وضعية برنامج إعادة هيكلة التعاونيات المتضررة من زلزال الحوز

42 جماعة ترابية تابعة لعمالة مراكش وأقاليم الحوز وشيشاوة وورزازات وتارودانت

وضعية التعاونيات المتضررة	2025
عدد التعاونيات التي تم القيام بالخبرة التقنية لها	420
عدد ملفات طلبات الدعم المتوصل بها بعد اعلان طلب الاهتمام	294

وضعية صرف المنح	2025
عدد التعاونيات التي توصلت بالدفعة الأولى	183
عدد التعاونيات التي توصلت بالدعم الكامل	173

وضعية معالجة الملفات	2025
عدد التعاونيات المتضررة بعد دراسة ملفاتها من طرف اللجنة المركزية	191
عدد التعاونيات التي لا تستدعي تدخلا بعد دراسة ملفاتها من طرف اللجنة المركزية	103
عدد التعاونيات التي لازالت قيد الدراسة	04
المجموع	294

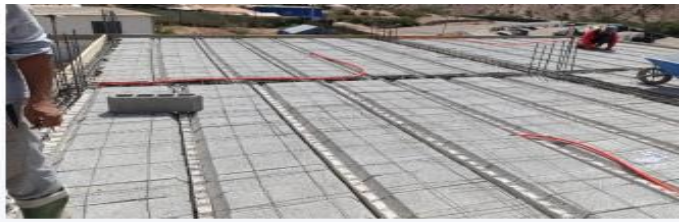

أهم الاوراش الحالية

... نحو وضع **منظومة متكاملة لدعم ومواكبة التعاونيات**، تهدف تغطية شاملة لمختلف مراحل نشاطها، من مرحلة ما قبل الإحداث إلى مرحلة الانجاز والتطور

1 التحسيس والتعريف بالعمل التعاوني

إطلاق آليات توعوية بشراكة مع مجموعة من الفاعلين تستهدف بالأساس النساء والشباب والأشخاص غير المنخرطين في التعليم أو العمل أو التدريب "NEET" وغيرهم.

2 بنك المشاريع التعاونية

تسهيل ولوج التعاونيات إلى أفكار مشاريع مبتكرة وقابلة للتنفيذ، من خلال إعداد خريطة مفصلة للاحتياجات والإمكانات المجالية المتاحة

3 دعم التسويق من خلال منصة تسويق الكترونية

تعزيز حضور التعاونيات في الأسواق الوطنية والدولية ودعم استدامتها (إطلاق المنصة مرتقب شهر دجنبر 2025)

4 دعم التكوين من خلال "تعاونية اكاديمي"

تمكين أكبر عدد من التعاونيات من الاستفادة من تكوينات مرنة، متاحة في أي وقت ودون الحاجة إلى التنقل، مع الحصول على شهادات إنهاء التكوين

... بالإضافة إلى **تعزيز جائزتي "للا المتعاونة" و"جيل متضامن" وتحويلهما الى برنامجين و توطيد ورش الرقمنة**

الفهرس

القطاع في أرقام

أهم الأوراش الحالية

الرهانات المستقبلية

01

الرهان الأول هو إتمام تنظيم وهيكلة القطاع، من خلال توفير منظومة مؤسساتية وقانونية وتنظيمية داعمة لهيكلة وتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

ورش إعادة هيكلة وتقوية الإطار القانوني والتنظيمي	إدراج مشروع القانون الإطار ومشاريع النصوص التطبيقية لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في قنوات المصادقة ومواكبة اعتمادها .
ورش مواكبة إحداث الأقطاب الترابية النموذجية للاقتصاد الاجتماعي	مواصلة تنفيذ المرحلة الثالثة من ورش مواكبة إحداث الأقطاب الترابية النموذجية والمتمثلة في تنزيل المشروع بالجهة التي سيتم اختيارها، كنموذج أولي، قابل لاستخلاص الدروس من خلال عملية تقييم هذه التجربة، في أفق تعميمها على باقي جهات المملكة.

02

الرهان الثاني هو المساهمة في تنزيل برنامج كتابة الدولة في إطار خارطة الطريق الوطنية الخاصة بالتشغيل (تفعيل برنامجي مؤازرة وتحفيز نسوة)

... كما ستواصل كتابة الدولة تفعيل الاوراش الأولوية التي شرعت فيها

تحفيز التسويق والوصول إلى الأسواق

- إعادة برمجة المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق جعله معرضا دوليا يساهم في إشعاع القطاع على المستوى الدولي
- مواصلة تنفيذ المشاريع المدرجة في إطار الاتفاقيات الموقعة بين الوزارة ومجالس الجهات (دعم إحداث أقطاب وفضاءات وحاضنات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتشجيع على تسويق وترويج المنتوجات التضامنية من خلال المعارض والأسواق المتنقلة).

تقوية القدرات وتحسيس والتواصل

الحرص على تنزيل **توصيات الدورة الخامسة للمناظرة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني** في برامج تنمية القطاع سواء على مستوى الوزارة أو من خلال تحسيس وتحفيز باقي الشركاء والمتدخلين المؤسساتيين والخواص

بالإضافة إلى مواصلة إرساء المنظومة الجديدة لدعم ومواكبة التعاونيات

الفهرس

01
الصناعة التقليدية

02
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

03
الموارد والميزانية المرتقبة 2026

أهم الأوراش

تحديث ورقمنة الخدمات

- منصة E-artisanat : بوابة موحدة للإدماج الرقمي تهدف إلى تيسير الولوج إلى خدمات الإدارة عبر الإنترنت.
- تطوير خدمة بطاقة الصانع التقليدي عبر المنصة الرقمية للسجل الوطني للصناعة التقليدية.
- Artisanat Academy : تقدم هذه المنصة حلولاً مبتكرة تسرع من عملية التكوين ، مما يوفر تحولاً حقيقياً في الممارسات الحرفية.
- تطوير تطبيق Artisanat Mobile لفائدة الحرفيين والعموم.

تحديث الإدارة

- تهيئة وتجهيز مقصف للموظفين, في اطار تحسين و تطوير الخدمات الاجتماعية.
- اقتناء 18 سيارة جديدة لتحديث اسطول السيارات واستبدال السيارات القديمة.
- تحديث تجهيزات قاعة الندوات السمعية البصرية لضمان فعالية اللقاءات و العروض.
- صيانة و تجهيز مرافق مباني كتابة الدولة

الموارد البشرية

- التكوين المستمر : أكثر من 4000 يوم/شخص/تكوين في عدة مجالات (تدبير المشاريع، التنمية المستدامة، الصفقات العمومية، تكنولوجيا المعلوميات والأمن السيبراني، تقنيات التواصل، ...)، خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2025.

817 موظف إلى حدود شتنبر 2025

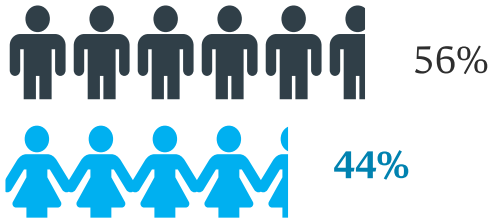

مع تخصيص 70 منصبا ماليا لفائدة كتابة الدولة
ونسبة 41% من النساء في مناصب المسؤولية بالإدارة المركزية.

مأسسة الحوار الاجتماعي القطاعي

الإدارة المركزية ومصالحها الترابية

- ضمان انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي من خلال تنظيم لقاءين سنويين،
- إحداث لجان تقنية مشتركة لتتبع تنفيذ مخرجات الحوار:
  - الأولى على مستوى الكتابة العامة للإشراف العام ومناقشة القضايا المطروحة،
  - الثانية خاصة بتتبع ومواكبة ورش وإصلاح منظومة التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية،
- توجيه كتاب خاص إلى جميع المصالح المركزية والترابية من أجل وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم واحترام ضوابطه وتنزيل مخرجاته.

غرف الصناعة التقليدية

- ضمان انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي من خلال تنظيم لقاءين سنويين،
- إحداث لجنة لتتبع الحوار الاجتماعي مع الغرف على مستوى المديرية المعنية بكتابة الدولة،
- توقيع اتفاقية شراكة بين كتابة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية وغرف الصناعة التقليدية وجامعتها تتعلق بضمان استمرارية وانتظام أداء أجور مستخدمي هذه الغرف،
- إشراك التمثيليات النقابية واستشارتها في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهم مستخدمي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

توزيع الميزانية الإجمالية لكتابة الدولة حسب القطاعات (بالدرهم) (*)

الصناعة التقليدية	308 402 000
الاقتصاد الاجتماعي والتضامني	109 300 000
الدعم والقيادة	129 043 000

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

ميزانية الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي و التضامني (بالدرهم) (*)			
	%		
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	40%	221 390 000	546 745 000
الاستثمار	60%	325 355 000	

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

الميزانية المرتقبة لسنة 2026

الجهة	التسيير و الاستثمار 2025	التسيير و الاستثمار 2026	نسبة النمو 2026/2025
التسيير (العتاد و مصاريف مختلفة)	190.644.000	221.390.000	+17%
الاستثمار	276.040.000	325.355.000	
المجموع	466.684.000	546.745.000	

(*) دون احتساب نفقات الموظفين

وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

حِرف المغرب

كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

www.mtaess.gov.ma

أجوبة

السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ROYAUME DU MAROC
Ministère du Tourisme, de l'Artisanat
et de l'Economie Sociale et Solidaire

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية
والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

جواب وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني -قطاع السياحة- عن مداخلات السيدات والسادة المستشارين خلال الاجتماع المخصص لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية للوزارة برسم السنة المالية 2026.

-لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين-

الأربعاء 26 نونبر 2025

الربط الجوي

في إطار تعزيز الربط الجوي ببلادنا، عقدت الوزارة شراكات مع عدة شركات الطيران ومنظمي الرحلات ووكالات الأسفار الرقمية، لربط المغرب بأهم الأسواق المصدرة للسياح، وتعزيز الربط الجوي بين مختلف الوجهات السياحية المغربية، وذلك لتسهيل عملية وصول السياح إلى الوجهات المغربية، والرفع من مدة إقامتهم.

وقد تم تسجيل ارتفاع في عدد مقاعد النقل الجوي خلال سنة 2025 ب 11 % مقارنة مع سنة 2024، كما تم التعاقد على 2,6 مليون مسافر بزيادة 16 %مقارنة مع سنة 2024، وتسعة (09) ملايين ليلة مبيت، كما تم إحداث 80 خطا جويا جديدا خلال سنة 2025.

وبالإضافة إلى تعزيز الأسواق التقليدية المصدرة للسياح، تم فتح خطوط استراتيجية مثل نيويورك– مراكش، كما تم إطلاق خطوط جديدة غير مسبوقة مع أسواق واعدة مثل هنغاريا، بلغاريا، وإيسلندا.

كما تم توجيه النقل الجوي نحو أسواق جديدة لها اهتمام كبير ببلادنا.

من جهة أخرى، تم فتح خطوط جوية لفك العزلة عن عدة مناطق مغربية، كربط ورزازات ببرشلونة، والصويرة ببوردو، والراشيدية بباريس.

كما استفادت السياحة بالأقاليم الجنوبية من فتح خطوط جديدة مثل: الداخلة- لانزروت، والداخلة – مدريد.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن اللجنة الوطنية للطيران المكلفة بتعزيز الربط الجوي وتسهيل الوصول إلى مختلف جهات المغرب، عقدت اجتماعا خلال شهر أبريل من هذه السنة، تم خلاله الاتفاق على مواصلة الاستثمار في الربط الجوي، وتعزيز التعاون بين مختلف المتدخلين، بالإضافة إلى الالتزام بتنفيذ القرارات المتخذة.

وخلال هذا الاجتماع تم استعراض استراتيجية "مطارات 2030"، التي تهدف إلى تكييف البنية التحتية مع الحاجيات المستقبلية، وتحسين تجربة المسافرين، وتقوم هذه الاستراتيجية على أربعة (04) محاور رئيسية:

- تطوير حركة النقل الجوي الداخلي؛
- توسيع وتأهيل المطارات؛
- تشييد بنيات تحتية جديدة خاصة بمطار الدار البيضاء؛
- وضع خطة تحويل شاملة لتحسين تجربة الزبناء.

السياحة الداخلية

تعتبر السياحة الداخلية ركيزة أساسية من ركائز القطاع السياحي ببلادنا، وازدادت أهميتها خلال الأزمة الصحية كوفيد 19، حيت أبانت على قدرتها في ضمان مناعة القطاع السياحي وقدرته على مقاومة الأزمات.

لذلك، فقد تم إيلاؤها أهمية كبيرة ضمن خارطة الطريق للسياحة 2023- 2026، وتم تخصيص سلسلتين (02) موضوعيتين لها: سلسلة السياحة الداخلية في الشاطئ، وسلسلة السياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعة، اللتان تهدفان إلى تطوير منتوجات سياحية جديدة تناسب القدرة الشرائية للسياح المغاربة.

كما تستفيد السياحة الداخلية ضمن خارطة الطريق من السلاسل الأفقية، ومن المشاريع القاطرة مثل دينو بارك والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال وغيرها.

ومن بين المحاور الأساسية المعتمدة لتطوير السياحة الداخلية، نذكر على سبيل المثال:

- تشجيع الاستثمار في المنتوج السياحي الأكثر طلبا من طرف السياح المغاربة؛
- إحداث منتجعات سياحية ملائمة من حيث المنتوج والأسعار، تأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية للسائح المغربي؛

- تحسين جاذبية المنتوج السياحي لفائدة السياح المغاربة، عبر تثمين المدن العتيقة، وإحداث مدارات سياحية، والتنشيط الثقافي، وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية؛
- تسريع تنزيل القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، الذي سيساهم في تنويع العرض السياحي بجودة وأثمنة مناسبة، من خلال أشكال إيواء أخرى، مثل الإيواء عند الساكن والإيواء البديل؛
- تعزيز الترويج للسياحة الداخلية، عبر إطلاق، بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة، حملات ترويجية: "نتلاقو في بلادنا"، و"بحر بلادنا"، و"طبيعة بلادنا".

أسعار الخدمات السياحية

تعرف أسعار الخدمات السياحية ارتفاعا خلال موسم الصيف، خاصة في الوجهات الساحلية نظرا لكون الطلب يفوق العرض خلال هذه الفترة من السنة.

ولمعالجة هذه الظاهرة، تم اتخاذ عدة إجراءات ضمن خارطة الطريق للسياحة، تهدف إلى تنويع وتعزيز العرض السياحي الموجه للسياح المغاربة.

كما أن القانون رقم 14-80 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، سيساهم في تنويع العرض السياحي بجودة وأثمنة مناسبة، وقد تم وضع دفتر تحملات لتنظيم جودة هذا المنتوج.

بالإضافة لهذه الإجراءات الهيكلية، يتم القيام كذلك بحملات تحسيسية بتنسيق مع التمثيليات المهنية لضمان أثمنة ملائمة من حيث الجودة والأسعار.

وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة قامت بدراسة أبانت على أن سعر الإقامة في الفنادق بالمغرب هو أقل مما عليه في بعض الدول التي يسافر إليها المغاربة في آسيا وأوروبا.
فمثلا ثمن المبيت في فندق من صنف ثلاثة (03) نجوم في بلادنا لا يتعدى 650 درهم، في حين يتراوح في بعض الوجهات السياحية الأخرى ما بين 900 و1700 درهم. وبالنسبة لفنادق أربعة (04) نجوم ثمن

المبيت ألف درهم بالمغرب، في حين يتراوح هذا المبلغ ما بين 1400 و2200 درهم، في بعض الوجهات السياحية الأخرى.

العدالة المجالية

في إطار خارطة الطريق 2023-2026، تم التركيز على تنويع العرض السياحي، حتى تتمكن جميع جهات المملكة من تطوير العرض السياحي في السلاسل التي تتوفر على مؤهلات فيها.

كما تستفيد الجهات من البرامج الأفقية، عبر برنامج " Go Siyaha " والميثاق الجديد للاستثمار والمشاريع القاطرة وبرنامج "مقاولة سياحية" وآلية للاحتضان لدعم 360 مقاولة صغرى ومتوسطة فضلا عن بنك المشاريع الذي يغطي جميع جهات المملكة.

كما يتم الاشتغال أيضا على تعزيز النقل الجوي، وتم عقد شراكات مع عدة شركات للطيران ومنظمي الرحلات ووكالات الأسفار الرقمية.

إضافة إلى أن الوزارة تتوفر على برنامج لتثمين 16 قرية سياحية في عدة جهات، مما سيعزز السياحة القروية، ويخلق مناصب شغل، ومن بين هذه القرى نذكر على سبيل المثال:

- دار الحمراء بجهة فاس- مكناس؛
- إيمي ودار بجهة سوس- ماسة؛
- إمليل بجهة مراكش- أسفي؛
- أوزود بجهة بني ملال- خنيفرة؛
- تافوغالت بجهة الشرق؛
- أولماس بجهة الرباط- سلا- القنيطرة.

السياحة القروية والجبلية

حظيت السياحة القروية والجبلية باهتمام كبير ضمن خارطة الطريق للسياحة 2023- 2026، حيث تم تخصيص ثلاث (03) سلاسل موضوعاتية لها، هي:

* الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق؛
* الصحراء والواحات؛
* السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة.

كما أنها معنية بالسلاسل الأفقية، وبالمشاريع القاطرة مثل المنتزهات الطبيعية بكل من إفران وتوبقال وسوس- ماسة.

ولتطوير السياحة القروية والجبلية، تم اتخاذ عدة إجراءات منها:

- عقد شراكات مع شركات الطيران لفك العزلة عن بعض المناطق التي تتميز بسياحتها القروية؛
- تأهيل الموارد البشرية خاصة المرشدين السياحيين في الفضاءات الطبيعية، عبر برامج التكوين والتأطير المستمر؛
- إحداث شعب جديدة في مراكز التكوين المهني تهم العالم القروي.

كما تتوفر الوزارة على برنامج لتثمين 16 قرية نموذجية موزعة على مختلف جهات المملكة:

جودة الخدمات السياحية

تضمنت خارطة الطريق للسياحة 2023- 2026 عدة روافع لتحسين جودة الخدمات المقدمة للسياح.

الرافعة الأولى: تقوية الإطار القانوني للمهن السياحية، وذلك من خلال:

- تسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى؛

- إصدار القانون رقم 05.12 المتعلق بتنظيم مهنة الإرشاد السياحي، الذي ينص على إجبارية تتبع تكوين أولي من أجل ولوج المهنة، وتتبع تكوين مستمر كل ثلاث (03) سنوات للاستمرار في مزاولة المهنة.

الرافعة الثانية: دعم المقاولات السياحية وتعزيز قدرات مهنيي القطاع السياحي

- تم إطلاق برنامج " Go Siyaha" الذي يمكن المقاولات السياحية من مواكبة وخبرة تقنية في عدة مجالات بما فيها جودة الخدمات؛
- كما تم إحداث منصة رقمية https://tourisme.academy/ التي تقدم لمهني القطاع دورات تكوينية مجانية في عدة مجالات من بينها جودة الخدمات.

الرافعة الثالثة: تعزيز الرأسمال البشري

- يتم تنفيذ برامج تكونية بتعاون مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، منها: برنامج "كاب للتميز"، وبرنامج "الأطر المتوسطة"، وبرنامج "التكوين المستمر المتميز"؛
- كما تم إطلاق برنامج "كفاءة" للمصادقة على الخبرات المكتسبة، الذي يمكن العاملين ذوي الخبرة في القطاع السياحي والذين لا يتوفرون على شواهد، من الحصول على اعتراف رسمي بمهاراتهم المكتسبة.

كما أنه في إطار حكامة خارطة الطريق للسياحة، تم إحداث لجان مركزية وجهوية تقوم بالتنسيق مع جميع الفاعلين السياحيين من أجل تحسين جودة الخدمات السياحية، كما يتم القيام بأبحاث ميدانية لمعرفة نسبة رضى السياح في جميع مراحل السفر.

تأهيل الموارد البشرية

تعمل الوزارة على تأهيل الموارد البشرية العاملة في القطاع السياحي من خلال:

أولا: تطوير منظومة التكوين المهني والعالي، إذ تم إطلاق 14 شعبة جديدة بالتكوين المهني والعالي، كما تتم مواصلة مشاريع الرفع من الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التكوين ومشاريع التوسعة؛

ثانيا: مواكبة برامج النهوض بالعرض التكويني السياحي والفندقي لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، من خلال تنزيل ثلاثة برامج "كاب للتميز" و "الأطر المتوسطة" و "التكوين المستمر المتميز"؛

ثالثا: أطلاق برنامج "كفاءة"، للمصادقة على الخبرات المكتسبة لفائدة حوالي 7550 شخص ما بين سنتي 2023 و2026.

وبالنسبة لتأهيل المرشدين السياحيين، تم إطلاق المنصة الرقمية https://tourisme.academy/ لمواكبة المرشدين السياحيين في جميع الجهات، وتمكينهم من دورات تكوينية مجانية في عدة مجالات، كما تم خلق شعبة "مرشد الفضاءات الطبيعية"، بمعهد السياحة بورزازات، وشعبة "مرشد المدن والمدارات السياحية" بالمعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة (ISITT).

المرشدون السياحيون

نظمت الوزارة امتحانين مهنيين سنتي 2018 و2023، وذلك لتسوية وضعية الأشخاص الذين يتوفرون على كفاءات ميدانية في مهنة الارشاد السياحي، ويعوزهم شرط التكوين المطلوب لولوج المهنة.
وفي هذا الصدد، تم تسليم 1108 اعتماد لمزاولة مهنة المرشد السياحي سنة 2018 و1299 اعتماد سنة 2023.

وقد تم وضع برنامج للتكوين بشراكة مع المعهد العالي الدولي للسياحة بطنجة لفائدة المرشدين السياحيين الذين اجتازوا بنجاح هذه الامتحانات.

ويتوفر المغرب حاليا على 4623 مرشد سياحي معتمد، وهو عدد مهم سيمكن من مواكبة العدد المتزايد من السياح الذين يزورون بلادنا.

برنامج فرصة

في إطار تنفيذ التوجيهات الملكية السامية المتعلقة بإدماج الشباب في سوق الشغل، تم إطلاق برنامج فرصة الذي يهدف إلى مواكبة وتمويل الأشخاص الحاملين للمشاريع، خاصة في صفوف الشباب، ابتداء من مرحلة فكرة المشروع إلى مرحلة تنزيله.

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي يقدر بملياري (02) و500 مليون درهم، لمواكبة 20000 حامل مشروع في نسختي 2022- 2023، وعرف نجاحا كبيرا في جميع جهات المملكة.

- 16.600 مشروع نشيط؛
- 1,6 مليار درهم رقم معاملات سنوي؛
- 21.000 مستفيد وصلوا لمرحلة تسديد القرض.

ولمساعدة المستفيدين من تطوير مشاريعهم، قررت الحكومة تأجل سداد قرض الشرف لمدة سنة، وسيتم استقبال الطلبات ابتداء من فاتح دجنبر 2025.

بالنسبة للأشخاص الذي لم يستفيدوا من برنامج فرصة، تم استقبالهم عدة مرات وتم تمكينهم من جميع المعلومات للاستفادة من قروض تفضيلية في إطار الاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع بعض الأبناك.

وتجدر الإشارة، إلى أن برنامج فرصة لم يكن برنامج للتمويل فقط، بل كان برنامج للتكوين أيضا مما سيمكن هؤلاء الشباب من الاستفادة من مصادر أخرى لتمويل مشارعهم.

تفعيل الحوار الاجتماعي

تعتمد الوزارة على منهجية تشاركية ومنظمة تهدف إلى ترسيخ مناخ من الثقة والتعاون مع الشركاء الاجتماعيين. وتقوم هذه المنهجية على إرساء آليات دائمة للتشاور، مثل اللجان الإدارية المتساوية الأعضاء واللجان القطاعية، من أجل مناقشة القضايا المرتبطة بظروف العمل، وتدبير المسار المهني، والتكوين المستمر، ومواكبة الإصلاحات الإدارية والتنظيمية التي تعرفها الوزارة.

كما تحرص الوزارة على تكييف الحوار الاجتماعي مع الواقع الميداني لمختلف المصالح والمرافق التابعة لها، سواء على المستوى المركزي أو اللاممركز، وتساهم هذه المقاربة في معالجة الملفات ذات الطابع الاجتماعي، وتعزيز انخراط الموظفين في تنزيل المشاريع القطاعية، وكذا في تحسين أداء المرفق العمومي وجودة الخدمات المقدمة. ويُعد الحوار الاجتماعي بذلك رافعة استراتيجية أساسية في سبيل تحديث الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة داخل القطاع.

أجوبة

السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني

المملكة المغربية
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
كاتب الدولة

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰⵙⵙⴰⵏⵉ
ⴰⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰⵏ ⵜⵎⵣⴰⵡⴰⵔⵜ
ⵜⴻⵎⵔⴰⵣⵜ ⵏ ⵓⵡⴰⵔⵣ ⴻⵜⵜⵓⵎⴰⵡⴰⵙⵏ ⵙ ⵜⵉⴻⴻⵔ
ⴰⵏ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ ⴰⵏ ⵜⵎⵣⴰⵡⴰⵔⵜ
ⴻⵎⵎⴰⵙ ⵏ ⵓⵡⴰⵔⵣ

الأجوبة الخاصة بتساؤلات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين

بمناسبة عرض مشروع ميزانية وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم سنة 2026

26 نونبر 2024

حرف المغرب

I. الصناعة التقليدية

1. حول السؤال المتعلق بتعزيز الابتكار وتنمية البحث العلمي بقطاع الصناعة التقليدية:

يعتبر تبني ثقافة الجودة وتحفيز الصانعات والصناع التقليديين على الابتكار والتجديد، أحد أبرز المحاور التي ركزت عليها برامج التنمية بقطاع الصناعة التقليدية بغية تنويع المنتوج وملائمته مع متطلبات السوق، وهو ما حذا بكتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى الانفتاح على مجالات البحث العلمي والتنمية وتشجيع الفاعلين بالقطاع على التجديد والابتكار والسهر سنويا على تنظيم عدد من المسابقات والجوائز لتشجيع الصانعات والصناع على الإبداع والابتكار، وتبني نهج الجودة الذي يعتبر عنصرا محوريا في الرفع من تنافسية منتوجات الصناعة التقليدية، وتثمين العمل في القطاع الحرفي.

وحري بالذكر، أن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تستهدف من خلال الانفتاح على مجالات البحث العلمي والمسابقات والجوائز التي تنظمها إبراز الصورة النبيلة لحرف الصناعة التقليدية، وتعزيز مكانتها لدى المستهلك المغربي والمحافظة على البيئة، وكذا تثمين المنتوج التقليدي بعرض منتجات تعكس عمل الحرفي ليس باعتباره محافظا على التراث وضامنا لاستمرارية الحرف فقط، بل باعتباره فنانا ومجددا. فالإبداع والابتكار مع المحافظة على الطابع التراثي المحلي للمنتجات يشكلان مرتكزا أساسيا للرؤية التنموية الخاصة بالصناعة التقليدية. وفي هذا الصدد، عملت كتابة الدولة على:

أولا: إبرام اتفاقيات شراكة مع عدد من الجامعات والمعاهد العليا بخصوص برامج البحث والتنمية بقطاع الصناعة التقليدية لإدماج مختلف فروع الصناعة التقليدية في المنظومة الوطنية للبحث العلمي، ومن بين هذه الاتفاقيات والشراكات نذكر:

- اتفاقيتي شراكة مع جامعة القاضي عياض بمراكش من أجل وضع برنامج معلوماتي لتطوير الفن الزخرفي؛
- اتفاقية شراكة مع المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط لتحسين جودة طهي الفخار؛
- اتفاقية شراكة مع المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط لصنع وتطوير فرنين يعملان بالغاز لطهي الزليج الفاسي ولطهي "الطجين"؛
- اتفاقية شراكة مع جامعة ابن طفيل بالقنيطرة للمعالجة السطحية للمعادن والحد من تصدعها؛
- اتفاقية شراكة مع المدرسة العليا للصناعات النسيجية والألبسة بالدار البيضاء لتطوير قطاع النسيج؛
- اتفاقية شراكة مع المدرسة العليا للتكنولوجيا بأسفي لتطوير التقنيات المستعملة في صناعة الخزف؛
- اتفاقية شراكة مع المدرسة العليا للصناعات النسيجية والألبسة بالدار البيضاء العليا لاستخراج المواد الملونة من النباتات الطبيعية المغربية؛
- إنجاز خبرة بشراكة مع المعهد العلمي خاصة بوضع برنامج عمل لاستغلال وتثمين مادة الطين لفرع الفخار؛
- إنجاز خبرة بشراكة مع المركز المغربي لتقنيات الجلد، في شأن مكونات البلغة المغربية ومعايير الجودة والسلامة؛
- إنجاز خبرة بشراكة مع المختبر العمومي للتجارب والدراسات، حول مكونات المنتوجات النحاسية ومعايير الجودة والسلامة؛
- إنجاز خبرة بشراكة مع المركز التقني لمواد البناء، حول إشكالية انبعاث الرصاص من المنتوجات الفخارية.

ثانيا: وضع وتنفيذ برنامج للمواصفات الإجبارية بالنسبة لعدد من المنتوجات الحرفية التي تعيش على وقع المنافسة، وذلك بفرض استعمال مواد أولية ذات جودة عالية حتى لا يتم إغراق السوق الوطني بمنتوجات رديئة الجودة ومنخفضة الثمن، ويبلغ عدد المواصفات الإجبارية حاليا 13 مواصفة، علما بأن مجموع المواصفات المعتمدة حاليا يفوق 446 مواصفة؛

ثالثا: تنويع وتكثيف برامج الدعم التقني والفني وتوفير الخبرات والمواكبة والتأطير وتعبئة المصممين والمبدعين لتوحيد وتوجيه جهودهم نحو موضوع التجديد والابتكار في الصناعة التقليدية. وقد أدت الجهود المبذولة في هذا الإطار إلى تحقيق مجموعة من التشكيلات لتصاميم جديدة همت بعض فروع الصناعة التقليدية منها الحلي الفضية وخشب العرعار والنحاسيات والنسيج التقليدي واللباس التقليدي والخزف والفخار الحضري والقروي والجلد والمصنوعات النباتية. ومن التجارب الرائدة المنجزة في هذا الصدد نذكر:

- الاستفادة من خبرة مصممين مختصين مغاربة في إنجاز مجموعة من التصاميم لتشكيلات مبتكرة من خشب العرعار ومواد بديلة مماثلة من أجل المحافظة على شجر العرعار، ووضعها رهن إشارة الحرفيين لإعادة صنعها وتوسيع قاعدة رواجها؛
- تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة الصناع التقليديين في فئة خشب العرعار لاكتساب مهارات جديدة في اختيار المواد الأولية وتقنيات الإنتاج وتخفيض كلفة الإنتاج، كما تم إنجاز دراسة تقنية من أجل اقتراح تقنيات جديدة للإنتاج وترشيد استعمال هذه المادة بطرق عقلانية دون المساس بالطابع الأصيل والتقليدي لمنتوجاتها في إطار مقاربة تشاركية مع الصناع التقليديين العاملين في قطاع الخشب بالصويرة.

رابعا: تنظيم عدد من الجوائز والمسابقات التحفيزية على غرار الجائزة الوطنية لأمهر الصناع التي تستهدف التحسيس بأهمية التراث الحرفي المغربي وضرورة الحفاظ عليه، من خلال تشجيع الصناع التقليديين على إبراز ما تزخر به الصناعة التقليدية من مواهب راقية وأفكار مبدعة، بالإضافة إلى تكريم كبار الحرفيين أو الشخصيات المتميزة، الذين بذلوا جهودا مخلصة لخدمة الصناعة التقليدية والتعريف بها، والاحتفاء بأعمالهم وحبهم وإخلاصهم للقطاع.

وتجدر الإشارة إلى أن شهر شتنبر الماضي شهد تنظيم الدورة التاسعة من هذه الجائزة تحت الرعاية السامية لمولانا صاحب الجلالة نصره الله وأيده، بعد توقفها الاضطراري بسبب الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19، حيث تضمنت أربعة أصناف من الجوائز وهي: الجائزة الوطنية للتفوق، والجائزة الوطنية للتميز، والجائزة الوطنية التشجيعية، والجائزة التكريمي، وقد بلغ عدد الصانعات والصناع المشاركين في هذه الدورة 598 مشارك، تأهل منهم للنهائيات 207 صانع وصانعة، منهم 92 صانعة تقليدية. فيما تم تتويج 12 صانعة وصانع تقليدي في الفروع الأربعة (الديكور والأثاث والمجوهرات والألبسة والإكسسوارات).

2. حول السؤال المتعلق بتوفير المواد الأولية:

تولي كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في برامجها التنموية أهمية بالغة لورش المواد الأولية المستعملة بقطاع الصناعة التقليدية، وذلك بتبني منهجية متكاملة ومندمجة وتشاركية لإيجاد حلول ناجعة للإشكاليات المطروحة بالنسبة لكل مادة على حدة.

وفي هذا الإطار تعمل كتابة الدولة على:

- تشجيع الصناع على التكتل في إطار جمعيات وتعاونيات تعنى باقتناء المواد الأولية بأسعار معقولة؛
- إحداث نقاط لتوفير وتوزيع مادة الفضة بالأقاليم الجنوبية؛
- توزيع مادة الصوف على عدد من دور الصانعة وفقا لحاجياتها؛
- تأهيل المدابغ التقليدية لتوفير مادة الجلد؛

- إنجاز خبرات لتوفير مادة الطين بالجودة والكمية المطلوبة؛
- بصدد إحداث وحدة لغزل الصوف بكل من تازناخت وخنيفرة؛
- بصدد إحداث وحدة لاستخراج ومعالجة الطين بالرباط؛
- تأمين مورد بديل عبر اقتناء مقلع جديد بجماعة سيدي حرازم (الكعدة) ، حيث يمثل هذا المقلع مورداً بديلاً مضمونا ويؤمن استقرار التزود بالطين الخام، ما يعزز الاستقلالية المهنية ويخفض من تقلبات السوق؛
- تم التوقيع على اتفاقية إطار حول تنظيم التموين بالمواد الأولية ذات المصدر الغابوي مع المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر على هامش المعرض الوطني الأول للخشب المنظم بمكناس؛
- تم التوقيع على اتفاقية بين المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وتعاونيات مهنية والمديرية الإقليمية للوزارة بالصويرة، من أجل معاملة تفضيلية لحرفيي قطاع العرعار في عملية اقتناء المادة الأولية؛
- تمت الاستفادة من خبرة مصممين مختصين مغاربة في إنجاز مجموعة من التصاميم لتشكيلات مبتكرة من خشب العرعار ومواد بديلة مماثلة من أجل المحافظة على شجر العرعار، ووضعها رهن إشارة الحرفيين لإعادة صنعها وتوسيع قاعدة رواجها؛
- تنظيم مجموعة من الدورات التكوينية لفائدة الصناع التقليديين في فئة خشب العرعار لاكتساب مهارات جديدة في اختيار المواد الأولية وتقنيات الإنتاج وتخفيض كلفة الإنتاج، كما تم إنجاز دراسة تقنية من أجل اقتراح تقنيات جديدة للإنتاج وترشيد استعمال هذه المادة بطرق عقلانية دون المساس بالطابع الأصيل والتقليدي لمنتوجاتها في إطار مقاربة تشاركية مع الصناع التقليديين العاملين في قطاع الخشب بالصويرة.؛
- تأهيل منظومة فرع الحلي والمجوهرات بشراكة مع كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات ووزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة والوزارة المكلفة بالميزانية والمديرية العامة لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة وجامعة غرف الصناعة التقليدية وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية. وتهدف هذه الشراكة على المدى القريب إلى اعتماد مقاربة دعم بروز وتطوير المنظومات المحلية لفرع الحلي والمجوهرات وذلك من أجل تجاوز معيقات التنافسية في سلسلة القيمة المحلية للفرع ودعم المشاريع المشتركة ذات الوقع الجماعي على الفاعلين المحليين بما في ذلك معالجة مختلف الإكراهات المرتبطة بتوفير مادتي الفضة والذهب. وسيتم العمل على المدى المتوسط من أجل تنفيذ الأوراش ذات الطابع الوطني أو الأفقي المسطرة في مخطط العمل للفرع والتركيز على الأوراش ذات الأولوية التي من شأنها أن دعم تنافسية الفرع وتعزيز حصته في السوق الداخلي والخارجي.

وفضلا عما سبق، فإن مشروع خارطة الطريق 2025-2027 يتضمن محورا خاصا بالتدابير المزمع اتخاذها لإيجاد الحلول الكفيلة بتجاوز إشكالية التزود بالمواد الأولية، ومن أهم هذه التدابير:

- إنجاز دليل مرجعي خاص بقنوات التزود بالمواد الأولية المستعملة في مختلف فروع الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية، وعبر مختلف ربوع المملكة؛
- تشجيع بروز وسطاء مهنيين معروفين يتولون معالجة المواد الأولية، من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص؛
- إحداث نقاط لبيع المواد الأولية النادرة، من خلال تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- وضع شواهد الجودة الممتازة الخاصة بالمواد الأولية، من أجل توفير عرض رفيع المستوى من المنتوجات التقليدية المغربية؛
- إحداث بورصة للمواد الأولية المستعملة في الصناعة التقليدية على المدى البعيد.

3. حول السؤال المتعلق بمواصلة تنفيذ مقتضيات القانون 50.17 واستصدار البطاقة المهنية للصناع التقليديين:

مواصلة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الكبرى المندرجة في إطار تنزيل مقتضيات القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن مخططها التنموي على جوانب عدة من أجل دعم وتطوير القطاع من خلال إطلاق عدد من البرامج والمشاريع الواعدة بشراكة مع مختلف الفاعلين بالقطاع، ومن ضمنها ما يتعلق بتنظيم وهيكلة أنشطة القطاع والفئات الفاعلة به.

في هذا الصدد، وبعد استصدار القانون الآنف الذكر ونصوصه التطبيقية، تم الشروع في تطبيق مضامينه من خلال إحداث السجل الوطني للصناعة التقليدية عبر وضع منصة إلكترونية خاصة، يتم التسجيل فيها وفق طبيعة الأشخاص المزاولين بالقطاع ذاتيين أو معنويين وتبعا للأنشطة التي يمارسونها والجهة الترابية التي ينتمون إليها، والهدف من ذلك هو تسهيل الخدمات التي تقدمها الإدارة لمرتفقيها تماشيا مع نهج التحديث من خلال تبني الرقمنة في تسيير وتدبير المرفق العمومي وعلاقته بالمواطنين، حيث يبلغ عدد المسجلين 440.000 مسجل ومسجلة، تشمل كل فئات الفاعلين من صناع فرادى وتعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية.

ولتثمين عمل المنصة الإلكترونية للسجل الوطني، تم إحداث نافذة خاصة بالبطاقة المهنية للصانع، كما تم توقيع اتفاقية إطار بين كل من كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومجموعة بريد المغرب وغرف الصناعة التقليدية وجامعتها خلال شهر فبراير 2025 من أجل تنفيذ برنامج مندمج لدعم الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من خلال عروض مجموعة بريد المغرب وفروعها. ومن ضمن محاور هذا البرنامج إعداد البطاقة المهنية للصانع من طرف مؤسسة "بريد ميديا" وتوزيعها على غرف الصناعة التقليدية تبعا للطلبات المتوصل بها، وبناء على المعطيات والمعلومات المتوفرة في المنصة الإلكترونية للسجل.

وستمكن هذه البطاقة الصناع التقليديين من الصفة المهنية وإثبات الهوية الحرفية اتجاه الأغيار سواء تعلق الأمر بالمصالح الإدارية أو بالزبناء، كما ستفتح باب الاستفادة من عدد من الامتيازات منها: المشاركة في المعارض والتظاهرات المحلية والوطنية والدولية، وعدد من التسهيلات في مجالات التسويق الإلكتروني والنقل السككي والتأمين...، فضلا عن الاستفادة من الخدمات المقدمة من طرف مجموعة بريد المغرب في المجال المالي والبنكي بنسب تفضيلية، علما بأن كتابة الدولة تعمل باستمرار على توسيع باقة الخدمات التي توفرها البطاقة المهنية لإدماج أكثر للحرفيين في المنظومة الاقتصادية.

وبخصوص المراحل التي قطعها ورش إصدار وطبع هذه البطاقة، فقد تم على هامش الحفل الختامي للجائزة الوطنية لأمهر الصناع المنظم شهر شتنبر المنصرم توزيع حوالي 10.000 بطاقة ووضعها رهن إشارة السادة رؤساء غرف الصناعة التقليدية قصد تسليمها للصانعات والصناع التقليديين المعنيين، على أن تتم مواصلة طبع وإصدار حوالي 290.000 بطاقة مهنية أخرى خلال الأيام القليلة القادمة.

في ذات السياق، ومواصلة لتنزيل مقتضيات القانون السالف الذكر، خاصة المادة 11 منه، وكذا المرسوم رقم 2.21.991 بتحديد قائمة أنشطة الصناعة التقليدية والقرار رقم 15.22 المتعلق بتحديد أصناف وقوائم أنشطة الصناعة التقليدية التي يمكن إحداث هيئات حرفية إقليمية وجهوية ووطنية خاصة بها، تم الشروع في إعداد التصور والمنهجية الخاصتين بإعادة تأطير التكتلات الحرفية بمختلف أنشطتها، ضمن هيئات حرفية إقليمية وجهوية ووطنية. وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأنشطة المحدد في قائمة الأنشطة يبلغ 172 نشاطا منها 118 تندرج في صنف الصناعة التقليدية الإنتاجية الفنية والنفعية و56 نشاطا في صنف الخدماتية، وهو ما يعكس أهمية هذا الورش ووزنه وما يحتاجه من تعبئة للموارد المالية والبشرية.

وكمرحلة أولى، تم اختيار 5 أنشطة على مستوى كل غرفة جهوية للصناعة التقليدية ليتم على مستوى نفوذها الترابي إحداث هيئات حرفية إقليمية ثم بعدها إحداث هيئات حرفية جهوية تنضوي تحتها الهيئات الإقليمية لكل نشاط حرفي من الأنشطة السالفة الذكر. وقد تم إطلاق هذا الورش ابتداء من شهر أكتوبر المنصرم. وبعد ذلك ستعمل كتابة الدولة على إحداث الهيئات الوطنية الخاصة بكل نشاط بمجرد الانتهاء من إحداث الهيئات الجهوية.

4. حول السؤال المتعلق بتنمية البنيات التحتية للإنتاج والتسويق:

تعتبر البنيات التحتية للإنتاج والتسويق حلقة ضرورية في التنمية السوسيو-اقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية، وشرطا من شروط خلق مناصب الشغل في القطاع، كما تعبر وسيلة أساسية لخلق الظروف الملائمة لتحسين جودة المنتوج وتحسين مداخيل الصناع.

من هذا المنطلق، تعمل كتابة الدولة في إطار الشراكة مع مختلف الفاعلين المحليين، على مواصلة تأهيل مجموعة من البنيات التحتية المتواجدة وإحداث بنيات جديدة، حيث يبلغ عددها حاليا أكثر من 140 بنية قائمة، و50 أخرى قيد الانجاز، موزعة ما بين مجمعات الصناعة التقليدية وفضاءات العرض والبيع، وقرى ومركبات ومناطق أنشطة، بالإضافة إلى المشاريع المندرجة في إطار برامج إعادة تأهيل وتثمين المدن العتيقة بالمملكة والتي تشمل تأهيل الأسواق المتخصصة والفنادق والقيساريات ودور الدباغة. مع التركيز على دعم القدرات التسويقية للصانعات التقليديات بالعالم القروي من خلال برنامج دور الصانعة، التي يبلغ عددها حاليا أكثر من 110 دار للصانعة؛

5. حول السؤال المتعلق بدعم تسويق منتوجات الصناعة التقليدية والرفع من صادراتها:

يحظى تسويق منتوجات الصناعة التقليدية باهتمام كبير من لدن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويعتبر من بين المحاور الأساسية التي يتم الاشتغال عليها وفق مقاربة شمولية ومنظور متكامل يستهدف تثمين منتوجات الصناع التقليديين عبر مختلف مراحل سلسلة القيم بدءا من توفير المواد الأولية والتجهيزات الملائمة والتكوين والانعاش وتوفير الخبرات اللازمة للرفع من جودة المنتوجات وضمان توافقها مع معايير الجودة العالمية وصولا إلى تسويق المنتج وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتوجات المشابهة والأقل جودة وكلفة.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن صادرات الصناعة التقليدية بلغت برسم سنة 2024، 1.11 مليار درهم، حيث احتل الفخار صدارة المنتوجات الأكثر طلبا بنسبة 36% تليه الزرابي بنسبة 20% ثم الملابس التقليدية بنسبة 13%، أما بخصوص الدول المستوردة فالولايات المتحدة الأمريكية تحتل الصف الأول بنسبة 44% تليها فرنسا بنسبة 14% ثم إسبانيا ب 7%، وخلال هذه السنة سجلنا أداء جد جيد بحيث بلغت صادرات الصناعة التقليدية 903 مليون درهم خلال الفترة ما بين يناير وشتنبر بنسبة نمو بلغت 11% مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية.

تبعا لذلك، وعلى الرغم من الأرقام الجيدة التي تحققها صادرات الصناعة التقليدية، إلا أن الطموح والرغبة في تعزيز حضور الصناعة التقليدية بالأسواق الدولية يدفع دائما إلى البحث عن أنجع الوسائل وأفضل السبل الكفيلة بتحقيق هذه الغاية، وفي هذا الإطار تعمل كتابة الدولة على اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات لدعم تنافسية الفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية من أبرزها:

أولا: التوقيع بتاريخ 17 أبريل 2025 على اتفاقية شراكة لتحفيز وتطوير صادرات الصناعة التقليدية المغربية على الصعيد الدولي بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وكتابة الدولة المكلفة بالتجارة الخارجية، ومؤسسة دار الصانع، حيث سيتم بموجب هذه الاتفاقية اتخاذ مجموعة من التدابير لتعزيز صادرات قطاع الصناعة التقليدية المغربية، من بينها مواكبة مقاولات وتعاونيات الصناعة التقليدية لتحسين مكانتها عند التصدير، وتطوير الرقمنة لدى الفاعلين في القطاع، ووضع أدوات الذكاء الاصطناعي في خدمة التجارة الخارجية، وتشجيع إنشاء منصات رقمية للتسويق، إلى جانب تعزيز تواجد منتجات الصناعة التقليدية المغربية في المنصات الكبرى للتجارة الإلكترونية؛

ثانيا: التوقيع بتاريخ 7 ماي 2025 على مذكرة تفاهم لإنشاء منصة رقمية لتسويق منتجات الصناعة التقليدية المغربية على المستويين الوطني والدولي، بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ومؤسسة دار الصانع، ومجموعة البنك المركزي الشعبي، وماسترکارد، وتهدف هذه الشراكة بالأساس إلى إنشاء منصة رقمية لتسويق منتجات الصناعة التقليدية المغربية على المستويين الوطني والدولي وتطوير عروض بنكية ملائمة للصناع التقليديين، وتوفير حلول دفع رقمية في المتناول لتعزيز إدماج هذه الشريحة المهمة من السكان في الاقتصاد الرقمي واستفادتهم من الدعم المهيأ خصيصًا لتسهيل عملية تحولهم الرقمي؛

ثالثا: وفقا لتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله وأيده، وتنزيلا لأهداف البرنامج الحكومي 2021-2026، تم بتاريخ 28 ماي 2025 توقيع ميثاق التجارة الخارجية 2025 -2027 من قبل عدة قطاعات حكومية منها كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بغية إرساء دينامية جديدة ومستدامة للصادرات المغربية ومن ضمنها منتجات الصناعة التقليدية. حيث يمثل هذا الميثاق دفعة قوية لتقوية النسيج الاقتصادي الوطني، ورافعة حقيقية للارتقاء بمكانة "صُنع في المغرب" على الساحة الدولية، وترجمة فعلية لإرادة جماعية تسعى إلى تعزيز التنافسية وتوسيع نطاق حضور المنتوج المغربي في الأسواق العالمية.

وبموجب هذا الميثاق، سيتم العمل على ما يلي:

- مواكبة مقاولات الصناعة التقليدية عبر تحديد رقم المعاملات السنوي المطلوب للولوج إلى الأسواق الدولية لأول مرة في 1 مليون درهم، عوض 2 مليون درهم المحدد بالنسبة لباقي المقاولات؛
- إحداث آلية تأمين عمومية جديدة، تروم تغطية المخاطر المرتبطة بالتصدير، لتمكين المقاولات من مواجهة التقلبات التي قد تعترض ولوجها إلى الأسواق الخارجية؛
- تعزيز الترويج للصادرات، من خلال تثمين العرض الوطني، بما في ذلك منتجات الصناعة التقليدية، وفتح آفاق جديدة في الأسواق الواعدة، عبر استراتيجيات تسويقية موجهة ومبتكرة.
- تنفيذ إجراءات أفقية من ضمنها تسريع رقمنة التجارة الخارجية مع تكريس الطابع الترابي لمواكبة الفاعلين.

بالموازاة مع ذلك، وفضلا عن المجهودات المبذولة في إطار مقاربة شمولية ومنظور متكامل يستهدف تثمين منتوجات الصناع التقليديين عبر مختلف مراحل سلسلة القيم بدءا من توفير البنيات التحتية للإنتاج والتسويق والتكوين وتيسير سبل التزود بالمواد الأولية والتجهيزات الملائمة والتكوين والانعاش وتوفير الخبرات اللازمة للرفع من جودة المنتوجات وضمان توافقها مع معايير الجودة العالمية وصولا إلى تسويق المنتج وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتوجات المشابهة والأقل جودة وكلفة. تعمل كتابة الدولة على:

- تعزيز البنية التحتية للإنتاج والتسويق حيث يتوفر القطاع حاليا على أكثر من 140 بنية قائمة، و50 أخرى قيد الانجاز، مع التركيز على دعم القدرات التسويقية للصانعات التقليديات بالعالم القروي من خلال برنامج دور الصانعة، التي يبلغ عددها حاليا أكثر من 110 دار للصانعة؛
- دعم تنافسية الفاعلين من خلال ثلاث برامج مهيكلة للقطاع:

أ- برنامج مواكبة المجمعين: ويهدف إلى تطوير الإنتاج وزيادة حجم معاملات قطاع الصناعة التقليدية من خلال تقديم خدمات تغطي كافة مراحل عملية التجميع، ويسعى البرنامج إلى تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية لمجمعي الإنتاج من خلال مقاربة متكاملة تضم التحسيس والتقييم والمواكبة والتطوير ومراقبة ما بعد التجميع (84 مستفيد)؛

ب- برنامج مواكبة التصدير: وهو مبادرة استراتيجية تروم تعزيز قدرات وحدات الإنتاج على التصدير، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات التي تغطي جميع مراحل عملية التصدير، بما يكفل الرفع من

الصادرات وتحسين الولوج إلى الأسواق الخارجية وتعزيز إشعاع منتوجات الصناعة التقليدية المغربية على الصعيد الدولي. (40 مستفيد)؛

ت- برنامج التميز لفرعي الزربية والفخار والخزف: ويهدف إلى تحسين هيكلة وحدات الإنتاج وتطوير فرعي الزربية والفخار والخزف وتوفير الخبرات اللازمة للرفع من جودة المنتوجات وضمان توافقها مع معايير الجودة العالمية. (55 مستفيد)؛

- تعزيز المعرفة بالأسواق والمنظومات الاقتصادية وذلك من خلال:

أ- تعزيز منظومة اليقظة الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية:

بهدف دعم الفاعلين في القطاع وتحسين فهم دينامية الأسواق الدولية واستثمار الفرص المتاحة، وقد تم تصميم هذه المنظومة وفق مقاربة مزدوجة تأخذ بعين الاعتبار الأسواق والمنتجات، وتوفر للفاعلين في قطاع الصناعة التقليدية مجموعة من المعلومات والبيانات ذات الصلة، مما يمكّنهم من وضع استراتيجيات تسويقية وتجارية فعّالة وتعزيز صادراتهم نحو الأسواق الدولية. وتُنشر تقارير منظومة اليقظة الاستراتيجية لقطاع الصناعة التقليدية على الموقع الإلكتروني لمؤسسة دار الصانع، حيث بلغ عدد التقارير الصادرة إلى الآن 30 تقريرا 14 تقريراً تحليلياً حسب السوق، 14 تقريراً تحليلياً حسب المنتج تقريران لتحليل السمعة الرقمية للصناعة التقليدية المغربية.

ب- الخريطة التفاعلية للتظاهرات المرتبطة بقطاع الصناعة التقليدية

تشكل هذه الخريطة التفاعلية أداة للمعلومات والتخطيط موجهة لجميع فاعلي قطاع الصناعة التقليدية، (الصناع الفرادى، والمقاولون الذاتيون، والتعاونيات، والشركات، وجميع المهنيين في القطاع). وتهدف إلى تسهيل الوصول إلى البيانات المتعلقة بالفعاليات المهنية المرتبطة بالصناعة التقليدية والمنظمة على الصعيد الدولي، بالاعتماد على قاعدة بيانات يتم تحديثها كل ستة أشهر. وإلى غاية اليوم تم تسجيل 228 فعالية تغطي 34 سوقاً دولياً. وتتيح الواجهة التفاعلية للنظام إمكانية البحث المتقدم عبر مجموعة من المعايير الدقيقة، من بينها: الدولة، نوع التظاهرة، فترة الانعقاد، عدد الزوار، فئة المنتجات، وغيرها من المؤشرات، بما يضمن استجابة فعّالة لاحتياجات مختلف الفاعلين في القطاع.

- تنظيم المعارض التجارية الجهوية والمحلية والوطنية، حيث يتم سنويا تنظيم معارض تجارية جهوية ومحلية ووطنية تستفيد منها كل أصناف المنتوجات القروية والحضرية، مع السهر على المشاركة في صالونات ومعارض مهنية وتجارية بالخارج للتعريف أكثر بالمنتوج الوطني ودعم رواجه دوليا، وتعمل كتابة الدولة جاهدة على توسيع هذه المعارض من خلال توفير الإمكانيات المتاحة لغرف الصناعة التقليدية باعتبارها شريكا وازنا في تنظيم التظاهرات التجارية والثقافية.
- توفير معلومات دقيقة عن الأسواق المستهدفة والمنتوجات التي يمكن ترويجها والتي تحظى باهتمام المستهلك؛
- تفعيل الشراكات الموقعة مع العلامات التجارية العالمية الصعيد الدولي GALERIES LAFAYETTE بفرنسا و EL CORTE INGLES بالبرتغال لاستشراف الصناعة التقليدية والترويج لها؛
- تنظيم لقاءات مهنية ماستر كلاس لفائدة رجال الأعمال المغاربة مع نظرائهم الأجانب مما يساهم في تطوير استراتيجيات الإنتاج والتوزيع والتسويق؛
- تنظيم زيارات استكشافية لفائدة مصممين مرموقين لدمج الأفكار الحديثة مع منتوجات الصناعة التقليدية؛
- تشجيع الصناع على التكتل ضمن التجمعات الحرفية لتكثيف الجهود ومواجهة مشكل المنافسة والتسويق؛
- خلق مراكز للتميز لفائدة الصناع بهدف تحسين جودة المنتوج ليستجيب لمعايير الجودة الدولية وشروط التصدير، والتي تتطلب لضمان استمراريتها الدقة في الاستجابة لطلبات الموردين؛
- توقيع اتفاقيات وشراكات محلية ودولية مع فاعلين في مجال التكوين والتصدير وتبادل الخبرات؛
- توقيع اتفاقية شراكة مع الجمعية الوطنية للصادرات (ASMEX) لتسهيل ولوج الصناع التقليديين للأسواق الخارجية؛

- مواصلة تنظيم الحملات التواصلية للتعريف بمنتوجات الصناعة التقليدية عبر وسائل الإعلام الرقمية والمكتوبة ومنصات التواصل الاجتماعي؛
- تشجيع التسويق الإلكتروني من خلال وضع منصات خاصة رهن إشارة الصناع التقليديين لمساعدتهم على بيع منتوجاتهم كما هو الشأن مع منصة "ANOU أنو"؛
- برمجة دورات تكوينية خاصة بالتسويق الالكتروني والتربية المالية في إطار برامج التكوين المستمر الموجهة للصانعات والصناع التقليديين؛
- عقد سلسلة من الاجتماعات مع عدد من الفاعلين في المجال بخصوص دراسة سبل تعزيز التعاون لدعم الصناع في الولوج إلى حلول رقمية مبتكرة، خاصة في مجالي التسويق والتجارة الالكترونية، قصد تسهيل ادماجهم في الاقتصاد الرقمي وتوسيع آفاقهم التجارية؛
- تطوير البصمة الرقمية للعلامة التجارية والتي حققت نتائج جد إيجابية خاصة على مستوى انطباعات مستخدمي الأنترنيت والتي بلغت 80%؛
- ارتفاع حجم مشتريات منتوجات الصناعة التقليدية عبر الأنترنيت وتحقيق رضائية مستهلكي منتجات الصناعة التقليدية بنسبة 91% وقد تم احتساب هذه النسبة عن طريق تحليل 4400 تعليق مصادق عليه من طرف منصات التجارة الإلكترونية (أمازون- إتسي..)؛

تغطية جزء من رسوم التسجيل للعلامات التجارية والتصاميم والمنتجات على المستوى الدولي، مما يساهم في حماية الملكية الفكرية للصناع التقليديين وتعزيز حضور المنتوجات المغربية في الأسواق العالمية.

6. حول السؤال المتعلق بحماية حرف الصناعة التقليدية:

يحظى تثمين وحماية منتوجات الصناعة التقليدية باهتمام كبير من لدن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ويعتبر من بين المحاور الأساسية التي يتم الاشتغال عليها وفق مقاربة شمولية ومنظور متكامل يستهدف تجويد منتوجات الصناع التقليديين عبر مختلف مراحل سلسلة القيم بدءا من توفير المواد الأولية والتجهيزات الملائمة والتكوين والانعاش وتوفير الخبرات اللازمة للرفع من جودة المنتوجات وضمان توافقها مع معايير الجودة العالمية، وصولا إلى تسويق المنتج وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتوجات المشابهة والأقل جودة وكلفة، وكذلك تمكين الحرف التقليدية من مقومات الصمود أمام تطورات العصر وحمايتها من الاندثار، فضلا عن حمايتها من بعض المحاولات الفاشلة التي تستهدف السطو على تراثنا وتاريخنا الذي تحتل فيه صناعتنا التقليدية مكانة جد متميزة.

فعلى مستوى حماية الحرف التقليدية من الاندثار: تم إرساء منظومة رقمية تهدف إلى تدوين المعارف والتقنيات ونقلها عبر الأجيال، وقد ساعد هذا البرنامج على توثيق وتوصيف 32 حرفة للصناعة التقليدية ذات الحمولة الثقافية، شملت ميادين الخشب والجلد والطين والنسيج والمعادن، كما تم وضع منظومة تكوينية ملائمة مدعومة بمنصة إلكترونية تسمى ب "المعلم".

كما أن الشراكة المتينة التي تجمع بين الوزارة ومنظمة اليونسكو في هذا الإطار، مكنت من وضع مقاربة تهدف إلى تحديد وتصنيف الصناع التقليديين حاملي المعارف والمهارات المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض ك "كنوز حرفية مغربية" وتشجيعهم على نقل معارفهم ومهاراتهم إلى الشباب الناشئ من أجل ضمان استدامة هذه الحرف. وقد تم في هذا الصدد:

- تنظيم النسخة الأولى من هذا البرنامج برسم سنة 2023، وذلك بانتقاء 06 صناع بصفتهم كنوز حرفية مغربية وتكوين 57 من الشباب في حرف: صناعة السروج المطرزة، الزليج التطواني، البلوزة الوجدية، الطرز السلاوي، نسج الخيام، وصناعة الآلات الموسيقية؛
- تنظيم النسخة الثانية من هذا البرنامج برسم سنة 2024، حيث تم انتقاء 10 صناع من أجل تكوين 100 من الشباب في حرف: المصنوعات النباتية للجنوب، القفطان الرباطي، المنفاخ، الدك الصويري، الجلد الزيواني، خزف مكناس، السطرمية المطرزة، البناء بالتراب المدكوك، الطاطاوي، واللبادة؛
- تنظيم النسخة الثالثة من ذات البرنامج شهر أكتوبر من هذه السنة، حيث تم اختيار 15 حرفة ذات حمولة ثقافية مهددة بالاندثار لتكون موضوع هذه النسخة، من أجل تأطير 150 شابا وشابة في الحرف التالية: المكحلة، خفي الفارس (التماك)، الصباغة النباتية، الركاب، هيكل سرج الفرس (العضم)، شكيمة الفرس، تطعيم خشب العرعار، المصنوعات الجلدية للجنوب، زربية بني وراين، الحايك الفيكيكي، البرنوص الفكيكي، تاوكة/ تازرزيت، الحصير السلاوي، الزربية الرباطية، زواق المعلم في القفطان المغربي الأصيل؛
- إبرام اتفاقية شراكة بين كتابة الدولة ومنظمة اليونيسكو والمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج من أجل استفادة نزلاء المؤسسات السجنية من هذا البرنامج، حيث تم انتقاء 6 صناع تقليديين من أجل نقل معارفهم ومهاراتهم إلى 90 شابا من نزلاء هذه المؤسسات في الحرف التالية: الزليج التطواني، السروج المطرزة، السطرمية الجلدية المطرزة، المصنوعات النباتية للجنوب والطرز السلاوي؛
- توقيع اتفاقية شراكة بين كتابة الدولة ومنظمة اليونسكو وجمعة كلميم واد نون وغرفة والصناعة التقليدية بذات الجهة قصد تشجيع الصانعات والصناع التقليديين ذوي الخبرة من أجل نقل معارفهم ومهاراتهم إلى الشباب بالجهة؛
- عقد اتفاقية شراكة بين كتابة الدولة ومنظمة اليونسكو وجمعة فاس- مكناس وجامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس وغرفة الصناعة التقليدية بنفس الجهة، قصد تمكين الصانعات والصناع التقليديين ذوي الخبرة، من نقل معارفهم ومهاراتهم إلى الأجيال الناشئة بالجهة.

بالموازاة مع ذلك، وسعيا وراء تثمين هذا التراث اللامادي وحمايته، تعمل كتابة الدولة أيضا وبشكل متواصل على استغلال الإمكانات التي تتيحها منظومة التكوين المهني بهذا الخصوص، من خلال تأهيل الصانعات والصناع التقليديين وتحفيزهم وتقوية قدراتهم التقنية والمعرفية، كما تعمل بانتظام واضطراد على تنمية هذه المنظومة، عبر تحسين جودة التكوين، وتنويع العرض التكويني، وتأهيل البنيات والأطر البيداغوجية، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمعنيين بهذه المنظومة.

أما فيما يتعلق بتثمين وحماية المنتوجات التقليدية من المنافسة: فإن كتابة الدولة تشتغل على عدد من الأوراش والبرامج التي تجمع البعدين التقني والتنظيمي، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- وضع وتنفيذ برنامج للمواصفات الإجبارية بالنسبة لعدد من المنتوجات الحرفية التي تعيش على وقع المنافسة، وذلك حتى لا يتم إغراق السوق الوطني بمنتوجات رديئة الجودة ومنخفضة الثمن، ويبلغ عدد المواصفات الإجبارية حاليا 13 مواصفة، علما بأن مجموع المواصفات المعتمدة حاليا يفوق 446 مواصفة؛
- وضع وتنفيذ برنامج لعلامات الجودة خاص بمنتجات الصناعة التقليدية، حيث تم وضع 77 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ولدى الهيئات الدولية المختصة لحمايتها وطنيا ودوليا، وقد بلغ عدد الوحدات الإنتاجية المستفيدة من حق استعمال هذه العلامات أكثر من 2500 وحدة إنتاجية؛

- التنسيق مع إدارة الجمارك لمراقبة المنتوجات الأجنبية المماثلة التي قد لا تتوفر فيها المواصفات المغربية، خاصة منها ذات التطبيق الإجباري؛
- تعيين مراقبين محلفين تابعين لقطاع الصناعة التقليدية بمختلف مناطق الإنتاج قصد ضمان المراقبة الدائمة للمنتوجات الخاضعة للمواصفات ذات التطبيق الإجباري؛
- تطبيق مضامين القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتوجات الصناعة التقليدية، من أجل الحفاظ على تنوع منتوجات الصناعة التقليدية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها لإنعاش تسويقها وتحسين مستوى المداخيل المترتبة عن تثمينها؛
- تنزيل مقتضيات القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، والذي سيساهم في تثمين العمل الحرفي والمحافظة على جودة المنتجات والخدمات بتكريس طابع المهنية والاحترافية وثقافة التكتل والعمل الجماعي والتضامني وحماية المستهلك، وبالتالي ترسيخ أكثر للثقة في منتوجات وخدمات الصناعة التقليدية والرفع من تنافسيتها وتوسيع قاعدة تسويقها مما سيساعد على تحسين أوضاع الحرفيات والحرفيين وتثمين عملهم؛
- تنويع وتكثيف برامج الدعم التقني والفني وتوفير الخبرات والمواكبة والتأطير والانفتاح على مجالات البحث والتنمية وتطوير الجودة والتعريف بالمنتوج محليا ودوليا وحمايته؛
- تيسير سبل التزود بالمواد الأولية حيث تم على سبيل المثال لا الحصر: إحداث نقاط لتوفير وتوزيع مادة الفضة بالأقاليم الجنوبية، توزيع مادة الصوف على عدد من دور الصانعة، تأهيل المدابغ التقليدية لتوفير مادة الجلد، إنجاز خبرات لتوفير مادة الطين بالجودة والكمية المطلوبة...
- مسايرة التطور الرقمي وتشجيع التسويق الالكتروني للمنتوجات الحرفية المغربية، قصد تسهيل ادماج الصناع في الاقتصاد الرقمي وتوسيع آفاقهم التجارية؛
- مواصلة تنظيم المعارض الوطنية والجهوية، والحرص على المشاركة في عدد من المعارض الدولية، والصالونات المهنية، والمعارض الراقية، والأسابيع الثقافية بالخارج؛
- دعم تنافسية الفاعلين في القطاع من خلال تنزيل ثلاثة برامج جديدة لهيكلة القطاع عبر برنامج التميز لتحسين هيكلة وحدات الإنتاج وتطوير فروع الصناعة التقليدية، برنامج مواكبة التصدير وبرنامج مواكبة المجمعين لتطوير الإنتاج ورفع حجم المعاملات؛

وتجدر الإشارة، إلى أنه فضلا عن التدابير المتخذة لحماية وتثمين جميع فروع الصناعة التقليدية تم اتخاذ إجراءات خاصة لحماية القفطان والزليج المغربيين اعتبارا لحمولتها الثقافية ومكانتها عند المغاربة، وكذلك بالنظر لما يتعرض له هذان الفرعان من محاولات للسطو.

ففيما يخص القفطان المغربي، تم إحداث العلامة الجماعية للتصديق "قفطان مغربي" (Caftan Marocain)، والتي تهم مجموعة من القفاطين المصنوعة حسب التقنيات الحرفية التقليدية المغربية، وتم إيداع هذه العلامة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية شهر يناير 2025، علما أن إحداث هذه العلامة تم وفق مقاربة تشاركية وتشاورية مع عدد من الصانعات التقليديات لمعلمات وفاعلات في مجال الموضة والتصميم في مجال القفطان، وبتنسيق مع شركائنا بقطاعات أخرى معنية.

أما بالنسبة للزليج فقد تم إحداث العلامة الجماعية للتصديق "زليج تطوان"، وهي علامة خاصة بزليج تطوان المنتج عبر عملية تصنيع حرفية تقليدية وكل ما يرتبط بها من أنماط زخرفية ورسوم هندسية (عناصر التبليط والعناصر الزخرفية المعمارية الداخلية والخارجية...)، وتم إيداع هذه العلامة بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية شهر يناير2025؛

كما تم إحداث أربع علامات خاصة لحماية كلمة "زليج" و"زليج مغربي"، بثلاث لغات (العربية والفرنسية والأمازيغية)، وتم إيداع هذه العلامات بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية خلال الربع الأخير من سنة 2024 وبداية 2025.

7. حول السؤال المتعلق بالتغطية الصحية للصناع التقليديين:

تنفيذا للتوجيهات الملكية النيرة حول تعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض على كل فئات المجتمع المغربي بمن فيها فئة الصناع التقليديين، ونظرا لخصوصيات القطاع والوضعية الاجتماعية للصناع، تم وضع إطار تنظيمي خاص بالتغطية الصحية لفائدة الصناعة التقليدية يحدد مساهمة الانخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في 0,75% من الحد الأدنى للأجر.

وقد تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتسريع وتيرة الانخراط، منها الحملات التحسيسية وإحداث منظمة لحكامة تدبير مختلف العمليات المتعلقة بهذا الورش، وذلك وفق منهجية تعتمد التنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين والمتدخلين خاصة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعتمد السجل الوطني للصناعة التقليدية مرجعا للتسجيل بهذا النظام، وبالرغم من الإكراهات التي تعرفها عمليات التسجيل فإن الوزارة بمعية شركائها تعمل على معالجتها وعلى اتخاذ التدابير كلما اقتضت الضرورة ذلك للرفع من عدد المنخرطين الذين وصل عددهم إلى غاية أكتوبر من هذه السنة إلى حوالي 669.200 مسجل لدى الصندوق المذكور. كما أن التسجيلات بالسجل الوطني متواصلة بما في ذلك الصناع الذين طلبوا التشطيب للاستفادة من نظام "أمو تضامن" لعدم توفرهم على المؤشر المطلوب.

8. حول السؤال المتعلق بتأهل قطاع الصناعة التقليدية:

بالإضافة إلى الأدوار الطلائعية التي يؤديها قطاع الصناعة التقليدية في الحفاظ على الهوية الثقافية وتثمين الموروث الحضاري لبلادنا، فإنه يعد أيضا من بين القطاعات المشغلة بامتياز، حيث يبلغ إجمالي عدد الصناع التقليديين العاملين بالقطاع ما يناهز 2.7 مليون صانعة وصانع تقليدي، وهو ما يمثل 22% من مجموع الساكنة النشيطة، ويساهم ب 7% في الناتج الداخلي الخام، كما تجاوزت صادرات الصناعة التقليدية 1.11 مليار درهم برسم سنة 2024.

وللنهوض بالقطاع وتثمين أدواره، بما يليق بمكانته وحجمه، تعمل كتابة الدولة على تأهيل القطاع وفق مقاربة شمولية ومنظور متكامل يستهدف تجويد منتوجات الصناع التقليديين عبر مختلف مراحل سلسلة القيم، بدءا من توفير المواد الأولية والتجهيزات الملائمة والتكوين والانعاش وتوفير الخبرات اللازمة للرفع من جودة المنتوجات وضمان توافقها مع معايير الجودة العالمية، وصولا إلى تسويق المنتج وتمكينه من مواجهة المنافسة القوية لبعض المنتوجات المشابهة والأقل جودة وثمنا، وكذلك تمكين الحرف التقليدية من مقومات الصمود أمام تطورات العصر وحمايتها من الاندثار، وتتوخى هذه المقاربة:

- الرفع من جودة وجاذبية الخدمات والمنتوجات التقليدية عبر استكمال برنامج علامات الجودة الخاص بمنتجات الصناعة التقليدية؛
- تثمين وتعزيز البنية التحتية للإنتاج والتسويق مع التركيز على تنمية التسويق بالعالم القروي؛
- تطوير نسيج من المقاولات الحرفية المهيكلة، وإعادة هيكلة النسيج الجمعوي بالقطاع وتأطيره داخل هيئات حرفية إقليمية وجهوية ووطنية تمثل مختلف فروع الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية.
- تطوير سلاسل الإنتاج، والتحويل المحلي للمنتوجات، وربط الصناعة التقليدية بالإرث الثقافي والتاريخي لبلادنا؛
- تطوير آليات تمويلية ملاءمة، وتشجيع الترويج والتسويق والرفع من صادرات الصناعة التقليدية عن طريق تنويع المنتوجات والبحث عن أسواق جديدة؛

- تحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين والصناع التقليديين، ومواصلة تنزيل ورشي السجل الوطني للصناعة التقليدية والتغطية الصحية، عبر تكثيف الحملات التحسيسية والتواصلية بين أوساط الصناع التقليديين من أجل الانخراط في الورشين؛
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسساتي للقطاع، ومواكبة غرف الصناعة التقليدية والمؤسسات التابعة للقطاع؛
- تعزيز خدمات التواصل والإرشاد، عبر إرساء خدمات مندمجة للاستقبال والمصاحبة والتوجيه لمساعدة الحرفيين ومختلف العاملين في القطاع؛
- الرفع من عدد المتدربات والمتدربين، وتنمية التكوين المستمر للحرفيين والمشتغلين في المجال التعاوني؛
- التصديق على المكتسبات من خلال منح شهادات لحرفي الصناعة التقليدية موازية للشهادات الممنوحة في أسلاك التربية والتكوين، بناء على التجربة والخبرة المراكمة في إطار تثمين وترصيد المهارات المهنية؛
- مواصلة برامج الدعم التقني والفني وتوفير الخبرات والمواكبة والتأطير وتشجيع الانفتاح على مجالات البحث والتنمية؛
- تيسير سبل التزود بالمواد الأولية؛
- تنظيم الجوائز التحفيزية للصناع التقليديين؛
- تطوير وتعزيز القطاع التعاوني؛

تبعا لذلك، تعمل كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي حاليا على إطلاق عدد من البرامج والمشاريع الواعدة بشراكة مع مختلف الفاعلين، وذلك في إطار تصور جديد مندمج تم وضعه لمواصلة تطوير وتنمية الصناعة التقليدية، حيث يرتكز العمل على 4 محاور تهدف إلى تجاوز الإكراهات المسجلة حاليا والاستجابة لتحديات المستقبل وهي:

المحور الأول: يتعلق بدعم الإنتاج والتنشيط المجالي، عبر تحسين الولوج للمواد الأولية ذات الجودة ودعم عوامل الإنتاج وتحفيز التسويق وتنظيم القطاع؛

المحور الثاني: يخص مواكبة الفاعلين والترويج، من خلال تقوية عمليات التسويق الالكتروني وتوفير فرص المشاركة بالمعارض والتظاهرات التجارية، وتطوير استراتيجيات التواصل والعلامات التجارية لدى الفاعلين، فضلا عن برامج الدعم التي تعزز التنافسية والموجهة لفروع الصناعة التقليدية والمصدرين والمجمعين؛

المحور الثالث: يتعلق بالتكوين وتأهيل الكفاءات من خلال تنفيذ تدابير تهم التكوين عبر التدرج والتكوين النظامي وتقوية المهارات والمحافظة على الحرف التقليدية؛

المحور الرابع: يخص تدابير المواكبة المؤسساتية ويضم تدابير أفقية، أهمها تطوير اليقظة المعلوماتية والقانونية للقطاع.

9. حول السؤال المتعلق بتطوير منظومة التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية:

تعتبر منظومة التكوين المهني رافعة أساسية للتنمية بقطاع الصناعة التقليدية، حيث توفر تكوينا أوليا للشباب من خلال مؤسسات التكوين المهني التي تضم 67 مؤسسة للتكوين منها 22 معهدا متخصصا في فنون الصناعة التقليدية و45 مركزا للتأهيل المهني في فنون الصناعة التقليدية بطاقة استيعابية تبلغ 35.000 مقعدا بيداغوجيا. بالإضافة إلى أزيد من 100 ملحقة، وذلك عبر مسارات للتكوين مؤهلة ومخولة للشهادات في 60 حرفة من حرف الصناعة التقليدية الفنية والإنتاجية والخدماتية، كما تتيح هذه المنظومة أيضا فرصًا كبيرة للإدماج المهني خصوصا عبر التكوين بالتدرج المهني الذي يعتبر النمط الأكثر ملاءمة لنقل المعارف والممارسات المهنية.

وتعمل كتابة الدولة بشكل مستمر على تنمية هذه المنظومة، من خلال تحسين جودة التكوين، وتنويع العرض التكويني، وتأهيل البنيات والأطر البيداغوجية، مع اعتماد مقاربة تشاركية مع المهنيين والمؤسسات المعنية، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تنويع عروض التكوين، واستهداف حرف واعدة للتكوين في صنفي الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية؛
- إحداث وتوسيع مجموعة من المؤسسات على الصعيد الوطني، وكذا إعداد وتحيين مرجعيات التكوين مع إحداث شعب جديدة؛
- وضع مخطط لتعزيز وتنمية قدرات الصناع التقليديين، من خلال إنجاز 20 ألف /شخص/يوم/ تكوين سنويا، تشمل إلى جانب المجال التقني تكوينات أفقية كالصحة والسلامة والترويج الإلكتروني والتربية المالية واللغات...؛
- تحسين جاذبية التكوين الأولي في حرف الصناعة التقليدية، حيث تم تحقيق حصيلة جد إيجابية وذلك بتكوين 48.325 من الشباب خلال الفترة الممتدة ما بين 2022 و2024، منهم 18% داخل مؤسسات التكوين، و82% عبر التدرج المهني، الذي يعد النمط الأكثر ملاءمة مع حاجيات سوق الشغل، علما بأن نسبة إدماج خريجي مؤسسات التكوين المهني تفوق 85%؛
- التوقيع على عقد برنامج جديد للتكوين بالتدرج المهني 2025-2030 من أجل ضمان التكوين لفائدة 30.000 شابا وشابة سنويا، ليبلغ عدد المسجلين 150000 في أفق 2030؛
- مراجعة قيمة التعويض عن التكوين لفائدة الصناع التقليديين المكونين بمؤسسات التكوين المهني برفعه من 65 درهما إلى 130 درهما؛
- التصديق على مكتسبات التجربة المهنية؛ حيث تم تتويج أزيد من 2050 صانع وصانعة بشهادات تثبت توفرهم على الكفاءات المهنية المطابقة لمزاولة الحرفة، بشراكة مع قطاع التكوين المهني وغرف الصناعة التقليدية، فيما تمت برمجة التصديق على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة 800 صانع وصانعة برسم سنة 2026؛
- إنجاز 11.200 شخص/يوم/تكوين لفائدة متدربي مؤسسات التكوين المهني والمكونين والصناع التقليديين في مجال التربية المالية بشراكة مع المؤسسة المغربية للتربية المالية التابعة لبنك المغرب، ومن المرتقب أن يتم تكوين ما يناهز 5400 صانع تقليدي برسم سنة 2026 في المجالات التقنية المرتبطة بالحرفة والمجالات التدبيرية؛
- تنمية القدرات التقنية والمعرفية للصناع التقليديين المزاولين وتمكينهم من تحسين منتوجهم الحرفي وتشجيع روح التنافسية بالقطاع، حيث استفاد ما مجموعه 14.315 من الصانعات والصناع التقليديين المزاولين لحرف الصناعة التقليدية الإنتاجية والخدماتية من برنامج تنمية القدرات التقنية والتدبيرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2024؛
- تنمية القدرات اللغوية للمتدربين والصناع التقليديين في إطار تنفيذ اتفاقية شراكة تجمع الوزارة بالجمعية الثقافية الأمريكية، حيث تم تكوين 6284 مستفيد ومستفيدة في اللغة الإنجليزية في الفترة الممتدة ما بين 2018-2025؛
- إنجاز برامج متنوعة لفائدة الصانعات والصناع التقليديين نزلاء المؤسسات السجنية بتنسيق مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ومؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء، استفاد منها ما يفوق 4907 نزيل ونزيلة؛
- إنجاز برامج محو الأمية الوظيفية بشراكة مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، بهدف تعزيز معارف الصناع القرائية والكتابية والمهنية، حيث بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج ما مجموعه 8992 صانع وصانعة؛
- اعتماد منهجية جديدة محفزة لنقل المهارات والمعارف المرتبطة بحرف الصناعة التقليدية المهددة بالانقراض، وذلك من خلال انتقاء الصناع بصفتهم "كنوز حرفية مغربية"، والتعاقد معهم من أجل نقل معارفهم إلى الأجيال الشابة؛

- العمل على تقوية الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعلى الخصوص مع غرف الصناعة التقليدية، وتعزيز التكامل بين المتدخلين من خلال إحداث مجالس المؤسسة بالمعاهد المتخصصة في فنون الصناعة التقليدية.

10. حول السؤال المتعلق باحترام البعد البيئي في الصناعة التقليدية:

حرص القطاع على تعزيز البعد البيئي داخل منظومة الصناعة التقليدية من خلال مواصلة وضع واعتماد عدد من المواصفات التقنية، همت عددا من فروع الصناعة التقليدية التي قد تتعرض للمنافسة أو لها تأثير على الصحة والسلامة. وقد تم بين سنوات 2021 و2025 تبني ومراجعة 86 مواصفة تهم الجلد والخشب والحلي والمجوهرات. ويبلغ مجموع المواصفات حاليا بالقطاع 446 مواصفة من بينها 13 إجبارية التطبيق لعلاقتها بالصحة والسلامة والبيئة. كما تم تكوين مهني الحدادة والتلحيم على مستوى 10 مدن بتنسيق مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية، لصنع أفرنه صديقة للبيئة وأقل استهلاكا لمادة الحطب. فضلا عن تفعيل مشروع استبدال الأفرنة التقليدية الملوثة للبيئة بأخرى غازية لفائدة تعاونيات الفخار لتطوير منتوج الفخار ومحاربة التلوث والمحافظة على البيئة.

11. حول السؤال المتعلق بدعم التعاونيات النسائية الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية:

تشكل التعاونيات الناشطة بقطاع الصناعة التقليدية ما يفوق 47 في المائة من مجموع التعاونيات النسائية ببلادنا، لذا تعمل كتابة الدولة على تعزيز وضعية النساء وإظهار مكانتهن ودورهن الحيوي في إنعاش وتطوير الأنشطة الحرفية من خلال مجموعة من التدابير والإجراءات، من قبيل:

- الرفع من نسبة استفادة النساء من البنيات التحتية الموجهة لإنتاج وتسويق منتجات الصناعة التقليدية لتتجاوز ما نسبته 47% من مجموع المستفيدين والمستفيدات؛
- دعم القدرات التسويقية للصانعات التقليديات بالعالم القروي من خلال برنامج "دور الصانعة"، وهو البرنامج الذي يروم تمكين الحرفيات من فضاء للإنتاج والعرض والتسويق والتكوين، يوضع رهن إشارة تجمع حرفي نسوي على شكل جمعية أو تعاونية. وتنفيذا لهذا البرنامج، تعمل كتابة الدولة سنويا على إحداث مجموعة من دور الصانعة في إطار شراكة مع مختلف الفاعلين المحليين، ويبلغ عددها حاليا أكثر من 110 دار للصانعة تستفيد منها حوالي 3900 صانعة تزاول أساسا أنشطة نسج الزرابي التقليدية والطرز والخياطة...
- إحداث 36 شارة جودة وعلامة مرتبطة بمنتوجات الصناعة التقليدية المعدة من طرف النساء، وهو ما يمثل 50% تقريبا من مجموع الشارات والعلامات الموضوعة من طرف القطاع؛
- تمكين 300 وحدة إنتاج تديرها النساء من عملية المراقبة من أجل التصديق؛
- تسجيل حوالي 90 ألف صانعة تقليدية بالسجل الوطني للصناعة التقليدية؛
- إنجاز دراسة وخبرة تقنية لتطوير وتأهيل الزربية القروية للأطلس الكبير بورزازات همت على الخصوص الزربية الوزكيتية بإقليم ورزازات، تم من خلالها وضع وتنفيذ برنامج للدعم والمواكبة التقنية للصانعات بتازناخت بهدف تأهيلهن في التقنيات الأصيلة لغسل وإعداد الصوف والغزل والنسيج، وكذا التأطير في مجال استعمال الصباغة النباتية، بالإضافة إلى تزويدهن بمادة الصوف "سيروا" التي تستعمل في إنتاج هذا النوع من الزرابي؛
- المساهمة في مشروع إحداث مركز تقني للقرب لدعم الإدماج الاقتصادي للنساء النساجات بتازناخت؛
- استهداف ما مجموعه 29000 من النساء في إطار برامج التكوين بالتدرج المهني في مختلف شعب الصناعة التقليدية، خصوصا تلك التي كانت حكرا على الذكور؛
- استهداف 4712 من الصانعات التقليديات في إطار برامج تعزيز وتقوية القدرات والكفاءات التي ترتكز على التكوين في جوانب تقنية مرتبطة بمزاولة الحرفة وأخرى أفقية في مجالات ريادة الأعمال واللغات والتسويق والمعلوميات وروح المقاولة والصحة والسلامة...

- استفادة ما مجموعه 5569 متدربة من مختلف مؤسسات التكوين المهني، وما مجموعه 937 من الصانعات التقليديات من دورات تكوينية في مجال التربية المالية؛
- انتقاء 3 نساء من أصل 6 حائزين على "صفة كنز حرفي مغربي" من أجل تكوين أكثر من 57 من المتدربين منهم 41 من النساء في حرف تقليدية مهددة بالانقراض خلال النسخة الأولى المنظمة سنة 2023، وانتقاء صانعتين لتأطير 20 امرأة برسم النسخة الثانية 2024.

12. حول السؤال المتعلق بتثمين دور غرف الصناعة التقليدية:

يعد تطوير غرف الصناعة التقليدية وتحسين وضعيتها الإدارية والمالية وتعزيز دورها كفاعل أساسي في تنمية القطاع والنهوض به من بين الأوراش التي تحظى بالأولوية من طرف كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبار أن هذه المؤسسات التمثيلية تعبر بالنسبة لنا شريكا أساسيا وفاعلا محوريا في وضع وتنفيذ مختلف مخططات التنمية الموجهة لفائدة قطاع الصناعة التقليدية .

وفي هذا الإطار، تم العمل ضمن مقتضيات القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، على تمكينها من الاضطلاع بمهام جديدة ذات طابع تقريري وتنموي بالإضافة إلى مهامها الاستشارية، من خلال المساهمة بشكل فعال في الترويج لمنتوجات الصناعة التقليدية، والقيام بتنفيذ برنامج التكوين بالتدرج المهني والتكوين المستمر للصناع، والتصديق على مكتسباتهم الحرفية، والمساهمة في إنجاز مجموعة من البنيات التحتية، كما تم الحرص على تأهيل مواردها البشرية ودعم مواردها المالية، فضلا عن استشارتها في كل مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهم الصناعة التقليدية والتنسيق معها في تهييئ وتنزيل البرامج التنموية للقطاع.

وبالموازاة مع ذلك، تم تعزيز أدورها بموجب القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية عبر تكليفها بمواكبة وتوجيه الصانعات والصناع للتسجيل بالسجل الوطني للصناعة التقليدية، وتأكيد عضويتها ضمن لجن التأهيل المحلية وكذا في المجلس الوطني للصناعة التقليدية ولجنه المختصة وتسليم البطاقة المهنية للصانع. كما تم الحرص على إشراكها في تنفيذ الورش الاجتماعي الملكي المتعلق بتعميم التغطية الصحية على الصناع التقليديين.

كما أنه تنفيذا لتوصيات المجلس الوطني للصناعة التقليدية، والملاحظات الواردة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تم توقيع اتفاقية إطار بين كتابة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية ومؤسسة دار الصانع وجامعة الغرف بالإضافة إلى الغرف ال 12 تتعلق بعقد برنامج لدعم ومواكبة غرف الصناعة التقليدية، وذلك من أجل وضع وتمويل وتنفيذ برامج مشتركة تهدف إلى المساهمة في تنمية القطاع والرفع من تنافسيته. ويتمحور هذا العقد حول البرامج التالية:

- تنزيل ورش تأطير وهيكلة الصناع التقليديين في إطار هيئات حرفية؛
- إعداد ورش هيكلة ورقمنة غرف الصناعة التقليدية وإحداث بطاقة مهنية من الجيل الجديد؛
- مواصلة تنزيل ورشي السجل الوطني للصناعة التقليدية والتغطية الصحية؛
- التحسين والرفع من مستوى الإنتاج وتوفير المادة الأولية وتحديث أدوات الانتاج؛
- تأهيل الصناع التقليديين من خلال برامج التكوين وتطوير المهارات؛
- تجويد منتوجات وخدمات الصناع التقليديين؛
- تأهيل البنيات التحتية وتحسين حكامة تدبيرها؛
- الرفع من مستوى تسويق وإنعاش منتوجات الصناعة التقليدية على المستوى الوطني والدولي.

أما بخصوص القانون الأساسي لغرف الصناعة التقليدية، وسعيا وراء ملاءمة الإطار القانوني والمؤسساتي لهذه الغرف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها مختلف المجالات ببلادنا، تم فتح ورش يرمي إلى إعادة النظر في نظامها الأساسي ونظام مستخدميها وكذا إعادة هيكلتها الإدارية ورقمنة تدبيرها وتحسين خدماتها، علما بأن كتابة الدولة تشتغل على هذا الورش في إطار مقاربة تشاركية مع جميع الفاعلين المعنيين، حيث تم تنظيم يوم تواصلي لفائدة رؤساء الغرف للاستشارة حول الموضوع والوقوف على مختلف الاقتراحات والتوصيات التي يمكن أن تغني هذا المشروع التعديلي، كما تمت مواصلة هذه الاستشارات مع باقي الفاعلين من مديري الغرف والأطقم الإدارية والتمثيليات النقابية.

وقد قطع هذا الورش الهيكلي مراحل مهمة وسيرى هذا المشروع النور قريبا، ليطرح على طاولة المشاورات من جديد مع غرف الصناعة التقليدية وباقي الفرقاء المعنيين، حتى تتمكن كتابة الدولة من الدفع به أمام مسطرة المصادقة.

13. حول السؤال المتعلق برقمنة قطاع الصناعة التقليدية:

انسجاما مع الاستراتيجية الوطنية "المغرب الرقمي 2030"، وانخراطا في مسلسل التحول الرقمي الذي تعرفه الإدارة المغربية، وضعت كتابة الدولة خطة عمل متكاملة هدفها تعزيز الرقمنة في قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عبر تطوير عدد من الخدمات الرقمية الموجهة للصناع التقليديين سواء في المجال الحضري أو المجال القروي، من خلال خلق مسارات واضحة تمكنهم من قضاء أغراضهم المختلفة بطرق سهلة وسلسة، تمكن من تيسير سبل الوصول إلى الأسواق العالمية، وتسهيل الوصول إلى المعلومات، وتوفير الوقت والجهد، فضلا عن خفض التكاليف.

وترتكز هذه الخطة على المحاور التالية:

أولا: تعزيز البنية التحتية الرقمية: وذلك من خلال جملة من التدابير والإجراءات الداخلية الرامية إلى تعزيز الانخراط في الاستراتيجية الرقمية من قبيل:

- تعزيز شبكة الأنترنت عبر ربطها بشبكة ذات صبيب عالي مع تعميم التغطية لتشمل كافة المصالح التابعة للقطاع؛
- توفير الإمكانات اللوجيستيكة اللازمة، وتكوين الموارد البشرية على استعمال التقنيات الالكترونية الحديثة؛
- تطوير وتعميم نظام مرصد صادرات الذي يتيح لوحة قيادة لتتبع صادرات الصناعة التقليدية؛
- تطوير وتعميم نظام تدبير البنيات التحتية الذي يتيح تتبع مشاريع البنى التحتية والمستفيدين منها؛
- تحديث البوابة الالكترونية لكتابة الدولة، وتضمينها التقارير والبرامج والبلاغات والاعلانات والدراسات والاحصائيات والنصوص القانونية وغيرها من المعطيات والوثائق ذات الصلة بالقطاع؛

ثانيا: رقمنة الخدمات الموجهة للصناع التقليديين: يتعلق الأمر بباقة من الخدمات الموجهة أساسا للصناع التقليدين (فرادى ومقاولات وتعاونيات) أبرزها:

- السجل الوطني للصناعة التقليدية الذي يعتبر الآلية الوحيدة بالمغرب المتضمنة لمختلف المعطيات حول الفاعلين بقطاع الصناعة التقليدية، وهو سجل إلكتروني مرقمن 100% تأويه منصة إلكترونية مخصصة لمختلف مهنيي القطاع من صناع وتعاونيات ومقاولات والتي يمكن الولوج إليها عبر الرابط الإلكتروني www.rna.gov.ma ويتم عبر هذه المنصة تحميل الوثائق المطلوبة للتسجيل عبر الحساب الخاص بكل صانع، وكذلك سحب شواهد التسجيل، التي يعترف من خلالها بصفة الانتماء للقطاع لكونها تحمل الرقم التعريفي للحرفي من هذه المنصة الإلكترونية دون عناء التنقل، علما بأن ذات المنصة تفتح المجال أيضا لتقديم طلب الحصول على البطاقة المهنية وذلك عبر رابط خاص بالمنصة الالكترونية للسجل؛

- منصة التكوين المهني (Artisanat Academy)، التي تقدم حلولاً مبتكرة لتسريع عملية التكوين، مما يوفر تحولاً حقيقياً في منهجية التكوين وأدواته، وهي منصة للتعلم عن بعد متاحة 24/24 و7/7، تتضمن دروسا بنظام الوحدات تشمل الفيديوهات والنصوص والتقييمات التفاعلية، كما تعنى بحماية حماية التراث الثقافي من خلال توثيق الحرف التقليدية بشكل رقمي؛
- منصة(E-artisanat)، وهي بوابة موحدة لتبسيط الإجراءات الإدارية، تم إحداثها تفعيلا لمقتضيات القانون 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، وتتضمن جردا للوثائق المطلوبة والمساطر المتبعة للحصول على الخدمات المقدمة للصناع التقليديين؛
- تطبيق (Artisanat Mobile)، وهو تطبيق مجاني تعمل كتابة الدولة على إنجازه حاليا وسيكون متاحا على App Store و Play Store، وموجه لكل مهتم وراغب في استكشاف عالم الصناعة التقليدية بالمغرب، حيث سيمكن من الاطلاع على مسارات الصناعة التقليدية والتكوينات المتاحة وكذا العروض والخدمات الموجهة للصناع التقليديين، كما سيوفّر محتوى غنيّ ومعلومات قيّمة لفائدة عموم المواطنين، إضافة إلى دعم خاص للطلبة الراغبين في التكوين في إحدى الحرف التقليدية، عبر مساعدتهم في اختيار الشعبة المناسبة حسب ميولاتهم وقدراتهم؛
- خدمة الاستقبال الذكية (Artisanat Bot)، من المشاريع التي تشتغل عليها كتابة الدولة حاليا، وهو عبارة عن نظام استقبال ذكي يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين التواصل وتقديم معلومات دقيقة وسريعة للمستفيدين، وسيتم نشره على الصعيدين الجهوي والإقليمي لتعزيز فعالية الاتصال على المستوى المحلي.

ثالثا: تعزيز السيادة الرقمية: وذلك من خلال اعتماد التقنيات السحابية السيادية بحيث أن جميع الأنظمة والخدمات الرقمية مستضافة على سحابة سيادية مغربية، مما يضمن:

- أمن البيانات: التزاما بمقتضيات القانون 05.20 المتعلق بالأمن السيبراني؛
- استمرارية الخدمات: عبر ضمان استمرارية النظام على مدار الساعة؛
- حماية الخصوصية: من خلال تأمين البيانات الخاصة بالحرفيين والإدارة.

رابعا: الرفع من القدرات التسويقية للصناع ومقاولات الصناعة التقليدية عبر تسهيل الولوج إلى المنصات الرقمية للتسويق والبيع: وذلك عبر

- اعتماد التسويق الإلكتروني للمنتوجات التقليدية، كما هو الشأن مع اتفاقية الشراكة الموقعة بين الوزارة الوصية عن طريق مؤسسة دار الصانع ومنصة " ANOU أنو"، وهي المبادرة التي مكنت عدد من التعاونيات من بيع منتوجاتها عبر العالم مباشرة وبدون وسيط؛
- تطوير البصمة الرقمية للعلامة التجارية والتي حققت نتائج جد إيجابية خاصة على مستوى انطباعات مستخدمي الأنترنيت والتي بلغت 80%؛
- ارتفاع حجم مشتريات منتوجات الصناعة التقليدية عبر الأنترنيت وتحقيق رضائية مستهلكي منتجات الصناعة التقليدية بنسبة 91%، وقد تم احتساب هذه النسبة عن طريق تحليل 4400 تعليق مصادق عليه من طرف منصات التجارة الإلكترونية (أمازون- إتسي..)؛
- مساعدة التعاونيات النسوية على الحصول على الهوية المرئية تسهيلا لولوج منتجاتها للمنصات الرقمية، إلى جانب تهيئيها من أجل التسويق الرقمي لمنتجاتها؛

- تنظيم عدد من الدورات التكوينية الخاصة بالتسويق الالكتروني والتربية المالية في إطار برامج التكوين المستمر الموجهة للصانعات والصناع التقليديين؛
- مسايرة التطور الرقمي وتشجيع الصناع التقليديين على التسجيل الإلكتروني عبر مختلف منصات التواصل الإلكتروني.

14. حول السؤال المتعلق بدعم قطاع المخابز وصناعة الحلويات:

في إطار سياسة الانفتاح والتشاور التي تنهجها كتابة الدولة مع مختلف الشركاء بالقطاع، تم خلال السنة الجارية عقد سلسلة من اللقاءات مع ممثلي الفدرالية المغربية للمخابز والحلويات، خصص للاستماع ومناقشة المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع على المستويات التنظيمية والهيكلية والاجتماعية، وتم الاتفاق من حيث المبدأ على مواصلة التنسيق والتشاور من أجل دراسة إمكانية وضع مشروع برنامج عمل للنهوض بقطاع المخابز والحلويات . كما أن كتابة الدولة واستجابة لدعوة الفريق الاشتراكي بمجلس النواب، شاركت في اللقاء الدراسي الذي نظمه هذا الأخير حول القطاع والذي قدمت فيه عرضا حول الأوراش التي تشتغل عليها والتي تحظى بالأولوية من لدن الحكومة ومن بينها ورشي السجل الوطني للصناعة التقليدية وورش الحماية الاجتماعية، كما تمت دعوة ممثلي قطاع المخابز والحلويات إلى المساهمة في عمليات التأطير والمواكبة على المستوى الترابي والوطني للانخراط في تنفيذ الورش التنظيمي والهيكلي الذي فتحته الوزارة، تنفيذا لمقتضيات القانون 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية ونصوصه التطبيقية.

وفي ذات السياق، تستمر الجهود المبذولة من أجل إعادة هيكلة جمعيات المخابز والحلويات في إطار هيئات إقليمية وجهوية ووطنية، وتبقى الوزارة على استعداد تام للاستجابة لكل الاقتراحات والمشاريع والبرامج التأهيلية التي من شأنها النهوض بوضعية الفئات النشيطة بقطاع المخابز ومن ضمنها الأفران التقليدية، علما أن كتابة الدولة ستقوم بشراكة مع الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية (AMEE) بإنجاز دراسة وخبرة من أجل تطوير نماذج جديدة للأفرنة حتى تكون آمنة وصديقة للبيئة ومواكبة الفاعلين في هذا القطاع الحيوي.

15. حول السؤال المتعلق بالتصديق على مكتسبات التجربة المهنية:

يندرج برنامج التصديق على مكتسبات التجربة المهنية في إطار شراكة متينة ومتواصلة مع وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات وغرف الصناعة التقليدية، ويتوخى هذا البرنامج تثمين وتعزيز التجربة المهنية للصانعات والصناع التقليديين الذين لم يسبق لهم الاستفادة من تكوين أولي مطابق، والاعتراف بالتجربة التي راكموها طيلة مسارهم، ومنحهم شواهد مطابقة للحرفة، كما يعزز فكرة الترقي المهني وتكريس التكوين مدى الحياة والانفتاح على الوسط المهني.

وقد تم وضع مقاربة منهجية ملاءمة لخصوصيات قطاع الصناعة التقليدية، منبثقة من الإطار المرجعي المحدد للحرفة، ومعتمدة على مختلف مراحل التصديق، انطلاقا من الحملات التحسيسية في صفوف الصناع، إلى التكوين والمواكبة ووصولا إلى المرحلة الاخيرة، أي الاختبار التطبيقي والمقابلة الشخصية، بإشراف من لجنة تحكيم مكونة من مهنيين ومكونين ذوي خبرة وكفاءة.

وعلى مستوى النتائج المحققة، تم تتويج أزيد من 2050 صانع وصانعة بشهادات تثبت توفرهم على الكفاءات المهنية المطابقة لمزاولة الحرفة، فيما تمت برمجة التصديق على مكتسبات التجربة المهنية لفائدة 800 صانع وصانعة برسم سنة 2026.

16. حول السؤال المتعلق بالنهوض بأوضاع الصناع التقليديين العاملين في صناعة الزليج البلدي:

يحظى الصناع العاملين بفرعي الفخار والزليج باهتمام بالغ من لدن كتابة الدولة التي تعمل على تأهيل هاذين الفرعين والاهتمام بأوضاع العاملين بهما وفق نفس المقاربة الشمولية والمنظور المتكامل الذي يستهدف تجويد جميع منتوجات الصناع التقليديين عبر مختلف مراحل سلسلة القيم، سيما وأن فرعي الفخار والزليج يعرفان نموا مضطردا خلال السنوات الأخيرة بحيث يحتلان الصادرة في قائمة المنتوجات التقليدية الأكثر طلبا في الأسواق الدولية بنسبة 36% من الحجم الإجمالي للصادرات الوطنية، حيث يشكل الزليج المغربي 29% من مجموع صادرات الصناعة التقليدية إلى فرنسا، و30% بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و49% بالنسبة للبرازيل و39% بالنسبة للمملكة المتحدة، و33% بالنسبة للبرتغال، و14% بالنسبة لألمانيا، كما أن هذه الصناعة تنتشر في مجموعة من المدن المغربية كفاس ومراكش وسلا وآسفي ومكناس... بالإضافة إلى الفخار القروي المنتشر في العديد من القرى على مستوى كل من تاونات والحسيمة وواد لاو ودمنات وتامكروت...

ومن أجل تثمين هذان الفرعين والنهوض بأوضع العاملين بهما، تشتغل كتابة الدولة على عدد من الأوراش الكبرى التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولا: تحسين ظروف عيش واشتغال الحرفيين والصناع التقليديين، ومواصلة تنزيل ورشي السجل الوطني للصناعة التقليدية والتغطية الصحية، عبر تكثيف الحملات التحسيسية والتواصلية بين أوساط الصناع التقليديين من أجل الانخراط في الورشين، وهو برنامج مسترسل يتم تنفيذه بتعاون مع غرف الصاعة التقليدية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

ثانيا: تيسير سبل التزود بالمواد الأولية عبر عدد من التدابير منها:

- تشجيع الصناع على التكتل في إطار جمعيات وتعاونيات تعنى باقتناء المواد الأولية بأسعار معقولة؛
- تأمين موارد بديلة عبر اقتناء مقلع جديد بجماعة سيدي حرازم (الكعدة) على مساحة 20 هكتار، حيث يمثل هذا المقلع مورداً بديلاً مضمونا ويؤمن استقرار التزود بالطين الخام، ما يعزز الاستقلالية المهنية ويخفض من تقلبات السوق؛
- إنجاز مشروع إحداث محطة لمعالجة الطين بغلاف مالي قدره 20 مليون درهم، بشراكة بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني وغرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس مكناس، وتعاونية بنجليق للزليج الفاسي، حيث سيساهم هذا المشروع في توفير الطين بجودة عالية للرفع من الإنتاج وتعزيز التنافسية وضمان استدامة القطاع؛
- بصدد إحداث وحدة لاستخراج ومعالجة الطين بالرباط؛
- تكوين الصناع في إطار التعاون مع برنامج تحدي الألفية فيما يخص تهيئ المواد الأولية لتحسين إنتاج الفخار بجهتي فاس ومراكش؛
- يتم العمل، بتشاور مع الفاعلين المحليين ببعض المواقع المعروفة بإنتاج الفخار والزليج التقليدي على دراسة مختلف التصورات الممكنة قصد إحداث محطات لاستغلال ومعالجة الطين ومدى جدوى وفاعلية إحداث هذه المحطات من حيث التكلفة وطرق تدبيرها وتسييرها؛
- إنجاز دراسات وخبرات مع جامعات ومعاهد ومدارس عليا تهتم بالبحث العلمي، نذكر منها الدراسة الخاصة باستغلال وتثمين مادة الطين لفرع الفخار، واتفاقية الشراكة مع المدرسة المحمدية للمهندسين لتحسين جودة طهي الفخار، ودراسة تهم تركيبة الطين وتحسين خاصياته لتحمل الحرارة أثناء عملية الطهي مع كلية العلوم بعين الشق بالدار البيضاء؛

- إنجاز دراسة همت تشخيص وتطوير الفن الزخرفي بقطاع الصناعة التقليدية مع جامعة القاضي عياض بمراكش في إطار اتفاقية شراكة. تم فيها جمع كل الأنماط الزخرفية والرسوم الهندسية الدقيقة المنبثقة من الفن الزخرفي المغربي لتستعمل من طرف الصناع.

ثالثا: تثمين البنية التحتية للإنتاج والتسويق ومن ذلك نذكر:

- تثمين وتوسعة منطقة الصناعة التقليدية بنجليق وإحداث طريق للولوج إليها بقيمة إجمالية تناهز 16 مليون درهم، ومن أجل جعله بنية تحتية متكاملة تم إصلاح وترميم طريق أولى مؤدية لهذا الحي، تربط مدينة فاس بحي بنجليق على طول 5 كلم، وإنجاز طريق ثانية عبر الطريق الوطنية رقم 6 على طول 2,1 كلم. كما ستتم برمجة مشروع إصلاح الممرات الداخلية وتحسين الإنارة العمومية للحي من طرف السلطات المحلية لتحسين ظروف العمل.
- تشغيل قرية الصناع الخزفيين بآسفي وتجهيزها بكلفة مالية ناهزت 80 مليون درهم منها 35,5 مليون درهم تمت تعبئتها من قبل الوزارة، وتضم القرية 101 محلا مهنيا وقاعات للعرض ومحل للتكوين المستمر وفضاء للتكوين المهني؛
- إعادة تأهيل فضاءات العمل والإنتاج الموجهة بالأساس لشريحة هامة من حرفيي صناعة الفخار والخزف ذوي الدخل المحدود المتواجدين حاليا بمنطقة هضبة الشعبة بآسفي؛
- تأهيل تل الفخارين بآسفي، من خلال تأهيل البنية التحتية والمشهد الطبيعي للتل وتهيئة وترميم الورشات والأفرنة التقليدية وتنظيم وتحسين واجهات المحلات التجارية...؛
- تأهيل دار سيكار بآسفي عبر تهيئة المحلات التجارية لبيع الخزف وقاعات للعرض؛

رابعا: تحديث وسائل الإنتاج والحد من التلوث، وفي هذا الإطار تم:

- استبدال نسبة كبيرة من الأفرنة التقليدية بأفرنة غازية، حيث ارتفع عدد الأفرنة الغازية بمدينة فاس على سبيل المثال، بنسبة 179% مقارنة بسنة 2005. وقد ساهمت هذه الأفرنة في تحديث وتطوير قطاع الفخار والزليج وتحسين جودة المنتوجات والرفع من وثيرة التشغيل وتحسين ظروف العمل والحفاظ على صحة وسلامة الصناع والمواطنين؛
- ربط أفرنة الورشات بقرية الخزفيين بآسفي بشبكة توزيع الغاز، وذلك بمساهمة مالية قدرها 3 مليون درهم في سنة 2022؛
- للقضاء على الثلوث البيئي والحد من إستعمال الأفرنة التقليدية ولدعم الصناع التقليديين في هذا المجال، تم اقتراح مشروع لدعم الارتقاء البيئي باقتناء الأفرنة الغازية بميزانية إجمالية تبلغ 108.6 مليون درهم، وهو مشروع ذو أولوية ضمن برنامج التنمية الجهوية 2022-2027 لتعزيز قطاع الفخار والزليج التقليدي والعمل على تثمين سلسلة القيمة المرتبطة بصناعة الزليج؛
- استصدار قرارات تنظيمية تمنع استعمال الأفرنة التقليدية داخل المجال الحضري ببعض المدن كحالة مدينة فاس؛

خامسا: ضمان الجودة: لحماية وتثمين الزليج المغربي بكل أنواعه وانتماءاته الجغرافية، تم إحداث مجموعة من العلامات الجماعية للتصديق خاصة بالمنتوج منها علامة "زليج فاس" و"فخار آسفي" تم وضعها وتسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية ومنظمات دولية مختصة. كما تم إحداث أربع علامات مبسطة لحماية كلمة زليج وزليج مغربي بثلاث لغات (العربية والفرنسية والأمازيغية). وتم إيداع هذه العلامات بالمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

سادسا: التكوين والمحافظة على الزليج من الانقراض: تعمل كتابة الدولة أيضا وبشكل متواصل على استغلال الإمكانات التي تتيحها منظومة التكوين المهني، من خلال تأهيل الصانعات والصناع التقليديين في فرعي الخزف والزليج وتحفيزهم وتقوية قدراتهم التقنية والمعرفية، كما تعمل بانتظام واضطراد على تنمية هذه المنظومة عبر تحسين جودة التكوين وتنويع العرض التكويني وتأهيل البنيات والأطر البيداغوجية، وفق مقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين والمعنيين بهذه المنظومة.

II. الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

1. حول السؤال المتعلق بمسطرة إنشاء التعاونيات:

على الرغم من تبسيط مسطرة تأسيس التعاونيات بموجب القانون رقم 112.12 المتعلق بالتعاونيات أواخر سنة 2014، سواء من حيث عدد الوثائق المكونة للملف القانوني، أو من حيث عدد الإدارات المتدخلة في عملية إحداث التعاونيات، إلا أن الممارسة العملية كشفت عن وجود بعض الصعوبات التي من المرتقب تقويمها من خلال مراجعة القانون السالف الذكر، وفي انتظار ذلك، وبغية تسهيل عملية إحداث التعاونيات، يتم العمل حاليا على وضع منصة رقمية تسهل هذه العملية، انطلاقا من طلب الحصول على شهادة المصادقة على تسمية التعاونية، مرورا بمرحلة التسجيل، ثم القيام بجميع التقييدات المعدلة عن بعد.

وتم إنجاز هذا المشروع في إطار اتفاقية شراكة موقعة بين كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة العدل ومكتب تنمية التعاون، ومن المرتقب أن يكون لهذا المشروع أثر إيجابي في مسلسل إحداث التعاونيات، ولا سيما التخفيف من عناء التنقل بالنسبة لحاملي المشاريع التعاونية ومسيرات ومسيري التعاونيات.

2. حول السؤال المتعلق بتكوين ومواكبة التعاونيات:

نظرا لأهمية التكوين والتكوين المستمر باعتبارهما ركيزة أساسية تضمن ديمومة وتطور التعاونيات، وتمكينها من أداء الأدوار المنتظرة منها، والمساهمة في إنتاج الثروة والناتج الداخلي الخام، فإنه يحظى باهتمام بالغ من لدن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، حيث يتم برمجة مجموعة من الدورات التكوينية كل سنة لفائدة عدد من التعاونيات في مواضيع متعددة.

بالموازاة مع ذلك، وأمام الارتفاع الكمي لهذه التعاونيات وتنوع حاجياتها من التكوين، وسعيا وراء تلبية وتغطية حاجيات التعاونيات وتمكينها من أدوات وتقنيات ومعارف جديدة تمكنها من تطوير مشاريعها والرقي بها، يتم العمل حاليا على إرساء آلية جديدة للتكوين عن بعد، تتمثل في منصة إلكترونية موجهة للتعاونيات، بخصائص مهنية وعلمية وبيداغوجية تمكن كل متعاون من تلبية حاجياته، وبالتالي ضمان استفادة أكبر عدد من التعاونيات والمهتمين.

وفي نفس الإطار، ستتم مواصلة العمل على تنفيذ برنامج "مرافقة" الموجه للتعاونيات حديثة التأسيس، والذي يتمحور حول التشخيص الاستراتيجي والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية بمعدل 500 تعاونية سنويا، فضلا عن الاستمرار في مواكبة التعاونيات من خلال تأطير جموعها العامة، وكذا اقتراح التدابير الضرورية لتصحيح الوضعية بناء على عمليات المراقبة التي تخضع لها مجموعة من التعاونيات سنويا، بالإضافة إلى توفير الدعم القانوني والاستشارات لفائدة التعاونيات، ودعمها ومواكبتها في إطار عدد من البرامج أهمها: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

3. حول السؤال المتعلق باعتماد الرقمنة لتمكين التعاونيات من تسويق منتجاتها:

في إطار تيسير الولوج إلى التكنولوجيات الرقمية، وضمان مواكبة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني للقفزة النوعية التي تعرفها بلادنا في مجال الرقمنة، عملت كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مباشرة عدد من التدابير والإجراءات الرامية إلى رقمنة القطاع ودعم ولوج التعاونيات إلى الأسواق، يمكن إيجازها على النحو التالي:

- مساعدة التعاونيات على الولوج إلى منصات التسويق عبر الانترنت، من خلال تمويل مشاريع التحول الرقمي للتعاونيات، والتدريب على استخدام الوسائل الحديثة للتواصل والتجارة الرقمية، وإحداث منصات إلكترونية للتسويق والتكوين واقتناء بعض الأجهزة والمعدات الضرورية لولوج تقنية التسويق الرقمي؛
- تقوية قدرات التعاونيات، من خلال برامج للتحسيس والتكوين في مجالات التقنيات الحديثة للتسويق واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي في التعريف بالمشاريع التعاونية وتسويق منتجاتها وخدماتها بطرق احترافية بواسطة الهاتف النقال أو الحاسوب؛
- استفادة أعضاء التعاونيات ومسيريها من برامج تكوينية في عدة مجالات: تقنيات التواصل، وإعداد المشاريع، وديناميكية المجموعة، وتقنيات التسويق عبر الإنترنت...؛
- تقوية قدرات 60 تعاونية في المجال الرقمي في إطار برنامج التعاون المغربي الاسباني، ويجري العمل حاليا على تعميم هذه التجربة؛
- إبرام اتفاقيات شراكة مع خمس (5) منصات إلكترونية لتسويق وترويج المنتجات بواسطة التقنيات الرقمية الحديثة؛
- مساعدة التعاونيات النسائية على الحصول على الهوية المرئية تسهيلا لولوج منتجاتها للمنصات الرقمية، إلى جانب تهيئها من أجل التسويق الرقمي لمنتجاتها؛
- تأسيس تعاونيات خاصة للتسويق الالكتروني، بلغ عددها 55 تعاونية إلى حدود دجنبر 2024.
- اعتماد التكوين عن بعد لتيسير حضور ومتابعة الحصص التكوينية، حيث تم العمل على إنجاز تجربة نموذجية عبر هذه التقنية استفاد منها حوالي 100 جمعية وتعاونية يمثلون مختلف جهات المملكة؛
- تبسيط شروط ومسطرة تأسيس التعاونيات، حيث يتم الاشتغال على إتمام النظام المعلوماتي المتعلق برقمنة عملية تسليم شهادات المصادقة على التسمية وكذا إجراءات التسجيل بالسجلات المحلية للتعاونيات بالمحاكم الابتدائية، بالإضافة إلى تدبير نظام معلوماتي لتبسيط مسطرة حصول التعاونيات على المعلومات حول مختلف التقييدات والتقييدات المعدلة في حينها؛
- العمل بتنسيق مع مؤسسة المجمع الشريف للفوسفاط وجامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية بابن جرير على وضع منصة رقمية لتسويق منتجات التعاونيات على مستوى جهة الرباط سلا القنيطرة.

4. حول السؤال المتعلق بضعف الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

في إطار الجهود الرامية إلى نشر ثقافة التعاون والنهوض بالعمل التعاوني، تولي كتابة الدولة أهمية خاصة لمحور التحسيس والترويج للنموذج التعاوني، باعتباره أداة فعالة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما في صفوف الشباب والنساء، حيث تم تنظيم:1.905 لقاء تحسيسي استفاد منه 38.665 شخصا، كما تم تنظيم 297 لقاء دراسي شارك فيه 12.538 شخصا. وقد استهدفت هذه المبادرات الشباب والنساء والأشخاص في وضعية إعاقة والمهاجرين والسجناء السابقين وكذا بين خريجي الجامعات ومؤسسات التكوين، بالإضافة إلى ممارسي الأنشطة غير المهيكلة. ويهدف هذا التوجه إلى تحويل الأفكار الفردية إلى مشاريع تعاونية جماعية مدرة للدخل، وخلق فرص شغل مستدامة لفائدة هذه الفئات، بما يساهم في تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ومحاربة الهشاشة والبطالة. كما

يرتكز هذا المسار على مواكبة شاملة تجمع بين التأطير القانوني، والدعم التقني، والتكوين، والربط بشبكات التمويل والتسويق، بما يضمن انطلاقة ناجحة ومستدامة للتعاونيات المحدثة.

5. حول السؤال المتعلق ببرنامج "تحفيز نسوة ":

يندرج برنامج "تحفيز نسوة" في إطار مساهمة كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تحقيق رهان التمكين الاقتصادي للنساء ببلادنا عبر توفير الإمكانيات لولوج الأنشطة المدرة للدخل، وخلق الثروات وإحداث فرص الشغل، وتحسين مستوى دخل منتجات السلع والخدمات بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية من صناعة تقليدية، وفلاحة، وصيد بحري، وقطاع الأركان واقتحام مجالات جديدة وواعدة كالخدمات الاجتماعية ومجال الفن والإبداع والسياحة التضامنية والأعشاب الطبية والعطرية ومواد التجميل وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

والجدير بالذكر، أن هذا البرنامج يجري تنفيذه في إطار اتفاقية شراكة مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية وبتعاون مع كل من مجالس جهات: الدار البيضاء-سطات، وسوس-ماسة، والشرق، وطنجة-تطوان-الحسيمة، حول التمكين الاقتصادي للنساء والشباب وتشجيع ريادة الأعمال بقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خصوصا عبر إحداث ومواكبة التعاونيات النسائية، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- مواكبة أزيد من 2000 امرأة وشابة وتأطيرهن على مستوى جميع مراحل سلسلة القيم قصد تمكينهن من فرص التشغيل الذاتي؛
- إحداث 400 تعاونية نسائية مهيكلة ومستدامة تستجيب لحاجيات الساكنة المحلية، باستخدام الموارد والوسائل المتاحة على المستوى الترابي، تعمل من خلال منظومة سوسيو-اقتصادية مدمجة وشاملة؛
- تقوية قدرات ومواكبة النساء اللواتي سيتم انتقاؤهن من بين حاملات المشاريع المبتكرة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اللواتي ينتمين إلى الجهات المستهدفة بالبرنامج، عبر دورات تكوينية في المجالات التنظيمية والتدبيرية والتقنية، استنادا إلى مبادئ وقيم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- دعم عمليات التسويق والترويج لمنتجات وخدمات التعاونيات النسائية المشاركة في البرنامج، عبر تنظيم التظاهرات التجارية لفائدتها؛
- تسهيل إدماج التعاونيات النسائية المحدثة في إطار اتحادات تعاونية وشبكات لتأسيس منظومة سوسيو-اقتصادية مهنية، مناسبة لتنمية وتطوير أنشطتها.

وسيتم تعميم هذا البرنامج ابتداءً من سنة 2026 ليشمل باقي جهات المملكة، مع هدف إحداث حوالي 5.000 منصب شغل لفائدة النساء المستفيدات من هذا البرنامج.

6. حول السؤال المتعلق بدعم تعاونيات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

اعتبارا للدور الهام والمساهمة القيمة والقوية للنسيج التعاوني في خلق فرص الشغل ومحاربة البطالة وتعزيز الإدماج المهني وخلق الثروة من خلال أنشطة مبتكرة ومستدامة، ونظر للدور الطلائعي والمتنامي لهذا القطاع على المستوى العالمي وإسهامه في التنمية الشاملة، حظي القطاع التعاوني بعناية خاصة من طرف الحكومة، مكنت من تسجيل تطور ملحوظ خلال العقدين الأخيرين، بحيث تجاوز عدد التعاونيات ببلادنا سنة 2025، 63445

تعاونية-منها 22914 تعاونية محدثة خلال الفترة من 2021 إلى 2025-، تضم في عضويتها أكثر من 778654 متعاونة ومتعاون، تمثل فيها النساء نسبة 34 % من إجمالي الأعضاء، كما بلغ عدد التعاونيات النسائية 7891 تعاونية تشتغل في مجالات وأنشطة متنوعة في الوسطين القروي والحضري. مكنت أنشطتُها من إحراز عدة مكتسبات من قبيل بلوغ نسبة 3٪ من الناتج الداخلي الخام، وتشغيل 5٪ من الساكنة النشيطة. فضلا عن 63 تعاضدية وما يناهز 268000 جمعية تمارس نشاطاتها في العديد من المجالات التنموية وعلى الخصوص في تأطير ودعم المشاريع التنموية والأنشطة المدرة للدخل بالعالم القروي.

تبعا لذلك، وسعيا وراء تثمين هذه النتائج وتحديث وتطوير القطاع التعاوني ببلادنا، وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني والاستجابة لمطالب وتطلعات الفاعلين والعاملين به، حيث تطمح الحكومة إلى تطوير مساهمته في الناتج الوطني الخام لتبلغ ما بين 6 إلى 8٪، وإحداث حوالي 50.000 منصب شغل مستدام سنويا، مما سيساعد في تكريس أهداف "الدولة الاجتماعية"، وتعزيز الادماج الاقتصادي والاجتماعي والمجالي لفئات واسعة من المواطنات والمواطنين وتحسين جودة عيشهم. عملت الوزارة على توفير رزمة من خدمات الدعم والمواكبة لفائدة التعاونيات، من أجل ضمان ديمومتها وتطورها بغية تمكينها من أداء الأدوار المنوطة بها على النحو الأمثل. ويمكن إيجاز أهم برامج الدعم الموجه للتعاونيات وفق التفصيل التالي:

- تأطير ما يزيد عن 2120 دورة تكوينية لفائدة 31.202 مستفيد من مسيرات ومسيري التعاونيات وأعضاء التعاونيات؛
- إنجاز أزيد من 1811 عملية مراقبة وافتحاص للتعاونيات؛
- تطوير "برنامج مرافقة" الذي يستهدف التعاونيات حديثة التأسيس بمعدل 500 تعاونية كل سنة من خلال ثلاثة محاور: التشخيص الاستراتيجي والتكوين الجماعي والمواكبة الفردية، يتم تنفيذها على مدى 12 زيارة ميدانية طوال 24 شهرا، حيث تم استكمال الأشطر الثلاثة الأولى والتي استفادت منها 1390 تعاونية عبر مختلف ربوع المملكة (438 تعاونية في الشطر الأول؛478 تعاونية في الشطر الثاني؛ 474 تعاونية في الشطر الثالث)، أما بخصوص الشطر الرابع من البرنامج فيستهدف 600 تعاونية موزعة على ثلاث مراحل، بمعدل 200 تعاونية في كل مرحلة؛
- دعم قدرات ومهارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عبر تمويل المشاريع من خلال برنامج مؤازرة، حيث تم تمويل أزيد من 577 مشروع تنموي، في إطار هذا البرنامج، شكلت نسبة النساء المستفيدات منه 60 %، بنسبة استهداف للعالم القروي بلغت 50%، فيما يتواصل تنفيذ النسخة السادسة من هذا البرنامج برسم سنة 2025، من خلال تمويل 251 مشروعا، حيث سيستهدف ما مجموعه 33783 مستفيدا بطريقة مباشرة وغير مباشرة، 52% منهم من النساء، كما ستمكن النسخة السابعة والمبرمجة برسم سنة 2026 من تمويل 739 مشروعا، حيث ستستهدف ما مجموعه 70419 مستفيدا بطريقة مباشرة وغير مباشرة، 49% منهم من النساء؛
- تشجيع التعاونيات على الابتكار والتجديد من خلال إعداد المشاريع والمشاركة بها في إطار الجائزتين الوطنيتين: "لالة المتعاونة" المخصصة لأحسن المشاريع التعاونية النسائية التي تنظم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق المرأة، و"الجيل المتضامن" المخصصة لتتويج أحسن فكرة تطوير مشروع تعاوني للشباب، حيث تم على مستوى الجائزة الأولى تتويج 159 مشروعا بدعم مالي مباشر بلغ ما مجموعه 7.950.000,00 درهما، فيما تم برسم الجائزة الثانية تتويج 152 مشروعا بدعم مالي بلغ 7.600.000,00 درهما؛
- تطوير وتفعيل شراكات استراتيجية ميدانية وعملية جديدة لتشجيع إحداث تعاونيات جديدة ودعم ومواكبة التعاونيات المحدثة (من قبيل الاتفاقية المبرمة مع المكتب الوطني الاستشارة الفلاحية من أجل مواكبة تأسيس تعاونيات فلاحية في إطار برنامج "الجيل الأخضر". حيث تم إعداد وبداية تنفيذ برنامج وطني لإحداث 18.000 مقاولة تعاونية فلاحية من جيل جديد في أفق 2030)؛

- تشجيع دعم تسويق منتجات التعاونيات بالفضاءات التجارية الكبرى وبالأسواق التضامنية والمساعدة على المشاركة في المعارض الجهوية والإقليمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مع تشجيع خاص للمشاركة النسائية التي تناهز 66 % من مجموع المشاركين في هذه المعارض بحضور قوي للمرأة القروية؛
- تعزيز ريادة الاعمال النسائية لفائدة حوالي 3000 امرأة بالمناطق القروية، من خلال تأسيس تعاونيات ومقاولات ذات أهداف اجتماعية؛
- دعم إنشاء حوالي أربعين (40) تعاونية نسائية ذات مردودية اقتصادية وأثر اجتماعي على المستفيدات؛
- إحداث 72 جمعية قروية للادخار والائتمان (AVEC) لمواكبة المستفيدات في تمويل مشاريعهن لإنتاج السلع والخدمات، حيث يقدر عدد المستفيدين بشكل مباشر وغير مباشر من خلال التدخلات في الجماعات المستهدفة حوالي 20000 شخص؛
- تقوية قدرات 60 تعاونية في المجال الرقمي في إطار برنامج التعاون المغربي الاسباني، ويجري العمل حاليا على تعميم هذه التجربة؛
- تأسيس تعاونيات خاصة للتسويق الالكتروني، بلغ عددها 55 تعاونية إلى حدود دجنبر 2024؛
- مساعدة التعاونيات النسائية على الحصول على الهوية المرئية تسهيلا لولوج منتجاتها للمنصات الرقمية، إلى جانب تهيئيها من أجل التسويق الرقمي لمنتجاتها؛
- تطوير وتحديث آليات التأسيس والدعم والمواكبة، وذلك باعتماد الرقمنة في تسجيل وتقييد التعاونيات، حيث تم وضع نظام معلوماتي يوجد حاليا تحت التجربة بالسجلات المحلية للمحاكم الابتدائية المتواجدة بجهة الرباط سلا القنيطرة في أفق تعميمها على باقي المحاكم فور تثبيتها. ومن شأن هذا الإجراء تسهيل تأسيس التعاونيات وتحيين المعلومات المتعلقة بها في وقتها؛
- وضع أداة جديدة خاصة بالتكوين عبر منصة للتكوين عن بعد "تعاونية أكاديمي TAAWOUNYA ACADEMY " تتضمن مواضيع مدروسة وعلمية بطرق بيداغوجية حديثة، موجهة للتعاونيات وللباحثين ولعموم المهتمين بالقطاع، وسينطلق العمل بهذه المنصة شهر مارس 2026؛
- الاعتماد على الوسائط الحديثة للتواصل عبر نشر الوصلات والفيديوهات الإعلامية على الموقع الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي من أجل تحقيق تواصل دائم مع التعاونيات والتعريف بالتجارب الناجحة؛
- إنجاز مجموعة من الدلائل لإرشاد وتوجيه وتأهيل عمل التعاونيات خصوصا في مجالات التدبير والتسيير والمراقبة والافتحاص والمشاركة في الصفقات العمومية؛

أما فيما يتعلق ببرنامج العمل برسم سنة 2026، فقد تمت برمجة المشاريع والبرامج التالية:

- تنظيم تسعة (09) معارض جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تهم جهات الشرق وسوس -ماسة وفاس - مكناس ومراكش -آسفي ودرعة -تافيلالت وبني ملال -خنيفرة والرباط -سلا -القنيطرة وكلميم -واد نون والداخلة -وادي الذهب، حيث من المتوقع أن تسجل هذه التظاهرات مشاركة 1440 منظمة مهنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالإضافة لاستفادة 3843 شخصا من الورشات التكوينية والدورات العلمية التي ستنظم بالموازاة مع هذه المعارض، وتحقيق رقم معاملات يصل إلى 58,50 مليون درهم؛
- تنظيم عشر (10) دورات من الأسواق المتنقلة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بكل من جهات سوس -ماسة وفاس -مكناس والعيون -الساقية الحمراء ودرعة -تافيلالت وكلميم -واد نون، ومن المتوقع أن تعرف مشاركة 800 منظمة مهنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واستفادة 1100 شخص من الورشات التكوينية والدورات العلمية المنظمة على هامش هذه الأسواق مع إنجاز رقم معاملات يصل إلى 28,80 مليون درهم؛

- برمجة الدورة الثالثة لمعرض التعاونيات المبدعة بشراكة مع مجلس جهة فاس-مكناس، حيث من المنتظر أن يعرف مشاركة حوالي 60 تعاونية نسائية تمارس أنشطتها بقطاع الصناعة التقليدية؛
- تمويل 80 مشروعا تعاونيا وإحداث أزيد من 400 منصب شغل جديد في إطار برنامج "تحفيز نسوة" وذلك برسم سنة 2026 السنة الفعلية لانطلاق هذا البرنامج، والموجه أساسا لمواكبة إحداث ودعم المشاريع التعاونيات النسائية حديثة النشأة بكل من جهات الشرق وطنجة -تطوان -الحسيمة والدار البيضاء -سطات وسوس-ماسة؛
- إعادة برمجة المعرض الوطني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في أفق جعله معرضا دوليا يساهم في إشعاع القطاع على المستوى الدولي، من خلال مشاركة 800 منظمة وطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني و100 منظمة أجنبية.

7. حول السؤال المتعلق بتوصيات المناظرة الوطنية الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تم يومي 17 و18 يونيو 2025 تنظيم المناظرة الوطنية الخامسة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تحت الرعاية السامية لمولانا صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بجامعة محمد السادس متعددة الاختصاصات التقنية بمدينة بن جرير تحت شعار: "الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والتنمية المجالية: نحو دينامية جديدة لالتقائية السياسات العمومية"، وسجلت هذه المناظرة التي افتتح أشغالها السيد رئيس الحكومة:

- حضور ممثلين عن الحكومات والمنظمات غير الحكومية لمجموعة من الدول الصديقة والشقيقة، من إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية وآسيا، وبمشاركة عدد هام من الفعاليات الحكومية الوطنية، ومسؤولي عدد كبير من الإدارات والمؤسسات الوطنية المعنية، وممثلي منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من تعاونيات وجمعيات وتعاضديات؛
- مشاركة حوالي 1000 مشارك، وأكثر من 45 من الشركاء المؤسساتيين والخواص، وما يزيد عن 90 خبيرًا دوليا من 20 دولة شقيقة وصديقة؛
- تأطير فعاليات المناظرة من قبل 140 مؤطرا ومتدخلا، و30 منشطا من داخل وخارج المغرب؛
- تنظيم مجموعة من جلسات العمل الموازية من ورشات عمل، وماستر كلاس، ودورات تكوينية، ولقاءات ربط علاقات الأعمال والشركات (B to B) و(B to C)؛
- تخصيص جناحين ضما أروقة مؤسساتية لمختلف الشركاء المؤسساتيين على رأسهم مجالس جهات المملكة وغرف الصناعة التقليدية، وأروقة لشركاء وداعمين من مؤسسات ومقاولات تعمل على دعم أنشطة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بالإضافة إلى فضاء خاص بعرض منتوجات وخدمات 115 تعاونية وجمعية تنموية وطنية، بنسبة مشاركة نسائية بلغت حوالي 70%، وكذلك مشاركة عارضين من دول الكاميرون والسينغال وموريتانيا وبلجيكا؛
- توقيع 15 اتفاقية شراكة وتعاون بين كتابة الدولة وعدد من القطاعات الحكومية، والمؤسسات العمومية والخاصة، المتدخلة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتدعيم التقائية السياسات العمومية الموجهة للنهوض بهذا القطاع. تمحورت حول تنسيق البرامج والمشاريع المرصودة لفائدة أنشطة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمنظمات العاملة به، المتعلقة بدعم ومواكبة وتأطير حاملي المشاريع المزمع تنفيذها في إطار منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خاصة في صفوف الشباب والنساء بالعالم القروي وتلك التي تهم الرفع من جودة منتوجات وخدمات القطاع، بالإضافة إلى مجالات تقوية قدرات وكفاءات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ميادين الحكامة والتسويق والترويج والتمويل لتحسين مردودية القطاع ومستوى عيش العاملين به؛

- كما عرفت هذه المناظرة مناقشة مجموعة من المواضيع ذات الصلة بمختلف مجالات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، نذكر منها: التنزيل الترابي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، والتقائية السياسات العمومية، والتعاون الدولي والتمويلات المبتكرة، والابتكار والبحث الأكاديمي، والحكامة والإطار القانوني، والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وريادة الأعمال والابتكار الاجتماعي، وتنمية سلاسل القيم على المستوى الترابي...

أما بخصوص التوصيات المنبثقة عن أشغال هذه المناظرة فيمكن إيجازها على النحو التالي:

على المستوى التنظيمي والمؤسساتي:

- التسريع من وتيرة إخراج إطار تشريعي وتنظيمي حديث ومنسجم، قادر على تثمين دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجعله رافعة تنموية؛
- اعتماد منظومة مؤسساتية جديدة، كفيلة بضمان شفافية وحكامة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وعلى رأسها المطالبة بإحداث المرصد الوطني خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تعزيز دور الغرف المهنية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بإحداث منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على المستوى الوطني والمحلي؛
- الرفع من حكامة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال وضع سجل وطني يحصر جميع المنظمات التي تتوفر على الشروط القانونية المعتمدة؛
- اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات قانونية ومؤسساتية لضمان مساهمة كافة الفاعلين الجهويين في تنمية وتقوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

على المستوى الاستراتيجي:

- تحيين أهداف وآليات الاستراتيجية العشرية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الاعتراف بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني كقطاع اقتصادي استراتيجي قائم بذاته وقادر على المساهمة في إنتاج الثروة الوطنية وخلق فرص الشغل؛
- جعل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني آلية تنموية من أجل تقليص التفاوتات الاجتماعية وادماج الفئات الهشة؛
- مأسسة التقائية السياسات القطاعية بين الفاعلين الحكوميين في كل ما يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني بما يتماشى مع توجيهات جلالة الملك نصره الله ومخرجات النموذج التنموي الجديد ومقاصد البرنامج الحكومي؛

على مستوى الدعم المالي وتمويل منظمات الاقتصاد الاجتماعي:

- توفير الإمكانيات اللازمة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل خلق المزيد من فرص الشغل، بطموح يبلغ 50.000 فرصة عمل إضافية في غضون السنوات القادمة؛
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كخيار لتحفيز وتنويع مجالات الاستثمار في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- اعتماد إجراءات داعمة لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وفق ضوابط قانونية تحدد معايير التصنيف والاستفادة من كل أشكال الدعم العمومي؛
- تيسير وصول منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إلى التمويل، بما يتناسب مع خصوصية هذا القطاع؛

- وضع نظام ضريبي وجمركي تحفيزي يتناسب مع خصوصيات قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامن؛

على مستوى تقوية القدرات البشرية ومواكبة التعاونيات:

- العناية بالرأسمال البشري باعتباره الوسيلة والغاية من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تقوية قدرات ومهارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من خلال وضع برامج للتكوين والتدريب والدعم التقني والفني؛
- دمج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن برامج المنظومة التعليمية، من خلال احداث مسالك ومراكز تكوينية تتوج بشهادات معتمدة؛
- تعزيز القدرات الإنتاجية والكفاءة التدبيرية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتقوية وجودها على المستويات الوطنية والجهوية المحلية؛
- مأسسة المنظمات التي تنتمي إلى قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وزيادة جاذبية هذا النوع من المنظمات؛

على مستوى تنمية القدرات التسويقية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

- التزام القطاعات العمومية المعنية بتعزيز القدرات الإنتاجية لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، واتخاذ كل ما يلزم لدعم تسويق منتجاتها بالأسواق الوطنية والدولية؛
- ضمان مساهمة القطاعات العمومية المعنية في تطوير منصات تجارية، لتيسير تسويق منتجات الاقتصاد التضامني؛
- التزام القطاعات العمومية بوضع برنامج عمل يهدف إلى تعزيز التحول الرقمي في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

على مستوى التعاون والبعد الترابي:

- ربط الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بالخيار الجهوي للمملكة؛
- استثمار سياسة اللاتمركز الإداري، كرافد حقيقي لتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تحفيز إنشاء أقطاب جهوية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بشراكة مع المجالس المنتخبة وخاصة الجهات؛
- تحقيق العدالة المجالية في مختلف التدخلات بالمجالات ذات الصلة بالقطاع الاجتماعي والتضامني؛
- وضع نموذج للاقتصاد الاجتماعي التضامني يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المجال القروي بما من شأنه تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية

8. حول السؤال المتعلق بالقانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

حرصا من الوزارة على توفير الشروط الملائمة لإعداد مشروع إطار قانوني وتنظيمي لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وجعله مرتبطا بالتجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، تم التوقيع على اتفاقية للتعاون بين الوزارة والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) ، تهدف على الخصوص، إلى إنجاز دراسة لإعداد مشروع القانون الإطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وبلورة مشاريع نصوصه التطبيقية، والعمل على تنظيم لقاءات تشاورية وتحسيسية جهوية ووطنية حول المقتضيات القانونية المقترحة، بمشاركة ممثلي كافة الفاعلين والمتدخلين في القطاع، ويهدف مشروع هذا القانون الإطار إلى:

- توفير مناخ تشريعي ملائم لتنمية قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛

- بلورة مشروع قانون إطار للاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومراسيمه التطبيقية يتضمن الضوابط التشريعية والتنظيمية والآليات القانونية المتعلقة بإعادة هيكلة وتنظيم القطاع والتعريف والاعتراف الرسمي به كإحدى مكونات الاقتصاد الوطني، مع توضيح الرؤية للمهنيين العاملين به والمؤسسات المشرفة عليه؛
- وضع نظام حكامة يحفز على الانسجام والديمومة وفعالية أنشطة قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والذي سيمكن من تقييم الأداء الاجتماعي والمجتمعي ويساهم في نجاعة مكونات القطاع؛
- النهوض بهيئات ومنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، باعتبارها رافعة هامة للتنمية الوطنية والجهوية والمحلية؛
- المساهمة في تعزيز سياسات التنمية الترابية المستدامة القائمة على ترشيد استغلال الثروات والإمكانيات المحلية وتثمينها، وتدعيم مشاركة الساكنة وانخراطهم في جهود التنمية المحلية؛
- تحديد ودمج المفاهيم والمعايير والإجراءات والقواعد الجديدة لتأطير الممارسات في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وذلك من خلال حصر الوحدات التي تدخل في نطاقه مع إجلاء ما يميزها من خصائص؛
- وضع نظام إداري للاعتراف بمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتمثيلياتها وتتبعها وتقييمها الكمي والكيفي، وبيان التزاماتها المرتبطة بمجالات الحكامة والتدبير والتسيير؛
- إدراج مقاربة النوع فيما يتعلق بالمساواة في تمثيليات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- تحديد المعايير التي تؤهل الهيئات والمنظمات للانتساب لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، خصوصا المقاولة الاجتماعية والجمعية ذات الصبغة الاقتصادية أو التنموية...
- تشجيع تطوير الابتكار الاجتماعي داخل المجالات الترابية.

وقد بلغت الدراسة المتعلقة بإعداد مشروع القانون الإطار المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني مرحلتها النهائية بإعداد صيغته الأولية، بتشاور وتنسيق مع مختلف الفاعلين والمتدخلين المؤسساتيين على المستوى الجهوي والمركزي، خصوصا المصالح المختصة بالأمانة العامة للحكومة.

وتجدر الإشارة إلى أنه بحكم طبيعة هذا المشروع استلزم الأمر هندسة مراسيمه ونصوصه التطبيقية، حيث يجري العمل على إنجاز الدراسة المتعلقة ببلورة مشاريع النصوص التطبيقية لهذا المشروع والتي تمحور حول المواضيع التالية:

- الترخيص باكتساب صفة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- نظام التصديق وشارات منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والمجالات الترابية الفاعلة في تنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- مرصد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- السجل الوطني لمنظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- اللجنة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- الوكالة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

III. التدابير الأفقية والموارد البشرية العاملة بالقطاع

1. حول السؤال المتعلق بالنقص المسجل في أعداد الموظفات والموظفين بالقطاع:

تتوفر كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني على حوالي 800 موظفة وموظف في الوقت الراهن، غير أن هدا العدد يشهد انخفاضا من سنة الى أخرى بحكم إحالة عدد كبير من الموظفين على التقاعد حيت شهدت سنة 2024 إحالة حوالي 43 موظفة وموظف على التقاعد، على أن تشهد هذه السنة إحالة 63 موظفة وموظف على التقاعد، ومن المرتقب أيضا أن تتم إحالة 60 موظفة وموظف على التقاعد برسم سنة 2026، و75 موظفة وموظف برسم سنة 2027، وفي المقابل يشهد القطاع قلة المناصب المحدثة لفائدته، علما أن حوالي 70% من العدد الإجمالي من الموظفات والموظفين تتجاوز أعمارهم 50 سنة.

تبعا لذلك، وحيث إن القطاع مقبل كغيره من القطاعات الوزارية على العديد من الأوراش والإصلاحات الكبرى، فإن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني تعمل قدر المستطاع على دراسة وبحث كل السبل الكفيلة بتعزيز القطاع بموارد بشرية جديدة، وتثمين مجهودات الموارد البشرية المتاحة حاليا سواء على مستوى مصالحها المركزية أو على مستوى مصالحها اللامركزة، حيث تم برسم هذه السنة توظيف ما يناهز 100 موظفة وموظف جديد بالقطاع.

2. حول السؤال المتعلق بالحرية النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي:

بداية وجب التأكيد على أن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تعتبر النقابات شريكا ووسيطا في عملية الحوار الاجتماعي الذي يعد آلية أساسية لتطوير التعاون بين الإدارة والنقابات، ووسيلة لتعزيز الديمقراطية التشاركية، وتحقيق السلم الاجتماعي من خلال تحسين الأوضاع المادية والمعنوية للموظفات والموظفين العاملين بالقطاع، وتعزيز الحرية النقابية.

تبعا لذلك، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية الرامية إلى مأسسة الحوار الاجتماعي، وإعمالا للمقتضيات الدستورية والمواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية في هذا الشأن، وتفعيلا لتوجيهات السيد رئيس الحكومة، تسهر كتابة الدولة على التواصل بشكل دائم ومستمر مع النقابات الممثلة في القطاع، قصد وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم، بما يخدم مصالح الموظفات والموظفين ويساهم في الرفع من مردودية العمل الإداري وتحسين شروط العمل.

وتفعيلا لثقافة الحوار المعتمدة من قبل كتابة الدولة، تم عقد عدة جلسات للحوار الاجتماعي مع مختلف التمثيليات النقابية بالوزارة والمؤسسات التابعة لها، وقد شكلت هذه اللقاءات محطة مهمة لتقوية الثقة والتعاون بين كتابة الدولة والمركزيات النقابية، وتعزيز الحوار كآلية لتحسين ظروف العمل والنهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية لموظفي ومستخدمي القطاع، وقد أسفرت هذه اللقاءات على ما يلي:

أولا: بالنسبة لموظفي الوزارة:

- ضمان انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي من خلال تنظيم لقاءين سنويين؛

- إحداث لجان تقنية مشتركة لتتبع تنفيذ مخرجات الحوار: الأولى على مستوى الكتابة العامة للإشراف العام ومناقشة القضايا المطروحة، والثانية خاصة بتتبع ومواكبة ورش وإصلاح منظومة التكوين المهني في حرف الصناعة التقليدية؛
- توجيه كتاب خاص إلى جميع المصالح المركزية والترابية من أجل وضع أسس حوار اجتماعي جاد ومنتظم واحترام ضوابطه وتنزيل مخرجاته.

ثانيا: بالنسبة لمستخدمي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها:

- ضمان انتظام الحوار الاجتماعي القطاعي من خلال تنظيم لقاءين سنويين؛
- إحداث لجنة لتتبع الحوار الاجتماعي مع الغرف على مستوى المديرية المعنية بكتابة الدولة؛
- توقيع اتفاقية شراكة بين كتابة الدولة ووزارة الاقتصاد والمالية وغرف الصناعة التقليدية وجامعتها تتعلق بضمان استمرارية وانتظام أداء أجور مستخدمي هذه الغرف؛
- إشراك التمثيليات النقابية واستشارتها في مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تهم مستخدمي غرف الصناعة التقليدية وجامعتها.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــريـــر

لجنة القطاعات الإنتاجية

حـــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية

لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

السنة المالية 2026

بسم الله الرحمان الرحيم

عقدت لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين اجتماعها يوم الأربعاء 26 نونبر 2025، لمناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وذلك برئاسة السيد عثمان الطرمونية وبحضور السيدة ليلى بنعلي وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

وخلال تقديمها لمشروع هذه الميزانية، أشارت السيدة الوزيرة إلى إطلاق جيل جديد من السياسات العمومية المرتبطة بقطاع التنمية المستدامة ترتكز على رافعات أساسية للتحول نحو الاستدامة، منها توفير الآليات الاقتصادية والمالية والجبائية، وتأهيل الرأسمال البشري و تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي والرقمنة والابتكار والتطوير، بهدف الوصول إلى اقتصاد منخفض الكربون ومنتج للثروة و لفرص الشغل، فضلا عن توفير الأمن المائي والطاقي والغذائي، و قادر على خلق مجالات ترابية مستدامة وشاملة، وتمكين الساكنة من الولوج

للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، النقل، إلخ).مع تثمين الموارد الطبيعية وتمكين النظم البيئية من القدرة على الصمود تجاه التغير المناخي.

وأكدت السيدة الوزيرة على أن تحقيق هذه الأهداف يعتمد على ركيزتين مهيكلتين، هما حكامة مثالية وانخراط المواطنين والتزامهم باستمرار.

و في سياق الحديث عن التحديات المرتبطة بالتحول الطاقي بهدف توفير طاقة نظيفة بأحسن كلفة و ضمان السيادة الطاقية، فقد شددت السيدة الوزيرة على ضرورة تحسين حكامة قطاع الطاقة عبر وضع إطار مؤسساتي ملائم، وتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمواكبة التغيرات السريعة في قطاع الطاقة لجعله أكثر جاذبية للاستثمار الخاص، واعتماد الإندماج الصناعي المحلي من خلال تعزيز البحث والتطوير والابتكار لزيادة الأثر الاجتماعي و الاقتصادي للإنتقال الطاقي، وتطوير مرونة المنظومة الكهربائية لمواكبة إدماج الطاقات المتجددة، وتعبئة الأوعية العقارية لتطوير المشاريع الطاقية، ووضع آليات التمويل المبتكرة.

وعلى مستوى تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الكهرباء والطاقات المتجددة، أفادت السيدة الوزيرة أنه تم اعتماد المقاربة التشاركية من خلال التشاور مع الأطراف المعنية سواء من القطاع العام و الخاص من اجل إعداد النصوص التنظيمية ،خاصة بعد إصدار القانون رقم 40.19 لتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية ،حيث تم نشر المرسوم المتعلق بالعداد الذكي والمرسوم المتعلق بتحديد شروط منح شهادة الأصل، ونشر القرار الذي تم بموجبه الفتح الفعلي لولوج مشاريع الطاقات المتجددة للشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط، ومصادقة المجلس الحكومي على مشروع المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنجاز واستغلال منشآت الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية، كما تم في إطار مشروع إصلاح الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء ،تحويل هذه الهيئة إلى هيئة وطنية لضبط قطاع الطاقة.

وأضافت السيدة الوزيرة أنه لتعزيز الإطار التنظيمي الخاص بالنجاعة الطاقية قد تم منح اول ترخيص لمقاولة مغربية لممارسة النشاط، كشركة

للخدمات الطاقية بعد نشر المرسوم المتعلق بتحديد دفتر التحملات لشركات الخدمات الطاقية، وكذلك نشر المرسوم رقم 2.23.828 لتفعيل آليات التحفيز على الاقتصاد في الطاقة، ونشر قرار مشترك يحدد التدابير التحفيزية المتعلقة باعتماد نظام مكافئة بالنسبة للزبناء الذين حققوا اقتصادا في استهلاكهم من الطاقة الكهربائية، ونشر قرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية، وإعداد مشروع قرار لتحديد الأداء الطاقي الأدنى لنظم الإنارة وإرساله إلى وزارة الصناعة والتجارة للتوقيع عليه بالعطف.

بالإضافة إلى تحديث التنطيق المناخي بالمغرب من أجل تحيين المعطيات التقنية لقواعد الأداء الطاقي للمباني.

وحول تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاع، فأوضحت السيدة الوزيرة أنه تم إصدار خمسة مراسيم تشمل:

مرسوم يتعلق بإحداث اللجنة الوطنية لتدبير المخاطر النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية، ومرسوم يتعلق بتطبيق الضمانات في إطار معاهدة

عدم انتشار الأسلحة النووية، ومرسوم بتحديث كيفيات اعتماد الهيئات التقنية في مجال الحماية الإشعاعية المؤينة، ومرسوم لحماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة، ومرسوم يتعلق بالتراخيص والتصاريح بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية.

وأضافت أنه تم نشر قرارين تنظيميين: قرار تنظيمي يخص تحديد أقسام الأنشطة ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية، وقرار تنظيمي يخص تحديد مستويات الإعفاء المتعلقة بالأنشطة والمنشآت والمصادر المرتبطة بالإشعاع المؤين المندرج ضمن الفئة الثانية.

هذا بالإضافة إلى الشروع في مسطرة المصادقة على مشاريع نصوص تطبيقية تهم:

التراخيص المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية التابعة للمؤسسات الصحية ولباقي مرافق الدولة وللمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة، ومشروع مرسوم تطبيقي يخص استخدام الإشعاعات المؤينة لأغراض الطب.

وعن الإجراءات المتخذة في مجال المحروقات، فأبرزت السيدة الوزيرة على أنه تم: نشر مرسوم رقم 223.962، والذي يحمل مجموعة من المستجدات المهمة، من بينها رقمنة وتبسيط مساطر منح الرخص والإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار وتعزيز الشفافية، وكذا تقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار وفقا لمقتضيات القانون رقم 55.19.،

ونشر القرار المتعلق بتحديد قائمة مختبرات التحليل التابعة للوزارة وكذا شروط اعتماد المختبرات الخاصة. وإعداد مشروع قرار يتعلق بتنظيم وكيفيات مراقبة مواد الهيدروكاربور المكرر. وأضافت السيدة الوزيرة، أنه يجري العمل على إعداد باقي القرارات التطبيقية للمرسوم السالف الذكر، والتي تحدد كمية المخزون الدائم من المواد البترولية السائلة الواجب توفرها لدى مسيري المحطات، إلى جانب ضبط إلتزامات الموزعين والمسيرين فيما يتعلق بتوفر وجودة المواد البترولية.

إلى جانب إطلاق منصة رقمية منذ شهر أكتوبر 2024 تهم رقمنة 12 مسطرة متعلقة برخص تخزين وتوزيع المواد البترولية السائلة، كما يجري العمل

حاليا على رقمنة 16 مسطرة متعلقة برخص استيراد وتخزين وتوزيع غازات البترول المسيلة.

وفيما يتعلق بتأهيل الإطار القانوني المتعلق بالمناجم، أشارت السيدة الوزيرة إلى أنه تم إعداد مشروع قانون رقم 72.24 يقضي بتعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم، الذي سيحمل مجموعة من المستجدات من أهمها: تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية. وتتبع مسار المواد المنجمية. وإدراج المعادن الاستراتيجية والحرجة. والمحتوى المحلي وبطاقة المستخدم المنجمي. وحماية البيئة.

وبخصوص الإطار القانوني لأنشطة تموين ونقل وتخزين وتوزيع وتوريد وتصدير الغاز الطبيعي، أوضحت السيدة الوزيرة أنه تم إعداد مشروع القانون رقم 67.24 ووضعه في مسطرة المصادقة بغاية إعطاء إشارة قوية للمستثمرين الوطنيين و الأجانب لتطوير البنيات التحتية الغازية ، و تنظيم القطاع من خلال تحديد مكوناته و الفصل بين مجالات تدخل مختلف الفاعلين في القطاع ، وتنظيم أنشطة تموين و نقل وتخزين و توزيع و توريد و تصدير الغاز الطبيعي،

فضلا عن سن الضوابط القانونية لمراقبة الأنشطة المرتبطة بجميع العمليات مع تحديد المخالفات والعقوبات.

وحول تعزيز الإطار القانوني في مجال التنمية المستدامة، تطرقت السيدة الوزيرة إلى مجموعة من الإجراءات من بينها:

المصادقة على مشاريع النصوص التطبيقية للقانون رقم 49.17 المتعلقة بالتقييم البيئي ونشرها بالجريدة الرسمية.

واستكمال دراسة مشروعي القانونين المتعلقين بالنفايات والموارد الجينية بناء على ملاحظات اللجنة الخاصة بدراسة أثر مشاريع القوانين المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة.

وإحالة مشروع القانون المتعلق بالتغيرات المناخية على مصالح الأمانة العامة للحكومة لمباشرة مسطرة الدراسة والمصادقة.

واستكمال مسطرة المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالهواء والساحل.

في إطار مختلف البرامج و المشاريع و الأوراش، استعرضت السيدة الوزيرة تطور المزيج الكهربائي الوطني المتعلق بالقدرة المنشأة، حيث انتقلت القدرة الكهربائية للطاقات المتجددة من 1969 ميغاواط سنة 2009 إلى 5600 ميغاواط مع متم شهر غشت 2025 أي من 32,2% سنة 2009 إلى % 46 من القدرة المنشأة الإجمالية متم شهر غشت 2025، ولتسريع تطوير مشاريع الطاقات المتجددة أكدت السيدة الوزيرة على مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة(كمشروع المركب الشمسي نورميدلت، و"نور أطلس" ونور فتو ضوئي 2 بالإضافة إلى المشاريع الريحية بئرنزران وأفتيسات 3 وبوجميل وأخنفير 3 وكاب كونتين .

وتطوير الشبكة الكهربائية الوطنية لدعم الانتقال الطاقي وتعزيز الإندماج الجهوي للشبكات الكهربائية بهدف تحسين المرونة وتبادل الطاقة.

وتعميم الولوج إلى الكهرباء بالمناطق النائية والبعيدة في إطار برنامج -PERG200 لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة عبر حلول تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة عبر حلول الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.

ومواصلة البرامج والمشاريع في مجال النجاعة الطاقية كبرنامج التأهيل الطاقي للمساجد الذي مكن من تأهيل أكثر من 6500 مسجد موزعة على الصعيد الوطني، وبالتالي توفير 40% على الأقل من فاتورة الطاقة بالنسبة للمساجد، فضلا عن إنجاز دراسات لإعداد مخططات عمل جهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون على صعيد الجهات الإثني عشر للمملكة في قطاعات البنايات والنقل والصناعة والفلاحة والإنارة العمومية.

ودعم البحث والتطوير في مجالات الطاقات المتجددة والجديدة بتخصص مالايقل عن 0,8% من ميزانية الاستثمار في قطاع الطاقة للبحث والابتكار.

ومواصلة مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرات تخزينية إضافية للمواد البترولية، ووضع خارطة طريق الغاز الطبيعي تهدف إلى : تعزيز الاستقلالية الطاقية الوطنية، والمساهمة في خفض انبعاثات غاز الكربون بالنظام الكهربائي الوطني باستعمال الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية (الانتقال من الفيول/الفحم إلى الغاز الطبيعي)، وتعزيز نمو صناعة وطنية خالية من الكربون،

والتوفر على بنية تحتية غازية مرنة قابلة للاستخدام على المدى البعيد لنقل الهيدروجين الأخضر.

وفيما يخص القطاع المعدني أوضحت السيدة الوزيرة أن هناك مقاربة جديدة تروم التركيز على التثمين المعدني مع تشجيع استكمال الطاقات النظيفة في مراحل الاستغلال والتحويل، وتم وضع السجل الوطني للمعادن الذي يعتبر قاعدة بيانات رسمية لتدبير معصرن وشفاف لمجموع التراخيص والرخص المنجمية.

وعلى مستوى قطاع التنمية المستدامة أكدت السيدة الوزيرة أن هناك مجموعة من البرامج والأوراش ستتم مواصلتها منها:

برنامج التدبير المندمج والمستدام للنفايات وتعزيز الاقتصاد الدائري.

البرنامج الوطني للوقاية والحد من التلوث الصناعي.

برنامج الوقاية من المواد الكيميائية الخطرة.

برنامج التدبير المندمج للساحل.

برنامج مكافحة التلوث البحري الطارئ.

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي.

وتنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ.

وعلى مستوى المراقبة والوقاية من المخاطر، أوضحت السيدة الوزيرة، أنه في مجالي الطاقة والمعادن هناك مواكبة للمشاريع الطاقية والمعدنية والمتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني وبآلات الضغط، بالإضافة إلى العمل على إنجاز دراسات استشرافية حول الطاقة والمعادن على المدى المتوسط والبعيد.

وفي مجال التنمية المستدامة، سيتم العمل على مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي وتعزيز الشرطة البيئية بعناصر جديدة، وإنجاز نظام معلوماتي خاص بمنح الاعتمادات لمكاتب الدراسات لإنجاز الدراسات المتعلقة بالتقييم البيئي، ومتابعة تنفيذ برامج الرصد (رصد الساحل، رصد الهواء ...) وتعزيز أنظمة المعلومات الوطنية والجهوية للبيئة والتنمية المستدامة مع الأخذ بعين الاعتبار مجال التكيف مع التغيرات المناخية.

وفيما يتعلق بآفاق التعاون الدولي، اكدت السيدة الوزيرة أن بلادنا منفتحة على الخارج من خلال عقد شراكات استراتيجية كبرى، ومواصلة تفعيل الشراكات مع كل من فرنسا والإمارات والصين والهند وروسيا في مجالات الطاقة والمعادن.

فضلا عن تعزيز التعاون الإفريقي، والانفتاح الدولي المتنوع، بالإضافة إلى تعبئة الموارد المالية المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجيات الوطنية في مجال الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وتنفيذ التزامات المغرب في إطار الاتفاقيات الدولية.

ولتعزيز الشراكة في مجال التنمية المستدامة:

- سيتم تنظيم النسخة السابعة لطلب مشاريع من أجل دعم المقاولات الناشئة في إطار برنامج دعم الابتكار في التكنولوجيا النظيفة والمهن الخضراء.
- مواكبة تنزيل اتفاقيات الشراكة الموقعة من أجل تفعيل برامج التكوين والبحث العلمي في المجالات المتعلقة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.

- إطلاق نسخة ثانية من برنامج دعم مشاريع الجمعيات البيئية بشراكة مع برنامج المنح الصغرى التابع لصندوق البيئة العالمية (**PMF/FEM**) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (**PNUD**).

وعن الميزاينة الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي ولتنمية المستدامة برسم سنة 2026، قالت السيدة الوزيرة أنها تقدر ب509.833 مليون درهم، موزعة بين ميزانيتي التسيير والاستثمار، 78% من هذه الاعتمادات ستوجه صالح التسيير بميزانية قدرها 397.433 مليون درهم منها 265.303 مليون درهم مخصصة للموظفين و132.130 مليون درهم مخصصة للمعدات والنفقات المختلفة، وأيضا 22% من هذه الميزانية مخصصة لفائدة الاستثمار والمقدرة ب 112.400 مليون درهم.

المنـــاقـشـــة

في مستهل المناقشة، توجه السيدات والسادة المستشارين بالشكر للسيدة الوزيرة على عرضها القيم، الذي يجسد مدى حرص الحكومة على تنزيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية التي تعتبر خارطة طريق محددة الأهداف والآليات لوضع أساس متين لبناء مغرب طاقي جديد، يقطع تدريجيا مع التعبئة الطاقية ويؤسس لنموذج سيادي يعتمد على موارده النظيفة والمتجددة، كما نوهوا بالتحولات التنظيمية والمؤسساتية التي عرفها القطاع سواء على مستوى الهيكلة الداخلية أو على مستوى الإطار التشريعي المواكب للانتقال الطاقي، من خلال تبسيط المساطر، وتحيين النصوص القانونية وتوفير تحفيزات واضحة للمستثمرين.

وأضافوا أن نتائج هذه المجهودات أصبحت ملموسة على أرض الواقع، حيث تمكنت بلادنا من بلوغ نسبة 45% من الطاقة المنشأة من مصادر متجددة، مع طموح معلن لتجاوز عتبة 52% قبل متم 2030.

وفي إطار تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر تم اختيار ستة مشاريع كبرى باستثمارات ضخمة تناهز 70 مليار درهم وبتعبئة وعاء عقاري يصل إلى مليون هكتار، منها 30 ألف هكتار لكل مشروع، طالب السادة المستشارون بتوضيحات حول هذه المشاريع، وعن وجود إمكانية استقطاب مستثمرين آخرين.

في سياق الحديث عن مشاريع الهيدروجين الأخضر، وخاصة المشاريع التي همت جهات الداخلة وادي الذهب والعيون والساقية الحمراء وكلميم وادنون، والتي تهدف إلى جعل المغرب منصة إقليمية لإنتاج وتصدير الطاقة النظيفة مستفيدا من موقعه الجغرافي الاستراتيجي وقربه من الأسواق الأوربية، تساءل السادة المستشارون عن مدى تأثير هذه المشاريع على صيد السمك الذي يعتبر السلسلة الاقتصادية الأولى بالجهات الجنوبية للمملكة، ويشغل نسبة كبيرة من اليد العاملة.

على اعتبار ما يشكله تخزين الهيدروجين ونقله من خطورة على المحيط والبيئة.

أثار السادة المستشارون الانتباه إلى أن جهة درعة تافيلالت، ضعيفة اقتصاديا وتساهم بشكل محدود في الناتج الداخلي الخام، علما أنها تتوفر على 50% من الثروة المعدنية ببلادنا.

وطالبوا بتنمية الجهة كمطلب وطني، وفك العزلة عنها، من خلال ربطها بخطوط السكك الحديدية، وتفعيل المطارات الثلاث المتواجدة بالجهة.

وطالبوا كذلك بتغيير نموذج معالجة إشكاليات المنطقة، من خلال إشراك الفاعلين المحليين في قطاع المعادن للاستفادة من دعم ميثاق الاستثمار، وكذلك وضع رؤية متكاملة بشراكة مع قطاع الصناعة والتجارة وقطاع الاستثمار من أجل إعطاء دفعة قوية للمنطقة لبلوغ تنمية شاملة ومستدامة.

كما طالبوا بمواكبة الصناع المنجميين ليتحولوا إلى مقاولات مهيكلة، ودعم الصناعات التحويلية التي تزخر بها المنطقة، مع ضرورة إشراك القطاع الخاص لمواكبة المجهود الذي تبذله الدولة في هذا الميدان.

لقد أكد السادة المستشارون على أهمية القطاع المعدني الذي يعتبر قطاعا سياديا بالأساس وله أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني حيث عرف هذا القطاع تقدما ملحوظا منذ انطلاق مخطط المغرب المعدني 2021-2030، خاصة على مستوى البنيات التحتية مما ساهم في رفع عدد الاستثمارات التي جعلت القطاع المعدني قاطرة للتنمية المستدامة محليا ووطنيا وإقليميا على الرغم من تداعيات التحديات والإكراهات الناتجة عن التحولات العالمية.

وفي هذا، السياق وبالنظر للدور الذي تلعبه المؤسسة المركزية للشراء والتنمية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك المعروفة ب "كاديطاف"، والتي لها صلاحية جمع واقتناء وتسويق المنتوج الذي يستخرجه المنجميون التقليديون تمت المطالبة باعتماد نهج تشاوري وتوافقي لإصلاح النظام المنجمي التقليدي، وبإيجاد حل للإشكاليات التي تعرفها مؤسسة "كاديطاف" حتى تقوم بدورها بالشكل المطلوب.

كما أشاد السادة المستشارون بالجهود المبذولة لتطوير الغاز الطبيعي وذلك بتخصيص 3.5 ملايين درهم لإنجاز دراسة تقنية حول خارطة الغاز الطبيعي ولأهمية الموضوع على المستوى الاستراتيجي، تساءل السادة المستشارون عن مستجدات أنبوب الغاز الطبيعي الإفريقي الأطلسي الذي تراهن عليه بلادنا ودول كثيرة من اجل توفير حاجياتها من الغاز الطبيعي في ظل ارتفاع تكاليف هذه المادة الحيوية على الصعيد العالمي.

وفي نفس السياق، تساءلوا عن مدى تقدم مشاريع استبدال إنتاج الطاقة باستعمال الغاز الطبيعي في منشآت لازالت تستعمل الفيول والفحم، وأين وصلت أشغال تطوير البنى التحتية اللازمة لاستيراد ونقل وتخزين وتوزيع الغاز الطبيعي.

وفي علاقة بموضوع الطاقة الكهربائية، تطرق السادة المستشارون إلى ارتفاع الرسوم المضمنة في فواتير الكهرباء، وخاصة الرسم المتعلق بصيانة الشبكة والرسم المتعلق بدعم مجال السمعي البصري TPPN، وتساءلوا عن الطريقة التي تم من خلالها احتساب وتحديد هذه الرسوم، وهل هي بمرسوم أم بقانون، ومن هي الجهة التي تحددها؟

جواب السيدة الوزيرة

في البداية تقدمت السيدة الوزيرة للسيدات والسادة المستشارين بالشكر على تفاعلهم مع العرض الذي قدمته أمام أنظار اللجنة.

وحاولت الإجابة على كل الأسئلة التي تم طرحها، وفي مستهل جوابها حول الشفافية والحكامة الجيدة في قطاعات الطاقة والمعادن والكهرباء والبيئة ...إلخ.

ذكرت أنه خلال عرضها تطرقت لمسألة تجويد الشفافية والحكامة في هذا القطاع خلال الأربع سنوات الأخيرة، وأن قطاع الهيدروجين الأخضر ببلادنا يعتبر نموذجا يقتدى به فيما يخص الحكامة الجيدة.

وحول سؤال متعلق بالرسوم والتعريفة التي يفرضها المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، فيما يخص الرسم المتعلق بدعم المجال السمعي البصري TPPN والرسم المتعلق بصيانة الربط، أفادت أن هذه النسبة هي 20%، وقبل سنة 2021 كانت تحدد في دفتر تحملات المكتب الوطني للكهرباء والماء الصلح للشرب، وعندما تم تحويل تدبير مرافق التوزيع للشركات الجهوية

المتعددة التخصصات أصبح تحديد مبلغ هذه الأنقاب يتم بمرسوم للسيد وزير الداخلية منذ سنة 2021 وهي نفس النسبة 20% من مبلغ تكاليف الأشغال، وأضافت السيدة الوزيرة أنه إذا كان هناك أي لبس أو تخوف أو تعسف يمكن تقديم شكاية كتابية إلى مركز ضبط الكهرباء الذي أصبح اليوم مركز ضبط الطاقة، لضبط التعريفة في كل مجال الكهرباء، والذي تم توسيع صلاحياته خلال انعقاد المجلس الوزاري أواخر السنة الماضية، ليشمل مجموعة من القطاعات الأخرى في مجال الطاقة والولوج العادل للشبكة.

وعن الوعاء العقاري المخصص لمشاريع الهيدروجين الأخضر، أوضحت السيدة الوزيرة، ان هذا النموذج تم الاشتغال عليه منذ أكثر من سنتين مكنت من إخراج دورية للسيد رئيس الحكومة تضع معايير من أجل الشفافية في اقتناء المستثمرين للوعاء العقاري المخصص لهذه المشاريع، ومن بين المعايير التي تم وضعها، اعتماد MAZEN كشباك وحيد، وهذه الأخيرة MAZEN ليس لها حق الاستثمار في مشاريع الهيدروجين الأخضر، ضمانا للشفافية.

لأنها الشباك الوحيد لجميع هذه المشاريع، حتى لايكون هناك أي لبس في حكامة هذا القطاع.

وأضافت السيدة الوزيرة أن المستثمرين ملزمين بأن يكون هناك أثر إيجابي على المملكة، وآثار إيجابية سوسيواقتصادية على الجهات التي سيستثمرون بها، وأثر إيجابي على البيئة، وفي آخر المطاف، ليس هناك توقيع نهائي، بل توقيع على رخص مؤقتة صالحة لمدة 6 أشهر قابلة للتجديد، حتى يتسنى للمستثمرين القيام بدراساتهم حول إمكانية الاستثمار من عدمه.

وعن نموذج عرض الهيدروجين الأخضر للمغرب أشارت السيدة الوزير إلى ان المغرب له 15 سنة من التجربة بإيجابياتها وسلبياتها في مجال الطاقة والطاقات المتجددة وأكثر من 30 سنة من استقطاب الاستثمارات الأجنبية، في ميدان الطاقة، والمغرب اليوم يحاول استخلاص العبر لذلك قام باستثمار سياسي في مجال الطاقة، وأضافت أن المساطر الموضوعة خصوصا في الطاقة والطاقة الكهربائية ومجموعة من القوانين كلها لضبط الحكامة الجيدة لهذا القطاع.

وفيما يتعلق بالتقييم البيئي ككل، أوضحت السيدة الوزيرة أن هناك مشروع قانون جديد رقم 49.17 الذي يبسط مسطرة التقييم البيئي، وهذا القانون يهم رسم الخرائط، وتحديد أنواع المشاريع التي ستخضع لدراسة التأثير

الاستراتيجي على البيئة، والبطاقة البيئية، ومسطرة الاختصاص، ويحدد أجل 20 يوما للجواب على دراسة التأثير البيئي وتسريع تبسيط المساطر ثم تفويض الاختصاصات للجماعات الترابية، مع الاحتفاظ باختصاص تقني لممثل وزارة البيئة داخل اللجان التي توم بالتقييم البيئي.

وبخصوص كاديطاف، بجهة درعة تافيلالت، قالت السيدة الوزيرة أنها تشكل نموذجا ممتازا، لابد من تفعيله على أرض الواقع من خلال حل المشاكل التي تعرفها هذه المؤسسة وعلى رأسها مسألة الحكامة الجيدة، فبالإضافة إلى تحيين القانون رقم 33.15 أوردت السيدة الوزيرة أنه كان لابد من عقد مجلسها الإداري، وأن المجلس الإداري لكاديطاف الذي عقد مؤخرا بمدينة الراشيدية كان نقطة تحول مهمة بالنسبة لهذه المؤسسة، ونقطة تحول مهمة للنشاط المنجمي التقليدي ككل ببلادنا، حيث تم من خلاله تفعيل هياكل الحكامة ومكن من اتخاذ قرارات مهمة، كقرار القيام بالتقييم المرحلي لاعتماد رؤية واستراتيجية جديدة لكاديطاف، وقرار إلغاء مجموعة من الصفقات التي تم إبرامها سابقا، وقرار تحيين مشروع القانون رقم 74.15 المؤسس لمركزية الشراء حتى تتمكن من مواكبة التحولات التي يعرفها القطاع المعدني بصفة عامة.

وعن موضوع تثمين المعادن بدل تصديرها كمواد خام، قالت السيدة الوزيرة على أنه من الأولويات، وأن أثمنة المعادن مقارنة مع الأثمنة في الأسواق الدولية تعرف فرقا كبيرا، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من الآليات من بينها آلية السماح للمستثمرين الذين يريدون معالجة وتثمين المعادن ببلادنا دون ان يكونوا ملزمين برخصة البحث، بالإضافة إلى مجموعة من التعديلات الجوهرية التي تم القيام بها في إطار القانون الجديد، ونفس الشيء بالنسبة للمعادن الاستراتيجية والحرجة والتي سيكون لها مكانة خاصة ببلادنا.

وفي مجال الغاز الطبيعي

أكدت السيدة الوزيرة على تكريس الشفافية في العمل بما فيها المشاريع الاستراتيجية، وأوردت أن مشروع الأنبوب الأطلسي الإفريقي، قطع أشواط جد مهمة في مسار تطوره، وتم الانتهاء من كل الدراسات بما فيها دراسة الجدوى، دراسة الأثر البيئي والاجتماعي، والتصاميم الهندسية، ومسار الأنبوب وغيرها من الإجراءات، وشددت السيدة الوزيرة على أن المطلوب حاليا ضرورة تسريع البنية التحتية الغازية المغربية السيادية من مدينة الناظور إلى مدينة الداخلة.

عرض السيدة الوزيرة

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⴷ ⵜⵎⴻⴰⵡⵜ ⵜⵉⵎⵙⵙⵉⵍⵜ

MINISTÈRE DE LA TRANSITION ÉNERGÉTIQUE ET DU DÉVELOPPEMENT DURABLE

لجنة القطاعات الإنتاجية

مجلس المستشارين

تقديم ومناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2026

السيدة ليلى بنعلي
وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة

الأربعاء 26 نونبر 2025

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

التنمية المستدامة

مجالات التحول

رافعات التحول

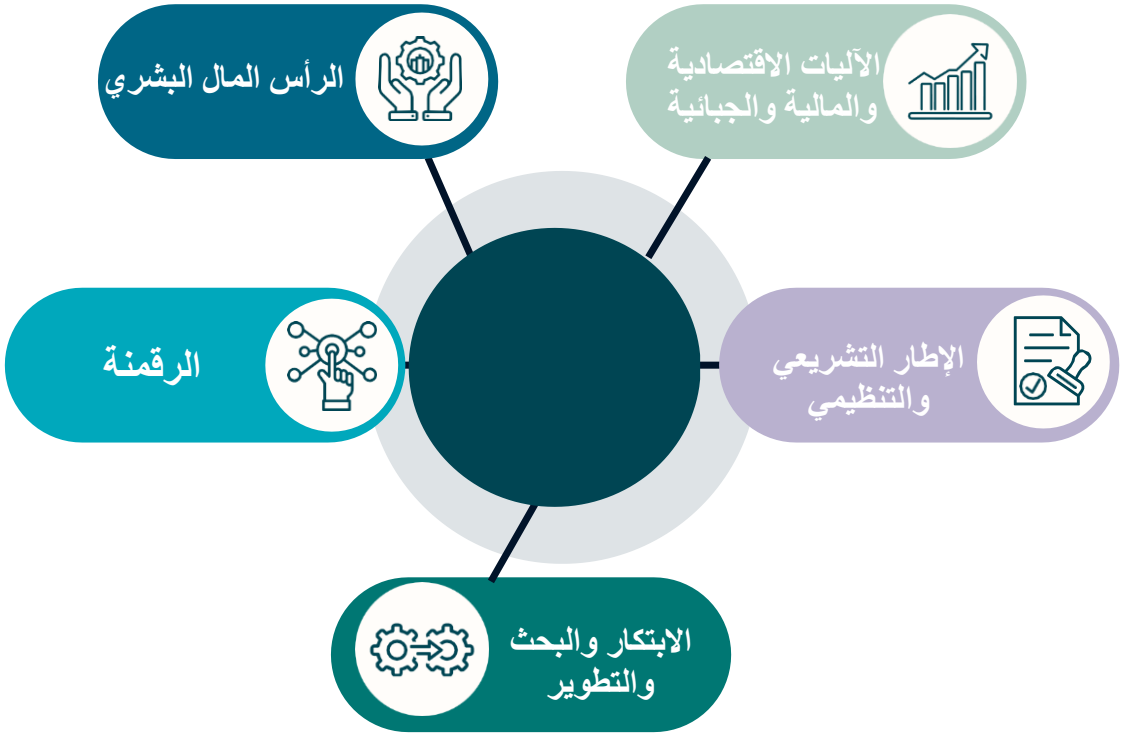

ركيزتين مهيكلتين

مواطنون منخرطون وملتزمون باستمرار

حكامة مثالية

أهم التحديات
المتعلقة بالتحول الطاقي

- تحسين حكامة قطاع الطاقة، عبر وضع إطار مؤسساتي ملائم.
- تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي لمواكبة التغيرات السريعة في قطاع الطاقة وجعله أكثر جاذبية للاستثمار الخاص.
- الاندماج الصناعي المحلي، من خلال تعزيز البحث والتطوير والابتكار لزيادة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للانتقال الطاقي.
- تطوير مرونة المنظومة الكهربائية لمواكبة إدماج الطاقات المتجددة.
- تعبئة الأوعية العقارية التي تلعب دورا رئيسيا في تطوير المشاريع الطاقية.
- وضع آليات التمويل المبتكرة.

توفير طاقة نظيفة بأحسن كلفة

وضمان السيادة الطاقية

نموذج طاقي وطني يعتمد
على تعبئة الموارد الطاقية الوطنية

الطاقات المتجددة

أكثر من 52%
من الطاقات المتجددة قبل سنة 2030

اقتصاد 20 %
من الاستهلاك الطاقي في أفق 2030

الاندماج الجهوي

النجاعة الطاقية

تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي لقطاع الكهرباء والطاقات المتجددة

إصدار القانون رقم 40.19 لتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة والقانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية

اعتماد مقاربة تشاركية

من خلال التشاور مع الأطراف المعنية سواء من القطاع العام والخاص من أجل إعداد النصوص التنظيمية

بلورة كل مشاريع النصوص التنظيمية في السنة الأولى بعد إصدار القانونين، قصد إصدارها في الآجال المحددة

- نشر المرسوم المتعلق بالعداد الذكي والمرسوم المتعلق بتحديد شروط منح "شهادة الأصل"
- نشر القرار الذي تم بموجبه الفتح الفعلي لولوج مشاريع الطاقات المتجددة للشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط
- مصادقة المجلس الحكومي على مشروع المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات إنجاز واستغلال منشآت الإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية

ضبط قطاع الطاقة:

مشروع إصلاح الهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وتحويلها إلى هيئة وطنية لضبط قطاع الطاقة

تعزيز الإطار التنظيمي الخاص بالنجاعة الطاقية

الافتحاص الطاقي الإلزامي وهيئات الافتحاص الطاقي

- إعداد مشروع مرسوم لتعديل عتبات الاستهلاك الطاقي.

مقاولات الخدمات الطاقية

- منح أول ترخيص لمقاولة مغربية لممارسة النشاط كشركة للخدمات الطاقية بعد نشر المرسوم المتعلق بتحديد دفتر التحملات لشركات الخدمات الطاقية.

التحفيز على الاقتصاد في الطاقة

- نشر المرسوم رقم 2.23.828 لتفعيل آليات للتحفيز على الاقتصاد في الطاقة الكهربائية.
- نشر قرار مشترك يحدد التدابير التحفيزية المتعلقة باعتماد نظام مكافئة بالنسبة للزبناء الذين حققوا اقتصادا في استهلاكهم من الطاقة الكهربائية.

الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية

- نشر قرارات مشتركة من أجل تحديد الأداء الطاقي الأدنى والعنونة الطاقية للثلاجات والمكيفات والمحركات الكهربائية.
- إعداد مشروع قرار لتحديد الأداء الطاقي الأدنى لنظم الإنارة وإرساله إلى وزارة الصناعة والتجارة للتوقيع عليه بالعطف.

قواعد الأداء الطاقي للمباني

- تحديث التنطيق المناخي بالمغرب من أجل تحيين المعطيات التقنية لقواعد الأداء الطاقي للمباني.

تعزيز الإطار التنظيمي المتعلق بالأمن والسلامة في المجالين النووي والإشعاعي

نصوص تنظيمية منشورة في الجريدة الرسمية

- **إصدار خمسة مراسيم تشمل:**
  - إحداث اللجنة الوطنية لتدبير المخاطر النووية والإشعاعية والبيولوجية والكيميائية؛
  - تطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛
  - تحديد كيفيات اعتماد الهيئات التقنية في مجال الحماية الإشعاعية المؤينة؛
  - حماية العمال والعموم والبيئة من الإشعاعات المؤينة؛
  - التراخيص والتصاريح بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية.

قرارات تنظيمية جديدة

- **نشر قرارين تنظيميَين يخصان:**
  - تحديد أقسام الأنشطة والمنشـآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية ؛
  - تحديد مستويات الإعفاء المتعلقة بالأنشطة والمنشآت والمصادر المرتبطة بالإشعاع المؤين المندرج ضمن الفئة الثانية.

مشاريع نصوص تطبيقية قيد المصادقة

- **الشروع في مسطرة المصادقة على مشاريع نصوص تطبيقية تهم :**
  - التراخيص المتعلقة بالأنشطة والمنشآت ومصادر الإشعاعات المؤينة المرتبطة بها المنتمية للفئة الثانية التابعة للمؤسسات الصحية العمومية ولباقي مرافق الدولة وللمؤسسات والمقاولات العمومية الخاضعة لوصاية الدولة؛
  - استخدام الإشعاعات المؤينة لأغراض الطب.

الإجراءات المتخذة
في مجال المحروقات

تحيين النصوص التشريعية في إطار مقاربة تشاركية

- **تم نشر المرسوم رقم 2.23.962**، والذي يحمل مجموعة من المستجدات المهمة، من بينها رقمنة وتبسيط مساطر منح الرخص والإجراءات الإدارية لتشجيع الاستثمار وتعزيز الشفافية، وكذا تقليص آجال معالجة ملفات الاستثمار وفقًا لمقتضيات القانون رقم 55.19.
- تم **نشر القرار المتعلق بتحديد قائمة مختبرات التحليل** التابعة للوزارة وكذا **شروط اعتماد المختبرات** الخاصة.
- تم **إعداد مشروع قرار يتعلق بتنظيم وكيفيات مراقبة مواد الهيدروكاربور المكررة**، وقد تم النشر العمومي لهذا القرار، في انتظار نشره بالجريدة الرسمية.
- يجري العمل على **إعداد باقي القرارات التطبيقية للمرسوم السالف الذكر**، والتي تحدد كمية المخزون الدائم من المواد البترولية السائلة الواجب توفرها لدى مسيري المحطات، إلى جانب ضبط التزامات الموزعين والمسيرين فيما يتعلق بتوفر وجودة المواد البترولية.

رقمنة المساطر الإدارية المتعلقة بالرخص الممنوحة في قطاع المحروقات

- إطلاق منصة رقمية منذ شهر أكتوبر 2024 تهم **رقمنة 12 مسطرة** متعلقة برخص **تخزين وتوزيع المواد البترولية السائلة**، ويجري العمل حالياعلى **رقمنة 16 مسطرة** متعلقة برخص **استيراد و تخزين وتوزيع غازات البترول المسيلة**.

برنامج عمل سنة 2026

إعداد مشروع قانون 72.24 يقضي بتعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم

أهم دوافع تعديل القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم

- تسويق خامات معدنية دون معالجتها أوتثمينها.
- المشاكل المترتبة عن لجوء الشركات المنجمية إلى المناولة.
- اعتماد مخطط التخلي و إعادة تأهيل المواقع المنجمية.

- تعزيز المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات المنجمية.
- إيلاء الأهمية اللازمة للمعادن الاستراتيجية والحرجة.
- عصرنة تدبير ورقمنة مساطر منح التراخيص المنجمية لتسهيل الولوج إلى المعلومة وتعزيز الشفافية.

أهم مستجدات مشروع القانون

- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية
- تتبع مسار المواد المنجمية
- إدراج المعادن الاستراتيجية والحرجة
- المحتوى المحلي وبطاقة المستخدم المنجمي
- حماية البيئة

الإطار القانوني لأنشطة تموين ونقل وتخزين وتوزيع وتوريد وتصدير الغاز الطبيعي

برنامج عمل سنة 2026

إعداد مشروع القانون رقم 67.24 ووضعه في مسطرة المصادقة

- إعطاء إشارة قوية للمستثمرين الوطنيين والأجانب لتطوير البنيات التحتية الغازية.
- تنظيم القطاع من خلال تحديد مكوناته والفصل بين مجالات تدخل مختلف الفاعلين في القطاع.
- تنظيم أنشطة تموين ونقل وتخزين وتوزيع وتوريد وتصدير الغاز الطبيعي.
- سن الضوابط القانونية لمراقبة الأنشطة المرتبطة بجميع العمليات مع تحديد المخالفات والعقوبات المترتبة عنها.

تعزيز حكامة القطاع

تعزيز أليات الحكامة بتنسيق مع الوكالة الوطنية
للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وكذا
مديرية المنشآت العامة والخوصصة

تعزيز الإطار القانوني
في مجال التنمية المستدامة

التقييم البيئي

- إحالة مشاريع المراسيم التطبيقية للقانون رقم **49.17** المتعلق بالتقييم البيئي على مصالح الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة والنشر بالجريدة الرسمية، ويتعلق الأمر ب:
  - مشروع مرسوم رقم 2.23.267 بتطبيق بعض أحكام القانون المتعلق بالتقييم البيئي؛
  - مشروع مرسوم رقم 2.23.269 بتحديد شروط وكيفيات منح الاعتماد لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.
- إعداد مشاريع القرارات التالية تطبيقا للمراسيم أعلاه، ويتعلق الأمر ب:
  - مشروع قرار يحدد النماذج المنصوص عليها مشروع المرسوم رقم 2.23.267 أعلاه؛
  - مشروع قرار يحدد نموذج طلب الاعتماد بالنسبة لمكاتب الدراسات لإنجاز التقييم البيئي.

النفايات

- إعداد نسخة محينة لمشروع القانون رقم 48.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 28.00 المتعلق بتدبير النفايات والتخلص منها ودراسة الأثر الخاصة به وإحالتهم على مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- الشروع في مناقشة دراسة الأثر المتعلقة بمشروع هذا القانون باللجنة الخاصة بدراسة أثر مشاريع القوانين المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة؛

التنوع البيولوجي

- إعداد نسخة محينة لمشروع القانون رقم 89.21 المتعلق بالموارد الجينية ودراسة الأثر الخاصة به وإحالتهم على مصالح الأمانة العامة للحكومة؛
- فحص دراسة الأثر المتعلقة بمشروع هذا القانون بلجنة دراسة أثر مشاريع القوانين المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة بتاريخ 15 أكتوبر 2025

التغيرات المناخية

- إعداد نسخة محينة لمشروع القانون المتعلق بالتغيرات المناخية بناء على ملاحظات واقتراحات القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية في أفق إحالته على مصالح الأمانة العامة للحكومة للدراسة والمصادقة؛

تعزيز الإطار القانوني
في مجال التنمية المستدامة

الساحل

- توجيه مشروع المرسوم المتعلق بصب المقذوفات السائلة في الساحل إلى الأمانة العامة للحكومة قصد المصادقة؛
- توجيه مشروع مرسوم رقم 2.22.312 المتعلق بتحديد كيفيات منح وتجديد الترخيص باستغلال الرمال أو أي مواد أخرى من الشرائط الكثبانية ومن الجزء البحري للساحل إلى الأمانة العامة للحكومة للمصادقة؛

الهواء

- نشر القرار المشترك رقم 2094.24 بتغيير القرار المشترك رقم 2853.10 بتحديد شروط المصادقة على المركبات فيما يتعلق بانبعاث الملوثات وفقا متطلبات المحرك من الوقود؛ (Norme Euro 6)
- نشر قرار رقم 844.25 يحدد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية في الهواء والمتأتية من منشآت معالجة الفوسفاط؛
- نشر قرار رقم 845.25 يحدد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية في الهواء والمتأتية من منشآت انتاج الأسمدة؛
- نشر قرار رقم 846.25 يحدد الحدود القصوى للمقذوفات الغازية المتأتية من منشآت انتاج الحامض الفوسفوري؛
- نشر قرار رقم 847.25 يحدد الحدود القصوى للمقذوفات في الهواء والمتأتية من منشآت انتاج حامض الكبريت؛
- إعداد المعايير المتعلقة بالحدود القصوى للمقذوفات الغازية لقطاعات الآجور والسكر.

الشرطة البيئية

- إعداد ونشر المرسوم رقم 2.25.432 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.14.782 المتعلق بتنظيم وبكيفيات سير الشرطة البيئية، والذي يهدف خصوصا إلى إضافة مهمة مراقبة مجال الساحل إلى مهام جهاز الشرطة البيئية.

المياه المستعملة

- إعداد مشروع القرار المشترك رقم 2128.24 بتحديد معايير إعادة استعمال المياه المستعملة المصفاة بتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز وإحالته على الأمانة العامة للحكومة لنشره بالجريدة الرسمية.

تعزيز الإطار القانوني
في مجال التنمية المستدامة

برنامج عمل سنة 2026

- المصادقة على مشاريع النصوص التطبيقية المتعلقة بالتقييم البيئي ونشرها بالجريدة الرسمية؛
- استكمال دراسة مشروعي القانونين المتعلقين بالنفايات والموارد الجينية بناء على ملاحظات اللجنة الخاصة بدراسة أثر مشاريع القوانين المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة؛
- إحالة مشروع القانون المتعلق بالتغيرات المناخية على مصالح الأمانة العامة للحكومة لمباشرة مسطرة الدراسة والمصادقة؛
- استكمال مسطرة المصادقة على مشاريع النصوص التنظيمية المتعلقة بالهواء والساحل.

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

تطور المزيج الطاقي
وتقليص التبعية الطاقية

تطور الاستهلاك الطاقي حسب مصدر الطاقة

متوسط معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقي 3,4%+ في السنة (2007-2024*)

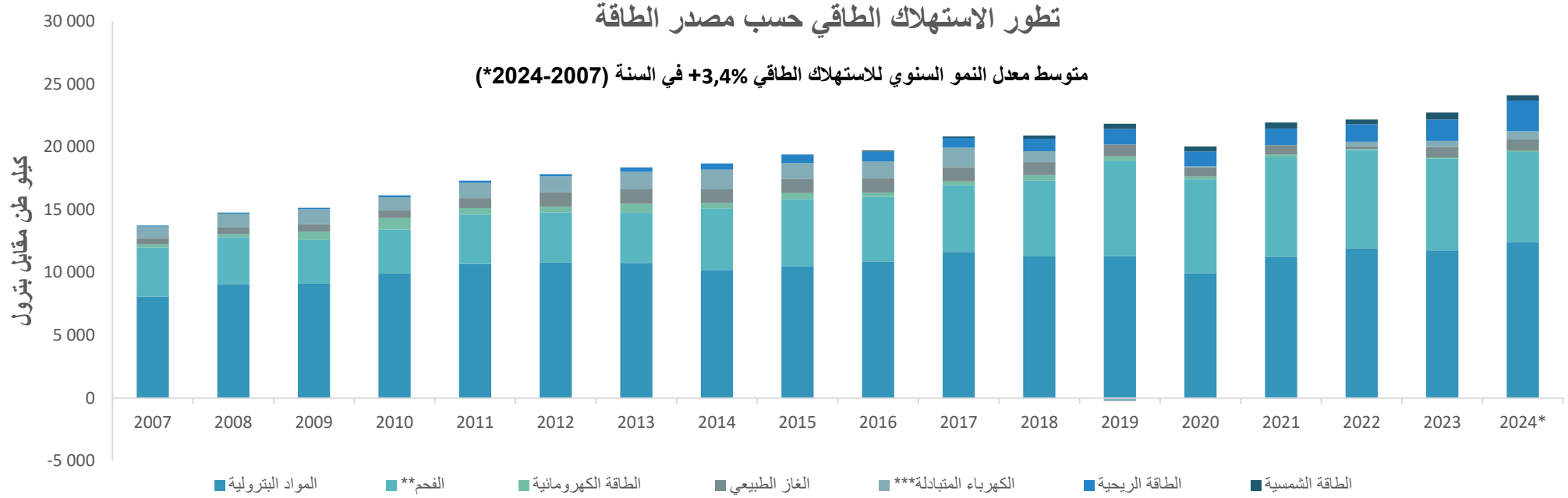

تطور معدل التبعية الطاقية

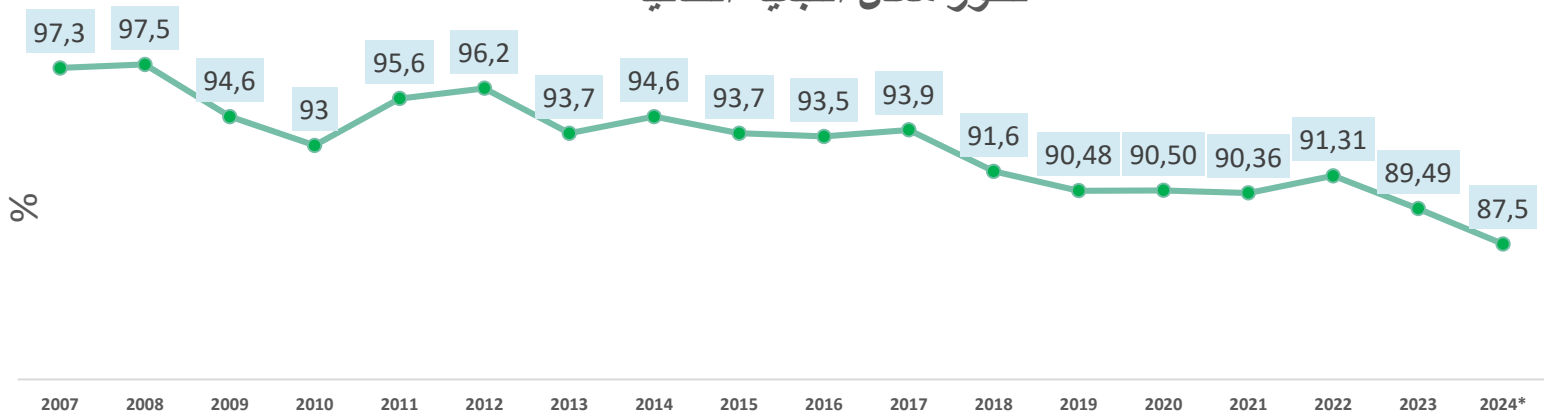

* معطيات مؤقتة
** بما في ذلك كوك البترول
***الواردات -الصادرات

تطور المزيج الكهربائي الوطني المتعلق بالقدرة المنشأة

المزيج الكهربائي لسنة 2009 - ميغاواط -

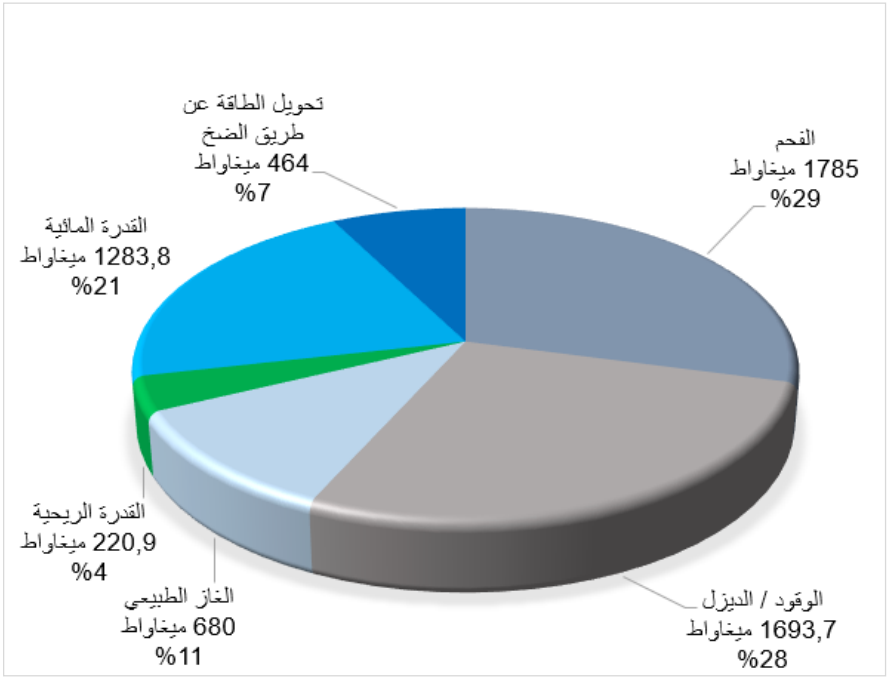

المزيج الكهربائي متم شهر غشت 2025 - ميغاواط -

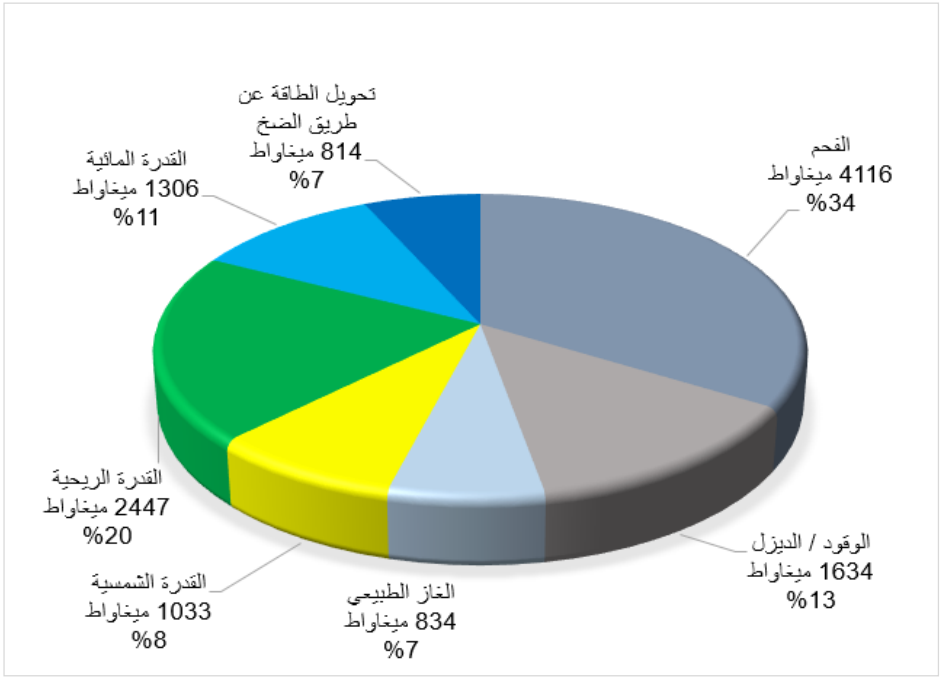

انتقلت القدرة الكهربائية المنشأة من **6,1 جيغاواط سنة 2009 إلى 12,1 جيغاواط متم شهر غشت 2025**

تراجع نسبة القدرة المنشأة من مصادر أحفورية باستثناء الفحم: تراجع الغاز بنسبة 4,2% والفيول بنسبة 14,2%

انتقلت القدرة الكهربائية للطاقات المتجددة من 1969 ميغاواط سنة 2009 إلى 5600 ميغاواط مع متم شهر غشت 2025
أي من 32.2% سنة 2009 إلى 46% من القدرة المنشأة الإجمالية متم شهر غشت 2025

تسريع تطوير
مشاريع الطاقات المتجددة

منذ أكتوبر 2021، دخلت حيز التشغيل 4 مشاريع بقدرة إجمالية تبلغ 326 ميغاواط، في إطار القانون رقم 13.09.

منذ أكتوبر 2021، تم الترخيص لـ 56 مشروع بقدرة إجمالية تبلغ 2690,54 ميغاواط، منها 28 مشروع بقدرة 2352,54 ميغاواط في إطار القانون رقم 13.09 و28 مشروع بقدرة 338 ميغاواط في إطار الإنتاج الذاتي.

مواصلة تطوير وإنجاز المشاريع المبرمجة (كمشروع المركب الشمسي نور ميدلت، و"نور أطلس"، ونور فتوضوئي 2، بالإضافة للمشاريع الريحية برنزران وأفتيسات 3 وبوجميل وأخفنير3 وكاب كونتين ...).

الإنتاج الكهربائي:
مخطط تجهيز وطني أخضر

15672 ميغاواط مقررة في سنة 2030 (120 مليار درهم)

15672 (*) ميغاواط

- **الشبكة الكهربائية للنقل**
  29806 كلم
- **الدارات المركبة**
  3227 ميغاواط
  - 3227 ميغاواط
- **الطاقة المتجددة، ومحطات نقل الطاقة عبر الضخ والتخزين**
  12445 ميغاواط
  - 1500 ميغاواط
  - 350 ميغاواط
  - 4979 ميغاواط
  - 5616 ميغاواط

** دون الأخذ بعين الاعتبار المشاريع المعتمدة على الهيدروجين وتحلية المياه وإزالة الكربون الصناعية*

مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة أكثر من أربع مرات،
لتنتقل من حوالي 4,06 مليار درهم في السنة ما بين 2009 و2024 إلى استثمار سنوي يناهز في المعدل 16,7 مليار درهم ما بين 2025 و2030.

مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل بحوالي خمس مرات،
لتنتقل من حوالي 1 مليار درهم في السنة ما بين 2009 و2024 إلى استثمار سنوي يناهز في المعدل 5 مليار درهم ما بين 2025 و2030.

استثمارات مشاريع الطاقات المتجددة المرخصة (مليون درهم)

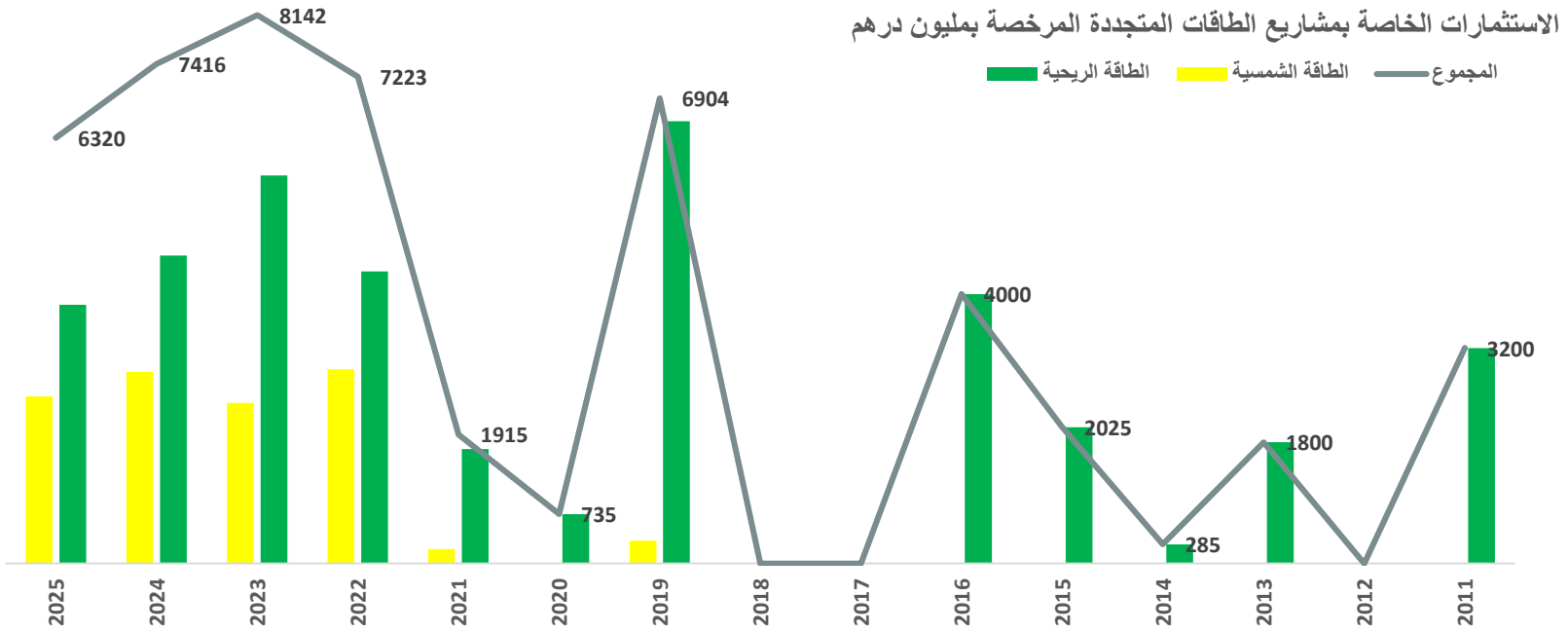

الإصلاحات التشريعية خلال السنوات الأخيرة بدأت تعطي نتائجها:
الترخيص لمشاريع الطاقات المتجددة للخواص باستثمار يناهز 29 مليار درهم،
مقابل استثمار يقدر ب 20,8 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 و 2021،
أي مضاعفة الاستثمارات السنوية أربع مرات.

تطوير الشبكة الكهربائية الوطنية لدعم الانتقال الطاقي وتعزيز الاندماج الجهوي

- تعزيز الاستثمار في شبكة النقل الكهربائي لضمان إدماج أمثل لمصادر الطاقات المتجددة من خلال مضاعفة المتوسط السنوي للاستثمارات بالشبكة الكهربائية إلى أزيد من خمس مرات.
- مشروع استراتيجي ونوعي لربط جنوب المملكة بالوسط عبر خط قدرته 3 جيغاواط.
- تعزيز الاندماج الجهوي للشبكات الكهربائية بهدف تحسين المرونة وتبادل الطاقة.

تعميم الولوج إلى الكهرباء بالمناطق النائية والبعيدة
- برنامج PERG 2.0-

- بلورة برنامج جديد تحت اسم PERG 2.0، في إطار استكمال تعميم الولوج إلى الكهرباء بالمناطق النائية والبعيدة عن الشبكات الكهربائية للتوزيع، بشراكة مع القطاعات المعنية.
- استهداف الدواوير التي لم تتم كهربتها بعد في إطار برنامج الكهربة القروية الشمولي نظرا لارتفاع تكلفة ربط المسكن الواحد بها.
- تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة عبر حلول الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية.
- إنتاج الكهرباء بواسطة محطات فولتوضوئية صغيرة متصلة بشبكة كهربائية صغيرة وبواسطة الألواح الشمسية المنفردة.
- إنجاز مشروعين أوليين في إقليمي ورزازات وتارودانت على إثر الزلزال الذي ضرب الحوز في إطار التعاون الدولي.

البرامج والمشاريع المنجزة والمبرمجة في مجال النجاعة الطاقية

- برنامج دعم النجاعة الطاقية بغلاف مالي يبلغ 200 مليون درهم، ويستهدف قطاع البنايات والصناعة والإنارة العمومية:
  - ✓ المواكبة التقنية لأكثر من **82** إدارة ومؤسسة عمومية وبناية خدماتية في اعتماد إجراءات النجاعة الطاقية المقترحة، مما مكن من تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة **يقدر بـ 18,47 جيغاواط ساعة سنويا؛**
  - ✓ تنفيذ مشروع تقوية النجاعة الطاقية في القطاع الصناعي والذي هم مواكبة أكثر من **70** مؤسسة صناعية وتقوية القدرات لـ **150** من مقدمي الخدمات في مجال الطاقة، مما مكن من تحقيق اقتصاد في استهلاك الطاقة **يقدر بـ 42 جيغاواط ساعة سنويا؛**
  - ✓ المواكبة التقنية لأكثر من **17 جماعة ترابية** من أجل ادماج تدابير النجاعة الطاقية في الإنارة العمومية، مما سيمكن من تحقيق اقتصاد في الطاقة يقدر بـحوالي **45 جيغاواط ساعة سنويا**.
- مواصلة إنجاز برنامج التأهيل الطاقي للمساجد، الذي مكن من تأهيل أكثر من **6500** مسجد موزعة على الصعيد الوطني، وبالتالي توفير 40٪ على الأقل من فاتورة الطاقة بالنسبة للمساجد.
- إنجاز دراسات لإعداد مخططات عمل جهوية للنجاعة الطاقية وإزالة الكربون على صعيد الجهات الاثني عشر للمملكة في قطاعات البنايات والنقل والصناعة والفلاحة والانارة العمومية.

أهم الإنجازات منذ إطلاق "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر

أكتوبر 2024

- **القائمة الأولية للمستثمرين؛**
- **توقيع أول عقد لحجز الوعاء العقاري.**

دجنبر 2024

- **منح التراخيص المتعلقة بالوعاء العقاري من أجل الشروع في إنجاز الدراسات الأولية لمشروع شبيكة 1.**

مارس 2025

- **اختيار خمسة مستثمرين جدد (ستة مشاريع) من طرف لجنة القيادة.**

يونيو 2025

- **المصادقة على نتائج الدراسات الأولية لمشروع شبيكة 1.**

17 شتنبر 2025
الاجتماع الخامس للجنة القيادة المكلفة بعرض المغرب في مجال الهيدروجين الأخضر

- **استكمال المرحلة التمهيدية لمشروع "شبيكة 1"، والشروع في مرحلة إنجاز الدراسات المعمقة الخاصة بالمشروع؛**
- **الموافقة على توقيع عقود أولية لحجز الوعاء العقاري لفائدة خمسة مستثمرين وطنيين ودوليين من أجل إنجاز ستة مشاريع استراتيجية.**
- **الاشتغال مع الدفعة الثانية من المستثمرين.**

تَهدف المشاريع السبعة التي تم اختيارها في إطار "عرض المغرب" للهيدروجين الأخضر، من الناحية النظرية ، إلى إنشاء:

أكثر من **20 جيغاواط** من الطاقات المتجددة؛

10 جيغاواط من المحلِّلات الكهربائية؛

حوالي **8 ملايين طن** من مشتقات الهيدروجين الأخضر المُنتَجة.

دعم البحث والتطوير
في مجال الطاقات المتجددة والجديدة

- 39 براءة اختراع مسجلة.
- دعم 22 مختبر بالجامعات.
- أكثر من 800 باحث من بينهم أساتذة ودكاترة ومهندسين وطلاب الماجستير والإجازة.
- أكثر من 1000 منشور علمي.
- استفاد معهد البحث في الطاقة الشمسية والطاقات الجديدة من تمويل يقدر بحوالي 382 مليون درهم خلال 10 سنوات الأخيرة من طرف صندوق التنمية الطاقية.
- إطلاق الوزارة لبرنامج يهدف إلى تعزيز قدرات الشباب المغاربة في مجالات الطاقات المتجددة والانتقال الطاقي، وتحويل طاقات الشباب ومؤهلاتهم إلى مشاريع ملموسة ذات أثر كبير.
- توقيع اتفاقية مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الابتكار لدعم 50 طالب في الدكتوراه بمنح شهرية لمدة 3 سنوات.

التوصية بتخصيص ما لا يقل عن 0,8٪ من ميزانية الاستثمار في قطاع الطاقة للبحث والابتكار

أنشطة التنقيب عن الهيدروكاربورات
للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن و شركائه

أنشطة التنقيب و البحث خلال سنة 2025

- **13** شركة بترولية ناشطة بمجال التنقيب والبحث.
- **16** مشروع في طور الإنجاز موزعة كالتالي:
  - ✓ 3 رخص استكشاف بحرية.
  - ✓ 5 اتفاقيات نفطية بحرية.
  - ✓ 8 اتفاقيات نفطية برية.

التراخيص الممنوحة (إلى متم يونيو 2025)

التراخيص	العدد	المساحة كلم²
امتيازات الاستغلال	9	177,34
رخص البحث	45	71 442,53
رخص الاستكشاف	3	155 212,4

حجم الاستثمارات المنجزة من طرف المكتب والشركاء (إلى متم يونيو 2025)

- **192** مليون درهم.

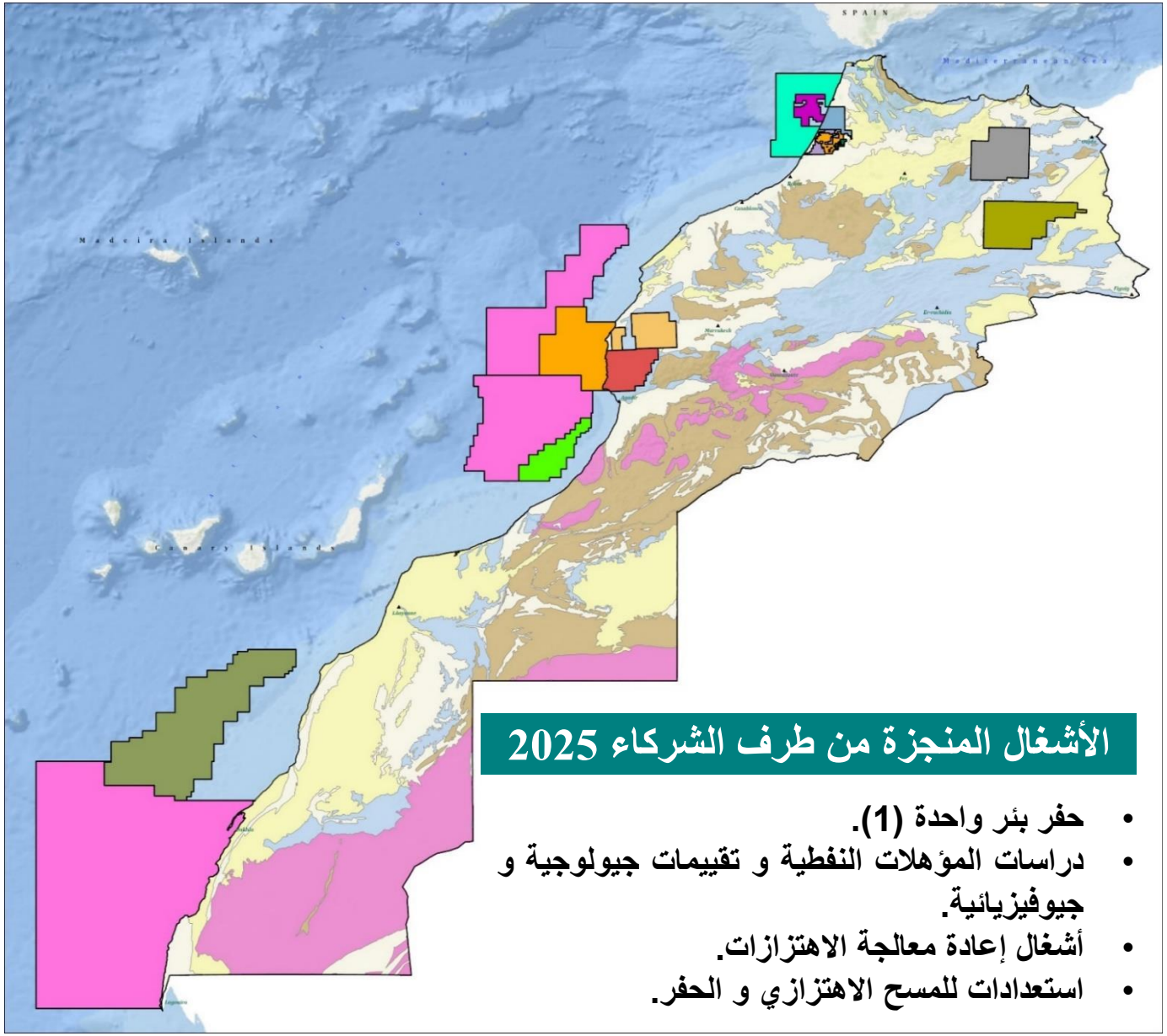

الأشغال المنجزة من طرف الشركاء 2025

- **حفر بئر واحدة (1).**
- **دراسات المؤهلات النفطية و تقييمات جيولوجية و جيوفيزيائية.**
- **أشغال إعادة معالجة الاهتزازات.**
- **استعدادات للمسح الاهتزازي و الحفر.**

قدرات تخزين المواد البترولية

بلغ مستوى قدرات تخزين المواد البترولية أزيد من 3 مليون متر مكعب موزعة كالتالي :

- المواد البترولية السائلة : 2.3 مليون م^3، منها 90٪ متصلة بالموانئ؛
- غازات البترول المسيلة: 799.000 م^3، منها 91% متصلة بالموانئ.

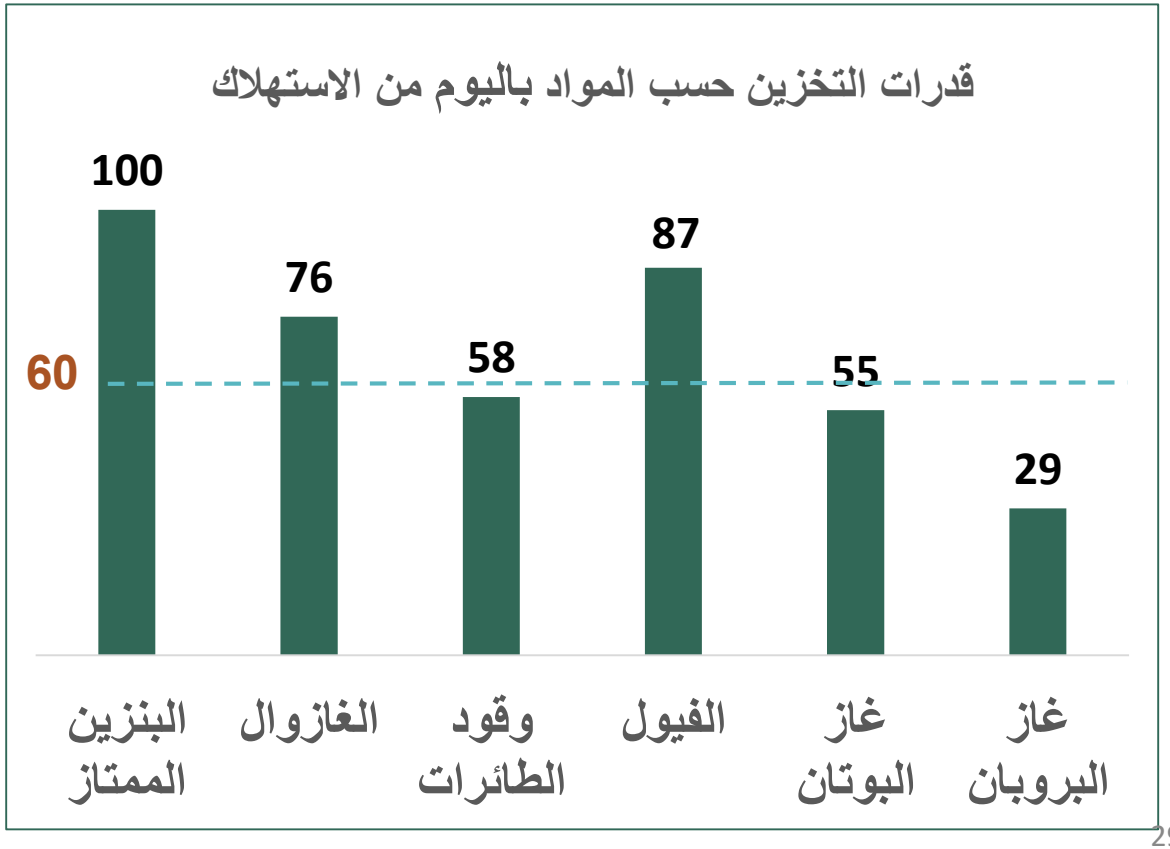

29

مواكبة إنجاز المشاريع المبرمجة من طرف الخواص لإنجاز قدرات تخزينية إضافية

عرفت قدرات التخزين ارتفاعا خلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2025 بأزيد من 30 %

- **منذ بداية الولاية الحكومية :**
  - ✓الشروع في استغلال قدرات تخزينية جديدة تفوق مليون متر مكعب.
  - ✓استثمار مالي يقارب 2.8 مليار درهم .
- **في أفق سنة 2026 :**
  - ✓ الرفع من قدرات التخزين بما يناهز449 ألف متر مكعب.
  - ✓استثمار مالي يقارب 1,6 مليار درهم.
- **في أفق سنة 2030:**
  - ✓إنجاز قدرة تخزينية إضافية تناهز 455 ألف متر مكعب.
  - ✓استثمار مالي يناهز 792 مليون درهم.

30

خارطة طريق الغاز الطبيعي
الإطار العام

احتياجات مهمة من الغاز الطبيعي على المدى القريب والمتوسط

- أكثر من 4 جيغاواط كقدرة حرارية غازية جديدة مبرمجة بمخطط التجهيز الكهربائي للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في أفق سنة 2030.
- وجود حاجيات مهمة من الغاز الطبيعي لتلبية طلب قطاع الصناعة.

الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز الاستقلالية الطاقية الوطنية.
- المساهمة في خفض انبعاثات غاز الكربون بالنظام الكهربائي الوطني باستعمال الغاز الطبيعي كطاقة انتقالية (الانتقال من الفيول/الفحم إلى الغاز الطبيعي).
- إدماج الطاقات المتجددة (مرونة النظام الكهربائي).
- تعزيز نمو صناعة وطنية "خالية من الكربون".
- التوفر على بنية تحتية غازية مرنة قابلة للاستخدام على المدى البعيد لنقل الهيدروجين الأخضر.

الاكراهات وأولويات الدولة

- تسريع تنزيل المرحلة الأولى.
- قابلية المشروع للتمويل.
- تقليص المساهمة المالية للدولة.

خارطة طريق الغاز الطبيعي

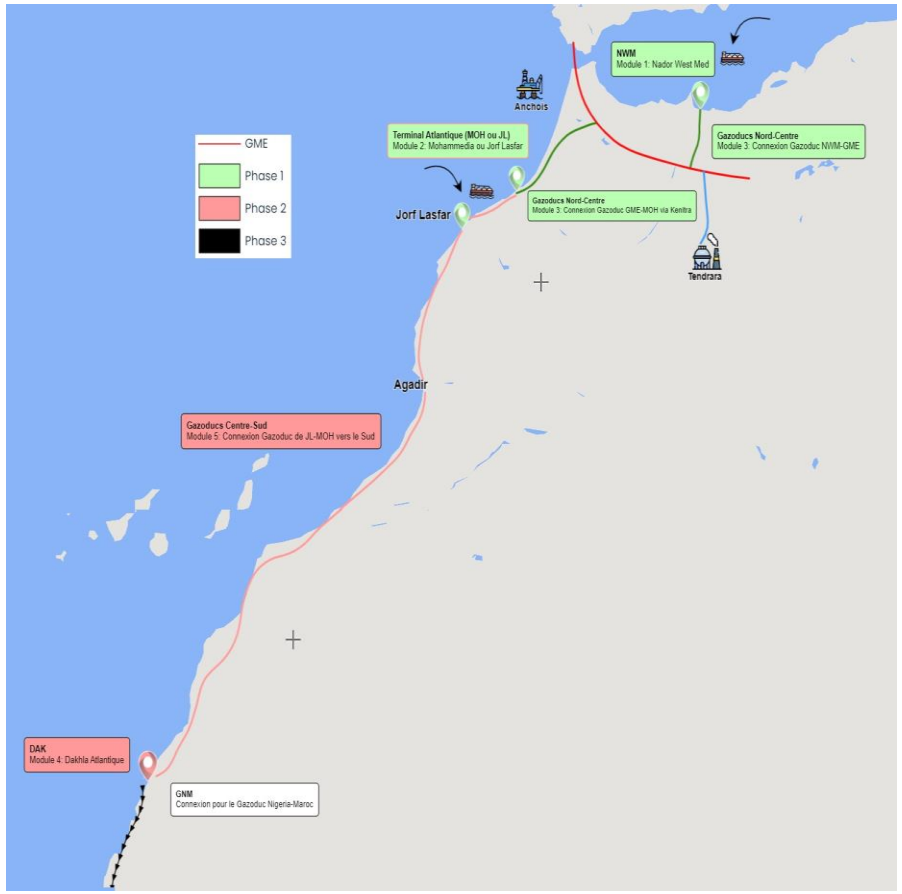

المدى القريب (2027-2025)

- **نقل الإنتاج المحلي:**

بناء خطوط أنابيب لربط مشاريع إنتاج حقل الغاز تندرارة وحقل أنشوا بأنبوب الغاز المغاربي-الأوروبي (GME).

- **تطوير عدة نقاط استيراد الغاز الطبيعي المسال:**

✓ **<u>الوحدة 1</u>:** تهم بناء محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء الناظورNWM؛

✓ **<u>الوحدة 2</u>**: يتعلق الأمر بتطوير خط أنبوب الغاز لربط محطة الغاز الطبيعي المسال NWM بخط أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي (GME) وبناء خط أنبوب الغاز الطبيعي الرابط بين المحمدية و GME، الذي سيسمح بتزويد محطات توليد الكهرباء وكذا المنشآت الصناعية بالغاز الطبيعي؛

✓ **<u>الوحدة 3</u>:** تطوير محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء على الواجهة الأطلسية.

المدى المتوسط (بعد 2030)

- **خلق نقاط أخرى لاستيراد الغاز الطبيعي المسال:**

✓ **الوحدة 4**: تطوير محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء الداخلة الأطلسي.

✓ **الوحدة 5**: تطوير الشبكة الجنوبية لخطوط أنابيب نقل الغاز الطبيعي لمواكبة تطور الطلب وربط محطات الغاز المستقبلية.

المدى البعيد

<u>الاندماج الإقليمي</u>:

ربط الشبكة الوطنية بأنابيب الغاز لدولتي موريتانيا والسينغال عبر خط أنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي.

خارطة طريق الغاز الطبيعي
المنجزات والخطوات القادمة

الخطوات المستقبلية

أكتوبر 2025- مارس 2026

إطلاق طلب التأهيل المسبق وطلبات العروض (RFQ+RFP) لإنجاز محطة الغاز الطبيعي المسال بميناء الناظورNWM وخطوط أنابيب الغاز

المنجزات

23 أبريل- 23 يوليوز 2025

إطلاق طلب لإبداء الاهتمام خلال الفترة الممتدة بين 23 أبريل- 23 يوليوز 2025 يتعلق بتطوير البنية التحتية الوطنية للغاز الطبيعي.

31 ماي 2024

تقديم خارطة الطريق تتضمن المراحل الكبرى لبرنامج إنشاء البنيات التحتية الضرورية من أجل تسريع تطوير سوق الغاز الطبيعي بالمغرب.

26 مارس 2024

التوقيع على مذكرة تفاهم بين القطاعات الوزارية المعنية بالإضافة إلى خمس مؤسسات وشركات عمومية فاعلة في القطاع، وذلك بهدف توحيد الجهود وتنسيق تدخلات بغية ضمان تنزيل فعال ومندمج لهذا البرنامج (إحداث لجنة القيادة).

المشاريع التي سيتم تسلمها قبل متم سنة 2025 والخاصة باستكمال التغطية الجيولوجية الكاملة للأقاليم المتضررة من زلزال الحوز

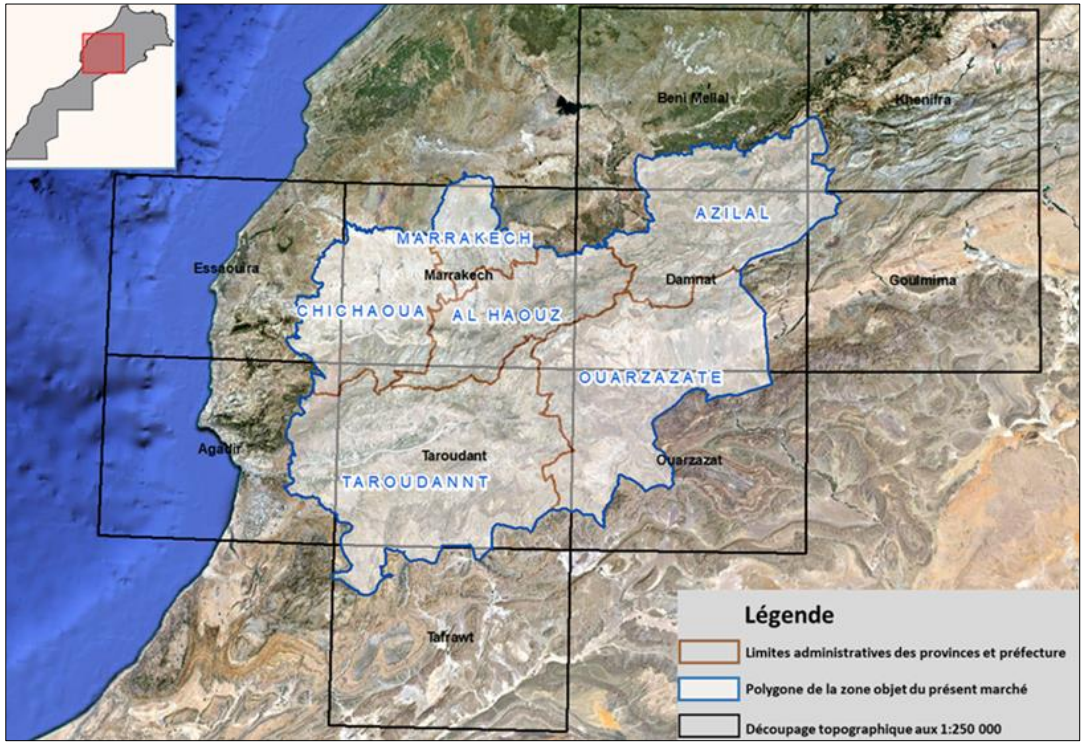

مشروع إنجاز خريطة جيولوجية ونيوتكتونية وخريطة الأخطار الزلزالية بمقياس 1:250.000 للأقاليم والعمالة المتضررين من زلزال الحوز: أقاليم شيشاوة وتارودانت وورزازات والحوز وأزيلال وعمالة مراكش.

ميزانية الاستثمار : 3.404.400,00 درهم.

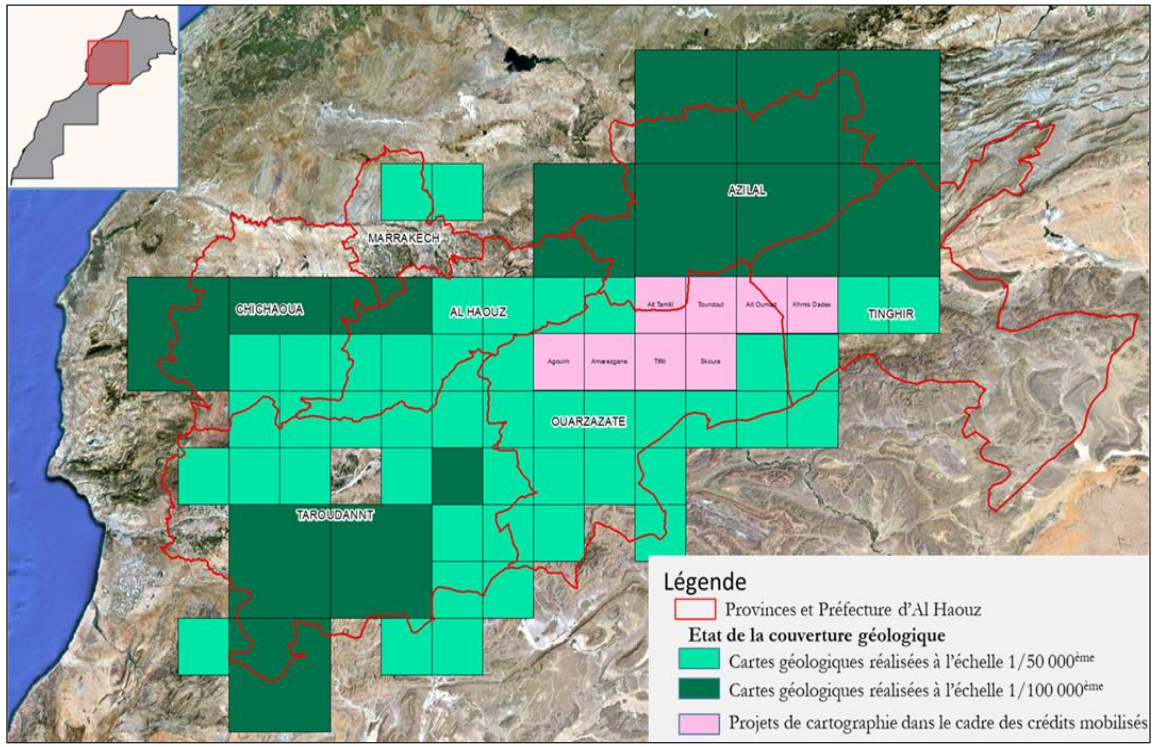

مشروع إنجاز 8 خرائط جيولوجية بمقياس 1:50.000 بمنطقة الأطلس الكبير والمطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة لسوق لخميس دادس وآيت تومرت وتندوت وآيت تمليل وأغويم وأمارزكان وتيفلت وسكورة **بإقليمي ورزازات وأزيلال**.

ميزانية الاستثمار : 10.387.200,00 درهم.

تقوية البنية التحتية الجيوعلمية

مشاريع التخريط الجيولوجي التي سيتم تسلمها قبل متم سنة 2025 والتي تدخل في إطار تعزيز البنية التحتية الجيولوجية لبلادنا

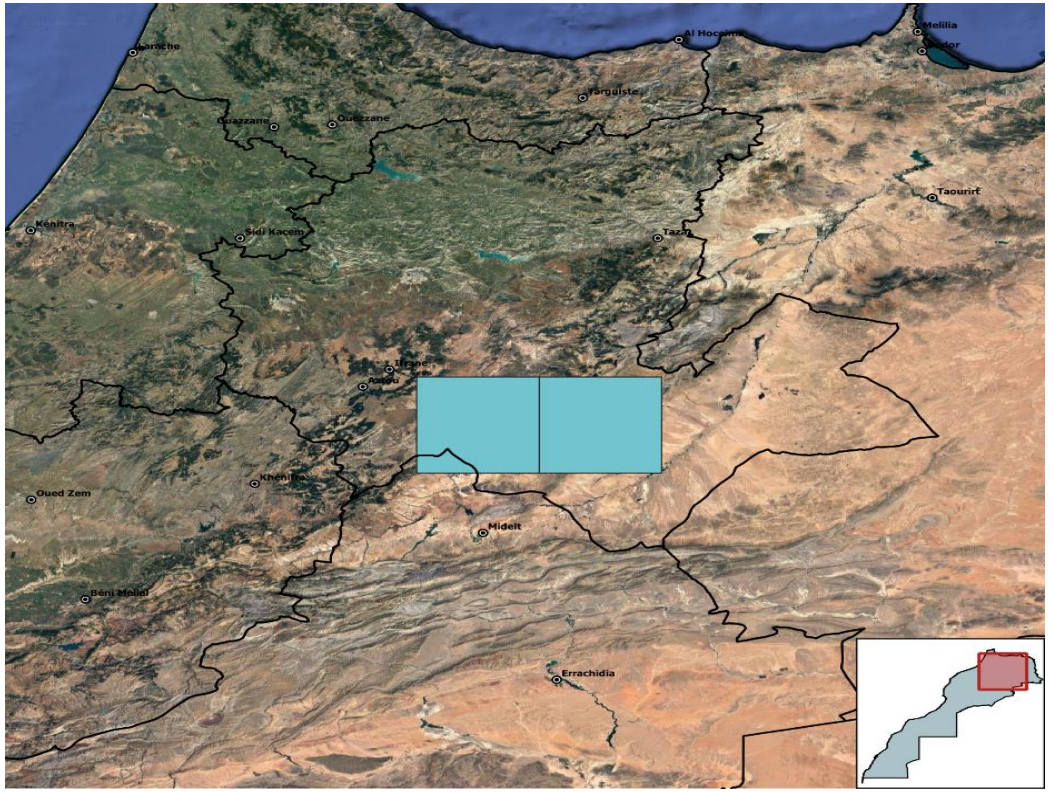

مشروع إنجاز خريطتين جيولوجيتين اثنتين بمقياس 1:100.000 بمنطقة الأطلس المتوسط والمطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة بولمان وإيموزار مرموشة **بجهة فاس-مكناس**.

ميزانية الاستثمار : 2.418.480,00 درهم

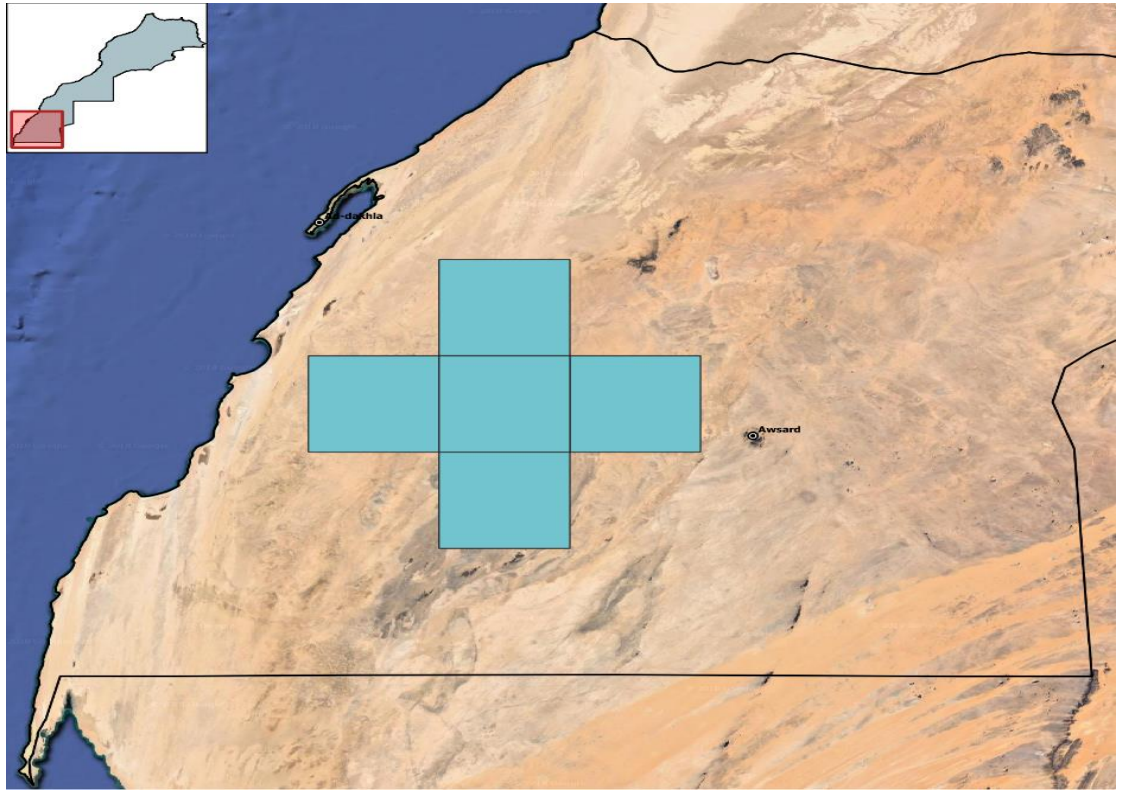

مشروع إنجاز خمس خرائط جيولوجية بمقياس 1:100.000 مرتفعات اولاد دليم والمطابقة للخرائط الطبوغرافية المنتظمة الفج ومدنت السدرة وحجيرة التكبة وعظم الجرة وحاسي معطلا **بجهة الداخلة-وادي الذهب**.

ميزانية الاستثمار : 9.876.000,00 درهم

مؤهلات وطنية هامة بالنسبة لمجموعة من المواد المعدنية

أهم مؤشرات القطاع المعدني الوطني (أرقام سنة 2024)

الاستثمار المعدني

46
مليار درهم

20 %
مساهمة القطاع في قيمة الصادرات الوطنية

≈ 31.847
منصب شغل

الإنتاج

38,38
مليون طن

منها

35,29
مليون طن من الفوسفاط

رقم المعاملات

120
مليار درهم

التحويل

13,03
مليون طن

الأسمدة

7,57
مليون طن

الحمض الفوسفوري

6065,59
طن

معادن محولة

السجل المعدني الوطني

- **الإطار العام**

- ورش الإصلاحات الوطنية الرامية إلى تبسيط المساطير الإدارية ورقمنتها.
- صدور القانون رقم 55.19 والذي شكل لحظة حاسمة تهدف إلى تسريع تبسيط الإجراءات ورقمنتها.

السجل الوطني للمعادن
قاعدة بيانات رسمية لتدبير معصرن وشفاف لمجموع التراخيص والرخص المنجمية

هو بمثابة قاعدة بيانات رسمية تُدرج فيها كافة البيانات المجالية لمجموع التراخيص والرخص المنجمية

يتيح تسجيل وتدبير الرخص والتراخيص المعدنية

يتضمن البيانات الجغرافية: مواقع ومساحات وإحداثيات التراخيص والرخص المعدنية

يمكن من تعزيز الشفافية في منح الرخص والتراخيص المعدنية و يمكن أيضا من تسهيل الرقابة الحكومية وضمان احترام قوانين السلامة والبيئة

يعزز الحكامة الرشيدة ويساهم في تحسين مناخ الاستثمار عبر تبسيط الإجراءات وتوفير المعلومات للمستثمرين.

الرؤية الجديدة
لتنمية الصناعات المعدنية

مقاربة جديدة تروم التركيز على التثمين المعدني مع تشجيع استعمال الطاقات النظيفة في مراحل الاستغلال والتحويل

قطاع الفوسفاط

- توطيد وترسيخ ريادة المغرب في السوق العالمية في مجال الفوسفاط من خلال تبني مرونة صناعية لتعزيز الاندماج الكامل في سلسة القيمة والتكيف مع تقلبات السوق العالمية.

قطاع المعادن ما عدا الفوسفاط

- العمل على تعزيز وبروز صناعات جديدة للرفع من تثمين وتحويل المواد المعدنية المستغلة لخلق القيمة المضافة محليا عبر إرساء مرونة قانونية.

النشاط المنجمي التقليدي

- إعطاء دفعة جديدة للنشاط المنجمي التقليدي عبر مواكبة القطاع المنجمي التقليدي من أجل وضع آليات تروم تثمين المواد المعدنية المستخرجة من المنطقة.

الأهداف

- **جعل قطاع المعادن في خدمة الانتقال الطاقي والتحول الرقمي؛**
- **العمل على تحقيق السيادة الصناعية الوطنية؛**
- **مساهمة القطاع في تنمية صناعة وطنية خالية من الكاربون,**

التدبير المندمج والمستدام للنفايات
وتعزيز الاقتصاد الدائري

دعم التحول الى تدبير مستدام ومندمج للنفايات مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف ومبادئ الاقتصاد الدائري، المبني بالخصوص على الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية النظم البيئية وكذا تحسين البيئة المعيشية للسكان.

تدبير النفايات المنزلية

حصيلة سنة 2025

مواصلة تنفيذ الإلتزامات طبقا للإتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية

- تحويل 20 مليون درهم لمشروع تأهيل وإغلاق المطرح الحالي لوزان
- مواصلة تحويل المساهمات المالية حسب تقدم المشاريع

برنامج عمل سنة 2026

مواصلة تنفيذ الإلتزامات طبقا للإتفاقيات الموقعة في إطار البرنامج الوطني للنفايات المنزلية
(76,26 مليون درهم)

- المطارح المراقبة ومراكز طمر وتثمين النفايات المنزلية: **الصويرة وطانطان وسيدي قاسم والرحامنة**
- تأهيل وإغلاق المطرح الغير مراقب: **أولاد فرج (الجديدة)**
- وضع برنامج للجمع الانتقائي للنفايات

تعزيز الاقتصاد الدائري

حصيلة سنة 2025

اطلاق إعداد خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري

هدف خريطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري:
تحديد الرؤية والأهداف، تطوير آليات الانتقال للقطاعات ذات الأولوية، وضع مؤشرات المتابعة والتقييم، واعتماد خطة عمل تنفيذية.

إطلاق اعداد خطة للاقتصاد الدائري في قطاع المعادن؛

بهدف تعزيز التدبير المستدام للموارد، وتقليل النفايات، وتحسين الكفاءة الاقتصادية.

تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لممارسات الاقتصاد الدائري في قطاع تدبير النفايات

إبراز آثار ممارسات الاقتصاد الدائري في قطاع النفايات، ولا سيما من حيث ترشيد استخدام الموارد، وخلق فرص العمل، وحماية البيئة.

برنامج عمل سنة 2026

وضع خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري

تتبع تنزيل أهداف خارطة الطريق الوطنية للاقتصاد الدائري وآليات الانتقال للقطاعات ذات الأولوية

وضع مخطط الاقتصاد الدائري في قطاع المعادن

تتبع تفعيل مخطط الاقتصاد الدائري في قطاع المعادن

الاستمرار في متابعة انجاز أو تفعيل مراكز الفرز وهيكلة منظومة تدبير وتثمين النفايات ذات الأولوية.

البرنامج الوطني للوقاية والحد من التلوث الصناعي

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز الاقتصاد الأخضر في القطاعين الصناعي والحرفي وحثهما على اعتماد طرق سليمة إيكلوجيا تراعي متطلبات التنمية المستدامة وتحمي الصحة والبيئة

حصيلة سنة 2025

محاربة التلوث الصناعي

54 مليون درهم

محاربة التلوث الناتج عن المناطق الصناعية والحرفية
المساهمة في إنجاز محطات لمعالجة المقذوفات السائلة بأربع مناطق صناعية بغلاف مالي قدره **40 مليون درهم**

تثمين النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون
المساهمة في إنجاز مشاريع لمعالجة المرج بعدة جهات بغلاف مالي قدره **14 ملايين درهم**

إعداد البرنامج الوطني للوقاية والحد من التلوث الصناعي

برنامج عمل سنة 2026

محاربة التلوث الصناعي

17 مليون درهم

محاربة التلوث الناتج عن المناطق الصناعية والحرفية
06 ملايين درهم

تثمين النفايات الناتجة عن قطاع زيت الزيتون
المساهمة في إنجاز مشاريع لمعالجة المرج بعدة جهات بغلاف مالي قدره **11 مليون درهم**

إعداد البرنامج الوطني للوقاية والحد من التلوث الصناعي

المصادقة على البرنامج من طرف الشركاء المعنيين، تعبئة الموارد المالية وتنزيل البرنامج على أرض الواقع

الوقاية من المواد الكيميائية الخطرة

يهدف هذا البرنامج الى انجاز وتتبع مشاريع الوقاية من التلوث الكيميائي بهدف حماية الصحة والبيئة.

حصيلة سنة 2025

تدبير المواد الكيميائية الخطرة

- التخلص من **206 طن** من المعدات الملوثة بمادة ثنائي الفينيل متعدد الكلور(PCB) وتصديرها من اجل التخلص الآمن منها
- **معالجة 220 طن** من المعدات والزيوت المتوسطة التلوث
- تعزيز قدرات المختبر الوطني بتزويده بمعدات لتحليل الزيوت المحتمل احتوائها على مادة ثنائي الفينيل متعدد الكلور

تدبير الملوِّثات المناخية قصيرة العمر

- بلورة خطة عمل وطنية للميثان (Méthane)
- تقييم مخزون الميثان في ثلاثة مطارح نفايات مع وضع استراتيجية للتثمين الطاقي و نظام القياس والإبلاغ والتحقق
- بحث سبل للتخفيف من انبعاثات الميثان في قطاع الزراعة وتربية المواشي
- بلورة خطة العمل الوطنية للتبريد

برنامج عمل سنة 2026

تدبير المواد الكيميائية الخطرة

- تهييئ المعطيات التقنية الضرورية لإ عداد قانون يتعلق بدبير المواد الكيميائية

- العمل على تحيين الملف الكيميائي الوطني
- تحيين المخطط الوطني لتفعيل اتفاقية استوكهولم
- مواصلة تتبع وتفعيل مقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتدبير المواد الكيميائية

تدبير الملوِّثات المناخية قصيرة العمر

- **استكمال خارطة الطريق لتخفيف من انبعاثات الميثان في قطاع الزراعة وتربية المواشي**

التدبير المندمج للساحل

- **اعتماد القانون رقم 81.12 المتعلق بالساحل سنة 2015؛**
- **إصدار المرسوم رقم 2.15.769 بشأن تأليف وعدد أعضاء واختصاصات وكيفيات عمل اللجنة الوطنية للتدبير المندمج للساحل واللجان الجهوية وكيفيات إعداد المخطط الوطني والتصاميم الجهوية للساحل (2016).**

حصيلة سنة 2025

- المساهمة في تنفيذ المخطط الوطني للساحل، المصادق عليه بموجب المرسوم رقم 2.21.965 (2022).
- إعداد 5 مشاريع التصاميم الجهوية للساحل:
  - مشروع تصميم واحد (1) تم الانتهاء من إعداده (جهة الرباط-سلا-القنيطرة)؛
  - مشروع تصميم واحد (1) يوجد في مراحله الأخيرة من الإعداد (جهة كلميم واد نون)؛
  - 3 مشاريع تصاميم في طور الإنجاز (جهة الداخلة -وادي الذهب وجهة العيون- الساقية الحمراء وجهة طنجة -تطوان-الحسيمة)؛
- إعداد التقرير السنوي الأول حول التقدم المحرز في تنفيذ المخطط الوطني للساحل وإعداد المخططات الجهوية للساحل.

برنامج عمل سنة 2026

- مواصلة المساهمة في تنفيذ المخطط الوطني للساحل؛
- العمل على المصادقة على مشروعي التصميمين الجهويين للساحل لجهتي الرباط-سلا-القنيطرة وكلميم واد نون؛
- مواصلة إنجاز التصاميم الجهوية للساحل بجهات الداخلة-وادي الذهب، والعيون-الساقية الحمراء، وطنجة-تطوان-الحسيمة؛
- العمل على إنجاز الدراسات المتعلقة بإعداد مشاريع التصاميم الجهوية للساحل للجهات الساحلية الأربع المتبقية (الشرق، والدار البيضاء-سطات، ومراكش-أسفي، وسوس-ماسة)؛
- إعداد التقرير السنوي الثاني حول التقدم المحرز في تنفيذ المخطط الوطني للساحل وإعداد المخططات الجهوية للساحل.

حصيلة سنة 2025

إطلاق مسلسل تحيين المخطط الاستعجالي الوطني لمحاربة التلوث البحري الطارئ

الإعداد لتحيين المخطط الاستعجالي الوطني لمحاربة التلوث البحري الطارئ. ويندرج هذا التحيين في إطار احترام المملكة لالتزاماتها الدولية، لاسيما تلك المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الآليات الإلزامية للمنظمة البحرية الدولية (OMI)،

وتهدف هذه الدراسة إلى :

- ✓ تعزيز وتحديث الإجراءات الوطنية المتعلقة لمحاربة التلوث البحري،
- ✓ ملاءمتها مع التوصيات والمعايير الدولية،
- ✓ إدماج التطورات الوطنية والمخاطر الناشئة المرتبطة بتطور البنيات التحتية المينائية.

برنامج عمل سنة 2026

التمرين الميداني لمحاكاة تفعيل المخطط الاستعجالي الوطني لمحاربة التلوث البحري الطارئ

تنظيم النسخة الثانية عشرة (12) للتمرين الميداني الطارئ « Simulex 2026»

مشاركة القطاعات المدنية والعسكرية المعنية

يونيو 2026

تحيين المخطط الاستعجالي الوطني لمحاربة التلوث البحري الطارئ

تنفيذ السياسة الوطنية في مجال محاربة تغير المناخ

حصيلة سنة 2025

إنجاز المساهمة المحددة وطنيا ووضعها لدى سكرتارية الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول المناخ. وقد تميز مسلسل إنجاز هذه المساهمة ب:

- إشراك كل الفرقاء المعنيين؛
- إدماج قطاعات إضافية كالتنوع البيولوجي وتأقلم البنيات التحتية وغازات دفيئة كالغازات الفلورية؛
- إبراز أهمية النجاعة الاقتصادية إلى جانب المنافع البيئية والاجتماعية المشتركة للإجراءات المناخية؛
- استخدام مؤشر متوسط تكلفة التخفيف (دولار أمريكي / طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون المُخفَّض) لا يُعدّ فقط أداةً للمقارنة بين مستويات الأداء القطاعي الوطني في مجال خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، مع مراعاة حجم الاستثمارات المطلوبة وحجم التخفيضات المحققة (مقارنة هذا الأداء بين الدول والمجموعات الإقليمية على المستوى العالمي).

- إتمام المخططات الجهوية للتكيف بخمس جهات وهي سوس ماسة، مراكش تانسيفت، الجهة الشرقية، بني ملال الخنيفرة ودرعة تافلالت.

- تفعيل المنصة الرقمية لنظام المتابعة والإبلاغ والتحقق (MRV) لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا.

- مواصلة إنجاز مشروع "إطار الشفافية المتكامل لتتبع تنفيذ المساهمة المحددة وطنيا" CBIT.

-المشاركة في اشغال مؤتمر COP 30 مع عقد لقاءات ثنائية مع مجموعة من الدول والمنظمات والإسهام في المفاوضات.

برنامج عمل سنة 2026

-إتمام بلورة مشروع القانون الوطني المتعلق بالمناخ لإصداره بداية السنة،

-إتمام وتنزيل الإطار الوطني المتعلق بالنهج التشاركية بخصوص المادة 6 لاتفاق باريس وخصوصا الإطار الحكماتي والنصوص القانونية وكذا المنهجيات والمبادئ التوجيهية والتقنية المرتبطة بنتائج التخفيف المنقولة دوليا؛

- إعداد مخططات الاستثمار في مشاريع المساهمة المحددة وطنيا والسهر على تنفيذ حزمة المشاريع خصوصا تلك التي برمجت برسم سنة 2026 - 2027 ؛

- استكمال إطار الشفافية المتكامل حيث سيتم التفعيل النهائي للمنصة الرقمية (تنفيذ "المساهمة المحددة وطنيا"؛

- تحيين المخطط الوطني الاستراتيجي للتكيف على المستوى الترابي وإنجاز مخطط التكييف الجهوي لجهة طنجة تطوان الحسيمة ؛

- إنجار تقرير الشفافية الثاني (2024-2026) ؛

- مواكبة الجماعات الترابية والقطاع الخاص لتعزيز قدراتها وتمكينها من تعبئة التمويل المناخي مع مواصلة تقوية قدرات جميع الفاعلين المعنيين في بلورة مشاريع مؤهلة للتمويل المناخي.

برنامج حماية وتثمين الأوساط البيئية والتنوع البيولوجي

أهداف البرنامج

- حماية البيئة وتحسين إطار عيش الساكنة؛
- الحفاظ على الأوساط البيئية والمواقع الإيكولوجية وتأهيلها وتثمينها؛
- تعزيز التربية والتحسيس في مجال البيئة والتنمية المستدامة،

حصيلة سنة 2025

المساهمة في إنجاز برامج الحفاظ على الأوساط البيئية وتثمينها المدرجة في مختلف الاتفاقيات الموقعة، بغلاف مالي بلغ **19 مليون درهم** وتخص :

- تأهيل منتزهي عين فيتال واجعبو بإفران (05 ملايين درهم)؛
- تثمين النفايات المعدنية وتهيئة المواقع الخاصة بها بإقليم جرادة (1 مليون درهم)؛
- تهيئة وتثمين المنتزه الوطني لإفران (05 ملايين درهم)؛
- تهيئة بحيرة "الألفة" بالدار البيضاء (عمالة مقاطعة الحي الحسني) (05 ملايين درهم)؛
- تهيئة الغابة الحضرية العرعار بآسفي (03 ملايين درهم).

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، تم :

- الشروع في تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي طبقا للإطار العالمي الجديد للتنوع البيولوجي ؛
- متابعة تحيين قاعدة البيانات الوطنية للتنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا وقرطاجنة ؛
- تنفيذ مشروع " تفعيل الإطار الوطني بخصوص الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتطوير منتجات الموارد الجينية المبتكرة وسلاسل القيمة لتعزيز تقاسم المنافع من أجل التنمية القروية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي ",

برنامج عمل سنة 2026

سيتم **رصد 16 مليون درهم** لدعم مشاريع حماية وتثمين الأوساط البيئية والتي تهم:

- تهيئة وتثمين المنتزه الوطني لإفران (5 ملايين درهم)؛
- تهيئة بحيرة "الألفة" بالدار البيضاء (عمالة مقاطعة الحي الحسني) (05 ملايين درهم)؛
- برنامج التأهيل الحضري لجماعة آيت أورير بإقليم الحوز (4 ملايين درهم)؛
- تهيئة الغابة الحضرية العرعار بآسفي (مليوني (2) درهم).

وفي إطار تنفيذ السياسة الوطنية للمحافظة على التنوع البيولوجي وتثمينه، سيتم :

- الانتهاء من تحيين الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول التنوع البيولوجي لما بعد 2020؛
- وضع خطة وطنية لتمويل الاستراتيجية؛
- وضع منظومة تتبع تنفيذ الاستراتيجية ؛
- مواصلة تنفيذ مشروع " تفعيل الإطار الوطني بخصوص الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها والمعارف التقليدية المرتبطة بها وتطوير منتجات الموارد الجينية المبتكرة وسلاسل القيمة لتعزيز تقاسم المنافع من أجل التنمية القروية المستدامة والحفاظ على التنوع البيولوجي "

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والمتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني و بآلات الضغط

إنجازات سنة 2025

- منح الإذن **بتشغيل مستودعين (2) لتخزين المتفجرات والمفجرات**، بإقليم تارودانت، بغلاف مالي استثماري **يقدر بحوالي 30 مليون درهم**؛
- الترخيص **بإنشاء مصنع للمتفجرات ومستودعين (2) لتخزين المتفجرات** والمفجرات، بإقليم تارودانت، بغلاف مالي استثماري **يقدر بحوالي 92 مليون درهم**؛
- **منح 144 ترخيصا** لاستيراد المواد المتفجرة والمواد الأولية والشهب الاصطناعية والمعدات البيروتقنية، **يعكس أهمية هذا المجال في دعم الاستثمار وفتح أوراش ومشاريع تنموية كبرى، خاصة في مجالات البناء والمناجم، مما يساهم في تعزيز البنية التحتية الوطنية، وتحفيز الاقتصاد، وخلق فرص شغل مباشرة وغير مباشرة.**
- **منح وتجديد 153 ترخيصا** باستعمال المواد المتفجرة حسب طريقة الاستعمال الفوري **(CIS)** في الموقع بالمناجم والمقالع المزودة لمعامل الاسمنت والبنيات التحتية والطرق والسدود. وقد همت هذه التراخيص كذلك **مشروع الخط السككي الفائق السرعة**، والذي يتطلب من أجل إنجازه استعمال ما يفوق **6 أطنان من المواد المتفجرة** باستثمار من الشركة المناولة قدره **250 مليون درهم**، سيسمح بخلق ما يعادل **120 منصب شغل** مباشر؛
- **منح 124 ترخيصا استثنائيا** لاستعمال معامل التلحيم أو الإعفاء من الاختبارات الهيدروليكية **لأكثر من 90 ألف آلة ضغط**، يعكس أهمية هذا المجال في **تعزيز سلامة المنشآت وحماية العاملين وضمان مطابقة المعدات لمعايير السلامة الصناعية**.
- تنظيم الدورة 29 لاجتياز امتحان منح اعتماد المراقبة القانونية لآلات الضغط. حيث سيتم **خلق 71 منصب شغل مباشر**، مما يساهم في تعزيز السلامة في ميدان استعمال الآلات العاملة بالضغط.

- القيام **بحملات دورية لمراقبة وزن محتوى قنينات غاز البوطان** شملت جميع مراكز التعبئة. حيث تم مراقبة أزيد **من 6500 قنينة غاز**، وقد تبين من خلال النتائج أن متوسط كمية محتوى القنينات من الغاز يقارب الوزن المحدد قانونا.
- منح **الاعتماد ل 19 هيئة و41 مراقبا للمنشآت الكهربائية** بشراكة مع السلطة الحكومية المكلفة بالشغل. وهكذا، ساهم هذا القطاع **بخلق 41 منصب شغل مباشر** ؛
- القيام بأكثر من **6000 زيارة مراقبة** للمنشآت الطاقية والمعدنية منها **2050 زيارة مراقبة لجودة المحروقات** خصوصا مادتي الغازوال والبنزين،
- تحليل أكثر من **4400 عينة** لفائدة المديريات الجهوية والإقليمية وكذا الشركات البترولية والمصالح الجمركية. وقد بلغ **معدل المطابقة** للمعايير القانونية ما يقارب **%97,5** وفاقت مداخيل المختبر الوطني للطاقة والمعادن جراء التحاليل **مبلغ 11,5 مليون درهما** ؛
- من أجل تعزيز مراقبة جودة المواد البترولية، تم إطلاق طلب عروض من أجل **اقتناء مختبرات متنقلة** تابعة للمختبر الوطني للطاقة والمعادن ؛
- مواصلة **أشغال بناء مقر جديد للمختبر** الوطني للطاقة والمعادن بالدار البيضاء بشراكة مع الوزارة المكلفة بالتجهيز، بكلفة مالية تقدر **بـ 10 مليون درهم** وبنسبة **إنجاز** تقدر تقريبا ب **95%**.

مواكبة المشاريع الطاقية والمعدنية والمتعلقة بالمواد المتفجرة ذات الاستعمال المدني و بآلات الضغط

آفاق سنة 2026

- إعداد **خرائطية المخاطر** (Cartographie des risques) المتعلقة بالمنشآت الطاقية والمعدنية، قصد التحكم في المخاطر والوقاية من الحوادث، والتمكن من **اتخاذ إجراءات استباقية** فعّالة لحماية الأرواح والممتلكات.
- **تعزيز منظومة المراقبة الميدانية** عبر **الرفع من عدد زيارات التفتيش** للمنشآت الطاقية والمعدنية والبيروتقنية وكذا لآلات الضغط، في إطار مقاربة وقائية استباقية **تهدف إلى تعزيز السلامة** وضمان احترام القوانين والمعايير المعمول بها.
- تنفيذ عمليات المراقبة اعتماداً على **دلائل محدثة وموحدة لتأطير عمليات التفتيش الميداني**، وفق منهجية ومعايير دقيقة تضمن **الفعالية والشفافية** في تتبع مدى احترام القوانين والتنظيمات الجاري بها العمل.
- **وضع وتنفيذ برنامج دقيق بمعايير واضحة ومحددة لمراقبة جودة الوقود**، لضمان توفير منتجات مطابقة للمواصفات القانونية، وتعزيز **ثقة المستهلكين** في جودة هذه المواد.

- **دعم** برنامج مراقبة جودة المواد البترولية من خلال **اقتناء مختبرات متنقلة إضافية** و**معدات مخبرية ذات تكنولوجية حديثة** لفائدة المختبر الوطني للطاقة والمعادن.
- **توحيد المعايير** وتسريع عملية المصادقة عليها، بالتنسيق مع المعهد المغربي للتقييس، عبر **إعداد وتحديث مشاريع المواصفات المغربية** خاصة في مجالات الطاقات المتجددة، والمواد البترولية، والمواد المتفجرة، والصناعة المعدنية، وتكنولوجيات الهيدروجين.
- المشاركة في **الأنشطة المتعلقة بالسلامة** والوقاية من المخاطر، خاصة فيما يتعلق بأشغال **تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية** ووضع نظام لمراقبة صادرات وواردات السلع ذات الاستعمال المزدوج، المدني والعسكري والخدمات المرتبطة.

الدراسات الاستراتيجية والرصد و الاستشراف

حصيلة سنة 2025

- **في إطار تقييم السياسة الطاقية بالمغرب تم إطلاق:**
  - مشروع خطة الانتقال الطاقي بالمغرب من أجل تحديد استراتيجيات إزالة الكربون التي تجمع بين الاستدامة والموثوقية والمرونة.
- **في اطار تعزيز النظام الاحصائي الوطني للطاقة، تم العمل على :**
  - جرد الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري (نموذج IPCC) والمساهمة في اعداد التقرير الوطني البينسنوي للشفافية (RBT)؛
  - إعداد والشروع في انجازالخطة الوطنية لتحسين جرد الانبعاثات الغازية وكذا الاحتياجات المرتبطة بها.

برنامج عمل سنة 2026

- مواصلة إنجاز مشروع خطة الانتقال الطاقي بالمغرب؛
- تعزيز أنظمة المعلومات و الرصد المتعلقة بجرد الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري؛
- إنجاز المسوحات الإحصائية المتعددة القطاعات حول الاستهلاك النهائي للطاقة؛
- وضع نظام مندمج للرصد والتحليل الاستراتيجي في مجال الانتقال الطاقي؛
- إنجاز دراسات استشرافية حول الطاقة والمعادن على المدى المتوسط والبعيد.

تعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي

حصيلة سنة 2025

نظام المراقبة والتراخيص

مجال المراقبة

- إنجاز أكثر من 1780 عملية مراقبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية إلى حدود شتنبر2025؛

مجال التراخيص

- منح التراخيص التالية:
  - 67 شركة لجمع ونقل النفايات الخطرة؛
  - 16 منشآة متخصصة في معالجة النفايات الخطرة.

التقييم البيئي

- تسليم 02 قرارات للموافقة البيئية من طرف اللجنة الوطنية؛
- إنجاز الدراسة الخاصة بالمبادئ التوجيهية للتقييم البيئي الاستراتيجي,
- السهر على مراعاة الشق البيئي في أشغال اللجنة المكلفة بالاستثمار؛
- تتبع أشغال اللجنة الوزارية التقنية للطعون التي تبث في حالة رفض المشاريع من طرف اللُجن الجهوية الموحدة للاستثمار.

برنامج عمل سنة 2026

نظام المراقبة والتراخيص

مجال المراقبة

- إعداد برامج للمراقبة على المستوى الجهوي والسهر على تنفيذها ؛
- تعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة المكلفة بالمراقبة البيئية والنيابة العامة ووزارة العدل؛
- مواصلة دعم القدرات في مجال المراقبة البيئية على الصعيد الجهوي وتعزيز الشرطة البيئية بعناصر جديدة .

مجال التراخيص

- مواصلة تجويد النظام المعلوماتي لمنح التراخيص عبر منصة ووفقا للقانون رقم 19-55 المتعلق بتبسيط المساطر الإجراءات الإدارية
- e-services.environnement.gov.ma.

التقييم البيئي

- تنزيل المساطر والآليات لتفعيل القانون 49.17 المتعلق بالتقييم البيئي؛
- مواصلة إعداد المبادئ التوجيهية والمرجعية القطاعية المتبقية لمساطر التقييم البيئي؛
- إنجاز نظام معلوماتي خاص بمنح الاعتمادات لمكاتب الدراسات لإنجاز الدراسات المتعلقة بالتقييم البيئي.

تعزيز المراقبة والرصد والتقييم البيئي

حصيلة سنة 2025

رصد الساحل

- رصد جودة مياه الشواطئ: **204 شاطئ؛**
- رصد جودة الرمال (بما في ذلك النفايات) : **64 شاطئ؛**
- رصد التلوث الناتج عن المقذوفات السائلة والرواسب بالواجهتين الأطلسية والمتوسطية:
  - برامج "MEDPOL" و"IMAP" : **40 محطة** لرصد التلوث البحري والساحلي بالواجهة المتوسطية؛
  - برنامج « ATLANTIQUE POL » : **54 محطة** لرصد التلوث الساحلي بالواجهة الأطلسية (طنجة-الصويرة)

رصد الهواء

- هدف البرنامج : اقتناء ووضع **140 محطة** ثابتة لقياس جودة الهواء في أفق 2030.
- الغلاف المالي للبرنامج : **367 مليون درهم**.
  - عدد المحطات المتوفرة إلى حدود 2025: **72** محطة، منها **20** تم تجديدها؛
  - عدد المحطات طور الوضع أو بصدد إعلان طلبات العروض : **11** محطة ؛
  - عدد المحطات موضوع اتفاقيات في إطار الشراكة مع وزارة الداخلية و الجهات : **14** محطة

المجموع : 97 محطة

برنامج عمل سنة 2026

رصد الساحل

متابعة تنفيذ برامج الرصد :

- جودة مياه الشواطئ :**207 شاطئ؛**
- رمال الشواطئ (بما في ذلك النفايات) : **64 شاطئ؛**
- التلوث الساحلي والبحري .
  - **40 محطة** للرصد بالواجهة المتوسطية؛
  - **54 محطة** بالسواحل الأطلسية (طنجة-الصويرة)

رصد الهواء

متابعة تنفيذ البرنامج :

- وضع المحطات المبرمجة : **10 محطات على الأقل**
- التوقيع على اتفاقيات أو ملحقات مع وزارة الداخلية والجهات لاقتناء **محطات** أخرى
- **تجديد 3 محطات**.
- مواصلة صيانة الشبكة الوطنية لرصد جودة الهواء.
- تقوية القدرات و مواكبة الجهات
- إعداد نشرات وتقارير حول جودة الهواء

تجديد شهادة الاعتماد طبقا لمرجع الاعتماد الخاص بالمختبرات ISO17025، والعمل مستمر لتوسيع مجالات التحاليل للاعتماد (2026).

	عدد التحاليل المخبرية والقياسات		التوقعات 2026
عدد التحاليل (الماء والرواسب)	45556	46864	97%
عدد القياسات (الغازات و الجزيئات العالقة)	10800	10080	
المجموع	(94%) 56356	(95%) 56944	

تدبير المعلومة البيئية

حصيلة سنة 2025

- تحديث تصاميم الأنظمة المعلوماتية الجهوية والوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ؛
- تحيين البيانات والمؤشرات المتوفرة لدى الشركاء حول حالة البيئة من خلال النظام الوطني للمعلومات البيئية والتنمية المستدامة؛
- تعزيز أنظمة المعلومات على الصعيد الوطني والجهوي بوحدة تتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية (PNUD) ؛
- إطلاق مسلسل إعداد التقرير الخامس لحالة البيئة بالمغرب من خلال العمل على تنظيم سلسلة من الورشات الموضوعاتية مع مختلف الشركاء؛

برنامج عمل سنة 2026

- تعزيز أنظمة المعلومات الوطنية والجهوية للبيئة والتنمية المستدامة مع الاخذ بعين الاعتبار مجال التكيف مع التغيرات المناخية ؛
- نشر التقرير الخامس حول حالة البيئة بالمغرب؛
- تحيين تكلفة التدهور البيئي بالمغرب من اجل تقييم مدى التدهور البيئي الذي تعرفه بلادنا.

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

حصيلة سنة 2025

❖ **إعداد مشاريع جديدة في إطار التعاون الدولي :**

- إعداد 3 مشاريع جديدة بتمويل من الصندوق العالمي للبيئة تهم مكافحة التلوث البلاستيكي، وتدبير المواد الكيميائية الخطرة وتسريع الانتقال نحو اقتصاد خال من الكربون والتدبير المندمج للتربة، بما يناهز 23 مليون دولار أمريكي.

❖ **توسيع التعاون الاستراتيجي الثنائي:**

- تفعيل الشراكات الاستراتيجية في إطار الاتفاقيات الثنائية المبرمة لا سيما في مجالات الطاقات المتجددة والربط الكهربائي والطاقات النظيفة والمناخ مع كل من ألمانيا وفرنسا وروسيا والاتحاد الأوروبي واسبانيا والبرتغال؛
- إطلاق آليات الحوار لتعزيز التعاون مع كل من السعودية والدنمارك وتركيا.

❖ **التعاون الإفريقي (جنوب-جنوب):**

❖ توقيع اتفاقيات جديدة لتعزيز التعاون والشراكة مع موريتانيا، بوروندي، وليبيريا في مجالات الانتقال الطاقي والمعادن والبيئة.

❖ **تعزيز الدبلوماسية البيئية والطاقية:**

- تعزيز موقع المغرب من خلال مشاركة وازنة في الملتقيات الدولية (المؤتمر الثالث للأمم المتحدة للمحيطات، المؤتمر العشرون للوزراء الأفارقة للبيئة، المؤتمر الدولي للتعدين، المؤتمر الوزاري للوكالة الدولية للطاقة النووية، مؤتمرات الأطراف حول المناخ،....).

آفاق التعاون الدولي

❖ **شراكات استراتيجية كبرى:** مواصلة تفعيل الشراكات مع كل من فرنسا والإمارات والصين، والهند، وروسيا في مجالات الطاقة والمعادن.

❖ **تعزيز التعاون الإفريقي:**

- تسريع المشاريع الاستراتيجية كأنبوب الغاز الإفريقي-الأطلسي، ودعم مبادرات ربط دول الساحل بالمحيط الأطلسي.
- تطوير التعاون الثنائي والإقليمي من خلال شراكات إفريقية مستدامة لنقل الخبرات المغربية في مجالات الطاقة والمعادن والتنمية المستدامة.

❖ **انفتاح دولي متنوع:** توطيد التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، والوكالات الدولية للطاقة، أمريكا، كندا، بريطانيا، وأمريكا اللاتينية.

❖ **تعبئة الموارد المالية** المتاحة على الصعيد الدولي لدعم تنزيل الاستراتيجيات الوطنية في مجال الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وتنفيذ التزامات المغرب في اطار الاتفاقيات الدولية.

❖ **تموقع عالمي متجدد**: البحث عن فرص جديدة للتعاون تُسهم في تسريع الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة وتقوية القدرات الوطنية.

❖ **الأقاليم الجنوبية كمحور استراتيجي**: الترويج لمؤهلاتها ومواردها في الطاقة والمعادن لجذب الشراكات المستقبلية.

إرساء أول إطار متعدد الأطراف (إفريقي)
في القطاع المعدني
للحكامة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية ESG

توقيع اتفاقية إطار مع المجموعة الاستراتيجية للمعادن الإفريقية AMSG

- المصادقة على "إعلان مراكش" بتاريخ 24 نونبر 2025 بمراكش، اعتمد أول إطار إفريقي مشترك للحكامة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية (ESG) في القطاع المعدني.
- ثمرة سنتين من التنسيق بين وزراء التعدين الأفارقة لإرساء مرجع قاري يعزز حكامة الموارد المعدنية، يرتكز على:
  - ✓ الوصول إلى التمويل المستدام لمشاريع التعدين ومعالجة المعادن؛
  - ✓ تعزيز العدالة والشفافية في تدبير الموارد الطبيعية؛
  - ✓ ضمان الشمول والمساءلة في كل مراحل سلسلة القيمة بما فيها التحويل؛
  - ✓ دعم التعاون بين الدول الإفريقية ومؤسسات التمويل؛
  - ✓ إنتاج منتجات معدنية بمعايير تحترم الإنسان والبيئة.
- حوالي 30 دولة إفريقية مؤسسة للإطار الإفريقي لل (ESG) صادقت على "إعلان مراكش".

تعزيز الشراكة في مجال التنمية المستدامة

حصيلة سنة 2025

❑ **تشجيع البحث العلمي والابتكار**

- التوقيع على اتفاقية للشراكة مع **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار**من أجل تقديم الدعم المالي ل **50 طالب في الدكتوراه لمدة ثلاثة سنوات**، في مواضيع ذات الصلة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
- التوقيع على اتفاقية للشراكة مع **مؤسسة البحث والتنمية والابتكار في مجال العلوم والهندسة** والمؤسسات التابعة لها من اجل بلورة و تفعيل برامج للتكوين والبحث العلمي في المجالات المتعلقة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة .

❑ **دعم المقاولات الناشئة في مجال ريادة الأعمال الخضراء « Entreprenariat vert"**

- إطلاق النسخة السادسة لطلب مشاريع في مجال تثمين النفايات، والاستخدام العقلاني للماء، والطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية.
- سيتم انتقاء 30 مشروعا للاستفادة من التكوين والمواكبة التقنية وتسهيل ولوجهم لسوق الشغل.
- ستحظى المقاولات الناشئة **الستة** الأكثر ابتكارا دعما ماليا اجماليا قدره : **950 000 درهم.**
- حصول المغرب بفضل مشروع Atareq حول الطاقات المتجددة على المرتبة الثانية في المنتدى العالمي للتكنولوجيات النظيفة بتركيا في سبتمبر 2025.

❑ **توقيع اتفاقيتي شراكة مع وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة**. الأولى لبناء منظومة رقمية وطاقية مندمجة ومرنة وذات سيادة، والثانية لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

برنامج عمل سنة 2026

- تنظيم النسخة السابعة لطلب مشاريع من أجل دعم المقاولات الناشئة في اطار برنامج **"دعم الابتكار في التكنولوجيات النظيفة والمهن الخضراء"**
- مواكبة تنزيل اتفاقيات الشراكة الموقعة من اجل تفعيل برامج التكوين والبحث العلمي في المجالات المتعلقة بالانتقال الطاقي والتنمية المستدامة.
- إنشاء منصة رصد للتكنولوجيا الخضراء الحديثة ذات الصلة بالإشكاليات البيئية التي يواجهها المغرب (تعبئة الموارد المائية، البلاستيك، إزالة الكربون، كفاءة استخدام الموارد ، والاقتصاد الدائري.....).
- إطلاق مشروع نموذجي للحد من استعمال البلاستيك بجهة سوس ماسة في إطار التعاون مع البنك الدولي،
- إطلاق نسخة ثانية من برنامج دعم مشاريع الجمعيات البيئية بشراكة مع برنامج المنح الصغرى التابع لصندوق البيئة العالمية (PMF/FEM) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) بمبلغ مالي يقدرب 500 000 دولار .
- مواصلة الدعم المؤسساتي لأنشطة الجمعيات الفاعلة في مجال البيئة والتنمية المستدامة وإشراكهم في مختلف اللقاءات التشاورية والتظاهرات البيئية والوطنية والدولية.

تعزيز التواصل والتوعية والتربية البيئية

حصيلة سنة 2025

- تعزيز الحضور الميداني للوزارة في مختلف الفعاليات البيئية الوطنية والدولية، من خلال المشاركة في أهم الملتقيات الدولية (مؤتمرات الأطراف، والقمة العالمية للهيدروجين، ومنتدى البحر بمدينة الجديدة ، والمعرض الدولي للنقل المستدام بمدينة الدار البيضاء، الاحتفاء باليوم العالمي للبيئة و اليوم العربي للبيئة،....)؛

- **تعزيز التربية البيئية والتوعية والتحسيس لفائدة الناشئة والشباب** على صعيد المصالح المركزية للوزارة واللاممركزة بشراكة مع الأكاديميات الجهوية والمجتمع المدني :

  - تنظيم **62** قافلة خضراء لفائدة أكثر من **7000** مستفيدة ومستفيد بمشاركة أكثر من **60** جمعية.
  - استقبال أكثر من **1200** تلميذة وتلميذ بالفضاء التربوي للوزارة.

- إبرام اتفاقية شراكة مع المنظمة العلوية لرعاية المكفوفين، بهدف **إدماج البعد البيئي في برامج التربية الدامجة لفائدة الأطفال في وضعية إعاقة بصرية؛**

- دعم المبادرات الشبابية في إطار البرنامج الوطني "أوراش"، من خلال توفير دعامات بيداغوجية ولوجستيكية وتنظيم القافلة الخضراء التي تهدف إلى التحسيس والتوعية الميدانية حول القضايا البيئية؛

- تنظيم الدورة الخامسة عشرة لجائزة الحسن الثاني للبيئة,

برنامج عمل سنة 2026

- إطلاق حملات تواصلية ومشاورات مواطنة جديدة لمواكبة تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة في أفق 2035 على كل وسائط التواصل الاجتماعي مرفوقة بحملات ميدانية بشراكة مع المجتمع المدني والمؤسسات المنخرطة في برنامج الحكومة المنفتحة؛

- تطوير منظومة التواصل المؤسساتي لتواكب التطور التكنولوجي تستجيب للمقتضيات القانونية لإدراج اللغة الأمازيغية والحصول على المعلومات والنشر الاستباقي لها، كما تستجيب لمتطلبات الفئات المستهدفة، خاصة الشباب، وفق مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار النوع وذوي الاحتياجات الخاصة؛

- تعزيز المواكبة التواصلية والإعلامية الفعالة للأنشطة الوطنية والدولية المنظمة سواء من طرف الوزارة أو التي تعرف مشاركتها، على جميع المستويات،؛

- إنجاز مدعمات جديدة ومبتكرة للتواصل والتوعية تهم مختلف المجالات (تغير المناخ، ترشيد استغلال الموارد الطبيعية، المحافظة على الطاقة وترشيد استعمالها، إلخ).

محتوى العرض

1 الإطار الاستراتيجي والمؤسساتي والقانوني

2 البرامج، المشاريع والأوراش

3 المراقبة والرصد

4 الشراكة والتعاون

5 الميزانية الفرعية برسم سنة 2026

ميزانيتي التسيير والاستثمار لسنة 2026

الميزانية المخصصة لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة
(دون احتساب الإعانات المقدمة للمؤسسات تحت الوصاية)
509.833.000 درهم

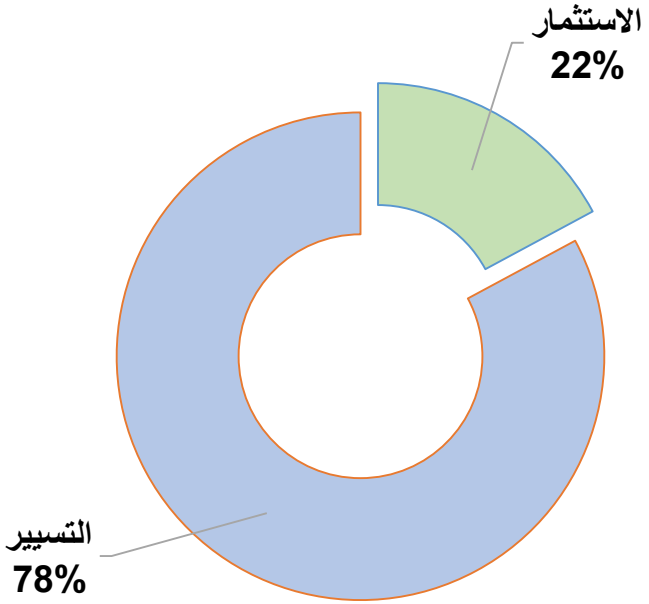

ميزانية الاستثمار :
112.400.000 درهم

ميزانية التسيير :
397.433.000 درهم

المعدات والنفقات المختلفة :
132.130.000 درهم

الموظفون :
265.303.000 درهم

مساهمة الدولة في ميزانية التسيير الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

	2025	2026
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	87,89	90,00
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	78,85	80,85
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	42,39	42,39
معهد المعادن بمراكش	3,5	3,5
معهد المعادن بتويسيت	2,65	2,65
المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	0,8	0,8
المجمـوع	**216,08**	**220,19**

مساهمة الدولة في ميزانية الاستثمار الخاصة بالمؤسسات العمومية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

بالمليون درهم

	2025	2026
المركز الوطني للطاقة والعلوم والتقنيات النووية	41,1	41,1
الوكالة المغربية للنجاعة الطاقية	12	16
المدرسة الوطنية العليا للمعادن بالرباط	9,5	15
معهد المعادن بمراكش	1,780	1,780
معهد المعادن بتويسيت	0,98	0,98
المختبر الوطني للدراسات ورصد التلوث	1,5	1,5
مركز الكفاءات للتغيرات المناخية (4C)	1,5	1,5
المجمـــوع	**68,36**	**77,86**

أوراق إثبات الحضور

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أكتوبر: 2025
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 24 نونبر 2026
على الساعة: الثانية بعد الزوال

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	اعتذر
عدي ويحيى		اعتذر
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	اعتذر

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الكريم العسلي	PAM	
كمال الحبشي	RNI	
محمد البكوري	RNI	
[illegible]	RNI	
البارودي أمين	RNI	
عبد الحق الملاك	RNI	
الكرش حليمة	CDT	
فاطمة الحساني	RNI	
فاطمة زكاغ	CDT	
نور الدين سلماني	رئيس فريق UMT الاتحاد المغربي للشغل	
أبو بكر أحميد	الفريق الاستقلالي	
حلمي محمد	الفريق الاستقلالي	
خالد السطي عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب		
الدريسي عبد الرحمان	المجموعة الاشتراكية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أكتوبر: 2025
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2026
على الساعة: الحادية عشرة صباحا الا الرابعة بعد الزوال

عدد الحاضرين في اللجنة: .....
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ابدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

CGEM

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور

السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة السياحة والصنعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد بوحلاسي	RNI	
خالد السطي	UNTT	
علوي لبنى	UNTM	
عبد الله [illegible]	RNI	
جليلة مرسلي	RNI	
الادريسي فاطمة	UMT	
الكثيري حليمة	CDT	
محفظ نصيرة	الفريق الحركي	
فاطمة زكاغ	CDT	
حمداني مي حبيبة	الاتحاد المغربي للشغل UNT	
عبد السلام البار	الفريق الاستقلالي	
حمد البكوري	RNI	
نائلة التازي	CDM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أكتوبر: 2025
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الأربعاء 26 نونبر 2025
على الساعة: الرابعة بعد الزوال الى الثامنة والنصف مساءا
كساعة ونصف 20:30

عدد الحاضرين في اللجنة: 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

CGEM

بوساك عزيز

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

الفريق الأصالة والمعاصرة

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الكريم الحسا	الاحرار والمعارضة	
كريم الحافظ الله	RNI	
الكرش الدين	CDT	
عبد الحفيظ الأنصاري	الاستقلال	
خالد السعيد	UNTM	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أكتوبر: 2025
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 01 دجنبر 2025
على الساعة: الثالثة بعد الزوال التاسعة مساء 21h30

عدد الحاضرين في اللجنة: 27
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: .....
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرونية	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	اعتذار
النائب الثالث	الشيخ أحمدو ادبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	اعتذر
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	اعتذر
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

علوي لبنى

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

ورقة إثبات حضور
السادة المستشارين غير الأعضاء

جدول الأعمال: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصناعة والتجارة برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
محمد بولعيش	الاستقلال للوحدة والعدالة	
كمال الحبري	RNI	
أبو بكر لحبيب	الفريق الاشتراكي	
محمد حبكي	الفريق الاستقلالي	
الوردا فاطمة الزهراء	الفريق الاستقلالي	
نسليشزيانة	UGTM	
فتحة خورتل	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
عبد السلام البار	الفريق الاستقلالي	
لحسن ازهي	PI	
بمسعود محمد سالم	UGTSM	
محمد جدالله	RNI	
خالد السطي	UNTM	
نزار الين سلامة	رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل	

كاتبي مكتب غير منتمي
محمد البكوري RNI

كل عداد الفريق الاستدلالي PAM

عبدالرحمان الوفا

عيد الرحم الحسني

PAM

الفريق الحركي

لتحفظ لتبارك.

خلية البرنيق	PAM	

قاطع الحسابي RNI

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الانتاجية

ورقة إثبات حضور
السيدات والسادة المستشارون

الولاية التشريعية: 2021 -2027
السنة التشريعية: 2025-2026
دورة أكتوبر: 2025
اجتماع رقم:
تاريخ انعقاد الإجتماع: الخميس 04 دجنبر 2025
على الساعة: 13:00 - 12:45

عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 10
عدد المعتذرين: .....
عدد المتغيبين: .....
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: .....

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2026.

السادة المستشارون أعضاء المكتب

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	عثمان الصرموني	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
النائب الأول	المخلول محمد حرمة	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
النائب الثاني	كمال بنخالد	فريق التجمع الوطني للأحرار	
النائب الثالث	الشيخ أحمدو احبدا	فريق الأصالة والمعاصرة	
النائب الرابع	عبد الله مكاوي	الفريق الحركي	
النائب الخامس	علي الفيلالي	الفريق الاستقلالي	
الأمين	محمد يوسف العلوي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
مساعد الأمين	أبرشان عبد الحميد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
المقررة	مريم الهلواني	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
مساعد المقررة	يوسف بنجلون	الفريق الاشتراكي- المعارضة الإتحادية	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة القطاعات الإنتاجية

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

جدول الأعمال: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات اللجنة برسم السنة المالية 2026.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
كمال أيت ميك	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مصطفى الميسوري		
جواد الهلالي		
إبراهيم أخراز		
حسن شميس	فريق الأصالة والمعاصرة	
عدي ويحيى		
أحمد احميمد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
سيدي الخليل ولد الرشيد		
سيدي المختار الجماني	الفريق الحركي	
يحفظو براي	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	